













۲۰۰

اگر در پایت افکندم سدی بیست و نه ساله بودم  
چنان بودم که ارستی زیر شناختم یازده

اگر در پایت افکندم سدی بیست و نه ساله بودم

۲۴۹  
۲۵۰

حاشیه شرح مفتاح للسید الشریف

وحاشی موافق للسید علی

مولانا محمد بن بهلول

در ملک تو هم و هم فخری  
یا هم لب ز زلف تو سر  
مردان که فیض تو درانی عبادت  
ده که کنی در دوزخ تو سر



۲۸۷

AMCA ZADE	
MUSYIN PISA	
Yen	387



بسم الله الرحمن الرحيم ربا عن قول **قوله** الا انه عثر قسما من مدركي في كني به المسمى **قوله**  
 العرفي **قوله** من حيث جواهرها ومواردنا يعني ان جواهر الكلام ومواردنا مملوكة في مباحث اللغة **قوله**  
 وليست مملوكة ما مباحث الصرف **قوله** او من حيث اساس بعضها ليلاب بعضه اه انما علم على ما يدل  
 عليه قوله في كتاب ابن سيمون في نقل اللغة ابن سيمون علم الاستقاف ابن سيمون علم العرف وقوله او اي  
 كذا الخ ولانه يبين علم ما علمه العلم الاستقاف والعرف ولا يخفى ان موضوعه مما زعم موضوع الصرف  
 بالحيثية المعبرة بموضوعات العلوم فانه لا اعتبارا لما في العلوم للأفراد المتوحدون فيقول من قال لا  
 يفرق من الصرف فلا يشبهه قريبه **قوله** بالاشتراك في الدركية من تقدم بعض الكلام على بعض ورعا ما في  
 او ان الكلام في الابواب والاشياء الدورية اصل المعنى **قوله** المسمى بقروض الشعر القرض القطع  
 والتوزيع الشعر لانه قطع قطعاً وللشعر حيث انه شق شقين ومعانيب يعرفها اهل صنعة  
 وكذا الحال في علم الانشاء والخطوات الى الجواهرات **قوله** فاختار المصنف للاصول يعني ان كان  
 علم الادب فاختار اصوله لانها اعم من غيره **قوله** ما نواع النظم في الصغير والكبير والاكبر **قوله**  
 وعلم بان تمامه يعلم المعنى والبيان اه حكم المصنف يكون علم الاستقاف قائما على علم الصرف لا ينافي لونه  
 على ما راسه كما ان حكمه يكون علم المعنى والبيان قائما على علم النحو لا ينافي كونها علمين متفصلين **قوله** وما يجوها  
 اه اي كل لكل منهما قسما على حد بل ذكرهما في قسم واحد لتبيين المآخذ وكون البيان شعبا  
**قوله** ولزم ان يقول لزم ان يقول فيه ضعفا لان علم الاستدلال ليس بمقابل للمعنى  
 وليس ايضا مدونا لمعرفتها ففقد من العلوم العربية لا خلو عن نقص **قوله** علم الاستدلال  
 جزء من علم البلاغة فانه قال بعد فراغه من لطائف قيل ما رضى المصنف ان باب الحد  
 جزء من علم البلاغة وكذا الباب الاستدلال جزء منه وقال في آخر القسم الثالث وجب  
 ان تصنفنا لافادة علم المعنى والبيان لربما ان المصنف شاع به من جملة وقال في  
 اول الكلمة في جملة علم المعنى وكانه اقتصر عليه من علمه لبيان شعبه **قوله** فافرد  
 اي افرد علم الاستدلال عن سائر اقسام علم البلاغة **قوله** وادعى ان يجعله

الكلام

يجعله مقابلا للعلم الى قوة من الدعوي قوله يمكن ما ذكرنا من العلوم المذكورة في  
 تكملة النحو والعرف والاستقاف ومسحان العروض والقوافي ودفع المطالب  
**قوله** كما مره به حيث قال وصلت به الكتاب على علمه اقام قوله بعدما عني حيث  
 قال القسم الاول في علم الصرف القسم الثاني في علم النحو القسم الثالث في علم المعنى والبيان  
**قوله** فقال اما القسم الاول وذكره كله اما ولم يبين انه في علم الصرف لقول المصنف في  
 قوله وترك اما حيث قال القسم الثاني الكتاب في علم النحو القسم الثالث في علم المعنى  
 والبيان **قوله** ففرد من الكتاب اه اذ كانت اللام بعد القسم في القسم كونه في الكتاب  
 فان جعله صفة كانت مؤكدة قطعاً وكذا ان جعلها لكانت مؤكدة لان الصفة الحال  
 متقاربان ويتفاوتان بالاطلاق والمصدر اذ كانت الحال مقيدة فالحال المؤكدة  
 على ما من الصفة المؤكدة ما يكون موقفا من الحال سواء كانت عقيب جملة فعلية كقوله  
 تم انزلناه قرآنا عربيا او جملة اسمية كقوله هو اني بينا وكونا عمت جملة اسمية  
 من اسمين لا عامل فيها شرط لوجوب حذف عاملها وما حال من ان المؤكدة اذا وقعت  
 بعد الجملة الاسمية وحده ان يكون طرفا ما اسم جامدا من لغز الجوز على الاسلحة  
 للمؤكدة وسود عليك تنزه لكلام ما حيث الحال **قوله** عند من يجوز جواز الحال  
 من المصدر ما عثر في النسخ وجعلوا العامل فيها اساس الجذر الى المصدر فانه مع فعله  
 للمصدر ان قصد من ان يقيده **قوله** كما في القسم الاول يعني ان الفكر هناك مانع  
 من ان يحمل من الكتاب حالا من المستند فيقتل ولا ما به القسم الاخير **قوله**  
 في سان معلوما تها وانما قال معلوما تها لان العباراس المحفوظ في سان تلك المعلوما  
 لان سان الادراكات المتعلقة بتلك المعلوما تها اما ان حمل لفظ على معنى معلوما او بعد  
 هناك مضاف الى معلومات علم المعنى والبيان **قوله** ولا ساقه جواب عما قال قد  
 اشتهر ان الالفاظ طرف للمعنى فكيف كثر العكس قوله وما حوزة منها يعني لما كانت

قسم

لا ينافي لونه  
 من الحال المؤكدة  
 في الحال المؤكدة



ما حوزة من الالفاظ سمعان منها كما هو في المطروق من الطرق صلب الالفاظ و  
 لا صير المقام ان سان المقام قد يكون بالالفاظ وقد يكون بغيرها فصار سان المقام  
 كطرف كخط بالالفاظ والمطروق الالفاظ على المقام وطرفها سان المقام فلا ساقاه صلا  
 ولكن منها وجه **قوله** ومن علم ذكر الفضول نعم ان اد اقبل هذا الفصل الاول  
 كذا والمقدمة في كذا الباب الاول كذا والمراد ان هذه العبارات المخصوصة  
 سان تلك المقام المخصوصة **قوله** لا السك كانه لعل ان العلم الثالث بوعينه ومن اعلم  
 المقدمة والعصيلة فكيف جعل طرفا لها فاحاط به طرف لكل واحد من وجه لا يحتمل  
 الذي بوعينه فلا السك **قوله** واوراد اللام الحارة اي قال مقدمة لسان آه وفضلان  
 لصسطاه باللام الحارة لو هو معنى اللام ثم انه بين الكلام على النوع المشهور فقال  
 الاول صسطاه فعلم انه كور اللام وكلمة كل واحد من هذه المواضع **قوله**  
 لما مر من اثار غرضها في الحال اعلم الما بعد المكس وما يربط عليها قوله الحام  
 سواء كان من الدراسات او من الوضات او منها معاصر ذلك الاستدلال **قوله**  
 يصورنا سطله اقالا الذي لا يرميه للشرع في العلم هو يقرون بوجه ما هو  
 مان له فانه في الحاله واما يقرون فاما في الصدق فمقدمة المخصوصة فمقدمة للطلال  
 وحث له علم الحد الذي يلقى بذلك العلم **قوله** فان ذوات المسائل موجودة عليها بخلاف  
 اكد والوضي اد لا يوصف عليها ذوات المسائل بل الشرع على بصيرة **قوله** كما يظفر  
 وجه الاشارة ان الصير في قوله فيها للعلم ولم يبق بعد المقام الا السك في الكلام فيها  
 كلام في العلم فيكون المسائل على العلم وتعدر المقام اعلم والكلام في مسائلها فاما  
 الظاهر **قوله** موضوع كل منها فلا حارة الى ما يورث من ان موضوعه السان هو الدلالة ولا  
 الى جعل قوله وحصلان لصبط معا قد سماه فصل في مسائلها واللو والرجان **قوله**  
 اي المقدمة في جديها ليرى ان المقدمة مبتداه مدق فيه لوق العهد كماله عليه

قوله ومنه مقدمه لسان مدق العلمين والوضف فيها **قوله** ولا اعلم حث فان كل علم يحصل  
 بمحصله بمحصله وحصل لوضف ويستحصل بغيره فاش راء المقول بانه امر والالوضف في  
 والالطريق بالتيق **قوله** فانه كما لا ينبغي ان لا ينبغي علم ذي مسكة ان الشيء ليس علما ولا امر  
 صادق عليه فقد سبق ان يكون محازا غير محسوس حتى يصح علمه علم المقام ولا يورده انه قال في آخر  
 القسم الثالث علم المقام بموقفه جواص تراكيب الكلام ولا شك ان مثل هذا الجواز حادثة في  
 المطلوب **قوله** والاشارة بصعوبة الحكم لموقفه علم الشيء والاسواء السعد غير الجواز والاحتياط والمطلب  
 قوله والاشارة من اول الامر انما قال من اول الامر لان ذلك يمكن ان يعلم قوله ثم قوله  
 اما صفة لسان ان قد صدر المقول بوجه كان صفة والا كان حاله **قوله** اما علم الاطلاق واما لا  
 اشارة الى ان فاصلة الشيء علم فشيء مطلقه وفيه ما يخص به بالقياس الى جميع ما عداه واصلا  
 وفيه ما يخص بالقياس الى بعض ما عداه قوله فلما قدر له ذلك ان يكون خواص التراكيب متفككة  
 ح مسائلها التراكيب بل قد سلك من فوائدها لان حث انما فوائدها بل من حثها واعدت  
**قوله** واختيرت الاتفاقية علم الدلالة بفار دال للفظ علم كذا ودل الحكم او السامع على  
 كذا والاول هو الشيء في الاستعمال والافادة لتعمل بالقياس الى الالام يقال  
 افاد الجمل السامع الاول الى قوله ووجه كونه الحكم مفيدا آه في المعبرة في الخواص كونها  
 للسامع لا في كونها مدلولها عليها كماله علمه قوله ما سبق منه التام وقوله مثل ما ينفرد  
 الا فذلك **قوله** وحمل الاحسان على المحسوس الددعه عبر صحيحة التثبت الشرع علم ان  
 المراد بالاشارة ان المحسوسات الددعه وان المراد بغيره انما ينبغي ان اصلها فعل  
 بعضهم للمحسوس الددعه مدخل في المارة اخرج الخطاء المذكور فلهذا ان يكون في العلم  
 المقام صفة وان يكون لها مدخل في كقيل السلطنة ويوردك لانه ذكر الخطا في العلم  
 في لطائف مثل ما رضى الموضع صفت النظر فيها من جهة علم المقام والمارى بعضهم ان ما  
 خالف لما علمه القوم من ان الددعه بابح للبلغة غير داخل فيها ويدل على هذا كلام  
 المحضر

وقوله في بعض



ص قال فياد بدور ان البلاطة عرجوها وان الفضاضة بتوحيها مما كسوا الكلام حلة  
التزيين ورتبه اعلم درجات النسخ فمنها وجوه مخصوصة كثيرة اما رايها بقصد  
كثير الكلام فطاعتين ان شير الى اللوح منها اراد ان يصلح فزعم ان القديم لا يؤكله  
لاربع ان كحل على براسه فاراد 2 حرم المقام على ما به له ولا في له لا على انه جرمه  
وان له مخطاة ذلك الاصرار ونبه على ما المعنى بذكر الانقاص وابتصر ما ذكره في  
للمعنى وحل لغات الكد على ما لا يتم منها احدا فيكون كليا معقدا لا يفرق به فيزفلا  
عزيمه 2 علم المقام البلاطة وقالوا 2 الاستحسان اذ به في كلام الملقاء معقود منهم او قصرا  
الى غير ارضي سعلوبه كذا الفزيات والمضاحك فهو بها صاحب علم المقام للآثار عندها  
المسموع 2 علم الطب وانت تعرف ان هذا يكلف بارد فالصواب اذن ما اشرنا به قوله  
وغيره عما عدمه فيكون كلمة غير عمن لا ونظيره قوله مطابقة ذلك الحكم للواقع وغير مطابقه  
فان يتوده فلا يكون لا اوداه 2 لكن بقصد ابي الحنفية وزيادة الايضاح 2 **مورد** 2 نسخ  
عن اوداه 2 جاز ذلك لعدم معنى الاستفهام وبطوره ما ورد في الحديث ادخل في ابواب الحسنة  
سئلت وبجي انه قد ورد في كلام المعاصر فعل ما ذاك في ما ذاك فخر على الخوف لوجود معنى الاستفهام  
ومن قول المحقق ما ذاك وادام يوم معنى الاستفهام كما فيما في صدره فلما جاز الى ارباب  
الكذب وان حاز رعاية كقصور اللفظ **مورد** 2 لا تطلق علم معلوماتها فالنحو يطلق علم  
قواعل المخصوصة وعلم ادراكها وعلم الملكية السامعة لادراكها في بعد لغوي وكذا الفظ  
العلم علم المعلوم وعلم ادراكه وعلم ملكة استحصان قوله بين المعطوفين اي بين المعطوف  
والمعطوف علم اعني الصادرة قوله هو البلاطة او باب وبها اذ لا لا في اذ اول  
لم يعنى التقييم بكونها تراكب اللفظ **مورد** 2 والصير 2 سواهم 2 للبلاطة اذ لا كوز  
رجوعه الى كونه فضل عسيرة كمالا كذا واما على صدر النصب فالهمزة وادان برجه  
لا البلاطة قوله علم اسما موصوفا ما اراد بالموصوفات الآت سفي بها سواء  
كانت

بقا ص

كانت خريصة كذا الجياطة او زمنية كذا الاستدلال **مورد** 2 واما سخرية للملاءة قال  
البلاطة بلوغ الحكم في نادى المقام كذا له احصا صر عوفه فوا من البركيت حوبا واداد  
واياد اذ اذ انواع السبي والمجاز والكناية على وجهها فاعرض صاحب البلاطة تارة ان اراد بكلمة  
بالتراب 2 في البلاطة تراكب اللفظ وهو الظاهر في الدور وان اراد غير ما في  
يبينه ولا يربط على ذلك سكة ان هذا سوال متجه على البلاطة وهو مع لو فرض  
ان علم المقام كذا ما ذكر كان ذلك السؤال متجها واما اورد المعترض 2 اول كذا  
لضرون 2 مع انه ذكر مباحث البلاطة هناك واورد به بعد نقله من السكاكي **المقام**  
لادنى مناسبه وكذا قال ان اراد ما تراكب 2 في البلاطة تراكب اللفظ كما اراد  
بها ايضا تراكيهم 2 في المقام قد قاء الدور والى من المناسبه ان يقول وهو الظاهر  
وقد توهم جماعة انه جعل منشأ السؤال مجموع الحدوث فاستغلوا كوابه منها  
وبشوت ادنى المناسبه لكن هذا لا يخلو اذ لا ضرر من مناسبه فالموصوفات اللاتي  
به على ما ينبغي من البلاطة **مورد** 2 او دلاله علم ان الخواص اسم جمع الخاصة مع ان اجري  
لفظ الخواص على ظاهره فالمراد بالخاصة معنى الخاصة الدالة ريد الماء ماله في الانقضاء  
المطلق او المضاف وان اجري لفظ الخاصة على ظاهره فالمراد به المعنى القوي اعني الباتر الذي  
هو المصطلح عند الاطباء **مورد** 2 واما قول الداء 2 توهم بعضهم ان الاثر الذي لا يظهر  
سبب وجوده من الشئ يسمى خاصة بالحق الياء مبالغة في كونه نفس المخصوصة وزعم ان  
الترخاوص التراكب من المصطلح فالتوهم لا واقع له في الاصطلاح وما زعم خلاف  
الواقع فان التراخاوص اسبابا معلومة **مورد** 2 كما عني خاصة شروها في سطر الخاصة الان  
الى حيز تركيبه قوله او المعنى عطف على مفعول اعني وهو قوله المعنى الذي سبق الى معني التهم  
عند سماعه **مورد** 2 فان عكوس القضاء يدفع لما توهم ان من الخواص ليست لازمة  
لذلك التركيب بل المعانيها قوله فان قلت منشأ هذا السؤال هو كونه القسم الثاني

الاستفهام



من الحاصية لازما للتركيب لما هو موصوفه على الخواص الاستدلاله او علم بزمنا  
**قوله** كنهنا ليست معصودة فاللزام لذات التركيب مودلت الى حاصه لانه صمد  
كونها حاصيه **قوله** ولا شك ان المقترحة فان قلت **قوله** فخر يعلم قطعا ان غير البليغ قد  
يعصدا كنده الكلام وفيه الانكار وكذا قد يعصدا تركسه الاستدلال فيلزم يتصور  
الخواص بقسمها لغير تركيب السلفاء وبلغ ايضا ان لا يكون سبق القسم الاول  
الى القسم بسبب صدور التركيب عن البليغ **قوله** لا شك ان غير البليغ قد يعصدا معناه زايرو  
على اصل المعنى كذا نادر وفي بعض المعاني الخطا منه الطاهر المناسبة والاستدلاله  
السنة اللزوم وشك ذلك لاسم حاصيه ولا يقتدره والصدور عن البليغ على كنهه القسم الاول  
حارما يجري اللزوم كما استرنا الله لا سبقه الى التهم وادراكه حقت مزا فاعلم ان المعنى الظاهر  
الثابت لغير تركيب البليغ فان عزم حاصيه قوله طارباة ولم المعنى الاستدلال الى الثابت  
لغيره فادرك عزم حاصيه حينا الى صينته **قوله** احيان السلف **قوله** اي كنهه احيان مع ان  
البيان عزم اللزوم مطلقا لذات التركيب مستبعدا قوله ونفردا بالمقابل حيث يقع  
القسم الاول استفاده الى نفس التركيب واسمه للمعنى الثاني **قوله** وصينا نظرف  
مستقاة قد طولوا في بيان ارباب حينا حتم ان بعضهم قد استخرج منه طائفتين  
وجها ولم يدكروا منه فانه معتد بها وقد اخرجنا مما ذكرنا اذ لا طائل من وينا في ارباب  
وجها ظاهرا وذكرنا له فانه حليمة **قوله** فما لا يعتد به اصلا قد اصبوا في تعيين  
اللزوم لما هو موصوفه والجاري يرى اللزوم فعمل خواص الامثال لازمة لما هو موصوفه وخواص غير  
جاري يرى اللزوم خواص ما افرج عما خلاف المعتد به وطلانها في قبيل اللزوم هو مثل  
السعي في كنهه يكون والجاري براه ما ليس مثله ومواصدا اذ لا ليس ان كونه  
السعي عن قوله كنهه يكون جوارا عتلا نظر الى ذلت التركيب **قوله** فلا يناسب المقام  
منه رد عزم على القطر السليم على فطره الله المذكور في الزمان وفي احسن اعظم قوله

قوله كل واحد موصوفه لولا على الفطرة وهذا سهو بين **قوله** كانوا على هذه الفطرة الى  
على الفطرة السليم المذكور ههنا ولم يذكروا على فطره الله ليدلوا على المعاني الساطلة والا فلو  
الودية قوله وقد بدوا فطرة الله تبدلا هذا الشان الا قوله لا تبدل خلق الله الى الله  
**قوله** فشيء في عيشها وفيه لان يتوهم وقوع فاصل اجنب عن تعريف الحاصيه وتبينها  
لان ما هو موصوفه لا مصدرية الى اذا جعل مصدرا ليق ملازم مصدر مضاف لان كلمة ليست  
مصدرية حتى يكون المعنى مثل سبق لموصوله لوظائف الماولة رجوع الضم اذا فاعل  
الاستدلال الرابع الى ما والتا تبين ما يقوله من ان يكون قوله للمعاني اقوى ظاهرا  
سببا في ذكره ولا يناسب ان يذكر الزوم ههنا **قوله** كنهه لسبب الزوم الى طلب افادة  
حيث قال يلزم ان يكون المطبوع الماقتضاه بعد بطل ما توهم من ان الاول  
لجاري يرى اللزوم فلذلك لم يذكر منه اللزوم وان الاخير في مثالان للزوم لما هو موصوفه  
ذكر فيها اللزوم **قوله** فالماقتضاه في كل خواص الاستدلاله الى الاقتصار للزوم للتركيب  
المختص لزمنا عقليا كخواص الاستدلاله **قوله** وسد السماع اه لانه لما كان  
المعطوف عليه معتبرا اعتبره المعطوف كاحد يوم الحجة صمد والكل من **قوله**  
لاصفا صورته من سبب تلك الماقتضاه انتفاء المسدالة في المعطوف قوله وحط المخط  
اشارة الى ان قوله ان يكون المطبوع احص **قوله** اذ المعطوف العارف وقد يقال معني  
لعط بالمسند اليه انه لعط به فقط فيكون قد صرف المسند وسبق من طرفه ايضا معان وهذا  
بعد حقا **قوله** عموم من الافعال مع ان مفعول من الافعال اما المسند اليه وحذف  
للاقتضاه من ما معدم من كون المسند اليه متروكا او مملوفا واما ما بينا **قوله**  
المسند اليه وعين عما يصح ان يقع عليه من الافعال **قوله** اما لكثرة ما ذكره في كنهه  
الافعال المذكور بعد مذكرا وهذا على الوجه الاول قوله واما لكثرة مع العموم الى كنهه الافعال  
مع عموم المفعول فكيف الامتناع اكثر ومزا على الوجه الثاني **قوله** سواد كانت مقصودة اصلية



منها انما هو مقصود اصحاب اللفظ قد استعمل موفيه اما طرق الحجاز او طرق الكاينة  
 ومنها ما هو مستعمل في سبيل من اللطيف كالاختصار وظهر للسان وضيق المقام والي  
 هذين السبيلين اشار المصنف بقوله مظهر كل تركيب على حاق معناه وفصول مستتعاة  
**قوله** انما هو العليم لاني اصر ما يورثه عادك قوله في ابي ان يبين انه كيف يتفوق على  
 الادب المحمدي ما يتفوق على سبيل الحكمة اذ لا بد منه في الفصول الاثني في علم السان للماوراء  
 عليك ما ترفيق من التفصيل من تلك صفاء وما يقال ان اطلاع سوق الكلام في العليم للابد  
 عما ان لكل منهما دخلا في الاطلاع كما يقال من ذلك في العلوم الاسلاميه لسله كلامه فليس  
 بشئ اذ المتبادر من العبارة ان لكل منهما دخلا في الاطلاع وليس ما اورده بطرما في تبيين بل  
 ان يقال من بين السائل في العليم من العلوم الاسلاميه فيقال ان هذه المسائل تنتمي في علم  
 واخر من بين العليم فقال ان ما ذكره قصور عن تحقيق هذا المقام **قوله** وانصره الى ابد الحكماء  
 لكونه مردودا على ان الحناء المطلق هو التعقيد المعنوي في الكلام **قوله** انما يكون بالدلالة  
 الفعلية اي لا يكون الدلالة الوصفية معتبرة في علم السان لا وصره ولا مع الدلالة الفعلية **قوله**  
 كسب السليقة السليقة الطبيعة حال فلان حكم بالسليقة الى الطبيعة لا غير تعلم ويتم توبة  
 الى السليقة قوله واتى الى نفي الحكم وجه الاشارة في فان التوسط في فعل الحكم  
 والمطابقة صفة الكلام وان كانت متروكة على فعل الحكم **قوله** من اراد الوقوف عليها  
 في الواقع من اراد الوقوف ولا شك انه حال اراوة الوقوف عنها في الكلام ترتيب  
 له على حصول هذين العليمين واما ما يقال من ان الواقع بالفعل يحتاج اليهما في الحكمة لاستتمام حصول  
 الشئ بدون شرايطه بل يقال ان يحتاجا حين لم يكن حاصل **قوله** في اذ لم يعلم برأيه ومنه  
 هو المصدر المطلق عنه واما سان مع الوان شاء على القواعد فلا بد عنه الا ان يؤمن بان مراده  
 تعالى **قوله** اتصاله مع الاسماء الا ان الاسماء منها ما عتبار الاختصار الحاسن غزلة  
 كانه وناسه من كثره ما روى كانه وناسه من كثره **قوله** في استيفائه ولولا قصر الاستيفاء

المعلوم

في سبيل  
 في سبيل  
 في سبيل  
 في سبيل

نقال

لقال فلا عوم انما هي خبره كما يقتضيه سوق الكلام **قوله** في سبيل العلم كنهه في سبيل العلم لان العلم لا يلاح  
 جوابا له بل قصده في التاكيد كما قيل انما هي خبره لان هذا العلم **قوله** والكلام عن العلم ان علم الكلام هو علم على العا  
 الخوض في ما ان يعطى على المعافاة او على الضبط فعمل الاول كان الضبط متعلقا بالموافاة مع العلم المعافاة وعلم  
 لفظ اعلم الكلام وفيه سماه وعلم السان في الفصل من خبر في معنى هو ضبط المعافاة ولعل هو الكلام في **قوله**  
 ايضا **قوله** مع موضوع المعافاة الموضع منها في فصل الاسماء **قوله** في فصل لقوله وذلك لانه ذكر علم  
 ورب علمه بالفاء ما يصلح لفصله انه ذكر فيما بينهما قوله على ما سألني ولهذا قوله في علمه  
 فوجد على صان علم الفصل وقربوا من ان يورثه لا فصل فكانه قال لما في بعض الاحال ما يتفقا  
 كما استغنى عنه ان يقال فتاة بعض كذا في كامل واستغنى **قوله** في اول الامر انما قال في اول الامر  
 لانه اذا ذكرت الحكمة بعد العلم الاول السان ذلك الترتيب قوله كما استغنى عنه ان مقتضى  
 الحال الذي يقتضي تداريه الى الترتيب ولا لات وضعه له تفصيل سقف عليها وكان في  
 ان يذكر عقيب قوله ارد **قوله** والاقرب في المعنى وانما كان كذلك لان الحكم هو المؤلف  
 المتفاد من نظم المفردات اي جمعها واعمال المعنى مع هي اللطيف في الحكمة اولى من اعتبار  
 مع صحة المعنى في كثره قوله صفة للتأليف كانه فيسبيل في تأليف سبيلها قوله باعتبار  
 مع العلم فكان العلم متبادرا في كثره في كثره قوله اي فصل المودة والتأليف  
 المودع يحصل المودة لما سويهم ان اراد من النور التمدد قوله لان العلم المودع  
 فان سائل العلوم المودع ما يطلب الدليل عليها وكور على قوله ان كنهه مع سائلها بدراسة الى انوع  
 تنبيه **قوله** فيكم ارباب التي استغنى بيب دلائل التواء من عرف به في القواعد بدلائلها  
 الاستواء كان علمها علماء المعافاة من الاستواء بعد العلم المعافاة في العلم في العلم في العلم  
 فلا بد من مودع ولا له الاستواء اما سببه او تنبيه من العلم وعلم السان من كنهه مودع  
 دلائله الى علم المعافاة لانها في قبيل السان فان فرض انه في العلم في القواعد والدلائل معا  
 لم يكن علمه مودعا ايضا فسقط ما يقال من انه كذا ان يقرر في قواعد المعافاة باعتبار است

في سبيل  
 في سبيل  
 في سبيل  
 في سبيل

قاعدة



بدل بالوضع من غير اشتغال على الخواص التي هي مشارا خطا ومعنى كونه ما هو اذ لم يتبع فواصر  
تراكب الطلاء انه في اصله يكون كذلك محاربان موقفا بعضه عليه بعضه ويدور  
لم يتبعها فانه ضبط لان علم المقام نظري استدل لا الاستدلال لا الاستدلال لا الاستدلال  
نفسه وذلك لان الموقف الباق غير اللاقي عندنا والمعلق قوله افتار كماله اوفى  
موضع الواو ومعنى في قوله او الطبع والافعال في موضع الواو لان قوله عن بعلم علم الاستدلال  
وعلم الوقوف بعضه ان يقال والطبع قوله لو كانت معناه الوارد تعالى يكنيان رد على  
من قال كماله او يهتد بعلم الواو **مورد** اي اذا كان الفعل شروع في بعد راسه في يدين  
العينه قوله بواضا كماله لان الموقف ان الاستدلال الذي هو مجموع قوانين الاكساب  
كتب **مورد** وكل ليس لما خلق لاي كل امر موقت لما خلق لاجله ومسرعه ذلك قوله  
فادا ارادوا تعليم تلك القواعد واذا جعلت ما لمناه عكس في تقرير السهله وهو ما علمت  
فاد ما قيل لا الشبهه **مورد** ولا الجواب **مورد** على معطوف على معنى درج في الجاه  
جعل المعطوف على معنى والمقصود الاشارة الى اللزوم ومثل هذا التسامح كثير  
في حاشي المعطوف على والمعطوف ايضا اعتمادا على عدم الاستثناء **مورد** وهو ان  
علمه اجمالا واما اكل المدرج فهو ما يحسم تفصيل الضبط الاجمالي **مورد** وهو اصول التاكيد  
قد يقال التاكيد التام اما بـ او انـ والاثـ اما طلب او غيره وقد يقال هو ما جاز او  
غيره وعبر بـ اما انـ ان قادر بنوت ما بعده البدوطة كالفاظ المعهود والسعي  
والدم والدم واما ان لم يكن كذلك فقال ايضا هو ما جاز او طلب او غيره **مورد** وفيه ارادة  
صحة ما انـ بما ان صل بما هو موله او موصوفه فانه علم المصروفين في الجاه كالاخيه واما  
جعلها السهله من فروع الطلب وكذا اراد به فعل المدرج والزم **مورد** لكنه يلزمه اي التاكيد  
ليس من اقسام الطلب لان الطلب خارج عن مفهومه وان كان لازما له **مورد** ولا استلزامه  
اي لا استلزام الطلب ايضا فخرج الحكم الطلب ابعده عن غير النماذ منها **مورد** فرفعه

لكنه في قوله  
فاد ما قيل لا الشبهه  
مورد ولا الجواب  
مورد على معطوف  
على معنى درج في  
الجاه جعل المعطوف  
على معنى والمقصود  
الاشارة الى اللزوم  
ومثل هذا التسامح  
كثير في حاشي  
المعطوف على  
والمعطوف ايضا  
اعتمادا على عدم  
الاستثناء مورد  
وهو ان علمه  
اجمالا واما اكل  
المدرج فهو ما  
يحسم تفصيل  
الضبط الاجمالي  
مورد وهو اصول  
التاكيد قد يقال  
التاكيد التام  
اما بـ او انـ  
والاثـ اما طلب  
او غيره وقد  
يقال هو ما جاز  
او غيره وعبر  
بـ اما انـ ان  
قادر بنوت ما  
بعده البدوطة  
كالفاظ المعهود  
والسعي والدم  
والدم واما ان  
لم يكن كذلك  
فقال ايضا هو  
ما جاز او طلب  
او غيره مورد  
وفي فيه ارادة  
صحة ما انـ بما  
ان صل بما هو  
موله او موصوفه  
فانه علم  
المصروفين في  
الجاه كالاخيه  
واما جعلها  
السهله من  
فروع الطلب  
وكذا اراد به  
فعل المدرج  
والزم مورد  
لكنه يلزمه  
اي التاكيد  
ليس من اقسام  
الطلب لان  
الطلب خارج  
عن مفهومه  
وان كان  
لازما له مورد  
ولا استلزامه  
اي لا استلزام  
الطلب ايضا  
فخرج الحكم  
الطلب ابعده  
عن غير النماذ  
منها مورد  
فرفعه

اولا بالوضع من غير اشتغال على الخواص التي هي مشارا خطا ومعنى كونه ما هو اذ لم يتبع فواصر  
تراكب الطلاء انه في اصله يكون كذلك محاربان موقفا بعضه عليه بعضه ويدور  
لم يتبعها فانه ضبط لان علم المقام نظري استدل لا الاستدلال لا الاستدلال لا الاستدلال  
نفسه وذلك لان الموقف الباق غير اللاقي عندنا والمعلق قوله افتار كماله اوفى  
موضع الواو ومعنى في قوله او الطبع والافعال في موضع الواو لان قوله عن بعلم علم الاستدلال  
وعلم الوقوف بعضه ان يقال والطبع قوله لو كانت معناه الوارد تعالى يكنيان رد على  
من قال كماله او يهتد بعلم الواو **مورد** اي اذا كان الفعل شروع في بعد راسه في يدين  
العينه قوله بواضا كماله لان الموقف ان الاستدلال الذي هو مجموع قوانين الاكساب  
كتب **مورد** وكل ليس لما خلق لاي كل امر موقت لما خلق لاجله ومسرعه ذلك قوله  
فادا ارادوا تعليم تلك القواعد واذا جعلت ما لمناه عكس في تقرير السهله وهو ما علمت  
فاد ما قيل لا الشبهه **مورد** ولا الجواب **مورد** على معطوف على معنى درج في الجاه  
جعل المعطوف على معنى والمقصود الاشارة الى اللزوم ومثل هذا التسامح كثير  
في حاشي المعطوف على والمعطوف ايضا اعتمادا على عدم الاستثناء **مورد** وهو ان  
علمه اجمالا واما اكل المدرج فهو ما يحسم تفصيل الضبط الاجمالي **مورد** وهو اصول التاكيد  
قد يقال التاكيد التام اما بـ او انـ والاثـ اما طلب او غيره وقد يقال هو ما جاز او  
غيره وعبر بـ اما انـ ان قادر بنوت ما بعده البدوطة كالفاظ المعهود والسعي  
والدم والدم واما ان لم يكن كذلك فقال ايضا هو ما جاز او طلب او غيره **مورد** وفيه ارادة  
صحة ما انـ بما ان صل بما هو موله او موصوفه فانه علم المصروفين في الجاه كالاخيه واما  
جعلها السهله من فروع الطلب وكذا اراد به فعل المدرج والزم **مورد** لكنه يلزمه اي التاكيد  
ليس من اقسام الطلب لان الطلب خارج عن مفهومه وان كان لازما له **مورد** ولا استلزامه  
اي لا استلزام الطلب ايضا فخرج الحكم الطلب ابعده عن غير النماذ منها **مورد** فرفعه

لكنه في قوله  
فاد ما قيل لا الشبهه  
مورد ولا الجواب  
مورد على معطوف  
على معنى درج في  
الجاه جعل المعطوف  
على معنى والمقصود  
الاشارة الى اللزوم  
ومثل هذا التسامح  
كثير في حاشي  
المعطوف على  
والمعطوف ايضا  
اعتمادا على عدم  
الاستثناء مورد  
وهو ان علمه  
اجمالا واما اكل  
المدرج فهو ما  
يحسم تفصيل  
الضبط الاجمالي  
مورد وهو اصول  
التاكيد قد يقال  
التاكيد التام  
اما بـ او انـ  
والاثـ اما طلب  
او غيره وقد  
يقال هو ما جاز  
او غيره وعبر  
بـ اما انـ ان  
قادر بنوت ما  
بعده البدوطة  
كالفاظ المعهود  
والسعي والدم  
والدم واما ان  
لم يكن كذلك  
فقال ايضا هو  
ما جاز او طلب  
او غيره مورد  
وفي فيه ارادة  
صحة ما انـ بما  
ان صل بما هو  
موله او موصوفه  
فانه علم  
المصروفين في  
الجاه كالاخيه  
واما جعلها  
السهله من  
فروع الطلب  
وكذا اراد به  
فعل المدرج  
والزم مورد  
لكنه يلزمه  
اي التاكيد  
ليس من اقسام  
الطلب لان  
الطلب خارج  
عن مفهومه  
وان كان  
لازما له مورد  
ولا استلزامه  
اي لا استلزام  
الطلب ايضا  
فخرج الحكم  
الطلب ابعده  
عن غير النماذ  
منها مورد  
فرفعه

لكنه في قوله  
فاد ما قيل لا الشبهه  
مورد ولا الجواب  
مورد على معطوف  
على معنى درج في  
الجاه جعل المعطوف  
على معنى والمقصود  
الاشارة الى اللزوم  
ومثل هذا التسامح  
كثير في حاشي  
المعطوف على  
والمعطوف ايضا  
اعتمادا على عدم  
الاستثناء مورد  
وهو ان علمه  
اجمالا واما اكل  
المدرج فهو ما  
يحسم تفصيل  
الضبط الاجمالي  
مورد وهو اصول  
التاكيد قد يقال  
التاكيد التام  
اما بـ او انـ  
والاثـ اما طلب  
او غيره وقد  
يقال هو ما جاز  
او غيره وعبر  
بـ اما انـ ان  
قادر بنوت ما  
بعده البدوطة  
كالفاظ المعهود  
والسعي والدم  
والدم واما ان  
لم يكن كذلك  
فقال ايضا هو  
ما جاز او طلب  
او غيره مورد  
وفي فيه ارادة  
صحة ما انـ بما  
ان صل بما هو  
موله او موصوفه  
فانه علم  
المصروفين في  
الجاه كالاخيه  
واما جعلها  
السهله من  
فروع الطلب  
وكذا اراد به  
فعل المدرج  
والزم مورد  
لكنه يلزمه  
اي التاكيد  
ليس من اقسام  
الطلب لان  
الطلب خارج  
عن مفهومه  
وان كان  
لازما له مورد  
ولا استلزامه  
اي لا استلزام  
الطلب ايضا  
فخرج الحكم  
الطلب ابعده  
عن غير النماذ  
منها مورد  
فرفعه







لا يرد عليه وسقطت به مادة السمة بالكلمة قوله ان تكلمت اعم او اخص فالاعم لا تكلم مطروا  
 لا يكون منعكس **قوله** من اقام الكلام الطليم لما كان الكلام في الطليم لغة الاصطلاح في  
 اللغوي وصف ان يراد بالطلب الكلام الطليم المقابل للكلام الحركي ووصف ان كان الكلام  
 على العبارات التي هي اقام الكلام الطليم فالاصاص الكشاف التميز ليس فعل الطلب بل فعل  
 التسمي قوله لا يلزم ان يراد به المعنى في علم ليس كل واحد من العقلاء والبهائم يكون  
 متقنيا ومتقنيا وليس مثل هذا المفسر كذا **قوله** باللائح المستورد وهو الكسفة  
 الجبر واما لزم الطلب فهو اسما لا احتمال قوله سواء كان صراحيه فالله الاسم ليس هو كذا  
 اللغوي كما توهم بعضهم قوله يحصلان في كسفة اشار بذلك الى ان قوله واحتمال المصدر  
 والكذب عطف على الخبرية بوجي التفسير **قوله** ان الحقيقة كبرية متواجبة كبرية هي  
 كنه الكلام كنه يكون كنه عملا للصدق والكذب الخبر **قوله** هو مجموع الكلام واحتمال يطلق على  
 مجموعهما لا إطلاقا على **قوله** اي يفعل تنبيه لقوله كنه فتوصل الخبر اصلا والخبر فيه يد الـ  
 ومن معكس فقال ان الحكم فاعلا اياه والاول اكثر وايتس **قوله** والحكم بينهما عطف  
 السمة من زعم ان الحكم بينهما عطف وقوع السمة اولاً وقوعها فقد سمي لان الحكم بينهما عطف  
 من بين الصفات كما لا سمة عما ذي سمة **قوله** عن كونها مقصورة اشار الى ما ذكر  
 حقها الغناء من ان الكلام ما يشتمل على سمة اصلية مقصورة بالذات والجملة ما يشتمل على سمة  
 اصلية سواء كانت مقصورة او لا فالشرط وهو كنه وليس بكلام وكذا الحال الواحدة موافقة المورا  
 والجملة الواحدة صلبة **قوله** فالان يراد ان سمة من معنى لما ذكرنا انصاف الخبر والحكم بالاحتمال كان مظنة  
 ان يرد السامع ان السمة ما ذا **قوله** من وصر قطع النظر فظهر النظم خصوصية الخبر ليستا  
 خبر الحكم الصادر عن خصوصية الخبر لسؤال الاخبار التي هي سمة صلبة او كبريا كخصو  
 كقولك اجتماع النقيضين وفردك اجتماعها جابر **قوله** قد توهم وليس كذا اما اولاً فلان احتمال الحكم  
 راجع في الحقيقة الى احتمال الحكم على طرفه فوكلا يبرز من وزير من وجهه اذا كان منه راجع  
 الى صوابه

بحث  
 التلخيص  
 الاول

وليس في جعل احد من سائر الالاف فائدة معتد بها واما ثانيا فلانه كما في اليقظة احتمال  
 الحكم لما كان اصح الى سائر احتمالات الجبر ادلاعا وت كسب الطامر في الموضوع **قوله** فكان  
 عبرة لمنه فان الخطاب اذا سمع اللغوي ونظمه المانع او الانتزاع اعتمد الوقوع او  
 الايراد ان اذا سمع من العام مثلاً لم يسمع شائهما ويذكر الوقوع او اللاوقوع بلا  
 اعتقالي جازم او ظني لا يعينه بعد عرفه ولا يسمع السفاوة **قوله** في قوة ذلك نعم لم  
 المذكور صفة هو الحكم عطف الايقاع كنه الحكم عطف الوقوع في قوة المذكور جازم او غير عطف  
 ايضا بذلك الحكم **قوله** لا يذكر الى ما ذكرناه من ان المراد بذلك الحكم وقوع السمة اولاً وقوعها  
 لا ايقاعها او انتزاعها **قوله** كان الامر ان لو ترك اسم الاشارة وانها لفظ الحكم  
 الجوف بلام المعبر كان محله على الحكم عطف الوقوع اسهل من عمل ذكر مع اسم الاشارة قوله  
 من قال ما ذكره الخبر فكذا التبع لم يعمل لوط من الاشارة الى الاستفاضة لانها تاول الفعل  
 مع ان **قوله** انما يسبب كونه لازماً الى ليس من السمة نحو اصطلاحه فاذن من معن اللزوم  
 صفة قوله كما صرح به عباره المقول نعم ان قوله ان فائدة الخبر لما كانت على الحكم اولاً ومنه  
**قوله** ولما كان لزوم علم الحكم تكميلاً معلوماً ان الحكم عطف الوقوع وكون الحكم عالمياً وعلماً  
 للمعني بمتعلقين بذلك المعلومين فان فسر العائدة ولازمها بالمعلوم اتيتم في اعتبار اللزوم  
 معها الى مكلف وموان يقال ذلك اللزوم ليس باعتبار كنهها في انفسها بل باعتبار نطق علم  
 المخاطب بها كإتيانها وان سراً بالعلم فلا حاجة الى مكلف وكان ذلك باعتبار علم سراً بالعلم  
**قوله** بناء على كونه اولى وذلك لانه لا مساواة ولا علم بها وانما قال ما لنا سبب المقام لان  
 اللازم الذي يخرج بصورته لازم اعم بحسب الواقع قوله ولا كنه ما شاع به وهو مرفوض فعلي يزاكف  
 اللازم الجوهري المساواة محمولا على مننومه الظاهر متناو لا سمة اعم الاعم والمادي **قوله**  
 كما في كنه اعادة الخبر نعم ان الحكم المذكور كونه الخبر مفيداً محمول على وقوع السمة ولا وقوعها  
 كما حققناه هناك واما الحكم المقبول الذي هو مرجع الخبر به والحكم المحقق المصق بالاحتمال



والحكم المصنف بالصدق والكذب كحل على الايقاع والانتزاع اذ ليس الوقوع  
او اللوا وقع معمولاً للغير ولا متصفاً بالاحتمال ولا بالصدق او الكذب ولو لم يكن  
فيه قول عند ايضا نعم بما لا واسطة بينهما من جهة المهور **قوله** اذ به نظر الاثر في  
قائه اذ كان الاعتقاد خطأ كان اكبر صادقا عند النظام ولم يكن صادقا عند المهور  
فظهر الاثر في صميم الصدق اي معنى الصدق على مذهب ومفاه على مذهبهم كذا  
ما اذ كان الاعتقاد صوابا فانما الخبر صادقا عند الحكم **قوله** لا بد من صدور الطبر  
واللاطباق من اعتقاد لا يشهد في ان طباق الحكم للاعتقاد مستلزم ان يكون هناك  
اعتقاد وانما عدم طابقه اياه فلا يلزم ذلك فانه اذا لم يكن هناك اعتقاد صدق ان  
الحكم لا يطابق **قوله** وما كان عبارة الكتاب موثقة لاعتبار وجود الاعتقاد على صدر  
اللاطباق ايضا ان الى روجه ومن فائدة عبارة **قوله** دعاهن توهم يعني ان قوله  
بناء توهم ان دليله مستحكم وانما مذهب المبلغ عما ذكره الدليل مثير فدفعه بقوله لكن **قوله**  
**قوله** تخمان وقد توهم معهم انه اما قل ببيان بالقطع ولم يزل يفتعل لاحتمال التمسك  
ان صدقينا وكذا بنا اياه للتأديب كسلا موهم ان المقصود منه مطابقة الواقع ولان  
الا ان العاقل ينبغي ان يصعد حقيقة الاسلام لا بطلاء ومدا معرك لك لا بنا سبب المقام لا يزل  
الى قوله وعليه التقويل والى قولنا بل والى قولنا كدسا وصدقا اذا مراد اجتماع  
الحسين ولو لم يزل الادلة العاطفة خصوصا في امثال هذه المباحث **قوله** ادلا فاعل بالفعل ان لم يزل  
احد ثنائ الكذب لمطابقة الاعتقاد والصدق مطابقة الواقع قوله مركاة القرع هو قوام  
انك لم رسول الله **قوله** وانما نفي ان ارجل الشور راطه فان الله لا يصف وجود الموضوع  
خلاف المعدول مكر ايسل ولا حكم عليك ان العقد الى هذا المعنى يعني البيان بعيد جد في  
هذا المقام هو ان الوقف بين الاله والمعدول فيما اذا وقع الوجود على ان لا يثبت انضاح صيت  
ان المعدول يصف وجود الموضوع الذي حال انضاحه بالاثبات دون الاله والسرفية انما ذكر

الاعتقاد

١٥  
ثم ما لا يثبت في الخارج قضية زمنية فان فوك في الحان من تمة المجلد لا مرفعة على  
الموضوع وذلك ظاهر من اتفق بياض القضايا في **قوله** وقد شكك في كذا الخ  
اشارة الى ما ذكره المحقق في الكتاب وفقد في فاهة من الشراي لم يثبت في كذا قوله  
**قوله** وليس هذا صراحتا اي هذا صراحتا فانما يتبعنا فوجونا الاعتبارات  
الراجعة الى الجزاء اذ اذلة الخواص انواعا تكم رافعة الى الاسناد والسند والمسد  
لا صراحتا بوجه دور ان الاحتمالات المعلمة **قوله** اذ في الاعتبارات الراجعة  
اليها في حينها يعني ان المسد قد يكون له مغلطات وكذا المسند له الا انه لم يزل  
فتايل اذ في حينها **قوله** لانه في واحد من اقسامه لانه اراد ذكر اعتبارات  
في الاسئلة بطله او المناسب للبحر ان يترك الامثلة بلغة الواو ورر عليه بان في كذا  
كلمة او في موضعين من اعتبارات الاسناد اذ ما قوله او غير ذلك والباقي قوله  
اولا في قوله ولا يعلل في شئ منها **قوله** في التركيب حاله في الحكم ومن زعم ان في التركيب  
من العهر المستند الراجع العائد الى الاعتقاد فان الاعتبار راجع الى الحكم لكنه  
يعتبر في التركيب كس يكون الموصوف به هو التركيب برر عليه ان في قوله في شئ  
موصوف متعلق بالحكم قطعاً فانه حاله في شئ من الفصل منها بالاجنب الذي هو قوله  
في التركيب قوله كونه ضروريا او كسبيا يقينيا او ظاهريا فان هذه الصفات  
المساراب رافعة الى الحكم وليس راجعة اليها فلهذا يقال ان كون الحكم واقعا في التركيب  
كذلك التاكيد والتجديد عنه **قوله** لما يقدرون على توهم بعضهم وان يكون  
التركيب غير مكرر ومرد او كونه مكررا وغير مكرر رافعة الى الحكم لانه لا يخلو قوله  
وعا السد من كان الحكم منسوبا الى اللغة لان الحكم على الاول واقعه في موضع اللغوي  
كقولك انبت الله العسل فيكون لفظ انبت في صفة لغوية وعما التا في موضع  
اللغوي كقولك انبت الربيع العسل فيكون لفظ انبت في صفة لغوية **قوله** لانه

ان الحكم على التركيب  
هو الحكم على التركيب  
وهو الحكم على التركيب  
وهو الحكم على التركيب



قدم معلق الكون اي كانت حق العيان في الظاهر ان يقول وكون الركس غير مكر الى قوله  
واسم ما يدعى ما لم يورد في العلم لمكون المعطوف على وتيرة المعطوف عليه الا انه قد  
لعله في العلم ليقع الفيز في الاثبات **قوله** وفي النسبة الاولى للمسمى محتاجة  
الى سدور امور كثيرة وتكون قوله في الاسات خبر مستداه عذوق لاسعلا بالكون  
لما في النسبة الاولى قوله رفوف قد بالرفق في السمة المعونة بناء على ان رجل بالعلم سدر  
بالعلم **قوله** وذكرا كذا في معناه قال في المسند اليه فكونه محذوف وقيل في الميخذ  
فكونه مزو كما **قوله** لكونه اوب وذلك لانه مخالف للاصل فلما لم يسم بكونه سرية  
واما الذكر فقد يكتفي به لكونه اصلا قوله لانه يستلزم اتفاقا فان المسند اليه  
المكر لا يكر بكل واحد منهم الا عند الكوفيين بشرط ان يكون محذوف كقولهم بوما انما  
وقد يقال لا يكر بالكلية الفظا ايضا بخلاف المسند المنكر فانه يكر كقولهم نعم ففكها  
بطباط **قوله** وقوله موقا خبر كذا نعم ان قوله محذوف خبر للكون وقد عطف  
عليه ما يقابله ما واعني قوله او باسما في خبره ان يكون اعني قوله موقا ووصف  
هذا الخبر او لا بقوله من احد المعارف وتاسا بقوله مصحوبا معطوفا عليه ما عايله اعني  
او غير مصحوب وبالنسبة بقوله مقرونا معطوفا عليه ما عايله اعني قوله او غير مقرون  
ثم عطف على الخبر التام ما عايله اعني قوله او منكر او ووصف بقوله مخصوصا او غير  
مخصوص في خبر ثالث للكون اعني قوله مقوما وعطف عليه ما عايله فلا يعصم  
ما الحمل عليه في الشر **قوله** اي في انزاده اعتبارات تدبر ان قوله في انزاده خبر  
مستداه عذوق كما قدره وقوله مكونه فعلا ان لذلك المعدر وضعه له وكذا في بيان  
قوله في كونه محله وبما ان الحملان الاسداسان من سمة قوله موقا او محله فاداعطف  
قوله وكونه مقوما على قوله موقا لان العاقل عنهما من سمة المعطوف عليه واداعطف  
على كونه مزو كما كان العاقل من سمة المعطوف الاول على ذكر المعطوف عليه **قوله**

قوله

**قوله** ويجوز ان يتقدم كالا اعتبارا روح كلف وكالا اعتبارا المعدر معطوفا على قوله  
مكونه مزو كما او قوله وكونه مزو **قوله** من الشرطية والظرفية اما الجملة الظرفية فهي راجعة  
الى الجملة الظرفية فهي راجعة الى الجملة الفعلية فقطعا واما الجملة الشرطية فارجح الاول منها  
فعلية وارجح الثاني قد يكون فعلية وقد يكون اسمية فتأمل **قوله** مقيدا خبر آخر ويجوز ان  
يكون صفة لقوله فعلا وما عطف عليه اذا جعل او بمعنى الواو كانه قيل فعلا واسما  
او اسما موقا مقيدا كل منها **قوله** مجرى في كلامه معينية على سواء فان التاكيد والتجديد  
يوصف بهما الحكم ويوصف بهما ضم احدي الكلمتين الى الاخرى على وجه يفيد الحكم بالانزاع  
**قوله** فاما نغله جريانا في الانفاظ فان الحذف والاثبات وسائر ما ذكرنا في اعتبارات  
المسند اليه والمسند ظاهرا الجريان في الانفاظ فان ارد بالمسند اليه والمسند اللفظ فذاك  
وان ارد بهما المعنى فوصفه بالحذف مثلا انما يكتفي بالنظر الى لفظ **قوله** والعامل في اذا  
آه اسات الى ان الظرف الاول اعني اذا انتظمت معول لانما والظرف الثاني اعني اذا ذاك  
معول ليقع ومنهم من يسمي انها ما معولان ليقع فعال ان الظرف الثاني مكرر وتذكير للظرف  
السابق ثم قال ولعله انما يدرى هذا التكرير كان الا حسن ان يجعل فن رابع فاعلم  
ويكون ذاك انسان الى ما يدرى للجملة عند الا نظام الى الا نظام نفسه وسوسدا  
خبر اعتبارات اي اذا اسطب يقع فن رابع لان العار من حار الانظام  
اعتبارات اخر غير ما ذكرنا في التوضيح والاعني على المنصف ان ما ذكرنا يكتفي بآرد  
من حيث انه جعل ذاك انسان الى ما لم يذكرنا ومن حيث نسب التوضيح الى  
التي الرابع ومن حيث ان لفظه يقع معصدا بالآء الفوقانية في النسخ المعبر ايضا  
المقصود من الكلام انه يثبت حال ان نظام اعتبارات معاينة لما سدر فاعلم  
عن فاعلم اعتبارات فالصواب ما ذكرنا من المعنى المتبادر من نظام العيان **قوله** ما يبراد  
الاسئلة ان تسمه كما ذكرنا في المسند اليه من انه نعم لتضمنه معنى الاسهام قوله ومقتضياتها



انضائها **قوله** اي احدى ذلك ليدان قوله فباخرى يردى مع البراء، فكيف مصدر او متو  
المشهور في نسخ الروايات وقد يردى كسر الراء، مع تشديد الراء، فكيف صفة مستقيمة  
**قوله** اذ يترك تنقيح الفوائد بين المتفحصات مقصود بيان تفاوت المتفحصات في تنقيح الفوائد  
ثم انه يردى على تفاوت المتفحصات بكسر الراء اذ به نظير ذلك المقصود فلا يكون حال البناء  
علم ثم انه المذكور سابقا قوله تعالى المعانيات اي مثل ذلك الشاغل الظاهر وان كانت  
متعابله في الجملة قوله ولذلك فصلها حيث قال وكذا انما الكلام ابتداء **قوله** وفصلها عنها  
حيث قال وكذا انما الكلام مع الذي قوله وفيه السان مع لف الراء، والبيان متعابله  
تعالها ظاهر **قوله** لا يتصور وجوده قبله قال بعضهم لانه الراء علم الحكم جزاء لمفوقها  
مرئنا كانه سدا ليدخله منقطعها جعل الراء الراء الاول التي بعده فيل السرد  
في ذكر كلمات الكلام قوله بل احواله راجعه فكانت في عداد الاء اول المتفحصات لانواع الكلام  
فذكرها عقيبها ورجوع الراء الى مجموع الجملة حكم توبيخ فما ملح **قوله** باعتبار انضائها  
آه وليس كالحال في الاسناد كذا كذا اي ليس فانه باعتبار انضائها الى شئ آخر ومما جئنا  
اماه فناسب و لكن ان فصل بين احوال الاسناد و احوال الفوائد السلك ولذا قدم احوال  
لانه اجزاء الاء شرف احواله متعلق بمجموع الكلام فهو ما سلك لاهوال المذكور  
**قوله** واتخاذ شأن الكلام وقد غير صياح الاء بغير عيان المعاني فقال ارتفع  
شأن الكلام في الحسن والقبول لخطاها لئلا عسار المناسبات والخطاها بعدم مطالعة  
له فوجب ان يترك الحكم في عبارته علم الكلام المطلق المتناول للكلام البليغ  
وغيره ومع ذلك فالسناد من قوله والخطاها لئلا يخطاها في الحسن والقبول لعدم  
مطالعة له ونهيم منه ان هناك حسنا وقبولا في الجملة مع عدم الخطاها بالكلية فيقال  
**قوله** والاول لانه يحلح وحكمها افعالها من حوالها ليراد باخرى الجملة الثانية فكيف تلك  
الضماير راجعه الى الاخرى صفة لا **قوله** لان كلمة مع غير ظن علم المتبوع كما تعاك

العكس

جاء الوزير مع السلطان بدفع قوله وكذا فخرهما اي موايضا واجمع الى الجملة المراد  
بها الثانية **قوله** فان المذكور حصوه هو الكلام منه حيث لان المذكور حصوه هو الكلام الجني  
المحسوس وفيه الكلام المعقول الذي جعلته معقضى الحال فاذا قيل للملك انه مذكور محتاج  
انضائها ما يردى اي مذكور جزاءه كما في وجه الشبه انه حساي حساي فوا **قوله**  
كما هو كذا في ادوات التنوين معنى ان قولك الحال بمعنى الحاكم مرجه الى انه تعقضى المذكور  
في الكلام والمؤكد امر مذكور وقس عليه ايضا التنوين ورجوعه الى ايضا الاداة  
كالكلام سلا في بعض الصور **قوله** وايضا كما جعل انسان الى قوله فيما بعد وكل العبارات  
وارد في النوازل من حيث مر بها معه غيرك ما موقعه فاذا جاز جعل الاء اسموعا  
لتعلقه بالسموع جاز جعل الحذف والتعديم ونحوهما مذكور لسلطانها بالمذكور ومع هذا  
الاحتمال كيف يترك التفرج الصا ور عنه في الفصل **قوله** اي في تفصيل تلك  
الاعتبارات آه الحاصل انه جعل الفوائد الاربع فيما تقدم عين الاعتبار وقال  
لهنا الفوائد الاربعة في تفصيل اعتبارات الاسناد آه والمناسب لا تقدم ان يقول  
الفن الاول اعتبارات الاسناد والخبرتي فاجاب بانه اراد بالفوائد الاربع  
لهنا ما هو اجزاء الكلام بمنزلة فصول الكتب وابوابها الاء ستا ففوتها تسمية  
الاء باسم المولود فيكونه الطرفه المعبر عنها فانه المعنى للانفاظ على امر  
في صور الكتاب ولوقال وقد رتب الكلام منها علم فصول اربعة وابواب اربعة  
لم يتوجه الاشكال **قوله** وكذا الكلام في الاكاز والاطناب اي هما ايضا اعتبارا  
ولذلك قال اولها اذا كان المقضى الاكاز منها اولها والاطناب ولها ايضا اعتبارا  
ولذلك قال منها الاكاز والاطناب على معنى واعتبارات الاكاز والاطناب  
ولنر جعل عطفها على الاعتبارات فالامور **قوله** بفهم الذال قيس الفهم والكسر  
ستعلا من القلب واللسان معا قوله اي في علم من العلوم غير الصانع علم مطلق

الاجال

رات



العلم سواء كان نظريا او علميا لان الحكم المذكور عام يتناول العلوم كلها **قوله** وانما عليها التمرن  
 في صناعه كجدل من ادراك مسا لها لا يجد الدليل فيها كان من وصل الى امره عين  
 التفسير كجدل لا يجد صاحب العلم **قوله** فانه اذا لم يجد مسا وها يعني ان الدليل الثاني  
 لم يجد مسا وها في العقل الصرفة التي مرجعها العقل مع تساوها فيه فكيف يجب تساوها  
 في علوم مسندة الى امور كقولنا شي امرف بها وارسخ فيها قوله كانت عن قصور منه اي  
 عن قصور من الحكمي في من الصناعة او عن استحصار الحكمي للسا كما في عن اياها  
 عن ادراك لطائف هذا الفن اي لم يكن الا حالة ناسية عن عيب منه او فنا بمرارة قضاء  
 الصناعة اياها **قوله** اي يدور انسان الى كذا دار يعني يدور ليوافق قوله لن تسبح اذ لم يكن  
 ماضيا لقال لم تسبح **قوله** وقد سأل معنى انه اية لفظ الماضى مع الاستسار فيها على قصد  
 الاستمرار اي لم تسبح قبل هذا الزمان ولا تسبح بعد ايضا **قوله** عيان من جعلها  
 ملكه وقيل عيان عن الاستظهار بها واصله صبر اعرض كما في تصحيق بين باجنا فنعلم ذلك  
 منه ولا يخفى على الفطن ان هذا المعنى مستقنى عنه بقوله تسبح قوله وكذا قصد فصل الوكيد  
 بل مع العبد لغة مولد كما لو كان والتاكيد مع التوكيد قوله ثم انه اي بعد الثاني في الغريب  
 المذكور في **قوله** الا حال المصدر الموصوف قد لا يعبر عنه لانه يتناول الفعل  
 مع ان وانا جعل لفظ هذا ان الى الاطالة علم الذوق ومن الحكم بان الدليل  
 كانا شي لان هذا الحكم غير مذكور كانه دلائل له عيان وان كان له في الاطالة  
 المصريح بان مواضع عدل منه كما استرنا اليه **قوله** على ما دله اختيارا لانه اظهر في شوا  
 المقام مع جواز تعبير القول كالاخيه قوله جانب الصيغة اما قال جانب الصيغة لان معنى  
 الاله هوام غير بان قوله غير ان سكوت ان رذلك الى ان لا ينطق به محمول على عموم  
 يتناول الحكم والانه **قوله** عيب الغفلة الوصية العيب اللامعة باللفظ قوله فانه  
 اذا لم يكن مقيدا آه يعني اذا لم يفرغ في قابل الفان كما في مسائل اقسام تلكه لان شي منها

الفرس والاسناد الكبير

عن عيب اللفظ قوله محمول لعدم وجود ان يكون متوللا ان يفرغ على التوسيع في الغفلة شيئا  
 لذلك نظائر في عيان الكتاب **قوله** لا الناسف والسبب يعني ان الجملة الجزئية في بها  
 للناسف كقولها رب اني وضعتها انثى وللمسح كقوله كذا قد قاوم الاله سد سجي فقال  
 وليت الشكوى كقوله قومي هم قبلوا ابهم اخي والفرح كقوله تعلم ما في نفسي والاعلم  
 ما في نفسك وليس يقصد في شي منها اعلام انما طلب مقصدا بالذات وان جازت  
 يقصد ذلك تبعا كما اذا قصد اعلام الناسف مثلا **قوله** شرع مقصود يعني انه  
 مقصد اوله فاعلم اجاله نساه للجملة الجزئية والاث به ثم انه تقول ثانيا الى الجزئية وحكم  
 ايضا حكما اجاليا ثم شرع تفصيل هذا الى اجال **قوله** ولما ظهر جريانه الافام العلية  
 فيها يريد ان الحكم بين المسند والمفسود الاصل فذلك ذكر افاده ايضا  
 الافام العلية اعني الكلام الابدائي المجرد والعلم الموكدا استحسانا والانتكاري  
 الموكود وجوبا طاعة الجزاء بستر في افاق الحكم ومن افاق لازم انه ليس بظهير  
 فانه المالك في افاق اللازم فاعلم **قوله** في عدم برب الوض كقصور الطرفين الاسماء  
 معا فيما اذا كانا في طبعها بالاعمال في الواقع ولم يسبح به المتكلم في لا يرب علم الفاء  
 الجملة الجزئية الوض المقصود اصل **قوله** او بعضه كقصور الطرفين وحيثما اذا كانا حاضر  
 عنده مع طود منه عن النسبة والتوضيها قوله مع انما عاود انرا مع لقوله حكيم  
 محمول على معنى الاله تعالى او الاله شرع فانه كاف في اسما في الاسماء والى الحكم مع التوضي  
 او الاسماء **قوله** في محل من الاسماء وكان بين من انسان الى الطرف اعني منه صوته مخدوف  
 وكذلك قوله بغير من صوته كذا المخدوف ايضا قوله ليروح الى حكم نفسه فان المستبر في روح  
 راجع الى المتكلم بلا شبهة **قوله** منها سحسن وقد عمل بعضهم عن الشيخ عبد القادر انه  
 قال ما حسن العاكس اذا كان في السائل للمحل في طرفه في الجانب الآخر للمقطع حسن  
 صالح لا جواب كيف ندوام في جواب افايم زوام فاعلم من غير ما كذا فانه اذا كان



لما لم يفرق في الجانب الآخر كما في هذا الجانب النجاس ما ولفظنا من ضعفنا لان الحكم على  
الحاكم خلاف حكم قولنا يكون جازيا بل طنا اللهم الا ان يرد بالنظر الى ملكه مال الجانب  
الآخر من غير ان يصلح احد الحكم به وايضا السؤال فيما ذكر من المناكير انما هو عن التصور  
عند من ومن المصدق وكلا من هذا السؤال عن المصدق في هذا السؤال **جواب** ما ياباه  
الطباع السليمة اذ المقصود في هذا المقام منه المقصود الذي هو التوبة الى التاكيد المقصود  
الذي هو الحكم ومن النسبة العاقل الذي هو الحكم **فقد** قد قدم على المقصود به مع انه  
لوم يقدم على المقصود به فاما ان يقدم على صفة او ما ذكرنا ايضا على كل تقدير بلزم بخلاف  
**قوله** متعلق بحسب حوز بعضهم لئلا يكون الجار معلوما بان سائر الحكماء لا يشرب كما في قوله  
واشربوا في قلوبهم العجل حكيم في صفة اعتقاده في راجع الى المي لف وانت جبر بان جعل  
الاعتقاد محلا لا لشرب لانكار سيج جدا خلاف جعل العقب محلا لا لشرب حيث العمل  
**قوله** كانا معذرا ان رسلنا فينا ما اشرب مصوره قوله كانا على هذا الفاسد ان  
انظر الطرف اعني على هذا من القول والعامل في القول **فقد** لا في ذلك التفسير  
الاسان بما في بولس بنج الباء الموحدة ومع اللام والثالث في تفسير قوله وما كصو  
مقصود وهو انه يزاد التاكيد في ما لا انكار فان ذلك يظهر في ما في اللام  
**قوله** اما كفا فانه ليس قسمي كصوفهم الاصل بل مقصود به ذكر في متعارف اللغة  
قوله مع عدم تغييره لصورة الجمل فانه في صورة جملة مستقلة كل في اللام فانها داخل في  
الجملة لانكاره ومغرة لصورة **قوله** وطر المصاوق لان ما ذكر في الكتاب في محظا  
وشكاف مستغنى عنه قوله فطلق على اسم وهذا كما يقال في سيج ان انا اى بطل على  
الان من لان الان في اسم له من حيث خصوصية **قوله** اورد في قوله كذا في حيث  
قابل منا وان علم البيان سيج بالبرج ومارسنا كذا انه في علم البيان سيج بالبيان  
قوله واعلم لئلا يكون الكلام اى التاكيد قد تصد به معان اخر سوى وضع النكر والانكار

وسلما

نقد ما سبق به الوعد في اذيل الشرح قوله كما مر في قوله في حكاية تشهد انك لم سوال الله  
وجعلناك مبصرا الى اذ غناه لك حتى صار مبصرا من اهل الكمال فقال استوفيت مر كذا  
قال في الله ساسي استوفيت من اى اخذت في امره بالوثيقة فتولنا كما نكر اخذت منه  
ثقة واعتمادا عليه انما الى الف مودى ما ذكر في الكتابين واحد اى عرفت ان جواب  
له العباس الى حصر انك اذا تأملت فيما عرفناك وكيفية علمت ان جواب الى العباس  
كلام صحيح محقق **فقد** كذا الشدة والاعتماد على كذا من جواب الى العباس كما لا يخفى  
قوله ان اجدر من لفظ قوله وقدر اطن طاسر في جرمه بالو جدلت فكيف سؤاله هذا قد جا  
في العلوم العرفية استفاق كما توهم من قوله حين سأل قوله الى هذا الكنى بتعديده في الالة  
الان شرب هذا المقام وجزان فقد مضى هذا او من كذا كذا او الامر هذا وانما  
الاخراج لا على مفضي الظاهر شدة لا يتصور اخراج الكلام على معنى الظاهر بالاعتقاد العالم  
بل خلافة بان سول من له احد الكلمة ولا يتصور ايضا تنزل احد الكلمة من له العالم فاف الام لا يخرج  
على مفضي الظاهر ثلثة وعما خلاف مقتضاه تسوية كل من الظاهر في شدة قسميا مع الاقتصار  
على العادة كاف فان تنزل العالم بغايتة الجبر من له الكامل في كاف في الفاء الجمل الخيرة  
الله ولهذا المصير عليه في الشرح حيث قيل في الخيال الذين عن العلم فاف عا مضي  
لف مرجع احكامه انما اذ الكلام بهذا المعنى لا من مرجع الى اعتبار ليس هو بحيلة بل الله تعالى  
في الوجع الخيانة التي سببها التجهيل في مرجع الاطال في حصوله هو كماله بوجع مخلقة  
في كذا الاعتبار قوله مما يستبعد من لفظ تنزل العالم بغايتة الجبر من له الجاهل  
بشمل على امر مستبعد هو تنزل العالم بشي من له الجاهل في واما خصوصية العلوم اعني  
فان في الجبر فلا مدخل لها في الاستبعاد فاف الى ان شتما واما ذلك المستبعد قوله  
كتاب الشرح والشعوب والشعوب على اللغة الاصلية اما الشرح بالباء قوله قوله  
مقولا ان الى الذي قوله كذا في حلال من كلام رب العرش بتعديده القول مع انه يجوز ايضا

صل

اجده

علم

في جميع

في جميع







انسان لا يدرك انسابهم من طريقي الوالدين اباي بل الكلدان عرب عربا وعول من كل قبيلة  
 انسان الى سكنى البوادي وعولهم وضع البناء مواضع النقب مع ايعاد ودر من حايده  
 القيمة حين راي الحث نطرا الى ما دس جارسه حنا ما لزيارات ولا سمعت به كاليوم  
 ثانيا ايئتي جريب مستبذ لا بيد وكاسد وضع البناء مواضع النقب قوله بياض  
 اي نظره انه سوف التوب قوله ومن كذا وكذا سم ولا شك لزياد كذا وكذا ومن  
 فلهذا كذا كذا بياض شعرة وعظيمة والكلو بصاحبا بوعود وكلف لا شك لث  
 اعتبار من القصة والاسناد والى يد عليه عيان الكتاب انسخ قوله فلهذا كذا  
 اي انما هو جريانا بنير سبارد صاحبه مع كونهم من الخيل فلو لم يدخل ابو عمر في صاحبه  
 لصابه ذكر محضه اولا كما توهم يوم معصم لزم المراد بصاحبي بدار الاصمعي  
 وخلف لا ابو عمر وانهما كانا سرود لزمه وكتبنا من عذرة لم لزمه الاستشهاد  
 راجع اليها فلهذا مفسر عيان الكتاب ورد الرواية الصليبية من كل قبيلة  
 وهو ان ابا عمر كان من عظماء العرب واما سبارد فلهذا العلاء والنحو كلف  
 بنوده الى سبارد كتب عن شعرة وقد اشرفنا الى بطلانه اي اذا خاطب كذا اناس  
 الى خواز اعمال اقتره كجب انفع كلمة الشوط انسخ اذا قوله منه كاف نفع عدم حضور  
 شارك كونها حايث سب ليجانفة عن الكاكد فصح العلف كانيه ودار النصب  
 قد بينه ذكر في علم النجوم من جوز النصب علم انه جوبل الاستقام فقد اخطا قوله حدودا  
 او حدودا كذا المصدر من نفع السوق من كور لزمه الصحاح في خصوص الحراء بالغنا فقه سمي  
 وانفسد مع البيت ايضا او علم نفس يوسف كمل على من يوسف وجهه من حوج الظهور  
 تراعى للنحو طبع كانه يومه منبذ الى اكار الحكم فاكذ لكنا كذا او لسعدم الكلو  
 ما كذا آخر اذا حصر على الحنق ان اردت قوله الامارم زنا مع الزنا لزمه الى الود  
 رجحت سنا او اردت الاستنا المنقطع الى كثر زنا من الى تصرف عن الساة فالله اعلم

في قوله انسان لا يدرك انسابهم من طريقي الوالدين اباي بل الكلدان عرب عربا وعول من كل قبيلة  
 انسان الى سكنى البوادي وعولهم وضع البناء مواضع النقب مع ايعاد ودر من حايده  
 القيمة حين راي الحث نطرا الى ما دس جارسه حنا ما لزيارات ولا سمعت به كاليوم  
 ثانيا ايئتي جريب مستبذ لا بيد وكاسد وضع البناء مواضع النقب قوله بياض  
 اي نظره انه سوف التوب قوله ومن كذا وكذا سم ولا شك لزياد كذا وكذا ومن  
 فلهذا كذا كذا بياض شعرة وعظيمة والكلو بصاحبا بوعود وكلف لا شك لث  
 اعتبار من القصة والاسناد والى يد عليه عيان الكتاب انسخ قوله فلهذا كذا  
 اي انما هو جريانا بنير سبارد صاحبه مع كونهم من الخيل فلو لم يدخل ابو عمر في صاحبه  
 لصابه ذكر محضه اولا كما توهم يوم معصم لزم المراد بصاحبي بدار الاصمعي  
 وخلف لا ابو عمر وانهما كانا سرود لزمه وكتبنا من عذرة لم لزمه الاستشهاد  
 راجع اليها فلهذا مفسر عيان الكتاب ورد الرواية الصليبية من كل قبيلة  
 وهو ان ابا عمر كان من عظماء العرب واما سبارد فلهذا العلاء والنحو كلف  
 بنوده الى سبارد كتب عن شعرة وقد اشرفنا الى بطلانه اي اذا خاطب كذا اناس  
 الى خواز اعمال اقتره كجب انفع كلمة الشوط انسخ اذا قوله منه كاف نفع عدم حضور  
 شارك كونها حايث سب ليجانفة عن الكاكد فصح العلف كانيه ودار النصب  
 قد بينه ذكر في علم النجوم من جوز النصب علم انه جوبل الاستقام فقد اخطا قوله حدودا  
 او حدودا كذا المصدر من نفع السوق من كور لزمه الصحاح في خصوص الحراء بالغنا فقه سمي  
 وانفسد مع البيت ايضا او علم نفس يوسف كمل على من يوسف وجهه من حوج الظهور  
 تراعى للنحو طبع كانه يومه منبذ الى اكار الحكم فاكذ لكنا كذا او لسعدم الكلو  
 ما كذا آخر اذا حصر على الحنق ان اردت قوله الامارم زنا مع الزنا لزمه الى الود  
 رجحت سنا او اردت الاستنا المنقطع الى كثر زنا من الى تصرف عن الساة فالله اعلم

لان عموم افراد النفس باق كماله والوهم سادس الانكاح ولزاد ربه البعض الذي لم  
 ربح بالعمه فلا شك ان الوهم يتبادر الى اكار العموم قبل وقوع الاستسا فاكذ الحكم  
 لوضع من ذلك نكار ابتداء يلوح كجس كبر الخد كور فعلم لزم الكلو فولا يسيرو  
 الى خصوص كبر بل على كبر كايضا المسا في الامر بالاسا يلوح بان له عقوبة عذرا  
 سند الا خصوصه كون زلزلة الساعه شام عظميا اي ارساكة من غير السائل  
 منزله يوم بعضهم لزم ارساكة اشارة الى جمع ما يبدى من اخراج الكلام على معنى الظاهر  
 وعلم فلهذا ولزمه ساسا اشارة الى مباحث الفصل والوصل والى كاز والاظنا  
 لم يني على نوحه ما لا طائل به ولا كبح على فطر سليمة بطلان ما توهم ادلوح الحكم الكلام  
 ان يورد في آخر هذا الفن بعد الف ايع عن اقسام الاخراج لعل على مفسر الظاهر الا ان الحث  
 لما نوع عن بيان اقسام الاخراج لعل على مفسر الظاهر ذكر ما يتعلق باوحد ما ذكر ما يتعلق  
 الاقسام واما اقسام الاخراج على مفسر الظاهر بقوله واعلم ان كل اذا حذفت قوله ولما كانت  
 آه السب سوا المراد بعبان والسب كون العباد حقاله الاغنياء قوم من الاصوليين  
 ذكروا قوم من اصحاب اصول الفقه ان كلمة لزم المسح يدل على السببه وعلهم اخر من ان الدال  
 على السببه في المفهوم المعدن باللام ومنه المسحون واما قوله فانه كبر مليا وقوله فانه كبر  
 واوداهم شجب وما طيس للاولين فهاجج بل السببه متفان من من العاء ايع من كل  
 العالم منزله كالي فان احلال العالم محل كالي معناه منزله قوله لبعول النساء والى يريد لث  
 المت راله بعيد على التعديل من قوله وملا بس الانكاح اماراه وقيل جعل امارات الانكار  
 ملا بس كملوها ودر اكر الحق وليس بشي لان امان الشئ وسيله الامور فلا نفع للعبا  
 اكملوه فيما بل الصواب لث امارات الانكار امور طاهر مشتملة عليه نوح موباد اكر كاليها  
 الطاهر المحطه بالشخص فانه يعرف برؤيتها ان هناك شخصا مدلا اول من الدلال تعالى ادب  
 عامل وسو دل بفلا لزم اي يتي قوله عرضا نوا عرضا على الهاء والوحي على الخذ وضعة

تنزل

تق



عرضنا قوله لتقاربا و ذلك لعل الفاصل من العمان من قولهم من عند الارنباط منهما و ذلك لان  
احدا من عكس الآخر او ليعود الفهم منه و لو لم يصح ما منكروا كانا في العدم من راجع الى ان يكون  
معنى وجعل وجه الرب اذا جعل قوله لا رب فيه على مفهوم الظاهر و رد الاشكال على صدق  
فيجاب بان وجوه الرب نزل منزله عن سبب الامور المتعاقبة و كان نظرا لما نحن فيه  
و اذا جعل علم الله ليس بما ينبغي ان يوتاب فيه بل ينبغي ان لا يوتاب فيه كان صدق ظاهر  
لكن لم يترك مع كون منكره عند بعض سبب الامور المقضية للارتداد عن الانكار كما في قوله فكل  
الاسلام حق فكيف مناله ما نحن فيه و يقرض لارتباب الاستقراء حيث قال و كم من شئ  
مرتاب فيه ولو كان قصد التمثل معال و كم من شئ منكروا ذلك قوله في موضع الحال و العاقل  
في الحال هو المصدر الواقع مبتدأ اعني قوله عز وجل و لو جعل معنى العقول كما في علمها  
ايضا يدل على ان كان كذلك دلالة اخرى في الغاية قوله اذا ما عرفت فعدا ريد من ملة  
بشرط التامل و القول بان المراد كما في قوله لا تقول جاز ان يكون مراد المصنف من الاخراج  
لا علم منقضي الظاهر الكناية الاصطلاحية و صح توجه ذلك القائل فاجاب بان صرح عبا  
الكتاب آية فكيف يحل عليه من ظهور التوجيه الذي قرنا به بطله صرح عبا في الكتاب فانه قال  
في الاخراج علم منقضي الظاهر و انه في علم البيان من صرح بالتصريح كما استغف عليه و قال مننا و انه في علم  
البيان من صرح بالكناية و انه في انواع تنقضي عليها و علم وجه حسننا بالتفصيل معاك و لا شك ان المقوم  
ما ذكره الاندراج لا المشابه اشار به الى نفي الكلام الى ليس قوله هذا الفن ان لا  
في الفن السناد مطلقا لان بعضه سهل المأخذ و ايضا كان كلامه في نفي الكلام لا علم  
منقضي الظاهر له فضيلة كاملة و صرح بآية ففقهه بانه لا بد من جعله ملكه من سبب بل من فضل الله  
ولهذا لم يحفل عنه و لم نقل و اعلم ان هذا الفن في كوارث الصور و قد سمع من غير محاربا  
و ما بعده للصور حفظ و ليس بشئ اذ يوضح ذكره اخذت لها في الفن السناد ابتداء المصنف  
بالكلام في الاخراج على منقضي الظاهر ثم انقل منه الى الاخراج لا علم منقضي الظاهر و ذكر فضيلة و رتب

قوله

في الجرح

الكلية في جرحه و منكره و استنداء ذلك

في الجرح والاجتناب و في محصله ثم اشار الى اعتبارات النفي في اخراج علم منقضي الظاهر و علم  
طلاقة يعلم من العمان اعتبارات الاثبات منها قد عاودنا مجاها في الاسناد و علم الاطلاق  
فكان قوله هذا الفن ان لا في الفن السناد و ترغيبه في محصله علم الاطلاق بان ثمة الاطلاع على  
اللطائف التوالية و الاسباب المقضية اياها هذا ما يعصيه الذوق السليم و باجى يعالج  
بفتح الواو مصدر و الطرف خبر مبتدأ محذوف هذا هو المحذور المحبب في نسخ الرواية و قد روي  
علم صيغة التفعيل فكيف التاء و انما في المبتدأ و خبر محذوف قوله او اخرى ذكر ان صدق الله  
و استقر في الجرح بوجوه اذا لم يكن للكلام حسن كان غير مقبول عند البلغاء كما في  
الشكل اذا لم يكن حسا كما في مرد و اعني الظاهر لان كلنا الظاهر طالبة للمنفعة و ما ليس  
فيه حسن كما في ما ان استعار و كون اضافته القوي الدراك الى العقل للملابس سبب  
كونها توابع العقل قوله علم مجموع العود من صدق اطلق لفظ الجمع على الاشارة و قصد اننا لم نعلم  
شئ واحد من يظهر تشبيه العقل فان هذا الجمع مع الواحد كل لفظ المنكر انما قصد بالذكر  
لانه لم يعد لفظ التوهم بل قال و اما الحالة التي تقتضي توبع لا و سمع لوقال و  
باللهم لو جيب لن بعد رعدة معطوف على قوله محذوف و لكن باللام طرفا لعلنا لکنه رعا و هم  
ان هذا الطرف معطوف على الاحوال السابقة و معمول سورة المذكور او لا صلح  
عطف اللغو على الحال و سوبط نفي قوله معطوف على معطوف على الاحوال و لكن الطرف  
لغوا معطوف على و انما لم يقبل ارجو به باللام بل قال و هو في اللام ليلما خرج هذا القسم  
عن نظام الاقسام السابقة و لما كان النقص منسوبا لان العلم المتناو و للمعرف  
و المنكر اعم مما يخص المنكر قوله قلعه لعل بعد لن العوض ايضا عاودنا الحروف و المنكر و كان  
الا و ان لم يعد علم ما يخص المنكر فاجاب بان ما صرح لعله هو المنسوبة علم السند  
كفره تامل و لذلك لم يرم به و عكس لغيرنا العوض حارة بالنفس الى غيره طلاقا في صيغ  
و الاطلاق تعقيب الحروف الى تعقيب الحروف بعد ان من الفصد و التوابع قوله طالع ما حث

السند اليه

الشيء الثاني في الاستدلال

صحة



واما الجانان المنفستان لاطلاق السند اليه استغنى به اي ما فصل المقضي الاول  
 اعني المقصد الزمارة التحصيلي معصلا تاما فاسمع به عن مفصل المقضي الثاني  
 عدم المقصد اليه قوله بل اسم كما في قوله اذا جاء زيد اذا جاء مجرد ولا يبعد بعدا تاما  
 جعل الوقت المشمل علم ما سمي امرا حاله معصية لذلك الموضع ينفع به الحكم الترويج  
 بلا مرجح او مع التوجه وحدنا يتساوى التردد الى ثبات قوله فان قصد لا يكون ايضا  
 ذكره عينا في المقصد بل حسب النظر الى ظاهر وجوده لانه وانما اعتبرنا خفاء الغاية لا لانه لو  
 ظهر لم يكن ذكره عينا في الظاهر ايضا ومنه القول بل رد علم من جعل من حيث الظاهر  
 معلوما به حيث قال اذا تقول بل حسب المقصد عند الذكر ايضا علم من ان الفعل  
 ومنه الجملة الاسمية في موضع الحال انما يصح هذا اذا اصل من حيث الظاهر متعلقا بالتعويل  
 وقوله فان فالصواب لغيره انما عطف علم ما تقدم حسب المعنى كانه قيل في التردد  
 تقول علم من ان الفعل في ذلك القول علم من ان اللفظ والتفاوت بينهما كما في قوله  
 تخار لا اذ على الثانية بخلاف القول بل اخبار في القول بل التمثل لان للقولين بانه ثبوت  
 وكفى في الجملة اخبار في التطهير لا يام لانه امر ومع محض ليس له كحقا أصلا فان تخرج اليه  
 بذكر لفظا يدل على ضمير الجنس امر متوهم كما يري وكذا انجنس اللفظ ومما به كان ذكره  
 علم لسان حسن او حسن فلا يورد على المحقق فانه لا ياتي بعد خلق طاعة الناس ولا يورد  
 فعلا بل يورد لغيره خلقا العبد يفعل باختياره التي يمكن اجتماعها فانه قد قصد على البدل  
 وعلم اليه جبا ايضا كماله في الكلمة التي لا يمكن اجتماعها كتحليله اليه عنده وتطهيره عن الله  
 عنده وتطهيره عن الله في اللغة ذكره كقول الله الحمد لله الحمد لله لوضع علم المرحوم قوله ايضا  
 الحذف استبان الى التوق في وجه آخر قوله كانه مثلا لا استعماله في الظاهر مع جواز التقيد  
 الى اتباع الاستعمال الوارد في نظائره كالف للفعل لا يطلب لانه عطف التوكيد ولم يفهم  
 منه ما هو المقصود والطور قوله الى موضع التوقي فان قول لا يرد على ذكره فلهذا لا يجوز ان يكون

والمراجعة

زمانه

والمراجعة ليس في وقت عدم قول اي زمان تركه للسند اليه وكذا حيث وجبت كلمة  
 اذا للتعليل كما ذهب اليه جماعة من اهل حرف العقل واما كلمة حيث وجبت فاستعملت في مجرد التعليل  
 به اسطة وقوله موافق اذا والحذف لفظه اللسان عنه انما اقصى على سزا لانه المناسبات  
 وان جاز ان يقصد بكافه وقس عليه نظائره قوله ولم تنه اي لم يخلط لك الا بادي يند  
 او لم يقطع اي عزمه عليه بوجه استعمال من حيث قال عز من قائل وودع الكبرار  
 على التوالي اذ لو ذكر السند اليه لصار الكلام متكلما ما يبيد في نار فامره قوله او الذي يظنكم  
 منكم هو المطابق لمنه والفسخ المصحح لكشف في المقصود اطلاق العنان مع الحال والمعنى  
 كما قال القدر بسم الله اقراءوا وتلووا اما قوله او امركم فهو بالواد وقد كتبت في النسخ المخرجة  
 علم الواد علامه مع بلا لفظ وقيل الواد في سمي الله او امركم علم وحيي محله اناس الى  
 امركم والذي يطلب منكم وطاعتكم الى ان الله ولم ينزلها الى انى واحدة المعنى قوله كجرح اليا بئر  
 الاضاج الى التاويل انما هو اذا لم يجعل الوقت مخصوص حاله معصية للحذف مثلا كما اشرنا اليه  
 لان ينسب الى متعدد انسان الى التاويل او عدمه حسب المقام لا عمومته في نفسه كذا يتبين  
 الى التهم واضار ايضا الى التهم اذ ينكر مستند اليه هو المنعقد قوله النقرة في الثبوت لان في قوله  
 المذكور ليس فيها فقه اصلا فيذكر الجملة الفعلية احدهما جاء والاخرى في ثبوت المورد للمثنية  
 انجح وخير ورائقه قوله الى الله ايسر مطلوبا ولا يسكن ان هذا الخبر عام النسبة على شدة قوله  
 بان جعله وسيلة فان جعله تعارفا وسيلة مما لا يجوز من سوغاته القامات وزمانه المقطاب  
 الساعية قوله لا علم معها اه لا نكر اذا عطلت اذا نرد علم او ارسى كان راعه عاملا  
 في الطرف الثاني ايضا وسوغا سدر بل من جملة من طه معطوفة علم المفرد الواو تقع خبرا للمبتدأ  
 قوله لكنه ترك ال اسم سمع ان امثلة شمله علم المفرد والجملة الاربعة سوى ال اسم فمالي  
 ولكن والعلام ال اسم سمع فان التعظيم والامانة طاهران في القاب قوله ولذكر ابياد العقل  
 اي والتذكير والتاكيد اعادة الفعل مع انه كان يكفيه ان يقول او تبر كاقوله لكان لو قال

لانه يلزم من اجتماع  
 التوقية والقناعة في زمان  
 الرد الى العقل











مفهومه لاننا نقول اننا اشتد ذلك المسح لفظ الصفة في هذا الاطلاق بهذا الاسم على معنهم من الاخر  
آخر كما ان الجود منهم لفظ قائم لامن قولك هذا الرجل راس الى كان استعان  
كان يقال مثلا رايته اليوم اباليه اي كافرا جهنما شيرا بذلك المسح الحق فلا يقال للرجل  
على الاستعان فيما اذا اطلق على ذلك المسح وقصد الانتقال لما وصفه لوجهين الاول  
ما ذكره في استناع كونه بجانا التما استناع جعل وصفه شيرا به كما لا تشبه على ذي مسكة  
ولم يجعل كناية اذ قد عرفت ان المفهوم الاصلي لا يجهل هو ملا بس الجمل وملاذمه ومحصل  
كونه جاملا ولا مفع به كناية عنه كما لا مفع ايضا جعل ان لب كناية عن ملا بس الجمل  
مطلق فانه معناه الاصلي حصوله خلاف جعله كناية عن كونه جهنما اي معبر عنه بموصول  
قال ذلك بناء على ان المسند اليه حقيقة هو المفع بيا على معرفة لكنا ديا حكم ويطلق المسند  
على اللفظ تبعاد اذ اريد بالمسند اليه اللفظ كما ان الحكم موصول له ظاهرا وكذا الضمير في  
اجزاء راجعا الى معناه والحاصل للموصول صفه اللفظ والاضمار مطلق بالمعنى  
فلا بد من التأويل في احدهما ولعطف مقول في الطرف فكون المفع بيا كناية الى المقتضية للموصول  
ينتهي في زمان صي الاضمار واتصال النوض ويعلم منه ان خصوصه تلك الحالة هي صي الاضمار  
وان اتصال عرض مابه كانه المضمير والعلم اي لا بد من المضمير صي اضممار المسند اليه بطريق  
الاضمار ومن ان يفضل بذلك احد الامور العلمية كون المسند اليه متكاملا او مجاملا او غائبا  
مذكورا او في حكمه وقت علم ذلك حال العلم ولما لم يكن في هذا الفصل من مرقا يوضح عرض  
عنه خلاف الفصل في الموصول واسم الاشياء فان المصنف في ما مفع بمحصل والمرجح  
معنى آخر واما في المضمير العلم فكان المرجح هو المصنف **قوله** اذ بالعرض الباعث الى لم يرد بالعرض  
ما يترب على ابراه المسند اليه موصول لا بل هو انما يقتضي الى الغاية والحاصل من مفع بيا  
لو قال الذي كان مفع بيا وجب لغيره الصلة معلومة للمخاطب قطعاً كذا لفظ مع الله شعرا من ان يكون  
الصلة معلومة له خلاف لفظ معناه **قوله** جار ان يلاحظ اني جاز لغيره بانفعا علم الحكم والمخاطب

علم المخاطب وهذه وباشعاً وعلما معا **قوله** كونه جاملا لا شك وانما

وهذه وباشعاً

اصلا  
بالمصدر  
في قوله

قوله  
قوله

السلام

قوله

قوله

قوله

واستحيان النفرح بالاسم امور حاصله مسعدة الوجه على ذكر الموصول ولو قال مثل  
زياده النفرح لم يكن مناسباً لانه غايه من اخرج عنه خلاف المقصد اليها فاستحي  
في الحكم بالمراد في لان مراد بها امر شيعه فاستحي النفرح باسم فاعلم انما هو الاستعداد  
بمعنى ان هذا الكلام استعدا وسعلق بالاسم ان النفرح فان جعل الية مثالا للاستعداد  
وزيادة الموصول معاً كما نظم الكلام فوجها وان اخضعت بزيادة الموصول كما يتوهم وقوع  
بين الاستعداد وما سعلق به فاضل اجنبي وقوله المقام المخصوص للعام ولولا ان  
الوجه لما امكن الانتقال من العام الى خاص معين نسبة الحكم اليه مضمرة باللفظ كذا  
على نفسك كما نرى في نسبة الحكم اليه كانه قال انكوت بعد ما اقررت ولا تسلك انا ذلك  
غير الحاقة عرفاً وادعاء **قوله** نفس الشبهة اذ الكنايه من ان نفس المسند اليه قطعاً ان  
اقت فالتك قوله بالانكار اي الا لكان اذ اذ قال العنق في رتبة الكذب واما اذ قال  
واما اذ قال العنق في رتبة الشبهة **قوله** لا الحكم اذ لا مراد من ان نسبة الحكم بالحكمه خلاف  
شبهة الحكم بالحكمي فكيف حكمه موصول اي وكما حكمي السابق ما حكمي عنه طلباً بالواقعة  
فتر الوفاً بالواقع والالتزام لانه من الوقوع في ذات التوبى اصلحت ما وصى ورجا  
لم يهزم وتعال ويرا فوالى نوا مفعولاً ونظاموا قبل كان شر حكاه لم يسم الله الوارد  
عن هذا الدعاء وسوغاته من اخرج لوقال وان تصدق الله تعالى اذ وجه بناء الخبر الحكمه  
حاصل مسعدة الوجه علم ايراد الموصول في قوله كونه بأسلوب الخطاب لا شك ان مقتضى  
بتغير العبارات على السلب مخلفه هو المعنى في الكلام كقولك الذي سمعك اماً ما  
سوى من ان مثله النفرح فقد وجب فيه علم انتساب المسند الى المسند اليه ولو اذ  
مقادى على فانه اذ كانت من الاعبارات تكاد اعلم اي ايراد المسند اليه  
موصول كسائر الاعراض السابقة لم يكن للفظ وجب ولا لذكر النفرح الضمير في اختيار  
اليه يبنى ابعداً لشيء اليه بذلك بعد الفصل المسند اليه جميع ما ذكرناه قوله لا ساد

الوسى كنهه شون  
كأنه



وكان سبب ان يقول هكذا وان يومئذ يكون له وجه آخر وكذا الكفر على كل واحد  
 من الامان والكفر على شئ المسند للمذلة في نفس الله وعلما عنه ايضا على بناء عليه  
 نحو الذي يوافق لو كان كذا لظهر من متن الكتاب ان يستحق الاطلاق والرفع قوله  
 اي باجتماعه المذكور قوله وسيله الى العظم الى عظم المعظم او الخاطب والغائب قوله  
 من عرض الكلام اي الحاصل من البوصلة كذا اشار الى ان السداد اذ لا يدركه حقيقة  
 بناء السبب مع اشماله على الاما كما في زمانه فقد اندمج ما قيل من انه لا فرق بين الاما  
 ومن كقولهم وجه بناء الخ كقولهم جعل الله ذرية الى الكا ولو اخرج الموصول كان يقال بوجه  
 الذي الوجه في داره فذكر بناء الخ كقولهم بناء بعض المبنى عليه كما ستعرفه في سبب  
 المسند السببي واذا اقدم المسند اليه كانت الجملة اسما ولا يجوز عطفه اي ولو قصد  
 بعطفه علم بما جعل ذرية ليعمل وربما قصد بنا اي بالاياء عطفه على الاعراض  
 توم بعضهم انه عطف بحسب المعنى على قوله والاصل بذلك عرض وليس بشئ لان المعطوف  
 حيز الامسك والاعراض المنصوص والمعطوف عليه من تمام الضابط مع كونه غرضا  
 مطلقا فالصواب عطف بحسب المعنى على الاعراض السابقة كما ذكرنا الذي دم حلقه  
 ترك الجوز من المتأخرين في قوله المثال الاول فظاهر الدوام بالاول المهملة ردة الخلقة  
 حال فلان وجميع الخلقة اي قسمة قوله اي باعثة في اراد بالذات الباعثة الذي يندرج  
 فيه الحال المتقدم والقائه المتأخر واطلاق الداعي على شئ المعنى اعني الباعثة مطلقا  
 هو الظاهر كلاف اطلاق الوض عليه كانه الموصول فانه من قبيل اطلاق اسم الحاص  
 على العام لا غاية متأخره اشار الى انه يمكن ان يوجد منها دواعي مدغاة متفرقة  
 في وغيره كبناء الحال وكما ان الغناء وغناء السامع والتجيم والعظم فان قصد  
 المتعلق بهن المعاد دواعي متقدم وان كانت من المعان اعني الحكم البشري وبيان الحال  
 واخران غايات متفرقة قوله لا ينصرف طرق استيهاده اليه فجعل الباقي تبعاله وكما

اخلفوا

في قوله تعالى ان يفرحوا به ان كان لا يصح بالرفع وفي قوله تعالى ان يفرحوا به ان كان لا يصح بالرفع

اخلفوا في اعرف المعارف اخلفوا في ترتيب ما عداه وقد فصل ذلك في كتب النحو  
 فارجع اليها قوله بعدم اسم آه اذ لم يقل احدا بان الموصول اعرف المعارف  
 علم طريقه ابراهيم حنيفا فلما يجوز ان يقول اتبع ابراهيم بول اتبع علمه ابراهيم كذا يجوز  
 ان يقال من شياخ بول من شياخ بول ولا يلزم عدم اتحاد المعاني في الحال وصاحبها  
 لان علمها بحسب المعنى واحد كلاف فوكلا غلام هند راكبه فانه لا يجوز الا سوح  
 كونه بياض حاصل المعنى وفه ان ان لن قوله من شياخ بول ليس متعلما بندا  
 قوله وفه دعاه المشاكلة اي مع قوله ان لم تنجو قد استعمل الشاعر معناه لفظا او معناه  
 وفي الصحاح اومات اليه اسرت ولا يقال اوميت قوله فويومهم اشارت الى ان ليس  
 مرضيا كيف ولم يقل حوز النجاه وكلام المص مشعر بذكر لا فاطح فيه كما ستعرفه هناك  
 كما تشبهه بعبارة المص في قوله فانه حال هناك ولذا ذكرنا ان علم النحو ينشأ  
 الضمير في كانه واة اي جعفر المولى ان كالم الاصح بالرفع وفي قوله المنى للمفعول  
 في قوله الحسن فاصح الا ترى الا ما كنتم آه يقال بنية ومن بالضم قيل البني  
 بالضم متعلق في المكارم والمعايا وبكسر الالف بنية قوله وكانه اشارت الى ان المعنى  
 لغام المخرج استعمل اذ اذ فنه ان فاش را را توجيه استعمالها قوله لن تقصد بذكر بناء  
 الخطاب وكذا قوله لن تقصد بذكر الحكم بغير قوله لم سوزع هذا عطف على مقدار ان يحصل  
 قصدا لكل التميز وبيان الحال لم سوزع ولما اشار اليه في الموصول سكنت عنه منها قوله  
 الى قصد معنى آخر فاسم لا نسك ان كما تميز المسند اليه وانها ان كمال تلك الغناء معنى  
 يناسب اكل التميز والقصد اليه قوله كاظها رآه وما يقوم منه ان الاكل كيف يصح  
 ان جعل اصلا والكلال فوعاله في جوابه ان الكلمة لا يكون اصلا للكلال اذا كانا ضميرين  
 الى شئ واحد ومنها الكلمة للتميز والكلال للناية المتعلقة بمنه المسند اليه ويصح ان يقال  
 قصد بالكل غير المسند اليه اظهارا كما رعايته بتميزه كانه في كانه ليقسم غناء ان السامع

في قوله تعالى ان يفرحوا به ان كان لا يصح بالرفع وفي قوله تعالى ان يفرحوا به ان كان لا يصح بالرفع



مناسبة التنبية لا يمكن التمسك بغيره قوله أو تفسر لما قصد إلى تبيين الحال المذكور بوجوه كثيرة غير  
 المسند إليه كما هو المتعارف في ذلك ومقصود من التمسك أن يكون من كلام الله تعالى لا من كلام غيره  
 جوا وهذا خطأ والآن المسند إنما يورد توضحاً حال المسند به وربما كان ذلك التوضيح  
 لا يتم إلا بالتحقق في إيراد ما دل على كونه المتكلم عظم الشان في حقه لا في غيره  
 الدنيا قليلة فانه مشوبة بأكثريات مصفة في نفس المسند بخلاف عبد الله والمسند مما ذكرنا  
 الرسول قوله كان أكثر النسخ لأن الموجود في النسخ الموضوعة الإلهية ولعل وذكر ما في الإلهام  
 بيان لمن شاء الاستنباه معتنى ما نفس المعاني في عالم جعله متعلقاً بالمتعاضد بناء على أن  
 الإلهام فيه موصول فلا يقدم عليه ما في غيره الصلة الإلهية كوزن البسوس في الطرف بسبب  
 كثرة أدات الرحي فان مديرو الرحي يكلف الفعل ستره فاذا ذكر لادى إلى ان يفسر بقصص  
 قوله من التي أوردوها فان الجنة ميراث الأفعال الحسنة والجنة كانت في الجنة فضل الله  
 قوله عطف على قوله ان لا يكون ذلك صفة عطفية عليه ليتناول الاله مورداً إليه إيراد المسند إليه  
 اسم الشان والاله مورداً على علم ملك الاله مورداً إليه فانه المناسب للسمعة في آخر الحال ولو جعل  
 عطفاً على خلافه يعطيه له حصص باله مورداً إليه المسند على السعد ولو عطف على كمال الغناء بتميز  
 وما بعده من المنوعات لا يخص ما يتوزع على الاله مورداً إليه كقوله تها أو ليسك على ما هو  
 أي أو ليسك الموصوفين بملك الصانع على مدى فيكون من توبت الحكم على الوصف المناسب فيهم  
 العلم وكذا الحال في قول ان وفاته عند أو لا صفة فاصلة قال في ذلك الشان في الوصف  
 بتلك الصفات ولو اورد في غيرهما كما هو مقتضى الظاهر لكن فيه دلالة على اعتبار الصفات  
 لوجوه الالهات المذكورة خلاف اسم الشان فان المذكور إنما جعل غير له المحسوس  
 المنع لا لاجل علمه بتلك الصفات فاعلم من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر  
 فكلام المصنف في الإخراج على مقتضى الظاهر فان قلت قد اورد في المقام الإلهام منها فما وجه قلت  
 وجهه لتركها في العناية بتميز لا يتوقف على كون اسم الشان في موضع الضمير مثله على ملاحظ

الصفات السابقة خلاف بيان الاستحقاق أكثر إجمالاً بعضها مثل ان لا يقدح باسم الشان  
 الواقع موقع التنبية على بلان السامح بانه إنما يدرك المحسوس فقط كما استحققه  
 فاجرى الكلام من هنا على ما هو الظاهر من عباراتهم من ان المراد بالمعنى باللام الجنس هو  
 نفس الحقيقة اعتماداً على ما سياتي من التحقيق قوله لتعرف الجنس والحقيقة لا ان الرجل  
 والكون من باب المسند إليه من المرأة والورث من افضل من خصوصية أفراد  
 منه يعني ان افضلهم المراد يكون ما شئ من خصوصية بالقياس إلى خصوصية أفراد  
 الرجل وذلك لاني في كون جنس الرجل من حيث هو افضل من جنس المرأة من حيث هو  
 وقد جعل ان فيكون حاصل المعنى ان فرداً من أفراد الكل اعظم من جنس في اللام في الكل  
 للجنس الواجب الاله الذي في الجنة عوضاً عن المضاف اليه وكه في هذا الحكم من جنس  
 من الكل لا بعينه لا طائل فيه الا انه حكم صحيح في نفسه عوضاً عن المضاف اليه كون الإلهام  
 عوضاً عن المضاف اليه من حيث كونه والصفات ان الإلهام يقع غناء الاضافة من  
 في الشان في المهور وقوله ولا يصح ان يقال له لان هذا الحكم غير صادق فان كل واحد من  
 سنون الجنسين يتناول أفراداً محمولة في الصغر والكبر فربما شئ يكون أكبر من شئ  
 آخر فلا يصح قصد الاستئناس في الكل والجزء معاً ولا قصد الجنس فيها ايضاً  
 صلت الشان الى الاله فيه صفته لان حمل الكل والافان على العموم بعيد جداً ولا يصح  
 للعموم في الماء والصغار والكذب وقد تعارفت من الالهة على أنواع مختلفة  
 من المهور باللام كالصفة اعني الخلد واسم الجنس كالماء واسم الجنس كالجو كالناس واسم  
 الصفة كالكتاب والمصدر كالحكم والنبوة على اربعة امثلة المثال الاول  
 من الاربعة اعني الخلد من باب المسند اليه خلاف العلم الاخرى اعني الماء والصفات  
 والكذب قوله او يبدى كل من صفته كليل اي يبدى كل فرد من جنس الخلد لصاحبه  
 وانما يبدى المعنى ما ذكره لان الاله هو اما هو حكم الأفراد لا الجنس من حيث هو والمعنى

مسنداً



الاول ظاهر بقرينة قوله واما المفعول الثاني فمتفاد من ان خصوصية الحكم لا مفعول لها فالحكم  
 عام قوله طرف الظهور لان التوب يظهر في زمانه النازل مع كونه حاصل قبله كقولك  
 صحت لانه قد اقبلت اكلت الخبر فكانت اكلت فوذا من المفعول المأمور به  
 او كذا صوابا فقلت اكلت خبرا كان معناه اكلت فوذا من المفعول المأمور به  
 وان كانت معلومة في نفس الامر قوله بقرينة قوله المفعول الثاني كان في المفعول الثاني  
 المعلوم صار مفعولا الى معلوما فلهذا لا اعتبار في معنى المفعول الثاني  
 ينبغي ان يجوز ذلك كما قال ينبغي ان يجوز ذلك لان ورود في الاستعمال غير محقق في الاول  
 فانه مشهور قوله في كثير من الاطراف على ما هو في المفعول في قوله كذا في الاول  
 المعاملة الاخرى كما لا يخفى قوله والمفعول في قوله يدل على قصد هذا المفعول في نفسه  
 قوله او لا يفي من غناخ الامور التي ينبغي به الى اشياء كثيرة فالظهور في الاول  
 محمول على المثال وعلى التام محمول على الشيء قوله ومن هنا يعلم اي مما ذكر في الكتاب  
 فان الذي موصول وكذا اللام في المستغنية وقد حكم بانها لم تقصد بانها مستغنية  
 قوله على سبيل البول كذا رجل لا فوذا الوطن على سبيل البول وفيه الشك في الاستواء  
 قوله وان سلم اما ان الموصوب الما في حيث قال اللام في المشتات حرف  
 توفيق واما الى الساق والساحر صار من عند الاله سماء فاللام فيها حرف توفيق  
 فهو الموصول مع الموصول الذي هو اللام لم في الذي والحق ومصرفا تامة في المفعول  
 باللام مقصد بانها نفس كصحة اخرى فوذا لا بعينه واخره العموم او العموم  
 كما في المفعول باللام قوله السر في ان هذا الحكم ليس كذا بل هو مقصد في العموم  
 واما مقصد عموم الشيء فافيا للقياس في العموم وعلى هذا القياس اجماع النعم في قيد  
 اخر من العموم مقصد فان مع القيد واخرى مقصد التي فيكون الاول في مقصد بالافعال  
 والتماسا مقصد على التوضيح في مقابلة المفعول في قوله بقرينة قوله في قوله كذا في الاول

لنف

في العهد المطلق كما سجد الا ان معهوده الفرد المعين او الاله فوذا المعينه ليست راجعة  
 الى معهوده الجامعة بل هي موصولة بستان متعابليها واما الاستواء والعهد الذي ينبغي  
 في توفيق الجنس ومعهوده الجامعة كما سجد ولا شك ان هذا الجمع لا يمكن في السجود  
 فلا يجمع في السجود الاستواء والعهد كما توفيق قوله قلت اذا قصد بلفظ الاله عدد  
 الاله في قوله اذا قصد استواء الاله فوذا باسرها فلا حاجة الى اعتبار كونها معهود في الاشياء  
 كذا في هذا الاله اعتبارا فانما يحقق ذلك اذا قصد بعض الاله فوذا ويجوز كون الشيء مذكورا  
 لا يوجب لزوم توفيق العباد عنه كونه مذكورا ومعلوم ان الحق اجماع الاستواء  
 والعهد معا على لزم العهد قد اعتبر في المصداق كون المفعول حقيقة ولا تصور  
 اجماع العهد في المفعول مع الاستواء ولا يعقل كما ورد في الباب فاعرف  
 ذلك فانه اصل سجد في مواضع مقصود وسقط عنك مونات كثر في كل جماعته  
 فكان الاله واما به حكم قد توفيق في دفع الاشكال عن توفيق الحقيقة والاستواء لكون  
 اللام موضوع للعهد مطلقا حيث يدرج في الجنس ايضا فانه قد يكون مفعولا حقيقيا  
 وهو قادر وتقدريا كما فصله هناك وقد توفيق في الفن الثالث لانه توفيق اللام  
 للامور العلية فكان الاله واما به لزم صرح بها بالثالث ايضا لتضمنه مع موصول  
 لزم الجارية عن الاطراف لغو مطلق بالمعنى المستفاد من قوله طريق وموالاته يصلح على  
 على طريقه فوذا كسجد على اسد الى جري فلا حاجة الى جعله حالة كما هو في وفيه شك  
 مع ان قوله لا طريق سواها اصله منظور فيه اذ مع الاله فوذا على التفسير بالموصول  
 باذن تصرف ولذلك يرك صاحب الاله فوذا في كتابه واخصر على لزم الاله فوذا  
 قوله طريق لا احضان بعينه قوله فيهم منه عرفاء يعني اذا قيل ليس في البلد اعلم من  
 زنه فيهم منه عرفاء ان زيدا اعلم اسما من عرفاء من احصر على هذا كما في سواها لزم  
 بغيره من عرفاء قوله احصر الاله انه قد تم توفيقا والمعنى ليس طريق سوى الاله فوذا

السجود  
 جمع السجود والسجود  
 السجود  
 السجود  
 السجود



فيكون هي اي الاضافه احد الطرق اي ايراد نعت للسند اليه اشار الى  
 الوصف المذكور ولا يبالغ في المصدر اي ايراد النعت الوصف المذكور لما يبالغ  
 النعت اما كون الاله مصدرا فليسا من الحالات الحاصيه والآلهه واما كون النعت  
 النعت فلان المبتدئ النعت لا ايراد كما عند المعرفه لان الجسم عند الشئ هو كونه  
 المنقسم الذي لا ينقسم مع جرمه او فردا او جزءا لا يجري فليس له معنى قسم آخر واما  
 عند المعرفه فالمنقسم في ذاته مع خطا وخرق فيتميز مع سفي وخرق فيتميز  
 موضع ليس شئ من الكاشف يعني ان الكاشف هو الجسم ويصدق عليه  
 انه وصف لانه في الاله اصل مصدر او مولى عن الفلته بتاويل المختص في الجهات الثلاث  
 فيكون وصفا واحدا في الحقيقه كالتفصيل خاص في خبر واحد بتاويل مقرر فيقول  
 الحق في صفاته الطويل والطويل الما خوف مع وصفه وصف واحد كاشف للجسم  
 اي المختص في المعاني اما كانه من اقرب ما من معناه اللغوي لان معناه لا يمكن  
 مطلقا قوله الاله في النجاء ودرج كونه من متباعد ووسطه قد مر من قبل واما الاله  
 متعدد فمحتاج الى تعيينه في البناء ليعلم به كانه غرض كصله للبيان لا اعتبار مع  
 التجاوز والباعد وليس المقام مما يتوهم دفع لما يقال من ان قد مر التجاوز  
 كلمه عن توهم انه من كذا وزعمه اذا عفا الى المقام اب عن هذا التوهم ببيانها  
 ويؤيد قولهم اي يؤيد الوجه الالهي فانه قد مر في المثال المذكور ان جابوا محسنا  
 ناشيا عن آخرهم وذلك انما يكون اذا علم انهم لا يصب منها قد مر البناء على التجاوز  
 اصلا كما لا يخفى قوله والخاص في العينه اي الماده الموصوله في الخارج لان النعت  
 المطلق هو الواحد مع لوقال في كون الوصف كاشفا لثبوت درجه الكشف التام الذي  
 هو احد وليس من احد بل هو ترتيب كانه قولك الملقى للذهن هو منزه وبعده قوله  
 ترك ابراهيم فان ترك الاله براز جاز عند الكون في اي حال فاعل فعل محذوف عن علم

ما قبله

ما قبله اي على عن الاله صحت قوله وسيرد عليك كلام وهو ان كلمه اذا من زائد او غير زائد  
 قوله كانه صرح بالكشف اذا ارد الكشف الذي هو بمنزله الحمد فله بدان يلاحظ  
 استبعاد الاله من المذكور كما عدا ما من سائر كتابه والاجتناب عن التمهيد حتى  
 مفهوم المتق على ما ينبغي واذا ارد المدح فلا حاجة الى ذلك معقود الاسنى  
 الى الاله والحق في المقصود به لانه ادرج في الشاهد من المطالب لانه ان  
 رد منسوب من شايخ المعرفه ودرج منسوب ان الحسن لمصر في مخاطب الموصوف  
 ذكره في الخطاب لانه المقصود بال مع المذكور في الكتاب ولذا كان السامع اعم منه نظر الى  
 مفهوم ان غير شيئا ان قرا بالخطاب كانه المن كانه على العجوم وان قرا بالعبه  
 كانه الضمير راجعا الى الخطاب اي الاله مع قوله ودرج التمهيد فان الدليل انما هو في الوصف الذي  
 يكون غير قوله الكلام علم قد مر مطابقا لما كان الاله في حال الاله عقدا ان يكون مطابقا  
 مع عليه الكلام تبينها علم لنزول النبوت والتحقيق منها كذا وهو ان سائر كلام  
 المعص في قانون الطلب ما يدل على ان الوجود على الحق والنبوت الامثله كلاميه  
 اي من كون في علم الكلام ولذا لم يكثر من مواضع الاله صله قوله متعلق بعينه ويجوز تعليق  
 بان يجوز ان يجوز مثل النوع في الظروف الاستيفاح ما عدم قد اعلم استيفاح  
 ما عدم في شئ واحد ما ترسف راي من لا يرى الصفه معلومه ومذا طاهر والناظر  
 لنزول النبوت التاب في نفسه في آخر استدعي نبوت ذلك الاله فخر في نفسه وهذا  
 مستغن عن ذلك لا يوضح لانه ظاهر في نفسه فاضح الى الاله عند دار ولم يجوز ما ذكر  
 في موضوعات فان قولك زنديق قضيه خارجيه صادقه مع ان العمى مفهوم عدم الوجود  
 في الخارج وان النصف به الموجود الخارج ولا شك في صدقها موقوف على وجود زنديق الخارج  
 فانه اذا لم يوجد منه استحال النصف في الخارج بصفه ولا كانت عدمه كما في او انما  
 لا انما ذكر في توجيه الاله كلف مستغنى عنه لا المطلوب الذي هو ليس حاصله فكون المطلوب غير  
 حاصل

بمحصله



لا يضر ولا يفتقر في كونه مفعول الجملة الطلبية حاصل وقد يقال مفعول الطلبية حاصل لكنه قائم بالطالب  
 لا بالمستند اليه فلا يتبع ضارعه وكاب بان ذلك لا يجدى نفعا كذا ان يكون المستند اليه هو  
 الطالب بعينه على انه قد قام الجبر بالمستند اليه فالحصول ان يقال ان  
 ان ان هذا الدليل مع ان ان التمسى الطلوع وغنى اذ ليس شيء منها معلوم الا ان التمسى انما هو  
 عند السامع مثل السلط مطعا مظهر كذا بطلان من حيثية اذ قد عرفت من ان التمسى  
 الجملة الطلبية حاصل في عدم لزوم الجبر لا يجب لئلا يكون ما ساء في كانه ان خبر الوارد  
 علم المستند حرم بعضهم نظرا من ان التمسى ان الدليل الصحيح اجازة الصفقة  
 لا جرى في الجبر وان التمسى الدليل ان حرم في سبيل فحوز ذلك وليس بشيء لما قرناه في  
 وينسب اليه لا يخفى على ذي سعة لئلا يفتقد الجبر انما وضع ليقب اليه حال من احواله انما يدل  
 ان الجبر جرى ان يكون قابلا او محمول عليه بالمواطاة لاجل ما اودى الى ما حتى ينعقد بالموافاة  
 وما يجمل الواقع خبر او بصريح الاستنهام الدواخل على التمسى بل يكتفى بان الجبر كذا لئلا يكون  
 ملحوظا ان حال من احواله التمسى انما كاف لبقا في اثبات ما نحن بصدده وان ثبت  
 علم ذلك شرا اقام في التمسى بغير ضربه وزند صفة فان زنده انما هو مفعول لما  
 لم يلاحظ الفعل مع علم وجهه يكون به حال من احواله بل انما ذكر ليعلم محله الضرب  
 وفي التمسى انما لانه لو ضام مع الفعل من حيث حال من احواله بل انما ذكر ليعلم محله الضرب  
 ان يكون في شأنكم لئلا يكون هذا الدعاء انما هو ان يدعى عليكم هذا الدعاء فمقتضى  
 الدعاء عليهم واشتوت الى استقامت اياه داخل في القضية علم التمسى انما يري انك  
 اذا قلت زنده ان هو لم يك بعد ان استنهام علم زنده ان وقع في صدر الجملة الواقعة  
 خبره ص بعد القول واذا قلت ان زنده وجب عليه ان لا يستنهام مطلقا  
 زنده وجب المفعول مع كانه مثل ارم في الدار او في السوق فلا وجه لبعده القول وسألك  
 قانن الطلب لا علم الجبر وحصل فالتمسى انما هو حصول الدار او في السوق فلا وجه لبعده القول

اذا لم يقع الا شامه خبرا للمستند وليس زنده افضل في الدار او في السوق الا ان  
 انه اذا قدر باسم الفاعل كان ان استنهام داخل في التمسى فمقتضى ولو لا انما وجب  
 تقدم التمسى المفعول للاستنهام علم التمسى انما هو انما كان في قوله زنده ان هو وانما  
 قدر منها وانما لم يكتسب ان الوصف اولى بالاسم الدال على النبوت والجبر اولى  
 بالفعل الدال على الحدوث انما يقول عنده فليز من حذف الموصول مع مفعول قد  
 من نظير فان كان زنده حكم الجبر فكما صدر القول اذ وقع الطلب بغيره كذا صدر اذا  
 دفعه حاله فان حال صفة ان حصل فان كان ذلك يري ان محصل مفعول قد يكون هو  
 شد الغلب ومقتضى انه من غير التمسى فمقتضى دفعه صفة الغلب لا بعد من  
 القول ولو لم يكن يصح بعد من القول فمقتضى دفعه صفة الغلب لا بعد من  
 شيء آخر كما توهم العبدان توهم حماد انه معلق قوله وزنده انما هو مفعول جرح واضطر  
 من لئلا يري ان زنده المستند اليه او بعد من حكمه وتوهمه من لئلا يري ان المستند اليه مطلقا او ما  
 هو اعم منه ومن لئلا يري ان الاطلاع في ذلك الفصل او فمقتضى دفعه صفة كذا هو المستند وفيما  
 ذكرناه من دفعه عن هذا الاشكال ولما قد دفع به كذا ان يتوهم ان الوجه انما كان  
 ومع موصوع الزنده في كلهم اما سموا او سميانا ولزمتوهم ان الجبر منسوب الى جميع الوجه  
 المجهود من علم طرعه الجاز العقل بان يكون الجبر لعل انهم كان في ذلك جاز انما كان  
 من جهة المتضايف مستند اليه حاصل فمقتضى دفعه صفة كذا هو المستند وفيما  
 قوله لا كلاما فيه دفع لان توهم ان كلاما موصوع مثل هذا التوهم بطريق عدم الجاز انما كان  
 فذكر دفعه التوهم اجزاء الخمسة والحازنة لعل فاما وعلم الجاز منها لئلا يفتقد السبب  
 للبعث اعم من لئلا يكون الفاعلية والحرص وجب لئلا يقول الرجلان مع لئلا دفعه السبب  
 او العسائر لا يحصل بالتاكيد لعل فاما وعلم الجاز منها لئلا يفتقد السبب  
 واحذر الوجهين فكيف لا يحل علم المنصف فان البيت الحرام عطف على حرم ذكره كذا

منه



ومنه يظهر ان عطف البيان لا يحل لمصدره زنا الاضاح ولا كنهه او في غير  
 الا نوا كما اذا سمع ثلاثون شخصا بغير ملك واحد منهم مع عشرين من غيرهم بغير ملك  
 فلا شك ان ابا حنيفة اوضح من غير حال ان قوله واذا اصل جائز ابو حنيفة لم كان غير  
 موضع له قطعا مما يذكر بعد الشيء ولا شك ان الواحد لا ينفرد واحد اثنين من  
 المتالين ولما كان موضوعا للمرئيات ان الاضحية من اسماء الهضاض علم  
 المذنبين بغير لفظ اله في الجملة المعصية والكفر لان سوق الكلام  
 للمذنب كان قيل لا يتخذوا اثنين من جنس الآلهة ليس المعنى علم في ان واحد جنس اله كنعيد  
 بالثنية كما شهد الفطن السليم الفارسي بين من جنس المعنيين المتعارفين لان  
 المعصية اثبات الوجدانية كان قيل هو احدى الوحيات وليس المعنى اله البصيرة... الرصدانية  
 والفارق بين المعنيين هو الذوق السليم قوله اسم الجنس موضوع للمعصية فيكون  
 من اميل منه الى المذنب اله شهد وسما من كل من في توفيق الحق باللام ما يدل على اختيار  
 عطف المذنب دلالة ظاهرة وما من جنس انسان الا فادى الى استغراقه وانها  
 بحسب المعنى معلومة بالجنس لا بالجنس الى دل وحسن قوله ليسا من جنس من في لفظ كلمة هما  
 واحد نفسا هو اتي لا يتبعه علم في محبة ادراك قوله معطوف على انه ولا يجوز  
 عطفه على المذكور لان ذكر المسند اليه حاصل لفظا لانية فقط كما ذكر الحكم فاعلم  
 وقد جعل المبدل من حيث قال المبدل منه فان الضمير راجع الى المسند اليه الذي هو المبدل  
 منه قوله اخرى توطئة آه حيث قال وذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره مذكور  
 في ضمير الكل قوله كثير قوله للذين استضعفوا من آمن منهم قوله في بدل البعق ايضا لان  
 البعض مذكور في ضمير الكل قطعا قوله مع سلب شيء من زبد نوبه فاننا نعلم ان المصلوب  
 لمن نفس زبد من شئ مما يتعلق به ومنه هنا فظهر السبب في تسمية اسماءه فان اول  
 الكلام يشمل على اخره اجمالا واما ما يقال من السبب هو اشتغال المبدل منه كزبد علم المبدل

كعلمه

كعلمه في الجنب زبد علمه او اشتغال المبدل علم المبدل منه كما سلب زبد نوبه مما لا يعمل عليه  
 وكذا بدل البعض اي ذكر اذكر المسند اليه في بدل البعض اجماله لم تفصله فاما في الاضاح  
 واما كانه في الاضاح اقوى لاشغالها علم ان جمال التفصيل قطعا وليس كذلك واجبا  
 في بدل الكل واما كانه في الاضاح لانه التعديرة في اشتغال علم ذكر الشيء في حار من تحتها  
 ايضا معلق بانضاحا واما قال من جنس الهية اي من جنس كونه القادوس لان من الانبياء  
 ليست من جنس كونه بدل الكل كونه ان في علمه مركبة لئلا تنقض الظاهر الاضاح  
 فيها بالظهور في التوفيق قوله نعم يلزم عطف وليس هو الا هو العطف مقصود من العطف والعطف  
 اصلا عن مثل موكب جازم في، ثم وفان من تفصيل المسند وليس من العطف  
 علم المسند اليه لفظه في الاضاح هو من عطف الجمل او الذا مثال  
 الذا قوله قدم الحاج في المثال و مثال الذا على مذكور في التوفيق قوله معصية  
 بحسب الذين الى المصرب في معلق المسند اليه شيئا في غيبه اليها  
 الاضعف او الاقوى المذكور بعد معصية بحسب الذين وذلك بان يكون  
 عليه كما حصل في اقرب واول عند الذين من معلقة بما بعد كما في معلق الموت  
 بغير آدم الذي هو اصل الكل او ما من معلقة به ولا كانه موقوفة في الخارج مقوما  
 على موت غيره وكما في معلق الموت بغير الامعاء او ما من معلقة بهم والفرق  
 في انتفاء موت الناس قوله وان كان عطف الجمل فان في العاطفة اجمالا كان في العطف  
 في التوفيق بغير العاطفة ايضا سواء كانت في التوفيق او الجمل لم يعتقد  
 لم يرد مال اعتقادا كونه جازما يكون جازما بل في التوفيق الضعيف الذي  
 هو التوفيق الخامس من قال قد وقع في كلام ابا الحاج لفظ الحكم علم الذا كما في  
 عطفه وادان في قاع المسند علمه الاضاح عنه كان عطفه كما يدل عليه كلامه صرحا  
 وصرح به ايضا شارحا للحالة واما القول بانه يدل على انتفاء المسند الى الذا



فما لم يقل به احد ولا يرضى به ذواو ب قوله في حكم المسكوت فتوكل كما زيد بل عمد مقاه  
بل حاشا لا مدح كون زيد في حكم المسكوت فلا صرف للحاكم اذ لا صرف في النفي المذكور في الموضع  
والا لست احاصل في التابع لان ذلك النفي سكت عنه وهذا الاسباب جئ به ابتداء فلا يفيد  
فصر اسواء كما في الاول حكمه ما عليه بالاثبات او بالنفي وكله بل بعد الاثبات لا يفيد فصر اتفاقا  
وبعد النفي لا يفيد ايضا على موجب المبرر بل على موجب الثالث الذي استدل به المصنف بطلوه  
بل في امثلة المقصود مع ما ان جعله لا يجعل ما يمنع شي من غير ان يكون موصوفه كان قبل لا مثل  
شيء ان كان كذلك ما بعد منكر اجاز مع ذكره لئلا يجعل معنى المسند اليه الثاني في قوله لا يفسد  
داخل في المقصود عليه وهو الاستعمال الصلي وقد يدخل على المقصود ايضا وسما في تحصيلها  
مستفاد من اللام استنادا لخصيص اللام لان اعتبار دخول مقدم على الفصل فلا اعتبار  
في جريان التخصيص فانك اذا قلت زيد هو المنطلق وادركت المهور وخطبت به فاعتقدت انك  
مؤدرك المنطلق المهور كان قمر قلب واذا خاطبت به المهرود كان قمر عينيه وقد يجوز فيهم  
دفع الشك عن المهور ايضا كقوله ته والشك من المنطوق فانه قد اشتد ان جاء منطوقه في ذلك  
فوق ما سوسم ان غير المتقين شاركهم في ذلك فادركت المقصود من فهم قصد من هنا بالقصر  
على مقصود كونه اللام لم يقطع الشك وليس بعيد ويكون المقصود مستفاد من الفصل وحق  
واما قوله كل الكرم هو القوي لما كان الكرم امرا عاميا بها كان المقصود اقصاه في التقوى  
وكذا لو قيل القوي هو الكرم كان المقصود ايضا فقه فقه علم طرقة فتوكل زيد هو المنطوق  
فكان الفصل لياكده الحكم المستفاد من اللام كما عرفت فوجدنا في المنطق الحامل لم يفسد  
قد جرد لاحدهما ومع هذا لا يقال لا يثبت لئلا الفصل قد قصد حصر المسند اليه المسند  
او تاكيد مسند الحصر قد يفيد تخصيص المسند اليه كما في المثال المذكور انما قوله كل الكرم هو القوي  
وفي قوله الحب هو المال قال الحق لا كرم الا القوي ولا حسب الا المال والفصل في مثل  
ذلك اما حكم المسند اليه في المسند والتما كيد مسند الحصر اذا كان مسند مستفاد من التبرع

باللام اذ لم يجعل تقديم المسند اما اذا جعل تقدمه على الجبر سوا كما في اسما او فعلا معيدا  
كحصر الحرفه كما في التخصيص ان مثل الباقية مستفاد من المعدوم لانه المقدم في الاعتبار وكما في الفصل  
ج موكلا لهذا التخصيص مستفاد من التواضع الى من التواضع الى العاليه والمقاله علم ان ليس المراد  
الماضي من حيث هو بل من حيث انها موجودة في ضمن فرد من افراد ما ونوع من انواعها  
كذلك في النوعه ايضا سببا وانما كون كل شخص من الابه مخلوقا من نوع من الما مستبعد  
جدا واما على فوج قطعا اضافة لما نوع الى اذا اعتبر اضافة الى نوع من الابه كما  
بهذا الاعتبار فهو عامر الما وان لم يصر كونه مطلقا اذ لا يلزم معنى هذا المعنى صحيح في نفسه  
الا انه لا يلزم الفصل الا ان يظهر ان الآية مثال للتوبيخ فقط كما ان قوله كان رجل من آل  
لشخصه معط مسند اليه مالا وملك كان عال كذا وان خلق الله منيا او عال الما  
خلق الله كل دابة منه فيصير دابة مسند اليه في المعنى كالمسند اليه دابة مسند اليه  
لفظا ايضا كقوله نزل النمل كان ماول كل رجل عارف قوله لا وجه له اذ ليس  
مهما مود ولا شبه كمناج المغير اي قالوا ذلك انما هو اللغى قوله وعليه ما يحكيه  
جلت وعلاه لفظه علق الجارية قوله اي رايها فيه انسان الى انه ليس المعنى علم ان  
هذا القول مقول في حصره بل المراد ما فصله وفيه مباغمة حسنة بتفخي سنان  
المصيبة اي الكحل في التبع والحن والكابة وانت مودق فاحرف فكانت لا يوافق  
عرك في تحلل انبأ عن المصيبة والآنك ربيما قوله فانك كانا قال كيف  
تورق مع شدة حره وحره وحره على وجهه العود من السهام فان السهام  
معناه الصبا طلب النعم فبها در منه عدم النعم والاختيار معناه الصبا طلب النعم  
ولا كس لئلا يكون لعدم العلم في الخبر قوله الا شتاه مفعول بئر له في معنى  
يعتقد واما قوله لئلا ينجر الى صار ذا من فلوله في قول حال من السهام وجعله  
قال من قوله علم القوي ليس يعني المقصود بيان نكتة الاختيار وما يتفحص



نفي عليه معوانة النفي مؤخر الموت في الالف فجعل كل معنى موقوفا على عطف  
 على قولوا جمع قوله ٢ ان توليتهم اي لم تكنهم هزتم امرا وحكاما ولا علم الناس  
 في المعنى اي ليس معلوما لفظ الاسماء المستفاد من سابق الكلام كانه  
 قيل اسم الله ايضا اسما واعلم الود المذكور ليعلم فانه تلك الاسماء كالاكتفي  
 ومنه ظهر ان جعله معلقا بنا على اسم بشي وكذا جعله معلقا اي على ما قبله  
 من استعمال الالف في متعديا في مواضع من هذا الكتاب كما استظهر عليه فلعلمه صحة معنى  
 الاقانون او جعله معديا بنفسه فذلك جعلناه هنا على المعدي وجعلنا كلمة  
 ما موصولة والعائد محذوف وكلمة من سانا لا وجعلنا لا زاما بان يجعل كلمة ما موصولة  
 من سانا للتميز الى متعديا الالف بعد جدا فمعلق بالاشياء ايضا اي كالمز  
 ليعلم معلق على الاسماء كذا لك ليله بلبس الكنة معلق به بعد ما معلق به الالف  
 فكلمة معلق للمعلق كانه قيل الاسماء كالحاصل لاجل الهجوم بهم فاحصل عدم  
 لبسهم بقوله ليله بلبسوا في سمة تلك الاسماء وقد جوز علمهم بهج وبان مل ايضا والحي  
 ان عدم لبسهم ليس حاصل على الهجوم بهم لانهم فلا يفعل في فاعل فاعل اسم عطف  
 اي اسكنهم في طريق فاعل نصف جملة طرد والصدف كما نظر داخلة الى الالف الشرط  
 وسو جع شرو الى ليله بلبسوا اذا عرض عدم قوله اذا عرض انها والكوبية لا  
 ليله بلبسوا والحاصل ليله بلبسوا في زمان التوقف للمعرض وسوا مع الالف التوقف  
 للزمان ليس منه فاعل وسو كمثل جدا اذ بهي المعنى ليله بلبسوا حلا لغيره اذا  
 عرض لهم لم يلبسوا جلوا لغيره من كاري مع ذلك فافسد وليس ما نحن فيه في قيل  
 الكوكب ان جئتني اذ ليح منه ان يرك الالف في المعنى ان خلق الكوكب فلا يح في فاعل  
 بصوت لان الالف المعلقة ما سبق مانعة عن ذلك وجاز للزيفد ارجاء فكلمة  
 المعنى ليله بلبسوا حلا لغيره اذا عرض لهم لم سعي فالف ليس له ذلك فيستقيم المعنى

وينزل لو كانه عن قوله ما من في الموصول مثل ان لا يكون كنه فانه امر معلوم سؤل ادنى طلبك  
 بمجلسه فكل واحد منها يصلح لكل واحد من الامور الاربعة قوله منهم من اصحاب الود  
 آه فاسمع احد افعي الخطيب علم ان اصحاب الدول على مولود واحد لا يقبل تفاوتنا  
 جابر للمناصرة الالف التعلية واضاحه الالف ان الضمير قوله ومنه فان الفهم  
 في قوله منه ايضا راجع الى ما يروح اليه الضمير قوله ومنه قطعا ولا شك في الضمير ومنه ايضا  
 راجع الى مطلق الالف كذا في قوله ومنه يكون راجعا اليه ايضا لا الى امر فاعلم  
 هو الضمير المذكور في المثال الذي عليه واحدا والرجوع الى المطلق رعاية لقوله من الالف  
 الاخير اذ الضمير الى الموصولة في قوله الضمير لفظ خاص الى المعنى المذكور في البيت  
 فكان قوله يقول كذا في راجع الى الواجب الاول الالف انه ترك اللام للحكاية من ادا  
 واجب معناه وان اردت اللطيف كانه يؤلفه قاسرا على ما توهم قال بعضهم اذ وضع  
 لفظ يقع سواء كان اسما او فعلا او حرفا مقصدا لعلنا نفد له ذلك بوصف الموصولة  
 صرب الذي ركب في كلامه كذا فعل ما من ومن المذكور من حرف جوه من ابطا وطق لا نك  
 يعول حقيق الذي وقع في عبارة فلان كماله في اوضح من صياح كاول ضنا فليس  
 علما وما وقع في عمان بعض النحاة من لفظ اللطيف اذ اردت به نفسه كانه علما لم يرد  
 انه علمه حصه بل لولاه من له العلم في تعبيره اذ وتخيصة بالصواب ما اخرناه  
 انه ساء لفظ اللفظ فالحق فلكم هذا الحسن مع لزم قوله ولكم في القصاص  
 وكلمة حكم القصاص وتشرية وقد عار على لفظ القصاص من معناه الاصل الى  
 الحكم به وتشرية فلا حاجة الى تقدمه في الجماعة فان العرف في الجماعة كانوا  
 يعقلون الواحد جماعة كمن من قبيلة القاتل اذا اقتدر واعا ذلك فلما شرع القصاص  
 خلصت الجماعة وفاعله في الالف رتاع قيل فاعله في الالف لا يقتصر وليس بذاك  
 اذ المعصية بيان سببية الالف في فاعل اوله ولفظ ذلك مع انه غير المتعلق كلاف























منه الطبع الحماة المسند على الذي هو امره الكمال قوله ووطبقات من العلوم  
 للعلوم طبعا سفاووه وعلى من الطبع من الكلام رب العزة آة والظاهر هو بالرفع  
 صفة على ولا جمل من الطبع على ما ذكرنا فلا ياتي له يوم كبر الماطر بالوضع للطبع قوله  
 بالعلم لان العمل لا يشفع بالعمل اي قوله ما اومد الاساس لصلها القوانين مع قاله فاشبه  
 الكسرة للزوجة لا لعدم اعتبار ظرف والاسناد مع لراحمه الذي قوله الا انصاه لثقل  
 ليس المراد لرفع الوان سفيما تنكر الصفا على ارماء احوال المسند الله ومقتضياتها  
 على ما ينبغي باليسر الاعتبار بالاسناد والجسد مثلا بل بالعلم الى المصروف وعرفا قوله علمت  
 له ان ريقه الى الراعي الى الموصول عذوقا ليس به محولا لما بينه تعلم له كانه  
 تعلم للوجه الذي علم له قد وفى بيقوله تعلم له ويكره قوله لراحمه المصروف لانه لا يذكر  
 وعلى الاول كان محولا للمذكور ومنزلة قوله للوجه معلوم على اي علم للوجه الذي علم له فقد  
 اذبح عنه اللطاف والمعلم الا ان اية يصير المعنى هكذا على وجوب التفسير بمقتضى الاحوال  
 في المسند للوجه الذي علم له في تلك الاحوال وان شغل نظام الكلام لولا ان يتطاول تعلم له في حال  
 بل في لزيار وتعلم او تعلم والباعث لهذا العلم على ما اصابه بولعه ايضا فانه لو اعمل للوجه  
 بتعلم كل لوط انما سدر كما وفينا بالبيت سدر كما علمنا ذلك القدر في فكرنا بصيرة  
 اورد جوب طبع فادهم ما سويهم من لرحله ووجهه لاسلام الله قوله يصيب على حال نعم الضمير  
 المستتر المالك قوله صدرت المسند الله فارقا منكره التفسير لمقتضى الاحوال ان اللفظ المسند  
 على كفت مران في قوله الاول نوافع ما عدم صون وماء ومع والى العكس لانه  
 مقبضا الى الاسم المنكر اصلا المسند على الاسم المعرف لا مقبضا الى الفعل قوله واحره في ضبط  
 الاعتبار لا حيث قال منكره كونه مقوما او مؤفرا بناء على لرفعته واما لرفعته في حق علم الا  
 المقصود بالمسند الله وصار بعده اتم لذكر قوله سواء كان عامه فالفاء كالاحضار وكسل  
 العود واتباع الاستعمال والى كعصر الاضمار مثلا وضييق المقام قوله الاول اساع ل

له

قال

كان

آة قد مر لراسع الاستعمال الواحد على ترك لاصور من الذي يحكم بذكر الكلام اولا في اتباع الاستعمال  
 الوارد على ترك نظايره فانه تصور من السك اولا بذكر الكلام المحصور واما لوجه من لراسع هذا الاستعمال  
 ايضا لاصور من المستعمل الاول كس في ذكر الكلام فلا منافاه بينهما فقد ير منونا لافاعله  
 او مفعوله متار المنسوب الى الفاعل ضرب زير قايما وليرحل المصدر مضافا الى المفعول كان مثلا  
 للنسب الى المفعول ومتار المنسوب اليهما ضربا زير قايما او فاعلا من قوله سوفاه في كسب التلافة  
 لا تفصيلها منها وهو وورد في موالها في المسمى الموجه وقوله لان اتباعه آة فان خذوا  
 في من الامتلاء واجب في كس علينا اساع الاستعمال الواحد على تركه او ترك نظايره قوله ويورد  
 اكره موالها في المسمى الموجه وهو الاظهر من العيان هم صوم المعام هما حيث قال وانما صير  
 المقام في قصور الاضمار والاصح في قوله لو كان عامه فهو كونه حقا فاداه هو كونه  
 احوال من الدار مثلا بل على لراحمه الوجود بالسبب لانه المعامه لاسيما في قصور المظهر فترك  
 في تركه مصدره من كذا ما عدم من الامسلة فان الاساع منكر واجب علينا قوله ايضا اعم  
 وصلة الاضمار والاصح ان عرافت قوله ولا بعد في ذكره لو المفعول صرحا المسند كان  
 مفعولا عام من كذا آة اولا كما في قوله كان زير قايما وعرفا قايما او لولا ان لا يعرفه عطف  
 المفردين على المودس في لرفعته وعلم زير يوم كونه مسدا الله لغاما وعطف قايما  
 يوم كونه مسدا الله زير يوم كونه مسدا الله في لرفعته عطف عروى كونه متاركا ليرى كونه اسم كان  
 وعطف قايما كونه متاركا لغاما كونه في المكان فليس عطف احد منهما وحده مفعولا  
 بل ما فو زام عطف صاحبه له نطا احدهما بالآخر الارسط الذي من المظهر عليها ولو لم  
 العطف فاما على سدر العام دون الانشراح كان الاطر او عطف فان طور احدي  
 التوقيف في السج على الحسن قوله اشعار ان ضيق المقام تابع فان كنهه ليرحل على البنوع  
 كذا كونه في الوجود في الامير وقد قصد به في المصاحبة ولذا كره في السج على الفام  
 وصاحب الكتا وشرع في عطفها وورد كذا في موالها في المسمى الموجه في الوارد











المتوهم بتكثير نظام الكلام عما يفسد الفطرة السليمة كما أشدنا الله وفريق  
 لفظ كونه قبل لفظ كونهما مع لفظة السمع كلفظ مندر 2 متلك لا يخلو من قوله  
 اذ قد يكون مدلول الفعل بعد ان الزمان قد تكون 2 الحمله مدلول للفعل وان لم يكن  
 الزمان الذي قيل به مدلولاً لقوله عنده اعاقال عنده لان الاشعرى يجوز  
 اختيار احد المقدورين بل اذ اع 2 كما في قصته العارب وقد يقال له فان  
 هذا التفسير يلزمه لكونه في يوم الجموع والمسا ديب مفعولاً ثم دفعه 2 مدلول المفعول  
 والمفعول اذ فولا طام الما ترى الاقلام وستره تعيينها بعد ربي وبعد اللام  
 فالصواب لكون ان الجار والموافق وادام بكونه افلا 2 هذا المفاعيل مركباً  
 ملحقاً بما هو اقرب اليه فيما افتتاه في الشرطه وهو ان اراء حله فيه  
 والشرطه مدله قوله كما سبق كفسه في تعريف المسد اليه قوله مركب المتناقل  
 مركباً لوضع ان حمله واصلاني هو المصدر ضمناً كما ان يعطيه من النظر فع  
 قوله ان طلعت الشمس وجد النهار سعي الصدق لو اضطر الى خصوصية جلاء  
 المقيد وفي قوله ان طلعت الشمس وجد الليل سعي كذبه لكن لو افطم النظر  
 عن خصوصيتها كما ان حمل على الصدق والكذب على نفس ما مر في صدر هذا  
 القانون معناه صر زبد في وقت صر عمرو وكان صر زبد  
 في نفسه مد بطرف واما في هذا الفصل فغيره في نفسه كذا كذا صر زبد  
 2 قوله ان صر عمرو وصر زبد بان بعد الفصل بالشرط على صر في  
 هذا المخلوه وسعوف تطله بعد اكان او مطلقاً له الحق مضمون  
 ان المطلق في شيء من الازمنة او لم يحمي مضمون الجاهل المصدر ان او صار في ذلك  
 الزمان او اكال لم يكن ذكره اخر صا واما لاشعه عدد في سكه  
 وكو صر زبد في وقت صر عمرو وسعي لرا الطرف قد حوى معنى الشرط

ر. تعبير

ومقصده التعليق 2 كان كس المعنى في حكم الشرط المعبر بادواه فسفر في العلة  
 عن الاحتمال في نفسه نحو صر زبد في وقت صر عمرو لانك في وقت  
 بوقوع صر زبد وكونه 2 زمان صر عمرو فلا بد 2 صدوره من كسها معاً بعد  
 ان الشرط ليس كانه القبول لان الشرط القرح فخر حال المعديه في صدوره وكذا  
 وكذا في معنى الشرط كلاف الطر والجار السافس على معناه المساور منها  
 كما هو موصوفه بان ارباب الميزان قد وضعوا معاً في العصابا المستعمله  
 2 متعارو الناس وفي العلوم ولم يصطلحوا على معناه معانيها الى معان اخرى  
 معتبره عندكم كمن ومقصودهم استعمال العصابا في الصناعات المحسب المعطيه  
 محاورات الناس عموماً وخصوصاً الا ان المصداق اساس الى منشاء  
 علقه ويوان الحراء المخدم على شرطه لما ينجم اصله اوجه مسطر ولمن شق فان  
 الانواع معلوم باللفظ فقط ولا شبه في ان المخدم معلوم بالشرطه معاً وقد علقه  
 في الصدق كما حققناه وبنوا عليه في حالات فقالوا معنى الشرطه عند  
 اللفظ غير معناه 2 عند المنطقين بناء على ان ما ذكره المصنف والمفهم المعبر في  
 متعارو اللفظ وما ذكر في كتب المنطقه المبينه ان من لم يلاحظ احتمال معلوما لا يصح استعماله في  
 معتبره عندهم قالوا وما ذكر قطعاً على اختلاف كلام الفقه ليس ان كل كلام علم  
 2 الشرطه عند المنطقين فاذا قيل كل طلعت الشمس وجد النهار كان عندهم موجبه  
 كلمه وكان احتمال الصدق والكذب راجعاً الى الاتصال بين الجاه والشرط لا الى شيء  
 منهما ولانك ان كل طرف لو صدر له يوم الجمعه لان كل اصف الى ما المصدر ربه فبمع  
 الفصل بتقدير الزمان اي في كل وقت طلوع الشمس وجد النهار فيكون الجاه المتكلم  
 هو الجاه وصره وكان الشرطه طر حاله وبداشروط لان هذا الطر وقصده مع  
 الشرطه والتعليل فقد 2 به الجاه عن الاحتمال كما حققه انهم تصنفه بان تحقيق



تغير معنى الشرطية لغة واصطلاحاً من نقاب المباحث ودرقايق الاسرار مع انه  
 فاسد وتخليل بط <sup>للمركب</sup> ما عطف عليه الامور وادوار المعبره في الزك والافواه  
 المقضية ايها قوله نصب على المصدر الناصب هو المصدر الاول اعني افادة  
 التجدد والمفتر افادة التجدد والاختصاص افادة مثل افادة الفع  
 ولو قال من الزك اي لو اوله كالمكانت بياينه فيكون الاعتبار عين من  
 الامور التي هي مقضيات الاحوال ولما اوله كلمة كانت الضمائر اتوا  
 مقضية للامور المذكورة <sup>الضمير</sup> اي كذا المنذر الذي هو اسم جعل في المنذر  
 هو اسم له من الحالة المعصية كونه المنذر المفعول اسماء شرع في سان الحالات  
 المعصية خصوصيات في ذكر الاسم كالسكر وما سئلوه من المحصر وتركه  
 وكالمعروف وانما قال واما الحالة المعصية لكونه اسما موقفاً ان الصبر هناك انما  
 راجع الى المنذر الذي هو اسم بناء على بعد العهد عن ذكر الاسم فذكر الاسم في  
 الجبروتية كانه قال لكون الاسم اسما موقفاً على طرفة فذكره في رطل عالم مع لرا كبر  
 في الحصة هو عالم ورطل توطه واعلم لرا الوصف بوصف به الاسم فقط وكذلك  
 السكر لانه عدم الوصف عما من شانه الوصف واما وصف الحجة والفعل بالسكر  
 قائم بمقابل النظر الى الاسم الموقوف من معناه كالم يكون محكما على تنكره اما فكاه  
 تنكره فليس علم لرا لولو ذكر الاسم واما عدم فكاه اعواء فانه فعل خبر عن الموصوف  
 فاجرى عليه انما اكرم حصول العلم بالولو قوله او قلنا يصح مداند كور في منز  
 الكتاب قوله او حملت في ازاله خبر عن السكر بالمعروف جوار عقلنا لاشبهه فيه  
 مذموب بسبوه وبذمب غيره لزم في وكم خبر ان في مذمب المثلين لما بعد ما  
 وعلى هذا المنزيب الاشكال ومنزعم انهم اتفقوا على لزم في من ابوك مبتدأ بعد  
 سبه في المنقل قوله فقد اتفقوا على المكنة لان من معناه اي تنحصر في معنى

28  
 ام ثلثون قوله فان سبوه وغير سبوه على لرا افضل فبر مقدم <sup>للمعبر</sup> تخطت له  
 ان يتولوا فذكر قوله من باب القلب وكلامنا فيما هو جار على اصله بلا قلب فيه قوله  
 لم يتعس قايله قبل هو كذاش وقيل لغيره <sup>صغير</sup> وهو ترقيم ضياء وضياء ام  
 بنان قد تراخى الكلاخ وكان قد اسر الشاعرة المطلقة ورد عليه ماله  
 وزاده ماله من الابل فقدم بتصيد منها البيت المذكور ابجيتا كان ام غير  
 عجيب الكثرة في السكر واخبر انما كثر من قبل الام فان كان الاب غنيقا والا  
 ليست كذلك كان الولد يميناً والاقرب من قبل الاب <sup>لغناه</sup> وانه سر لرا الدجارد  
 معبر اليه لرا انهم اذ كان عادداً المكن فان كان ملك الملك محصيه بوجه  
 كانه سبب الهات او وصف لته كان الصبر معرو وارشاد الملك النكر باعتبار  
 ذكر التحضر والتعين كما في رطل وبلور كره واما لم يكر النكر محصيه بوجه  
 من الوصف كان الصبر العائد اليها كمن في رت شاة وسخلةا وكما في انهي كان امكر  
 ام في اذ اجعل اسم كان ضمير ظني فبامل ولا تظن لرا الاستعانة بفقد المحصر في  
 اعبره هذا القائل قوله فخطا، الخطا، نقيض الصول بقوله منه اخطا والخطي  
 الذنب بقوله منه خطي خطأ، قال ابو عبيد ظني واخطا لغتان جمع وفي النسي  
 الموه في خطا، اباقت فالنكر علم انه جراب الله وقيل في خطا، معسوب  
 معبر ان معطوف على التثنية قول المعبر الى الامر بالانقار عن التثنية ولا وعز  
 الاخطا ثانياً وبذا معناه ريك جلال المعبر على سبه التثنية للاخطا كما قررناه  
 انما الكلام في صدره رجل وبع رطلا فان الطاهر كونه مكن لان الرجوع اليه  
 مذكور الخطا ولا معنى صر مكن وان الله مرصته اه معلوم معنى نوم من الوجوه  
 وفكاه بان الصبار من المعارف مكن كونه موه لاهنا كونه مكن كلاً والصبار الو  
 الامد كونه لفظاً ومعنى لكان مفعول ايضا كان سبلاً قال المنذر



توسم که پای نازک آرزو سازی ای دل این آبکی نه تا کی در زیر پاشکتی

كسب كسبه هو العمل المعد في رتبة كونه مؤثرا وان كان المذكور المعد له مدكروا فان  
 بان المعد من المعد منها فهو افعان بدكره او انسا كالصير الدافع بين  
 المذكور والمؤثر في فعل العمل المتوسط بين جزء المذكور واسم المؤثر غير له الصير  
 المتوسط مدكروا وموت لذت واحدة وتأت الضمائر في ضم شعبة ولما  
 شيعوم واما ما يورث ولا شجيم عليها واما في الكلام وفي الاشعار واما في  
 في السمي المود اما ابتهازة المعد او اللط ستهازة المعد كما في قوله عصب  
 السام على الكرصر وقوله كما طينت بالذن السباعا وتنهاية اللط كما في  
 قوله ولا تترك موقف ميكره ومنها ما معا كما في قوله تكرر من اهلها فيقولون  
 على بسلا الخيرة اثار الافان يقولون وفاين قال وفاين الاسم اعلم قوله  
 وفي الشعر تروك مرقية الملك كما امار الجدة الموصفين حيث قال وفي  
 الاستعداد وفي التنزيل اذ ضل الخاتم في الاصب فان المدخل هو الاصب  
 والراس الا ان العاقبة تخوكر الخاتم والعنونة للدواف قوله كحل للاصل  
 فرعا في جعل الذن كالطين بالطين بمالعه في كثرته حتى كان الذن شيئا  
 قليل فم لا ذكر الطين حتى نظره كثره سمن الناة ولا في برودة من المبالغة  
 وكذا في العود والعباء وقد يقال اي منها وهما ان الخازن  
 لا قلب في ابيت عليها وكلاهما مرقبلا الاستماع عما لا يخفى قوله كان  
 اصلها اي الاصل ان يقال كاف لون سماء لون الارض الا ان التشبيه قلب  
 المبالغة يقال كبر فأكبر فأكبر بعضهم ان اقل جاء مطاوعا لفعل ووجه لفوز  
 بان معاكب صار ذاكب فهو عطف القيرورة وون المطاوعة لا لم يذكر  
 في اللغة المبالغة في جعله الا ملاكهم فانذهم ما توهم الخطيب مواهله  
 للقلب بلنا فاين اشته وكره ما يبر المسر ولا تكرر الاشتغال نذر على المر  
 ذكر

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

الكثير

40  
 ذلك لا يمكن كان علم وجنس فطير قوله اي الى ان له محله آخره وقد نقل المعنى  
 اراد ان لا ينفصله ولا قلب ايضا فان لها مقوما وكذا حاله سواء التبع في معنى  
 المستقبات قوله قصد بان تعارض الشان الجنس ولا شك ان الجنس قد يعدم في كثير  
 المسند اليه وان يتكبر المسند بقدرنا الجنس فلا يدر شي من الاشكالين  
 من ان اجماعه لا يلبس متقدرة على مدلول واحد جايئ خصوصا اذا كان له ذلك  
 المدلول مراتب متفادته فيفقد الاتصاف مرتبة اعلم في ضمن تفيد الفعل اي علم  
 التبعية والمقابلة كما اشترنا اليه هناك قوله مجرد اصطلاح يعني كوز تسمية كل منها  
 بكل واحد من الالسمين الاله انه خص كل باسم محله الاله مطلقا مع ان يعبر هناك  
 مرجح في دفع الاله وارتقاء مسند يعني في قولك ضرب زيد عمر والسند ضرب الاله  
 لم يثبت بالفعول وفي قولك زيد غلام رجل اضفت علم الى رجل ثم اسفدة وكذا  
 الحال في زيد رجل عالم فالتكرير صفو رجل بعالم لم يسند قوله لكونه اسما موصفا قد قدم  
 الاله اشار الى فايق قوله سامع لغير ضمير لكونه راجع الى الاله سم كما يقتضيه سياق  
 كلامه لا الى المسند المفعول والمسند مطلقا قوله وعلم من هذا ارد علم النعم المذكور  
 قوله وانما نقضاء منه بناء على ظاهره وقد يقال منبذ السوال سوا النقط الى اخره  
 المعنى طر في الجنب مع الذبول عن الجزء الصور الذي هو الحكم والاله سوا قضاير قوله  
 اني صا اذا كان الطرفان مع فقيص في مثل ذلك امثلة مثل الاله سوا السمة اعلم  
 لا استفان الحكم ومثال استفاد الاله زم مذكور قبلها الا انه لما جاز استفان  
 الحكم من الاله سوا جاز استفان الاله زم بطريق الاله في فلذلك قال اولاته  
 ومثل ذلك في قوله والمثال يفيد هذه التعيين وعلم هذا كقولنا بل لا يلزم ان يكون قد قدم  
 احد المعرفين مع ان المستفاد منها عند التحقيق الحكم بان ثبوت معتبر عن معتد به  
 ويؤيد سوا الوجه قوله ومحض غير فانه اذا لم يكن من غير ثبوتها كان هذا القول مستورا كما

یارب چه خوشی میخشد کتاب و صلوات کلمه در میان مجلس و در میان کلمه

اذا رآه يقول واذا



تقل النجاء المحض وتصورته واذا حمل علم هذا المعنى والتمس الاستدراك المذكور كان  
سواء المتعارف مقابل للمعارف الاول في مقدم احد المعرفتين مع لزوم الاستدراك منها لادام  
الحكم **قوله** لان الجزئي الحقيق لا يحل وقد استبرأ في ذلك وجوبه في الكتب المعينة بالبرهان  
واما ما يقع من كلامهم من ان الجزئي الحقيق يحل علم واحد فقط كما في قولك هذا هو فلان  
ظاهر من معنى علم ما نؤمنه اننا نلاحظ الايدي انك اذا اذلت فطنت خصوصية ذلك من غير ان  
يكنك حقا علمية بالاجابة بل علم نفسا اصلا **قوله** في المقصد الثاني الحقيق فان المقصد  
الحقيق ليس موضوعا لالفاظ بل هو موضوع للمعنى فمقصود به العلم والمعرفة علمه  
قوله وانما شئت ان ملتزم بمجموع حيث قال دليلين **قوله** ملتزم قوله وكذلك استماع صحتها  
اي وبيانها لانه قاطع علم ذلك قوله وليس فيها اعتبار الفردية سواء كان في فردية  
اول قوله لبعض الفقهاء فيه خلاف فانهم فكروا بان المصدر اسم منزه عن الوجود  
للمعنى مخالف لاجماع من يرجع اليهم في احكام اللغة فلا كفوف ملتزم اليه قولهم ان العلم  
وسواء يقال العلم في نحو الرجل والفرس كما في تعريف حقيقة **قوله** فثبت ان التعريفات  
منهم من لم يثبت لثبات الحق الذي ذكره فزعم لزم دفع الاشكال بان ما يعرف الحقيق هو  
التعريف الحقيق حيث انها حاضرة وتوقف التعريف هو القصد انما هو حقيقة الحق في الفرد  
منه الجنس واحد كما زاد الله كما ذكر المعنى فيما سبق وليس معنى لان اختلاف  
الحقيقة لا مدخل له في حقيقة التعريف الذي هو الحضور لا مجرد اللفظ لا كما اعتبره  
المعنى فيما سبق واداهما الحقيق فثبت **قوله** وان لم يكن مذكورا لفظا بل المعطوف  
مذكور مع ذلك والذكر نورا التحريم على فانه كما في مشروعا عند من في الذكور  
دون الاناث **قوله** لوجوده حيث لا يتصور مناسك توقف فاذا انعكس الاستدراك  
عن التعريف في معنى الامثلة في معنى الاستدراك في معنى فثبت ان التعريف في  
ملتزم له ايضا بلا شبهة **قوله** لظهور اللزوم فان اللزوم ثابت في

العلم

العلم ايضا كلف ظهوره في زمانه **قوله** وهذا انما يلزم فله انكار اصل علمه قال استبان  
موضوعه لانه من صفته هي ومنه فاعلم ان العلم ليس باعتبار الواحد معها باحد  
الما والى قوله من غير ان يجعل انسان الى دفع ما سيدرك اي له حاجه بنا الى ذلك قوله  
كما في الجمع اي كما في جازات الرجال والرجال اجمعين ومن الرجال قوله اي انما يجوز  
فلا يجزئ كون مجردة اقل حسب الواقع انما كان في الوقوع فان الوقوع بالجمع  
واضح في الجملة قوله كما في استبان **قوله** فان لفظ القوم مفرد ووصف بالجمع قوله  
ان حال الكا والكا والكا اما ان العلم له في نفسه كونه في سبب بطلان ما يلزم  
خلا حاجه الى ادراجها من حيث قوله فلا يدرك اي له سبب لزم في ادراج اول  
ان القول متوقف بحقيقة العلم مسك القول ما سواها انما هي في سبب  
ان العلم ان في العلم **قوله** ما يدل عليه ان يقال مكانه قبل العلم انما هو في سبب  
بنا في حق العلم له لانه العلم علمه فانما استخرج الى التعريف ان يكون ما بعد ذلك  
علمه وقد جعل في الاستدراك الاقرب الى الوجود الى الموصوف المقدر الى القول في  
منهيا واما جعله يعلم للثبوت في تعيد جدا اذ ليس غرض ولا سببا جاعلا  
حالة العلم **قوله** سارا الى ما يعرفه كذا من ملامت من المقالات في تفتي  
ان يرجع التعريف مطلقا ما ذكره قوله الا انه توضح هذا اعتذارا عما اورده عليه  
قوله واخار ذكر الشيء ولم يقل لان ذلك الحقيق كما في حقيقة ساق كلامه قوله انما  
المعنى كانه قبل التعريف علم الشيء اما ما ذكره او غير ذلك قوله فتقام حقيقة  
الظاهر لغير مقول مقام الشيء لذلك مقام المعلوم الا انه رجع الى ما كان في صدره  
بغير ما الى قوله روي هذا التعريف في الحزاني الذي له في هذا الكتاب والموجود  
في النسخة المكونة المرقوع على الحزاني كما في العلم كنه علم اليقين لا متوقف  
لا متوقف ولا متوقف بدل له لا متوقف وهذا البديل في قوله العلم هذا

كله  
بدل

علم او در عرصة داغ بوداغ خيانت در نظر نور علم نور

العلم







الحالة المتفتية لكونه جملة في إذا اردت تعوي الحكم بنفس التركيب او افا كما في المسند بسبب  
 قوله كان تقيده به دليل لان المذكور في السكتين هو اللفظ مطلقا ولا دليل في كلامه  
 على التقييد الذي ذكرته قوله ملتبس بالكفر فيه اشارة الى ان الطرف اعني قوله به اي بالكفر  
 حاله في اعل فخرجوا وكذا الامور قوله بالكفر فانه حاله في اعل فخرجوا وكذا الامور  
 وذكر ان قوله في قوله ما قد قدم للمالك كذا في كلامه ايضا سواء يعني المالك كذا حاله  
 او فتح وجعل مبتدأ واما قوله عارف هو فليس بكلام علم بقدر جعله ضمير المكدا  
 ولا شك ان قوله عارف بكلام فليس بكلام علم بقدر جعله ضمير المكدا  
 الى او دام القاصر من ان كونه في جملة مفعول مع اجراء اعرابه الذي اسحقه على ايدى  
 ال اول اعني فاه وليس بشيء فان ذلك لا جأ انما هو سبب لتجوز من الكمال صار  
 لعن من فاه من غير ان يظن هناك مفعول من المودات اصلا كما صرح به الشيخ  
 ابن الجوزي في شرح الفصل فيكون مفعول الجملة قوله وفاعله عارف بوجه اذا دلت عليه  
 مفعول العالم مقام الفاعل كما هو مصطلح قدماء البصرة قوله مفعول المراكب في قوله  
 ان الجوز والصنع هو عارف وحده لا مفعول الذي هو الفاعل او بوجه مثله لونه لزم مفعول  
 مثل ذلك في عرف فحكم لزم الجوز في مثل زبد عرف هو الفعل وحده وان الصنع في قوله جاز وجل  
 عرف ابو به هو الفعل وحده لا الجملة ونحوها لا يلتزم من عند شتمه من علم ال اول  
 اسم الفاعل فاعله ليس جملة قالوا الكلام ما اشتمل على اصله مقصود بالذات  
 والجملة ما اشتمل على شبه اصله فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وضع صلته  
 له فانه ج مفعول بالفعل فيكون شبه اصله او في قوله مثل اقام الذي لزم فانه مع كونه  
 جملة كلام ايضا واما ما عدا ما فليس شبه اصله بل على سبيل التبعية بالفعل لا اشتماله  
 علم معناه قوله اشكال لان اسم الفاعل صلته ولا اعراب للصلته وحده بل ال اول  
 للموصول مع الصلة وجه ذلك بان الصلة هي في صورة الاسم الواقع في التركيب الكلام صريح

ح

الوف

الحرف فاجرى ال اول على ال اسم المركب **قوله** الى خصصه وذلك لان السامع منها لم  
 يعرف اصل الفعل قوله اسباب اخر منها السعدوم ومنها كون العامل معنوا ومنها  
 كون العامل حرفا كما فصلت في كتب النحو **قوله** او بدله منع لعله ال يورى انه كى نصب  
 المستثنى في مثل قوله جان ال هذا احد **قوله** وناقصة ما سئد كى وسامه ايضا  
 ما تقدم من كلامه ال ال على ان النعت لا يجوز بعده ولذلك سعت الطرف في مثل  
 قوله في الزار جعل للخبير وتعين نصب راكبا في قوله جان راكبا جعل كذا كراي  
 وذلك ال منافع ظ ايضا لمن يصلح سامعا والمقصود ان يكون النقصان الحسنى كما يجب  
 الشيخ عبد القادر لم يبق شيئا **قوله** وكلمة غير معنى ال اي لم يقصد لفظ غير منها الى  
 امر مغاير لما اضيف اليه بل ارد به معنى لا ولم يرد به كونه الاستعمال شيئا  
 عدم التعرض ال انه ليس ناشيا من العرفي ونظره قوله صرحه من غير ذنب اي ضربا  
 لم يبق من ذنب **قوله** علم تضييع معنى ال طلاق قيل كانه افان التضييع احترازا  
 عن تكرار الباء الى ال المعطوف لفظ واحد اعني كلمة العرفي وان كانت ال والى لكانت  
 والى ال معناه مفعول للتعريف يقال عرض بكذا **قوله** اي علم ان من اذا لظان يقال ان من  
 قوله موطن اصطلاحى سياتى كخصى العرفي في باب كذا الكنا علم وجه ال عرف عليه درك  
 آه ال درك يكون الاء وفهنا كلاما مع ال درك وقد حكي التام في الوصول وله منها  
 مناسبة ايضا قوله او بتعدى القول الى يقال في شانه عيسى **قوله** ثم تفسره وهو المفسر  
 الى ال اياه وتفسر كذا اول وتفسر نانيا واما اذا كان لفظ الفعل مشتركا مثلا  
 فان تفسر مذكور مع قوله او الى كلاف ما اذا قيل از بوقام فانه لا يكثر منها رعاية  
 ال **قوله** واما ان يفسر ومن قبيل المناسب نحو قوله ان يفسر عليه علم معنى ال وبيد  
**قوله** وال اول حسن وذلك لان باء الملاية اكثر استعمالا من ال سنانة وايضا التبرك  
 باسم الله او لغير جعل ال للفعل قوله يعنى لزمون الفعل كله وقيل اراد ان

قوله

قوله

الاول متعلق بالفعل



مقیم کوہ کو شتم کہ آستانہ ایاز بزد اعلیٰ صفت مقام محمودت

انما على بالفعل قلبه به لا بحرفه ثم وعده فيه كما لعرض امره بالابحار من فتدبر  
لا يقدر من وقوع ذات السؤال فلا حاجة الى ان يقال ان الكلام موضوع للتحقق  
الله جواب سؤال وان لا تقدر وانما كلامه من نظم الآيتين لا في ذلك الكلام  
الكلام الذي هو موضوع كقوله علم بعد كقوله بطيخ الطوارح طارح اي سلك والطاوع اسلكه  
والطوارح بمعنى المطيحات كاللوارح بمعنى الملقحات قوله علم على ما تقدم صحت قدس صاحب  
الكتاب بزيادة التاييد وقد استوفينا الكلام هناك فانه غني عن اعانته **قوله** لا يلزم  
ضعف لان التعميم انما يدل كحسب المقام علم لان المقوم اذ دخل في الالكاح له علم له الموفق  
لا دخل له في الالكاح اطلاقا **قوله** وقال في الجمع والاعلى الوجه الاول فانما جمع للمطابقة مع  
الحكم قوله ما عرّفه اي في ضعف الوجه الاول قوله وانما اودع في معنى من عدم الزجر  
علم المبتدأ حيث قدم كمر اعني قوله عليه قوله واخلاف من العبارات اشارة الى ان  
منه الا مثله في اعادة نية عليه بتفتحه في العبار **قوله** والابيات الثلاثة من قبيل الوشا  
فقوله وقول الشاعر مجرور معطوف على قوله ثم لوشاء لهدكم قوله علم صيغة الحكاية  
قد وقع في النسخ المعربة سبعة وعشت وحللت علم صيغة الحكاية والمشهور انما قيل  
هذا البيت ما عارضنا متلفعا يروون كمال بينه بروقة ورعوى وعلم هذا فالصواب  
صيغة الخطاب **قوله** وانما عطف تارة بالواو وتارة بالواو معطوف على الكلام علم ان  
التعريف بالواو وعطف ما شاكل بالواو ايضا وعطف ما قلن ما **قوله** الكسوف بذكر انبيس  
احد ما تقدم فيه المفعول ان المتخول من اعني قوله علم منطلقا علمت ما سأل ما تقدم  
فيه المفعول الكافر المتفانون مع حذف الواو اعني قوله درهما اعطيت انت فيمنه  
اذا اعتبر كحرف زاد الالف م على السد ولما كانت مندرجة فيها **قوله** ما لعدم وماتنا  
ما تقدم هو قوله كنهه في خطي في فاعله اوزر بعصمه وما اخره قوله وتوذي على من زعم ان ذلك  
كان من علم كذا اوله علم كذا فعله ما فعلت **قوله** لان انتفاء السوي وذكر ان الجوز والسوي

دیدم لب و دامنش بوسه بخند گفتم که نند با لطیفان بسیار ازین لطائف

مهر بنی خاکی سر که کوی تو را نشینست  
زبان نمی آید مرا ملک سلیمان در نظر

پیوسته سیب فوق گفتند که سیبست  
لما گفت تو انکو ضرر میرساند

من صفات التكلم وكذا انتفاء ما قوله قصد به على العرف عن شيعيت نظير قوله كل ما انا  
فعلت سدا فان المقصود انما بان الحقول لغيرك ونفيه عنك ويلزم اخصاص انتفاء  
القول لك واما لما قلت انما قلت سدا فالمقصود اخصاص سدا القول بكل شيء  
القول السليم ويلزم ثبوت القول لغيرك **قوله** مطابقا لما لهم لان تنقي العرف عنه عدم  
لا يدل على ثبوتها لغيرك فكيف يجب بقول ارسطى اعز عليك من بين الله اي متى بل الدال  
عليه اي اود الكلام على قصد المخصص **قوله** التنوين للمفطم اي اما انت علينا بغير كامل  
في التوجه فيدل على سوت اصل العرف له فصيح في جوابه ارسطى اعز عليك مني **قوله** تأكيد  
للمستمر في غرضه ومانت لانه لا يختلف في الحكم والغيبه فكيف في بل لا سدا عن كل واحد  
منها وما ذكرناه من السر في عدم اختلاف احوال المقطوع به فلا يثبت في سدا التوجه فيل  
**قوله** كما علمناه من كلام صاحب الكشاف في كلمة سوا ما لها قوله وانهم الا عن دونه اي  
الا عن الكمال في العرف كما عرفت قوله لان تها ونهم واما ما يقال من المعنى ارسطى اعز  
عليك من الله حتى كانا معنا علمك عن رحى سدا انت في اليهم وانهم رسطى لا بسبب انت سدا  
اي الله والرسول فانما يصح اذا جعل جوابا لقوله لولا ارسطى لو جئناك كما لا يخفى  
**قوله** ملاسا اصل بل الساقض انما مد من ثبوت السقي في حاشية لغيرك وسلبه عنه  
قوله ما عدا ذلك مد له في الخارج فان كعبه في الخارج هو اذا انظر الى مدلول في نفسه  
لم يكن متناكرا في الساقض الذي كان في الاول فلا يكون متناكرا بل مستمجا اذا  
لم يكن متميزة متقلبة اذا كانت متميزة اصله فهو اسم لم يصرح له بكونه محاطا سوا كان واحدا  
او اكثر وسواء كان مذكورا او مؤنثا وزعم بعضهم انه اذا استعمل في الاثبات وجب ان  
يكون مع لفظ كل بخلاف ما متميزة متقلبة عن الواحدة تستعمل في الالات بدونها  
كقوله ثم قل سوا الله احد واما قلنا على بعد رضى لانه قد يقال ما متميزة اصلية لا تستعمل  
في الالات اصل كلعه اريم وارم لعناه بل المصداقه ما متميزة متقلبة **قوله** لفظ كل

انف

من



سقط عن القلم ربحا يؤيد بان المعنى كتب على الهامش فسخي كل واحد وكتب عليه علامته  
 ان صح قوله فقد انقضى لك لان زيدا مضروب لكل المودع ان الضرب واحد ففرب  
 زيد هو ذلك الضرب قوله بمعنى فاعل بمعنى هو مفعول مقدم على وجه الالة قوله  
 الاله واليه الا عراض على السكا **قوله** لم يصلح فاذا سلم انك لا دعاء حتى كان  
 هذا الزعم سهوا قطعاً قوله فلا سناول الى سناول ذلك المقود زيدا قوله وقد تعلل  
 ان راي في هذا السطيل بمعنى امتناعه وسواوجه وجهه مناه على ان يعبر ان اصل  
 الكلام مذكور اما ضرب انا الا زيدا فمكتوبة سفيها مشتملة على اثبات ضرب المتكلم لزيد  
 ضربه عن سواه ثم عدم الضمير قصدا الى التخصيص في جزئي المعنى ان كل واحد من الاليات  
 والنفق فكانه قال يا ضرب زيدا اه فيلزم ان يكون هناك ضرب كل واحد زيدا قوله  
 لزيد المعام اساره الى قوله ولذا لكل ايضا استحقاق **قوله** وصورة من احواله في حال  
 جزئي والصابط ان يقال في احواله الحقيقية للنوع الثاني فمكتوبة هناك فعل قد وقع للمخاطب  
 خطأ في قد مضى من سوي الفاعل وانت ترد رقع عن الخطا الى الصواب  
 او وقع له تردد وانما زيدا ذكر التردد لما عرفت من انه لا خطأ في قدر التعيين  
 قوله ولذا لك متاضان وذلك لان اختصاص عدم الضرب بزيد بمعنى كون غير  
 مضروباً فمكتوبة منطق ولا لا احد من افضاله وفي علم ذلك المثال الاخر اذا قصد  
 فيه عدم الفاعل المعنوي قوله ايضا كما في سائر المثالين قوله واسماهم الهامش المذكور  
 فيما سبق يدل على انتباهه والاعتناء بقوله وفيه المبتدأ ذكر خبر المبتدأ منها قوله  
 في الصابغة المذكور ولزم ان يكون من متعلقات الفعل قوله في حكم الهمزة فلا يلزم  
 غالباً بل اطلق اللزوم **قوله** مع الطرف الذي يتعلق به موقوفه بمعنى قوله بالافزع  
 سم موقوفون وانما ريد لكل ان في الطرف داخل في كسبه على الفعل تقدم  
 عليه طرفه فصا معطوفاً على فعل آخر لعدم عليه طرفه ايضا بالاجنبى وهو قوله  
 قوله

والاعراض في الاضحية  
 يكون في الجنب

وفي معنى قوله وباله خرم سم موقوفون يذنب فانه معطوف على اسم كما عرفت قوله ثم بعد ما  
 قد بعثها باللعن فقد يكون في الاخر فلا يلزم تعلق حرفي جزم على واحد معطوف واحد  
**قوله** العطف على الطيب بالتوب الى لصق به ولزومه قوله كما يفرض في شيء والتقدير  
 ليس في شيء من الاعمال ثم حذف الموصوف وفسر **قوله** المضمون الجملة الى الجملة الواقعة صلة  
 ان في قوله في الاخر فان مضموناً ما ذكر **قوله** قصد به التوضيح لاشك ان التخصيص يشمل  
 علم الاجتياز في غير الموصوف بشئ منها بل الموصوف به معنى آخر كما ظهر بادر في ما مرصا في  
 فيما قرناه وسيود على كل تحقيق التوضيح بما لا مزيد عليه في مباحث الكنا **قوله** اي يبلغ  
 الوصل روي في الامم السالفة منكر في يوم القيامة تبليغ الانبياء وعم الهام احكام  
 الله ثم في سورة باقية مجزوء فيهم مدونة للانبيا علم امهم بابهم بلغوا افعالهم من ان  
 عرفتم ذلك وانهم متاخرين عنهم فيقولون ما علم الله اننا نأمر اننا نأمر به على سائر  
 رسول الله بالانطق لم يوتى محمد عدم كسره امه قوله الضميمة معنى التقريب معنى ان الكتاب  
 ان يقال ويكفر الرسول بكم شهدا ان شهادته بالعدالة لا عليهم فاجاب بان  
 قصد هناك نكتة اخرى يؤيد كرامتهم واما بعده شهدا بعلني فليس خلاص قوله  
 تسمح سوا عطف لا اشكال في كلفه ما عدم كما عرفت **قوله** طاعة من اجل الكتاب  
 فان بعض من النصارى يزعمون ان محمد امراً الى العوب فقط **قوله** الاله انه قطع النظر  
 هذا اعتذار لتوجيه ما ذكرناه فانه اذا قطع النظر عن خصوصية البعض المعهود صار الملاحظ  
 مطلق البعض المتقابل للكل وانت فيه بان كما ان فيما ذكرنا انه اظهر فيما ذكرنا واحد  
 وهو ان يكون رسالة عامة الى ان الكلام في المضمون من العباد فصار **قوله** فلا يفتقد قد يه  
 لانه لما صار كاله رجوع الى تقدم بعض معمرات الفعل على بعض وايضا الصفة  
 ليست معموله لموصوفها بل لعمامها وليست متعمدة عليه **قوله** عن الوصف فكل اذا  
 وصفت رسولاً بانه لبعض الناس كالعوب مثله يهتف منه انه ليس رسولاً للوذكرنا



الکوبروضه وچ باریق و قسم سبده باسی و دلا حریف طوطی و راع

الحال في الجنب قوله لا علم التقييد بالوصف مع انه المناسب لان كل واحد من التقدم  
والصعود بعد التخصيص ويدخل في تمام لفظ النفس انه اذا قيل هو عون على التقدم  
الذي يفيد التخصيص ما هو عون على التخصيص فممن منه ان التخصيص المذكور  
ثانيا هو المذكور اولادوا ارد به التخصيص بالوصف لكان لفظ النفس لغوا بل استباه  
قوله واذا لمجرد الطرفه بمعنى اذا لا والى المجرى الطرفه كما ان اذا الثانية كذلك لتقدم علمها  
ايض يدسوس عليها فله تكون قوله فيذبون جزاء لشرط حتى يتوجه بعبارة ان ليس محل العمل  
سومعظم في علم قبل فكان حقه ان يقال فيذبون الا انه عدل الى المضارع اما لان  
الكتاب متأخر عن القول واما الاستحقاق المصورته ولما كان قوله فكما متعلقا بذبون  
متعلق المصدر به كانت الفاء داخله في الحذف علم يذبون عا طعه له علم هو عون  
فكانه قيل هو عون فيذبون اذا قيل ما زيد اضربت آه واما اور ونا كاه انصار في  
في النسخ موافقه المتن وذلك لانه قدم فيه المصدر المتعلق علم ذكر ذباب آخر فادرس  
كلمه ايضا في محله واما قول اخر المصدر مكانه التقدم المذكور فالجواب لانه ترك كلمة  
ايضا **قوله** كانه المحقق التخصيص فيندفع توهم اخضاع الحكم باجتماعه وخروج الافر  
عنه **قوله** سوى التخصيص فابن وله يمكن ان يجعل التخصيص فالك في صورة التقدم  
لانه فاصل بدون السند ولا مؤخر له فيه اصله بخلاف الوصفين فان التخصيص  
انما حصل بها اذ لو ذكر لفظا مل لها فالتخصيص قطعاً قوله يتاخر  
وحصل الكلام ونفس **قوله** ومعناه اخرى آه جعل معنى التقييد جزاء جزاء  
السند وتاخر جزاء اخر السند الى المال واحد والا دل انب بقوله علم التخصيص  
لا انفعال العول قوله معمول لم يتعرض لكونها معموله حكوت لان الظرفية المحضة مضافه  
ما بعد فله يصح عمل المضاف اليه فيها قوله كما هو المشهور فان المشهور علم ان الشرطية  
مضافه الى شرطها فالعالم فيها سواء جزاء، وجوز بعضهم كايض ابن الحاجب عدم اضافتها

اضاف

کے

كذا فيصح ان يجعل شرطها فيها كما علق في متن انفا **قوله** مستقلا اذ ليس اذا جاز معموله  
 للجر، مسندة حتى يستند وحدها بجر اذا قولها انعكس الا مرفضا رالا سات منطوقا  
 والنقل من هو ما **قوله** والخلاف انما هو في عام السون فعمل اول سون ثلث من المنة  
 وقيل الثالث وقيل اقراء قال الزمري اول ما نزل سون اقراء الى قوله لم  
 فانما يخص بقوله **قوله** توهم التخصيص هو الغالب الذي يتبادر الى الذهن **قوله** اسم في نفسه يعني ان  
 اسمه هو انفا كذا في اسم عن الجوه من وصفت عنه الاله انه اذا اخرج من المركب  
 فربما وجب تاخير في الكلام لوجه البصير لعدم غرضه وذلك لان في الالهية  
 العاقلية له في نفسه **قوله** او مجرد الاله تمام اما قصد التخصيص فلا ثاب عز هذا تمام  
 واما قصد مجرد الاله تمام فلا نه توهم ما هو ثاب عنه **قوله** نصفنا ع في الف او ذلك  
 لانه يكون الف وعلية من كل واحد من التقديرين قوله بواسطة حرف الجر وذلك لان المفعول  
 اذا اطلق ثبنا ورمته المفعول قوله كما توهم زعم بعضهم ان في كلام السكاك دلالة  
 على ان يعلق اقراء باسم ربك يعلق المفعول على زان الباء التاكيد والنبات كما  
 في احداث الخطاب وبالخطام وفي الكشاف انه يعلق الاستعانة كما في كسب بالقلم  
 والحكمة كما في ببيت بالادنى علم معنى منه كما باسم الله اقراء قوله فتدبر  
 امور بالتدبر لظهور كل الوجه في عدم انفا وانه للتخصيص وهو ان قصد بعد وقوله  
 علمت الى كونها مبتدأ وخبر **قوله** علم وجه اتصاله بعد هما قدم من تقدم المسئلة  
 ان المسئلة له وفار من احواله هو مقدم عليه طبعا فاسب لزواج ذلك  
 اعطا اذا لم يمنع منه مانع وبهذا يوافق احواله ذي الحال على الحال **قوله**  
 السر على الذي اورد وهو عدم المفعول به بله واسطة ثم ظرف الزمان المكان  
 ثم المفعول المطلق ثم المفعول له قوله يعطف كسوت معنى اراد به لزيته علم انه  
 قد كسوته في المعنى فاعلم للجر وقد كسوته فاعلم للمزيد قوله مطلقا ان في جمع التوابع

که غامت را از آن کشیدم که ضیفی که رضای رضیا کشیدم که جنان

م. ب. واسطه



قوله فان اصله التقديم على التفسير فان قلت سزا داخل في عدم العلم مع قوله قلت من هنا  
 اخرى معصية للتقدم في الابهام والتفسير فان حق الاسم الجهم ان عدم العلم  
 مع قطع النظر عن كونه عاملا فيه وذلك لا ينافي استحسان التقديم سبب كونه  
 عاملا فيه كما عتدنا المتضمن طالع صدر الكلام فان له اصاله التقديم واستحقاق  
 من وجهين **قوله** فكاستثنى منه قد ذهب جماعة الى ان العامل في المستثنى هو المستثنى  
 منه لكن اصاله التقديم المذکور هنا ليست باقية كونه عاملا فيه بل باعتبار  
 كونها محذورا ومحذورة قوله ونظرا لما ذكر في الارصا جها وضرب زناد سين  
 واني زندق **قوله** ما علمه لان كون العامة لا جل كذا لا يكون نوعا في العامة قوله  
 بحسب المعنى فلا حاجة الى ان يعلل عدم ذلك كما جرد **قوله** قد توهم ببناء  
 على ما توهم من ان الكلام في تقدم معلقات الفعل بغضه مع بعض ودرغوت  
 بطلانه قوله **قوله** سزا له ولذلك اورد الغاسمها وقد يقال مع قول **قوله** ان  
 فهو العطف بالفاء **قوله** فلما ملز في معنى فاما لن يقال من ان قيل ان سزا  
 في الطرف واما لن بعد لن مع قول في الاول ونظرا في سزا الكتاب  
 كشر **قوله** مفوض الى السمعان فان الحكم اللغوي لا يمكن ان يباينها في المسألة  
 العقلية والعلمية القياسية بل لا بد من ان يكون معصية في الاستعمالات اللغوية قوله  
 الدال على البين البين من ان طعم عند العرب وسواله هل في التقدمة والتربية  
 قوله وسزا في ذلك است كما في المعنى من الاصول المعصية قوله لا غير القيمة  
 الدارج فان هذا الضم الدارج الى العرب لا يابى في نفسه حتى يحتاج الى التفسير  
 وتفسيرنا المحاج الى ذلك هو النسخة كما سناه قوله بضم الهمزة وكسرها وفي الصحاح  
 ان النبي بالضم معصون مثل السعي عليه وبني ونسبه بكونه لا مدح  
 وجرى **قوله** عارض في اذا جورد كونه وصفا كما في القدر ايضا كما جاز الاعتبار

الى اعتبار العارض في قوله مجموع الجاز والجور يعني ان العلم مجموع الجاز والجور ولا سزا  
 لنس الجور بعض من العلم **قوله** وفي كلامه به نظر هذا النظر المحال منوه علم ما ذكر  
 في منوه الله به لا علم نظرا من ان ملكه التي ذكرنا العلم من عند نفسه كماله كخ  
 قوله لا نه اصلها الى علم منسوب البصره قوله السفاء عدا بجرها فاهم معصية اباها  
 كما هو المستلزم **قوله** حصول محله لا ورا دبا محله الا ورا الذي ذكره  
 اول تفسير مع الشوط وانما ان ليس العلم سعمال طرفا حصوله لان المقصود  
 بعد المعصية قوله عليه بالاسم ان سعمال معصية منه كون الموقف عليه مقتضاه ايضا  
 العكس لا اعتبارا مناسب كوفج الحاراه والملائمة والظهور الملك بينه والموافقة  
 قوله كحق الشوط سوا كماله مع لسان حال الحاراه كماله كحق علم ذي مسكة  
 ان انه ادرج في سزا لسان ما يعلم به حكم الشرط ايضا **قوله** اذ به ينسجم  
 سزا معلل كونه انفعها لهم واما كونه انفعها لغيره للمؤمنين فله في الدين  
 كما نرى على علم من ارادهم فيزكوا سزا لولان به وعلله **قوله** لان كماله  
 معلل بالشرط كانه فعل الماضي يدل على كحق مولوله لا علم كحق لزومه لغرض  
 فاجاب بانه اذا وقع جازا دل على كحق مولوله علم تقدم وقوع الشرط  
 مع كحق لزومه **قوله** عطفها عليها او نفهم من العطف لنسها كحق فصله فاجاب  
 الى ايراد كماله افاضه المحطوفات قوله ان لم فاجاوا ان الى لن كماله لم داخل  
 على المعجزة على اننا معقول به وله والطرقة علم انها طرف لها قوله لم مغلب  
 اكر مسك انما اصغر علم ذكر اكر مسك كوازل لن يقال كما كان الجحى متعلما علم الاكرام  
 عبر عنه بلفظ الماضي ولذا كان معناه مسعلا فصار قوله له يطرح اذ ليس كل  
 جازا كماله اذا ما قصد منه التنبية علم كماله كحق علم ذي **قوله** واما ك  
 اذا جيتن آه اما التعبير عن الجحى المستعمل بلفظ الماضي فمحمل لنس كماله

الخاصة لاداء  
 العامة







المذكور من مفعول بعد جملة وان كان قد مر كون كل منهما مذكوراً فلا فرق في قوله بجملة  
 فاعلم **قوله** اي جعلت علمهم اي جعلت داخله في ذلك اللفظ مع المذكورين قوله ومعناه  
 الما طبع معنى ان ذاه سواي طبع كما يقال انكم سواي طبعاً قوله فلا يحل ان يرد على  
 الغايين فقط كما هو الظاهر **قوله** ولا تغليب احدنا علم الحكم بمرسلة الحكم على ما يقتضيه  
 اما وزيد فاعلمنا لا فاعلمنا وانت فاعلمنا لا فاعلمنا وكذا الحال في الغيبة والخطاب علمها ذلك  
 فيقال انت وهو لا فاعلمنا قوله ولا يبعد انما انما الظاهر من الجارح انما هو فقط  
 قوله سواي سمى العلم كالحقيقة والزم **قوله** في العلم مع لزوم انما ياول  
 بالمعنى من علم يفي ويجمع وقد مر بعضهم بان هذا التام من العلم ليس على غيبة  
 وجملة قالوا ان العلم ان علم كمنه استعمالها او كون الحق مظهره فيها كمنه استعمالها وجموعها  
 مجردة عن كونها في العلم كمنه استعمالها **قوله** اي سواي حال نادراً كما في  
 السمة نادراً في العلم كمنه استعمالها **قوله** اي سواي حال نادراً كما في  
 لفظ دعاءنا ولم يوجد كمنه استعمالها فلا اشكال على ما قد اصرح به الله  
 علم هذا الوجه مردى عن ابن عباس كما ذكره الكشي وذلك في موضع الصدق  
 قوله لم يوجد لفظ فاستخرج موجه في النسخة الموضوعة في علم الخ **قوله** كما في  
 انظر انما كان الظاهر ان المراد سواي كما يدل عليه العدد المذكور في علم الماضي  
 الى المختار في العلم الى العلم الى علم هذا المراد وانما كان في العدد المذكور في علم  
 اسرار المختار في العلم الى العلم الى علم هذا المراد وانما كان في العدد المذكور في علم  
 ويخرج الى التام في علم الماضي **قوله** حيث استدل به جازم ان العلم لا يتناول  
 عما علمك ولا تتناول ما يكون فاعلم عنه الى العلم المذكور المصنف قوله انما واما  
 انظر لغيره في العلم الى العلم الى علم هذا المراد وانما كان في العدد المذكور في علم  
 في العلم تصانف من التردد بل ان حاصره التردد هو التردد الى انما علم مدي

لا يحل ان يرد على  
 العلم كمنه استعمالها  
 العلم كمنه استعمالها  
 العلم كمنه استعمالها  
 العلم كمنه استعمالها

وانتم

وانتم في ضلال واسم علم مدي وانا في ضلال وقوله او ما فيه صفاً من غير رتبة  
 الما طبع لغيره في علم صيغة الخطاب مع صيغة الخطاب كحكمة النفاذ وانما هو في  
 بلا تفاوت واما صيغة الحكمة فاعلمنا ليس بذلك الظاهر قوله لم يثبت مفهوم  
 الشرط لان المفهوم انما يثبت في العلم بالتحقيق فابعد اخرى وقد ظهرت منها قوله  
**قوله** وقد استدل به هذا المعنى من العلم كمنه استعمالها اذا استلقت من فلان في البلد فانك  
 تقول لو كان في البلد لكان في العلم كمنه استعمالها سداً ل قوله توهم بعضهم هو ان الجواب  
 فانه قال ان دل سبب التام سبب انتفاء السبب يستلزم انما السبب يجوز ان يكون  
 سبب انتفاء آخر واما انتفاء السبب فانه يدعى انتفاء السبب كما في قوله علم انتفاء  
 السبب المعنى فكله لا سبباً انه دل لا سبباً، انما وعكسه غلط قطعاً لم يرد  
 آه هذا ما يستلزم من سبب علم ذلك التوهم قوله لم يعلم الجواب في جعله علماً ما سبباً  
 الما طبع ما سبباً الى كرام **قوله** وفيه استعار ودل ان عالم يقع في الزمان الماضي يكون  
 وقوعه في حاله كمنه استعمالها معطوف عليه واما المقدر الموضوح في العلم كمنه استعمالها  
 لا يجب فيه القطع ما سبباً كوان لم يوجد في قوله مقدر الوجود بعد انما اعتبار  
 الغيبة مع لومها ايضا **قوله** علم صيغة الماضي مع لومها ايضا **قوله** علم اعتبار الغيبة  
 في الشرط والجزاء اما دلالة ما اسبق فظاهر في معنى الجزاء واما دلالة ما امتنع فلان علم  
 وكمنه استعمالها الى علم اعتبار الغيبة في الشرط وايضا قوله علم سبب القطع بل كما  
 عرفت علم معنى الشرط وكما في المعنى احساناً الى علم العطف بقاء علم انه لم يصرح بلفظ  
 الماضي ولم يصرح بلفظ متتابع بينه في الماضي **قوله** كما في علم المعطوف عليه كذا في الشرط  
 عند التام من لوم المعطوف على الجزاء قد يكون مسبباً في الترتيب علم الشرط كما في قوله  
 ان يقتضي كمنه استعمالها وعكسه وقد يكون مسبباً في الترتيب علم المعطوف عليه كما في  
 قوله انما جازم الى غير استئناف وحيث ان اذا استأنفت عرفت فاعلم



من القسم الثاني كان قيل لا كانت للتعليل المذكور لازم كونه معلوما ماضيا واذا لم  
كنها ماضية لزم سريل المستقبل والزم القصد في جعل فاعل السمع كغير مصدر  
لزم استعارته من الشرطه **قوله** ومعى ومعوا فاعلا له ومنه فقط الدابة قفا  
معدي وله معدي وعلم الثاني هو من وقت علم ذنبه اي اطلعت عليه قوله معدي  
امر به لزم وعلم الثاني هو كونه ناكسي روسه وكذا هم موقوفين على قوله  
امور مستقبله بوجه يوم القيامه **قوله** من احد العكس معى بهما رعايه الجائز من  
الحسنة من استكمل المخصوص من له الحاض قوله فله فاعله اي الى حاجه الى  
ذكر علم راي الكوفة لان الكوفة داخله علم الحاض وله علم العوار القدر للبصر  
لان ربه العالمه حصد مسقطه **قوله** وقيل ان له بكثيره الوداى كان رت  
سواء كان مكفوف او غير مكفوف فكثيره استعارة الى الكثرة الذي هو ضد مضاف  
الى صلي **قوله** علم دوام النبوت والشمس في ذلك لزم بعينه وقول حرف النفي الكلام  
اولا ثم صيرورة علم وجه الدوام فكثيره الدوام واخلاق علم النفي وقدر العكس وكذا  
اي الرضا بعينه انضاض النفي او انضاض العلم كغيره من الوداى كان رت  
هزبت وقيل علم ذكر حرف الاله متناع مع ذلك لو كان كان اصله لو اصله لم  
عبد عن الحاض الى انضاض مع ما **قوله** ولا بلغت اجاب عنهم عن السؤال  
الحكمه كوربان كلمه لو لو ترى للشيء في لو كس الله متناع فله كذا من العكس  
منها فله بقله ولا بلغت **قوله** وكانه كرتي معى لم يوفى له سحفا والصورة  
في الاله لو له اعني قوله لو لو ترى اذ وقفوا على النار انقضا، يمكن في الخبر  
لوفيه علم الى ربه الله وبالعبادة عليهم ما وسوا المس عذرا لئلا انما سموه وكما  
الحال الحاض ناء على لهما فيسوا له من من القصة الحاضه كانت عبرة  
في حال وقوعها بصيف المضارع كما هو حقا لم حلي ملك الصيغ بعد مضاف وليس كما

ويعلم

سعدى يصح العباد عن الحاض بصيف المضارع كلاف ما ذهب اليه علماء المعاني  
اعني السحفا والصورة وطلعت مشا عذرا تعجيبا منها فانه كلمة جلية **قوله** عذرا لئلا تهرى في العجا  
القول بالضم من السعال وكل ما افعال الانسان فانه كلمة تنوع قول والفضيل قول  
الحكمه وقته ايضا السعاله اخبت الغيلان وكذا السعاله، واجمع السعال **قوله** فالصوب  
عليه كجور فاصله لو يكون فارد اهاهم الفعل كذا ثم تفصيل في الفعل فافصل  
الضمه فصار له انتم ثم يفصل يكون المذكور قوله وكذا العبد والى الثاني لزم  
لوانتم ملكتم الا انه عدل لا سحفا والصورة قوله وبس المشى منها مصدر معى النسي  
قوله حوا فاعلا فاعلا بالضم والفتح **قوله** وهو صيغ راض اي من الله ايضا  
صغره راض قوله من الصفات وبس النفوس والمولود قوله وانما ذكر سلب الامناع  
اي لم يقل مركزا انه يمكن بين منومى الجليلين قوله كلاما معنى اي الاله رتباطا مع كالم  
بشدد الثاني اي بشدد الباء في المفرد والجمع **قوله** ثم العلم من الاله جاز انه وكذا  
الحمل لانه العهد في باب الاله جاز ولم يرد بعد الحمل المطوية بل صها للعدل الواحد  
انضاض ونظير قولهم فلان يركب الخول ولم يركب الاله فرسا واحدا ارادوا انه يركب  
هذا الجنس لاجل المحرم عرف به العباد الى الوزن يقال عابوت من الكائنات والملائكة  
عبادا وعادت عوادا مع قوله فصل ان برانش رست السهم الرضف على الرضف  
ورشت خلافا اصلحت حالة **قوله** يستلزم استدراك قوله وذلك لان الكلام محسوق  
ليبان حال العطف للتمتير ولا يرتبط آخر الكلام بادله فاجاب بان بيان حال  
العطف هو ص التتمير فحصل الاله رتباطا فكانه قال ونحن نعينك على هذا التتمير  
حال العطف قوله الحسى للفاعل لا مع المصدر المبنى للمفعول قوله ولا الاله فمضاف  
الى المفعول انضاض الحالى في محال لا انضاض المسمى في الاله فمضافا الى الفاعل  
قوله الاله لعان حيث قال العبد معان العباده وقال العبد لئلا علب سعا

بط

الفصل الرابع في احوال العبد والرهيل



وقال اتفقت ان الصف الثاني قوله في القسم الذي ظهر من القسم قد ظهر في حكم السقوط  
 الاول فوقع غلطاً فمدرك ما ظهر من ذلك حتى يعبرك ان الالف في محل نظر  
 لان عالمكم كما ستمد به بدل العطف قوله عطف على العطف يعني علم العطف في قوله  
 وكذلك اذا العطف مع ما عطف عليه قوله ولا يحى عليك فيظهر ما نسب اليه الحذف  
 نحو انا عرفت اذا قصد به التخصيص جملة فعلية فقوم فيها التاكيد على المؤكدة وعاملها  
 في نحو قوله يعني علم بعد كون القتل نفس الموءمة من غير ان ياول التوبة مع ما قوله لها  
 لصوت الصفه واما حمله على الصفه مع جعل الواو للعطف فلم يذهب اليه احد الا حطاً  
 وله سهواً اما قوله فلا يروى بسرعته بل لا يروى اصله او يروى بعد اعراب  
 مع بسط وتفصيل كما يظهر من كلامه في صوح الكنت وقد فعل في حاشيته الكف  
 هناك ما حاصله ان جاء في سبوا الى الزواجر قوله ولما منهم كلهم سمع واو التماسه وجعلوا  
 قسماً من اقام الواو وليس منى بل القول ما معناه من كونها لتاكيد لصوت  
 الصفه بالموصوف صح كصح يحل على الحال ولو حمل على انه حال من سبوا لزم خروج  
 النظم عن السطام قوله ما في حاشيته من الشرط والجزاء قوله على نظرتها ومن قوله  
 اذا اتيت لئلا اعلت صفتان مع ما في حاشيته من الشرط والجزاء قوله وما ثبت  
 كما يقع ما يتكلم باعتبار المضاف اليه فوجب التانيث اي على هذا المصدر واما على  
 المصدر الاول فالعامة جازم كالمصدر قوله سبوا الى لم يرب لئلا شئ منها لم يرب اصله  
 قوله لتزمن اللفظ صفاً قالوا وسع واو الاستينافه يقع في ابتداء الكلام بحسين  
 المعلوم في النحو واما وجه القول في فصل في علم المعاني هذا الاصل فلهذا سبوا كلف في اللفظ  
 ملك فوق وذلك لا يتصوره لان الحكوم عليه صفة لا بد له من كونه مفعولاً مستقلاً ملحوظاً  
 في نفسه واما حمله لست كذلك يظهر في كل كلمة من راجع وادناه وانصف من نفسه ولو كان  
 ولا هو على ما لم يستحسن تنزيل الثانية من الالف منزه الوصف لدلالة الجملتين في لفظ

قلت

قلت زيد فام عرو قاعه قد دل على جملتها في علم حقيق مدلولها من الواقع فيهم من اجتماعهما فيه  
 فلا حاجة الى الواو فاجاب بان مدلوله عقلية يجوز ان تكون موصوفة وان لا تكون فاذ ان  
 بالواو تيقن العطف وتايدت الدلالة فاذ في قوله تومم الالف فرب فيما حمله فكانه قيل اجتمع  
 تمام زيد وقوله عرو في الواقع ومنهم من جعل في قوله تومم الالف فرب هو المقصود الالف  
 من العطف في هذا الباب وليس بذلك واذا قيل كسي زيدا واطعه كذا المفعول اجمع بينهما  
 فاعمل بشرا في المفعول العطف يجعل العطف شريكاً للمعطوف عليه وعلى ذلك لا بد من كونه  
 ليس موصوفاً قصداً اولاً قوله اي جعله شريكاً للعر وومر فربه يمكن ذكره فقد دم  
 ولا يجوز نصبه لان الالف لست سبباً للقطع بل عرواً قوله معناه لئلا يوجد جيب  
 القطع ولو حمل على ما يتبادر من العيان وهو ان يوجد قبله دخل فيه ما يوجد بعده وقد  
 في الكلام اذا لا يجب القطع كما عرفت بالرفع هو الواقع في النسبة المعروية والنصب  
 انصب بالمفعول لانها من تمام الحاله اذا لم يزل له اي اذا لم يقصد السر بل لم يتركها  
 فلا يتصور في حصوله بل كما في قوله ظاهر عبارة اي ظاهر العيان تومم لئلا يقطع و  
 الالف حاشية اسمان لنوعين المقضي اسم فاعل لكن التحقق انها اسمان لنوعين المقضي  
 اسم مفعول قوله قالوا ولما منهم كلهم سمع واو التماسه وجعلوا  
 مطلقاً سواء كانت حواء للصورة المحسوسة او للمعاني الخفية او للمعاني الكلية ولما كان الجمال  
 اصلاً في الاجتماع وجميع فيه الصور التي ينشئ منها المعاني الخفية والكلمات الظاهرية  
 على احكامه مطلقاً من المحرعة سواء كانت حواء للصورة المحسوسة او للمعاني الخفية  
 والمحرعة ومنه المسند اليه والمسند لانه في قوله تومم الالف فرب هو المقصود الالف  
 المحقق نفس الالف فربه والمشهور في تقسيمه الى قسمين احدهما معروفها والآخر  
 المعارض وهو المعنى انما قال المعنى لانه اذا كان متعلقاً بحسن كان اسماً  
 من المسند قوله عايد الكلام واما العرو فلهذا العرو الذي اعتبره بعضهم بناء على انه المحر

اذا اسلم لم يترك ولم يتركها للمعنى فرب فاعلم ان بيننا فاعلم



استحقاقها جاز است  
عنى اصلا لا يضاف  
الى الاربعة

صريح ابن الوقت بائدا رقيق ليست فردا كفن از شرط طريق

لا يحل الساقص والصفحة متصا دس بحسب اخرى فالتكلم الاول بدس والآ  
علم والاربع بلسان التفسير تان والى القلب اخرى قوله عليه الخطا وقد  
انما مقتضى البصا مع اسناده او سعادتها الى المعنى بعارى ماس  
العارى بلسان اسباب ماس الامور المعصية للعارى منهم من ذكرها  
العارى وبعد الاسباب ماس ماس وهو انهم لا يسدعون العذر ولا  
قوله وان وهو سرعان فوه لا يمانه ؟ قوله يوم يوم ماس ماس قوله  
آدم ماس ماس وليس صحيح بل يوم ماس ماس الركان قوله وهو حال  
والعالم في الحال العمل المسمى الواقف جبر الآن اعني لا يسدعون ماس  
المعنى الذى فيه فكهة هذا المعنى لا التفتي فها قد تم كما يفر بالساعة  
والموضوع ومن الاول ماس ماس من التلقى دون التا فسر ماس ماس  
رداه وهو ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
شمول الظلام للهواء هو معنى ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
قوله ومعنى الراس بالراء المهملة المعصية العالمة قوله اما عطف باو وذكر لان  
دول او ماس او لا فقه نول المعنى لا احد ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
معا عا اصلا في الصور فان اصلا والاداء ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
مختلفة يعمل كل واحد ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
الاو من الصور المقاربة بدل عا لى الصور الاولى واهم ومعارف في خيال  
المورد الاول والاساء ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
النسبة الموه ذكر ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
اكثر ولما لم يورد هذا الماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
عنا صيغة البقية ومن عا صم الخطاب ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس

تمثل

مات

مات

لا يحل على ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
علم الحار والمجور ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
عطف الاله والى فان قدرت معمولان فيها فذكر كاس من عطف المفردات ولز قدر  
سعال كاس من عطف الجمل التي لها محل علم ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
التوسط بين كمال الاتصال وكما لا نقطاع وقد علم ايضا ماس ماس ماس ماس  
من اسبابها ولما لم يكن في اسباب كمال الاتصال كمال ماس ماس ماس ماس ماس  
لم يمسك الى ما قال من ان كمال الاتصال ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
انضا فكونه قولوا امراى احدنا ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
عنا ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
المفرد واني جعل الامر صله لان المصدر ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
وفيه ركاك ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
وقوع الاضار عقيب الاضار ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
في ذلك اليوم عقيب الاخبار فانه لا يخفى عن ركاك ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
كل ذلك ما يشهد به الفطر السليمة ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس  
امره في قوله يقال صفة بعد صفة لقوله كلام قوله لا يجب ان يكون مقارنا لا يردى بان  
قولك قال زيد كذا وكذا لا يدل على ان كلامه في زمان واحد قوله لا لانه بالهجوم كان  
فيل اصحاب الجنة بول حالهم الى احسن حال واصحاب النار بول حالهم الى اسوأ  
حال لا بد ان لا بد من تقدير الخطاب في الامر بالامتنان على الوجه المذكور  
في الكتاب ورج فلا بد من تقدير فيما يوسيب الامر بالامتنان ولو قلت فليتنازوا  
عن غيرهم لم يجر الى تقدير الخطاب في السبب ايضا كونه استرا الى دفع سفا العقير  
بقوله بل يقول اه ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس ماس



قوله عطوفه على قصه الذين كروا يعني ان قوله ثم ومن الناس آه الله الماتت عن معطوفات  
عامة قوله ان الذين كفروا الى اخره لا يغير قوله في موضع آخر في قوله ثم ومن الناس آه الله الماتت عن معطوفات  
وعلموا الصالحات قوله بل سواه لان عاطف الجمله على الجمله عطوف مقدر واعلم مقدر خلاف  
عاطف المفردات قوله بفصل الجمله يعني قوله ولا حرون قوله وهو لها معال مقدر واخوه وحاله  
وحوله وحوائله ولا تعال حوائله كسر اللام قوله ان التي مقدر معال آه فقد عن الهمزة  
التي مع الجمله مع الهمزة عطوف على الجمله الذي هو مودى قوله معطوفات احدها على الآخر  
شرح العلامة يجوز هذا العطف ومثله هذا المعال في سورة نوح في قوله مطلقا اي سواها  
في غير القول اولا الا لئلا يحار اي كما في المعال في التابع الذي هو المعطوف مقدر على  
الكلام ويجعل هذا المقدر نفسا فذلك الاختيار مخالف للقول بالاشتباب وهذا يجعل  
يرى عليه لئلا يشك في تفهيم المعطوف لانه بعد ترتيب عليه في المعطوف فيلزم  
ان لا يكون بل يكون جائز المقدر في نظم الكلام معطوفا على حان المذكور فيمكن من عطف  
الجمله على المعطوف المفردات باعتبار التعاقب لان احدهما اليقين والآخر الاحتمال  
بحسب المعنى قوله والمسنون اليها لان احدهما السمع والآخر فكره قوله كما هو به  
حيث قيل باطلا في كلامه قولك ثم يابده واقعد باعمر وقوله بطريق الخطاب كما  
تقول انتم وانتموا بغيركم قوله لكان اظهرا لان هذا القول من ترتيب على القول الاول وعلى  
المقدر بل انصرف لانه يجوز بعد اسم الفاعل حاله الا لئلا يترك الراه اقترنت  
بمعنى المعطوف قوله طاهر من اما عدم الظهور في المعنى فلا في المعالج فيه واما عدم الظهور  
في العطف فلعدم ظهور اسم عسى وضمها على ما ينبغي قوله على الاصح مع ترتيب البصر من  
الى المصدر المصدر بالشرط يدل على انشاء المصدر غير انشاء الشرط على ترتيب التعاقب فيقول  
وهو الموافق لتعارف اللغة قوله فلم ينفك الله ونذكر قال بالظرف المقدم ولم ينفك  
قوله ايضا لانه في هذا داخل في المعطوف عليه لا حكمه حكمه حتى تارك في المعطوف

قوله  
قوله  
قوله

قوله على طريقه ما عرف فانه اذا جعل سمي بحاجب بالاسم قوله ولا تاتي ذلك لان الفعل هنا  
مستلزم للمخاطبة فليس في ما ذاعني الفاعلية بخلافه ما ذاعناه قيل معناه  
اشارة الى ان المتبادر هو المعنى الظاهر وح كونه الباء ذاع في المعطوف به الا ان المعنى  
الاول ما لفته في انبات السخا ولا معطوف قوله في سحان فان معطوف الفعل المعنى بالاعتماد  
عليه على الاختصاص جعل المنصوب على الاختصاص صوبه الى المعنى كما جعل  
صاحب الاكتشاف والمصنف التواضع لذلك او ما بالهم اخصوا انسان الى عيال  
الاكتشاف فانه ما بال بال المعنى مخصوصين بذكر قوله عن سبب اخصا صمهم فان  
قوله او لئلا معناه او لئلا الموصوف سلك الصفا كما ثبت عليه قوله ان يصب في  
فان المحذوف والنبأ والقصة ونظائرهما بما بينهم منه وجوه فان لم يصب في الطرف  
فلا اشكال لان ارجح على اراءه ان حال المسطر كمرامه الى ان  
وقد عرفت ان دلالة ارجح على اراءه اظهره واثبت من دلالة الهمزة الخفية والرسالة  
فيما لا يغيبه فقد حصل كمال الظاهر في الكتاب اصطلاحا كما يؤيد بعضهم وعلم هذا  
المرتب وسولت من لول المعنى هو الكرامة قوله في المعطوف وقيل كون دلالة على كرامته  
القامه مطابقة اما هو حكم العرف اذ لا يقال لا اعم عندي الا لئلا قوله في المعطوف  
من قال سمي ان يكون الله ولان بدل اشتمال قوله في المعال الرابع واما انما في المعطوف  
حاله لا يستلزم اصله واما المعال كما ذكر السكا في المثال الاول في المثالين في قوله  
المقصود ولم يتوض لئلا في باقي الامثلة فتوهم ان ذلك لظهوره في الكل وليس سمي  
فان المعال الثاني ليس من بينا العيب لان الكلام في الورد في غرضه ان المعطوف كمالا في  
الظهور فان قوله امركم آه منه تفصيل بلا احوال علم المخاطبين المعاند من وقوله  
اسعوا من لا يسا لكم ارجافه انسان الى انكم لا تحسدون شي من دنياكم وترجون  
سعاد عبيدكم ماله متدأ ظاهر كلامه هذا انما قال ظاهر كلامه معني على ذلك لانها

قوله



مخالفه في توجيه المورد والكاثر في بين سن الجمل كما سطلع عليه قوله اي قياس وسيله الخ  
 ان موازنه شيء تاخر سائر قياس ونسبه الى ذلك الآخر لا على قوله وكذلك فصار  
 يصير معناه ج وكذلك فصل قوله ان الذي ليس مراد اذ ليس الكلام اه قوله وكذلك  
 ختم الله مورسا وى الا مدار ومعه له اصل يرتب عليه اعني انما سلاسله كذا  
 فيبدل على اصله فخرج يرتب عليه وهو المعنى منه اعني انما سلاسله كذا  
 يوزن النسبه من جهة اخرى فحاشا به لان ثبوت العذاب قد سلك في ثبوت  
 العذاب العظيم من لوازم عدم الاجابة الى الله تعالى وهو المعنى من النسبه كما هو فيكون  
 ذلك الثبوت مؤكدا للنسبه وجوز الكسر قبل الكسر في الموضوع في النسبه المعقوله  
 وقد يقال هذا كذا في الكف قوله كالا من جهة الى اي ولي ما بها التمسك يوجد  
 في عنوانه ومع ذلك كذا ان يكون النسب للاضطر قوله في الحكمة قالوا استوفى القولين اللذين  
 احدهما يقال في قولنا نعم لو كسر قوله والسر في ان العطف في انما سلاسله كذا  
 الا علب مع الاختلاف في الخيرة والطبيعية التي لا بد فلا الفات الى اختلاف  
 اذ العطف في اللفظ المودى للمعنى فتكسر الالف في خلاف ما كسر في اليه اشار  
 فان قلت قيل هذا عطف في الالف على ارسواز الحكاية الى قال من بين القولين قلت  
 انما حسن العطف اذا كان من القولين معلا بنف من البين لئلا يؤولا معك ارسوا  
 يحسن لا يخلو عن كنهه لست بنو المقام عن العطف مودى مع ترك عطف فانك على ما تقدم  
 من ذكره فاقم صاحبك فله عطف عليه لكان من اولى ولو لم يترك العطف وقال فاني  
 ضيق لوجاهة مع لئلا يكون السواء جلي هذا العطف حتى لو لم يعطف لم يكن هناك سوء حاصل  
 قوله وقد نبه وجه العطف انه لو لم يكن هذا الجامع معصرا اصلا كان ذلك العطف لئلا لا ان  
 مما يمكن هذا باب عنه اي مثال الاول من العطف لئلا قوله مثال الاول مبتدا وقوله كيتاه  
 القصه خبر وكذا الحال في الثاني في الطليعية قوله كايته به قوله بقية لئلا قوله ففان قصه

في قوله كايته به قوله بقية لئلا قوله ففان قصه

معناه في الشئ الحديث الذي يكون فيه وقوله من هنا وقدم معناه ان ذلك الحديث  
 الذي كسب فيه قد عرفت عنه فلهذا الالف غير متضمنة وتخير بعضهم هنا فقال  
 قوله او يكون عطف على وجوبه انما يحلحلك لئلا يكون من الالف كذا وهو وجه فالحق في غير  
 اليه فتبين ان العطف البعيد الذي بينهما يصلح جامعا في الجملة واذا حلت ما حلت  
 وارضحك عكس امثال من الخيالات الا انه وضع المظهر الى وكون الالف في  
 بالجملة حديا من الجمل ولما وضع ذلك المظهر موضع المضمرة صارت مفهوم الكلام مكنيا وكون  
 ما عطفه الى السبب الذي عطف ما قبله لئلا يكون في اي بذكر السبب وهو لئلا يكون بعينه فان  
 ما قبله معقب به وهذا ينبغي ان تحت قالهك وما يقال في دفع العطف عن لئلا تمام  
 قوله فانه سوا الجوز في الوفاء لما في قوله والالف في النسب انما سبب بقوله معاني في  
 لئلا يكون متناهيين الى ما سبب في الظاهر في محله لئلا يكون قطيعين يتقدم الثاني على  
 فاما لئلا يحرجا على الظاهر معا او يولد بالفعلة معا هذا كلام ذكر ان روح الاول حيث  
 قال وانما زعم لفظه كذا لا يقال اما الفعلة ورد عليه بانه قول يدور في لئلا اصل لئلا نحو  
 وسوفه واما ذكره كونه الكسب المعبر عن ان بعضهم جوز عدم الفاعل في مثل زعمه فقام  
 ولو ترك كما لو قيل ولا يجوز لئلا في الظاهر لفظا ومعنى قوله او اريد لئلا قوله ذلك ان  
 الى المذكور التوبيخ اول الجمع المذكور قوله استعار بان الالف استعار حيث انه اول الالف  
 بالفعلة حتى صارت الالف واما داخلين على الفعلة والالف متعلقة بغير المبتدا اشار  
 الى لئلا قوله لئلا يحرجا مبتدا وقوله باخرى في قوله قد يندد بالالف في اخرى وحل  
 مبتدا او بالالف في لئلا قوله ما ظرف على قياس ما قيل من لئلا قوله في قوله من  
 كونه فلهذا لا ينبغي غير فلفظه قوله لا معها كانه كونه مع الواو فاشارة الى لئلا ما تعلم  
 ما بعد لا ينبغي غير كونه مضافا اليه فلهذا كونهها عاطفة الى واخرى في اخرى لا مقارنه  
 فاعلم مع كونه الالف مبتدا في لئلا قوله الالف يوم بعد النهج والمبتدا في قوله



ولها نفع واحد وان كان نفع النسخ كما هو المقصود انه كعمل احكام بعيد لنزول به لولا  
 منها نفع واحد فخرج ذلك الالحاق قوله معا على قاس قولك لها معاد رسم واحد قوله اخرها  
 في التكرار ان كان له واحد يسمى بالنوع الثاني لا يجب كونها مفردة ولا يجب ايضا حذف عاملها  
 قيل ومنهم من يجعل ما ياتي بعد الجملة الفعلية نوعا ثالثا ويسمى بالغاثة وهو مكلف بانه  
 يجعلها ذنب لبعضهم انما اسمها على ان لا يمتنع الا من له المصدر كما في قولك قد قاموا وهم  
 الى ان يحذفه وقد وقع طالا ولا شك في ان يكون حيث لم يقل ولم يكن منقطع عنها  
 على ان الكلام من الجملة الواقعة بالاولى شكل ان لا يجوز كونها منقطعة عما قبلها انقطاعا بالكلية  
 كما جاز كونها غير متصلة بها فله يفعل الالحاق كما في قوله مثل الوجوب والندب الذي سببه  
 والاحكام والحرمة والكرامة فيتمتع فيها الواو وهو كالحرام الذي لا يحل كونه قوله كادوا ان يفتنوا  
 خبرا بجملة فعلية قوله في ما دل على معرفتهم من معنى ذكر المعصية بله ملاحظة لتفصيل اجرائها  
 للنفاذ اختلافا قال بعضهم ان كانت الالسمية واقعة بعد وال معنى قوله يرد ان يجعل  
 بعد قوله سالما وبعضهم اذا كانت مصدر حرف ينشئ عن التشبيه كقوله كانا نبيي فوكا نبي  
 واما نحو يسرع تحت فيه الواو قوله مصدر رفع المفعول الى رجع وعوى كائن على مبداء  
 قوله علم المفعول سالما رجع سور جو عا قوله الضمير الضمير الضمير في الالو وهو  
 التلوي وقيل ناقصة وعلى هذا يكون حار فاعا حتى فيه والاول هو النحر عند النسخ بغير القام  
 حيث قال كانه ما به والجملة في موضع الحال ولا مع كمال ناقصة وجعل الواو زائدة توجي  
 الالحاق فخرج لنزول الالحاق فخرج نفي ترك الواو واسماء النسخ مفعول في قولنا فخرجنا  
 الالحاق في قوله ولما يريدا والاولى لنزول الالحاق فخرج نفي ترك الواو واسماء النسخ مفعول في قولنا فخرجنا  
 الالحاق في قوله ولما يريدا والاولى لنزول الالحاق فخرج نفي ترك الواو واسماء النسخ مفعول في قولنا فخرجنا  
 الالحاق في قوله ولما يريدا والاولى لنزول الالحاق فخرج نفي ترك الواو واسماء النسخ مفعول في قولنا فخرجنا  
 الالحاق في قوله ولما يريدا والاولى لنزول الالحاق فخرج نفي ترك الواو واسماء النسخ مفعول في قولنا فخرجنا

حيث قد كتب زيد الالو ويطبق الكتاب مستخدم لها ولم يتقضى كتابته وانما هي بالكتاب  
 لا نقض جزء منها ووجه وقوعه لا يثبت بعضها فيقول الالو استباح ولكل من  
 جرى من الواو في وجوب كذا الجملة الحال من علام الالو استعمال ووجهه ان علامها  
 قد يكون معناه بانها من الحكم فوجب التجوز عنها عن علامة الاستعمال وفيما عداه  
 طرأ الباب قوله فما لا يثبت اليه قال الناصب الرضى وسعه جماعة وقالوا انما  
 ما حصل في هذا المقام نعم يلزم عمل كلمة في خلاف طالع في غير طالع كلمة  
 وموانع علم احد المعدرين وهو مصدر الفعل وانما اصل الحال على المعدر الالو  
 وهو مصدر اسم الفاعل غير واراد عليه ليس يصح علم الاطلاق بل اذا قدر اسم الفاعل  
 وكان بعد الطرف اسم مظهر مفعول بالابتداء كان غير واراد على اصل الحال كالمفعول  
 ذكر يصح جعل الواو ووجهه مفعول على المعدرين كما عرفت لنزول علم خلاف  
 النظام قال الشيخ عبد القادر ومنهم من قال ارادوا بالمعدرين من كونه المفعول  
 كوصف فاعل الطرف مفعول فعله مصدر الفعل وانما علم اصل الحال وكذا  
 مبتدأ قدم خبر مفعول على اسمها واراد علم خلاف اصلها ولم يثبت الحكم  
 الى تقدير المفعول وحمله فاعلا فما بعد الطرف حتى يكون حاله مفعول كاد يبعثه  
 غير منزهة قاله وانت تعلم لنزول المبتدأ من التقدير في الطرف ما سبق من تقدير  
 الفعل وتقدم المفعول قوله اذ لا التباسا بينهما فاذا اراد انما علم الحال في ذلك  
 احد الالو من انما يريده الواو لنزول المكن وانما تقدم الحال قوله فهذا الالو اعتبار  
 اي كونها بمنزلة المفعول اذ ليس من قبيل الالفان في نفي تقدم مفعول الفعل  
 المنفي بالحرف سواء كان ماضيا او مضارع او كلمة ليس ليست من هذا القبيل  
 ذلك ارجح اي علم على الفعل المنفي بالحرف قوله في علمه حيث قال كانه كذا  
 انما وليد مع غير وانما ليس مع غير وجمع الحالات اي لم يقل وانما الالو







عليه

قوله منقطع سبط لان نظم الآتة سكتة او يريد الله ان يحق وتقطع وابرا الكافين لنحو قوله  
وليدخل فيوزل من سبط الله سبط كثر المناسب بحزب الى المعنى وصور الكلام اعني قوله والاعدام  
الله احدي الطامعين آه هو الوجه الاول مع اننا عاقله يعني لئلا يوازيه ونفعله لعطف  
فعلنا على ما قبله قوله فيكثر الحذف لان المعنى محذوف منها ايضا مع صدر السطر  
كان الكلف لم يعد ركفنا ومنعنا اما لانه ليس بذلك الحسن المتداول واما للغمية علم جواز  
التقدير بوجه آخر فان جعل كانه تامه كانه الطرف اعني ليدخل لغوا ولن جعل ناقصة  
كانه منسرف قوله اي الطاعة بمعنى الانصاف ومطلعا ليتنا وان الله في باجاء والافاق  
باجيوز المنكف فكيف بجاءا يندرج فيه المعنى المحقق قوله وعدم الانصاف اعني عاقله  
بما في الامور المذكورة وان عرض الامانة بمعنى الطاعة المذكورة اعني الامانة المطلقة  
قوله بجان توضيحه انه شبه الجاهل بالامور الذي ورد عليه امر سجد بادر اليه الاحكام  
وفيه موضع بعض الامانة في خبره ولانه كانه حق بذكره وفيه ايضا تفخيم لسان الطاعة  
بان من لها ما يبتدع اليه الجاهل فكيف بها العاقل قوله من حلت انك على ظهري  
فالامانة علم هذا التفسير عن اعز الطاعة المحقة ولو كان ما كلف به الناس  
ومع الآتة قال في الكسوف مثل حال المكلف ومثل محله حاله المودعة لوجه صفت  
علم السموات والارض والجبال فابين لنزولها وانصاف من فاعلمت في الآتة  
وفي نظام موضوع والمفرد في سجد النفس كالحق وما ذكر في فاعلمت في النفس  
والآتة والاشفاق بانه هذا الوجه على قضاها ولن السطر في كونه بالموحقة  
كقولك بخدم رجلا ووضو اخرى وسع تسلا كحفصا وقد يكون بالامور المودعة كما  
في الآتة وفي مثل قولهم لو قتل للشيم ان يذنب فقال استوى القوج الى العدة ولكن  
الامثال الموضوع على السهم الهام والجاهل وان فكيف عسلا كحفصا وذكر في السجدة  
ان امر السماء والارض بالانسان وانما لها انه اراد كونه فاعلم عسلا عليه ووجد كما



ارادها وكانها في ذلك كمالا، مور المطيع اذا ورد عليه فعل الاله من المطاع وهو من الحيوان  
 مع التمثل ويكون ان يكون كمثل ذلك ونحوه على ان الله كليم السموات والارض قال  
 لها اسما شيئا ذكرا واسمها فقالنا ايضا علم الطوع لا علم الكون والمقصود بقوله  
 قدرته في المقدور لا غير من غير ان يصدق شي من الخطا به والكل له في قوله  
 انه لم قال الحداد الموت لم يشفه فقال من يدعي ان قول الظاهر ارادنا ان يصدق  
 ما قبل الجانه وهو فرض المعنى الحقيقي فانه كافي في المقصود الذي ذكرنا في التفسير  
 يطلق علم العقل باله مور المعقود وعلم فرضنا لهما الكيفية وعلم قوته الاستعداد  
 المكفنة فاعلم لانه يوم الاختصاص اي يوم لنزاله من قبيل الاله فصار علم  
 بعد عدم ذلك التفسير فلو لم يكن له لم يكن الاله منه علم بعد معرفته لانه لا  
 يتعرفه اي يري حسنا فكيف يمكن قوله من موصوله ولا يجوز ان يكون له علم لا يتقار  
 القادرا اجزاء، مبالغة في الاله بكمالاته لانه لا يدرى في الاله ولا في الكون  
 ذهاب نفسه عليهم حسا ولنزاله في قوله فان الله هو ليس بعلمه للشيء مستفاد  
 من الاله كما ان الله مستحق كما مر بل المعنى لا جدوى للشيء فان الله قوله ولم يثبت  
 اليه المقصود هذا الوجه هو المختار في الكون وقد عرفت في الوجهين الاولين  
 الزجاجة وهي الحكمة وفيه حال جعل موصوف التمام المحي وموصوف الاله الذي  
 كثر في مكانه فشيء كالب ما هو او قوله او ما جرى مجراه كالنوع الذي جرى مجرى اللازم  
 لاصله كاسية قوله في حال ويجوز ان يجعل مفعولا له بقدره من علمه سياق  
 الكلام كانه قبل معناه ما فسرناه به الاله او جزاء الكلام قصد التقي الملزوم  
 معي لانه وهو هذا الوجه قوله فيما ناوله كانه في الاله انتفاء الملزوم  
 ماسما، اللازم جملة من مبتدأ، مع لناسم له مع فانه قوله كالا سوب له جملة  
 منفعة كماله ان قوله علم الاله متعلق بجملة من نوعه لظرف فن وقد عطفت على الجملة

علم

علم الجملة الاله والى وادخلت في صلة الموصول فتكون منعته بالنفي السابق وقد زعموا كماله  
 المذكور للنفي وانما لم يجعل الاله ثانيا له لانه كان ولي لا ياد اذ علم الموصوف  
 بل انكره و قد سمح في مقال هناك انكره ولم يكن احد المذكورين معرفة فصيح  
 اذ المعنى عالا علم الاله متعلق به ولا يثبت له في معناه اتفاقا ايضا واما قول التوبة  
 فقد اختلف في لزومه للتوبة وح فلا يمكن عدم العبودية من علم عدم التوبة متبنا  
 عليه اتفاقا لكونه لنزاله بقبول التوبة مع وجوده عند الاله ماسما مع محمل الخلاف  
 او رد القادرا ان الاله من موصوفه ولم يورده في صور الوفاق قوله ولنزاله قادرا  
 اي ليس وجوب القبول لعدم قدرته على ترك القبول وهو ما لا يوجب له حكمه  
 والمعنى سلكي في الاله وجهه من الاله سلبا لكونه لا يملك المعصية فصر على الاله وجهه  
 الكون في علم القادرا و ذكر ان انزاله المحي ولا يخفى ان معنى الحكم في نفسه اذ علم اسما لكونه  
 من تقي انزاله وهو نصب علم الكمال فيكون علم قاس ما من متعلقا بمعنى كماله التفسير  
 الموضح الثلثة معا ويجوز ان يكون مفعولا لهما او ما ناوله في الحاشية هناك قوله في التفسير  
 بالاصل اي وفي الملزوم واللازم وانما فصلها فالفرع فيها جار مجرى اللازم المطلق  
 ان مل للعقل والعادي ولنزاله الملزوم علم العمل معطى كانه اللازم العادي ايضا  
 جار مجرى اللازم قوله واخرى عصبوا واذا لم ح الاضا ط كانه المعنى خالا  
 اى عوا ثم عصبوا ما عصبه واخرى عصبوا ونزاله كونه بالتوبة قوله اسما الكلام  
 اذ، الكلام شخص اي قد يكون مفعولا ومعناه مفعولا وقد يكون معناه معطى لانه المقصود  
 الاصل وفيه العنان بمعنى لا جبر وكيفية المعنى ح قل لا جبر وفي شأنهم وحقهم لنزاله  
 معقولهم ما قد سلف وسفلمون قوله وانما قال الامات فان ترجح وقوعه ان يمكن كانه  
 فيه الامات كثر اذا نظر الى شمول الكلمات بعين اي يمكن كانه نزال المعقول  
 ترجح وقوع الكلمات وفيها يات اذ ترجح وقوع كل ممكن آه علم من هذا المقام اي

قد زعموا ان علم الاله لا يثبت عدم التوبة  
 لان علم الاله كماله اتفاقا على ان لا يكون  
 قاسما وعلمه في العلم لا يثبت عدم التوبة







سکه صاحب بیت آمد و در دست میجو خورشید از بلندی فرود آمد

بلا شبهه تفسیر و جمع قوله الایوری الی قوله منه من ال طناب آه فان من الضمیر راجع الی الله  
موجبا للاعتدال الاعتدال الی الله تعالی من الاطناب بوجه من الاختصار بترك المبتدأ  
لان من الاختصار ابوز الکلام من موضع الاعتدال او من الجمع من المتعاقبين وانما جملنا  
کلفا لان المتبادر من ابوز الکلام من موضع الاعتدال الی الله تعالی الی الله تعالی  
الاعتدال مع الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی  
الذوق السليم عطف علی الشرطه وقد یوسم انه حال من قوله کنی به قوله وکعبه  
عطف علی مثل کون من المسند فعلی قوله یجعل الجنس سوأ کان من ذکر الجنس موقفا وکنی  
منه الفهم مبهم قوله باعد الوجع المشهور الی التنون ونون التفسیر ونون الجمع والافهام  
لان المعاد بکمال عدله والمکامل والموارن والمساحات بالوزن عازیه قوله  
من المتعاقبين کلف عطف علی یؤوب منه قولک ما فی السماء قدر راحه سیابا وطره الفرج لایخی  
علیک ان جعل فوجا طارعه وروفا مقول له اولی من جعله تمیزا واما کما زیسیا للظیر ان  
جاءت بکمل فاعلا للتطیر مجازا لا حقیقه وعلی هذا جعل اصل الکلام است والفعل  
الموافق له الاستعاق الی الفوج محل تأمل واما الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی  
ان استناد الملام الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی  
قد ینحی ابهام من مفعولها الصریح کانه ونجرتنا الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی  
المعلوم بالارض وبغير الصریح فی استعلا الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی  
بیان الله زاله عن اصل فلا حاجه الی جعل کما قتل وبنی علیک المیت فی النسبه لایلی یخبر  
فاعلا کما هو المشهور بل قد یکنی مفعولاه صریحا کانه الله تعالی او مفعول کقولک استعلا  
الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی  
المخلصین قوله او کونا حاصله ان الله الوهم من ضمیر منله انی وجوه الی الله تعالی الی الله تعالی  
لو کانه المعنی یظهر من الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی

بلا شبهه تفسیر وجمع قوله الایوری الی قوله منه من ال طناب آه فان من الضمیر راجع الی الله موجبا للاعتدال الاعتدال الی الله تعالی من الاطناب بوجه من الاختصار بترك المبتدأ لان من الاختصار ابوز الکلام من موضع الاعتدال او من الجمع من المتعاقبين وانما جملنا کلفا لان المتبادر من ابوز الکلام من موضع الاعتدال الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی

مرکز از پیش و توان پس می روی بدر مرداری جو کس می روی بکال توان جینه ذبی تمام و رنه جون مرداری مانه مدا م  
عزاجه عطای فری

چون مردی نقد فردا تو است 60

من مثل محمد بسور اما کاکه الی فلان المقصود لفتاء تو بسور می من مثل منزل  
ای نه طبقه فصاحت و علا غنه لالت تا تو اما سو من جنس المنزل بسور و اما کاکه  
الکافاد له مع لاتیانهم من مثله عم بسور بل المراد فاء تو بسور حاصله صاوح  
عز جمله عطف علی قوله جعل معطوفا علی العاقبت ثناء علم انه بحسب المعنی من  
کما انشأ الیه بقوله فی کیه درجات فهذا من قسمل المیل الی المعنی و مثله کثیره الاستعمال  
منه قولک لک تا کل السمکه وتشر البین فامل والتقدیر الی النظر لعلم و علم هذا  
کفر المعطوف جمله فلا معی لعطفه علی العاقبت الی الله تعالی و نه انه فی کم درجه یفصل  
فیلزم حذف ان مع اسمها و یوسم تبعد جدا بل الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی  
قولک بطر فی الکتاب و فی کم فن یخصر ای بطر لا علم فی کم فن یخصر اذا انعم الیه  
کلمه قد و ذکر ان تقدم البذآ يدل علی من زدا استقام یفهمون الکلام و ستر حرف علیکم  
المخفی طبع کله قد تو کله ذکر البقر و لز جعل اضافه المرید الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی  
المکلف قوله فالاسطر قد مر من المباحث متوفاه کقولک جانی الرجل لیسه الی الله تعالی  
لن یکنه الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی  
اذا لم یعد الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی  
سو مجموع بان یکنه و منه یوسم بوضوح بعضه و منه کله الواحد والثنان فان الی الله تعالی الی الله تعالی  
من الجماعات اذ خرج من جماعه الواحد والثنان قوله و اخر منها ما شئت اذا نامت  
حق التأمل لم یحرر الکلام الکشاف بل من الحکمه من الفایده الی الله تعالی الی الله تعالی  
و فی الکتابه من سب المعص و سطلع علی جلیه الحال مشکا و اما قوله فسایتل آه صیحه علیک لیسما  
سیاتیل فی علم البیان من مولف الحان بل من الحکمه من الفایده الی الله تعالی الی الله تعالی  
الی زمانه من مولف السور الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی الی الله تعالی  
قوله جمع من من الصیاح و من التبت التکین و التحریر من قوله علم الخذف کخف

نزدکی دل و عشق جان بود عشق جان از عجز جانان بود همه از جانان عاشق می رسد که همه دست لایق می رسد



الحاشية على المتن

محل النص

اللفظ كقول الله تعالى  
الكلوة كذا في السور

البدن وحذف مني وتوب منه العدول من العظام الى العظم فبعض كل كذا منبته على الاختصار  
لا علم تركه على طرعه اضافة الصفة المستهبة قال المصنف في قسم النحو اضافة اللفظة اضافة المصدر  
الحاشية او مفعولا والمراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويندرج فيها المنسوب  
كما كان في وافعل المفضل في مع الزمان وقار في قسم الصروف لافعل المفضل مفعلا  
احد ما انبأت زمان الفصل للموصوف على غير ذلك انبأت ذلك الفصل له هذا كلام في  
فيه وفي بطله على ما هو المشهور فلا يلزم الجمع المنوع ونظيره ما ذكر كل الحسن الوجود والحق  
الوجه قوله القصة لغة الحسن فان قصته التي على فرسي اذا جعلت دراهم ودرهم وقال  
حور مقصورا في الختام وفي قوله كادى آه متاذن لما قال من لزم المصنف فمما سبق  
ما ان القصة هي بين المسند والمسنود اليه موصوف كل منها على ما علم اجمل القول واما فيما  
عداها فكما في بعض النسخ من هنا كادى بين المسند والمسنود اليه كادى بين الفاعل والمفعول  
وترك ذكر الفعل وانما على كونها مذكورة من صرحا فيما عدم فغير فاعلمه وندرج  
بذلك حيث قال في قصه الفاعل على المفعول الصواب المقصود على ما علم ومضى ضرب زيد وقال  
في تلك الصفة المقصود على زيد من الضرب لم يرد قوله اذ لا بد من العمل لا في هذا في مذهب  
القسمين لا يعتبر فيه ذلك لانه لا يتصور لزم السامع الفاعل المفعول ثبوت جميع الصفات  
لموصوف واحد مع طلب بعضها وسبق الثاني وكذا لا يتصور لزم السامع الفاعل المفعول  
في ذلك قوله يشود منهم ثم يسميه بهذا الاسم فحكم بان موصوف المصنف ساد كقوله ايضا  
قوله عن من مع لزم الثاني دخلت على المقصود عليه في موضع الحال وندرج الى انما المقصود  
المذكور راعى الموصوف واما الفاعل راعى المحقق فانه مراد كسب المعنى في الملقوظ  
قوله فادرج قصه العين لا شكر لزم جعله قسما على حد وسماه بالعين او افاضه اراج  
واله فراو اذ لا شركة هنا كسب كسبه ثم ماتت ركان ان كل ما كسبه لزم كونه مائبا  
بدون الاخر قوله ساني الوصفين منهم من الشرط في القلب ساني الوصفين ومورد وهو يخرج

فذلك

ذلك المثال عنه بل وعن ساير الالقام ايضا ومنهم من جعله من حيث اذا ادرج فيه  
واذا اخرج عنه فقل القين الشروط عدم تبا في الوصفين وجوبا قوله نصب علم المصدر  
وما حصل التخصيص لانه معناه طاعة النجاة واما اياد بل بعد ان ثبات فلا يتصور فيه  
القصر كما لا يخفى واقصر وليس في كلمات العطف ما يصلح طريقا للفرق سوى من القلب انما  
اقصره لكن علم ما عدم لانه يصلح طريقا الى القلب كحال في بل ولا وعدم التقي افرى عدم  
الانبات في كلمة لا وتقدم التقي في كلمة بل ثم انه اورد في قصه الموصوف كلمة لا وسواء افرى  
في قصه الصفة ما يعلق بها من حيث لا غير فتدبر قلت المسند في الموصوف فان قبيل الم لا يكون  
الاسماء من المتقي العام المذكور اعني شاعرا ويكون كغيره في كانه لا اله الا الله اجيب بان النجاة  
في الرفع والكل من النصيب فيجعل التقي عاما بعد من الكلام مكلدا او تقول وليس غير او  
ليس الا بعد مكررا فيجعل معتقدا الظاهر ان معتقدا صيغة منفية للمفعول كقوله في قوله  
على بناء الفاعل اي معتقدا السامع قوله ما ملأ ليل السر في ذلك ان المستثنى الذي يظهر بالتمام  
الصاديق سولت المسند اذا كان جزئيا للمستثنى منه كانه الموصوف من المتقي في نحو ما جاء الازيد وكما  
في الذي سول الله من الموصوف اذا عرج بالمقصود نحو ما جاء الازيد حسن ان يعتبر فيه اعتبار  
المخاطب للشركة او للعكس في قوله في ذلك الجزئي وما يبقا بل من الجزئيات الاخرى اما  
اذا كان المستثنى جزءا منه كانه فذلك ما جاء القوم الازيد او فذلك قرات اليوم كذا فانه  
لا حسن فيه ذلك الا اعتبارا كما يشهد الذوق السليم الى المقصود علم الكون اذ دخل اليها  
في رزاه وعلا دنه قصدا الى الكلامين ومن المعلوم ليس الحركات متصفا بل لفظ علم في بل  
معناه اي الكائن والحاصل علم في فذلك في شرح الشرح بقوله الى مقصود علم الكون  
علمنا وترك لفظ الا تصاف اذ لا حاجة اليه كسب المعنى ثم انه علم فاعلم وكذا لا تصاف  
معه ولا لم يكن ومنه زعم قال وهذا البلع في رد دعوى الوصل من القلب قوله انهم موا  
مالا ملحق بحال قوله كانهما حيث قدناه بنف الامر فغير القلب لا قصر انراو ادم جعل الله







واضح ان تقدير الفهم اى ذكرنا ما علمناه تنويعا منذروا ما علمنا قوله الاله صافه  
فكلمته من قهر الموصوف في موالع ٢ م علم الصفة وهي كونه منزها من كل شيء العاصم فلا يكون  
مثالا لما كان فيه وسولت كونه للموصوف المقصور من غير اختصاص بالموصوف الذي قهر الوصف  
علمه قوله مع ظهور المناسبة فاقا التقي والنيات في كلمة انما ليسا مثلها في ما والا قوله  
نفسا للمع فانه اذا جعل مع قوله كانه المعنى ذلك لا متنازع حتى ولكن ان لم يعلمونه  
ولم يفسدوا به ذلك بل لم يفسدوا به البسوة معدة صادقة فليعلموا ان الكفاي لما اورد  
في صواع الحصر واظهرهم الرسول في صواع العيان بلا قصد الحصر الا يرى الى قوله ولكن الله  
لم يخلق علم من قول لا علم كما ان لم يخلق في قوله لا علم كما علمه ما وكله مع والقدس في  
في ما كما ان لم يخلق العلم ومن سائر ما اى كلمة من قوله لا علم له من سائر الكلام في قوله ما كما ان  
لكنه قدم البياض على المبيح ويخرج سائر ما في قوله لا علم له من سائر الكلام في قوله ما كما ان  
علم جله وحصل عطف على ما قبله انما عدل الى المضاف مع لفظة العلم في قوله اى علمه  
منذ بيان حاصل المعنى لا يرد في قوله لا علم له من سائر الكلام في قوله لا علم له من سائر الكلام  
مفعول له لا علم له من قوله وعكس في قوله انما زيد في قوله انما في قوله في قوله  
لقب من مضاف اسم الى العلم كانه سعد كرز ورده فقه وقيل لقب به مجرى  
عليه ما ان له وسبب الملقب انه كانه له من صفات اسم كل واحد منها رقة وانه كانه  
سبب من نوع اسم كل واحد رقة مصعب بن الزبير روى في مصعب بن الزبير  
رجل من راسع المحار فقال الرجل ما اخرج ان اقوم يوم القامة ما علمنا باقيا لك  
واقول يا رب سئل مصعبا فبه فليقل قال اطلقوه فقال انما لا ميسر اجعل ما ومنت  
من كونه في مصعب فامر له ثمانية الف درهم فقال الحمد لله الله واسعد الله امره ليعلمها  
الا بن الوصيات فقال لم يقل قول انما مصعب الاله شافى في قوله وقال اى كمال الصفة  
وامره لم يرد مع المفعول على القاع فانه قهر للفعل المتعلق بالمفعول على انما كونه صفة

الاصح في الكلام  
وذلك المحذور

لنا على

لنا على في غاية الظهور قوله وهذا علم تقديرى بعدد حوانا سنخ باء واحد شيئا  
عن شئين كما صور في المثالين واما علم بعدد امتناع فله ان الاله الواحد  
لا تقوى على ذلك وما ذكر في بيان المعنى بوجه صورته انه امر جازم واقهر اللغة ويؤيد  
قوله انما فان قوله بادي الراى من غير المقصور اى ما نذكر ان يعكس على الراى الاله الواحد  
وكذا الكلام في باب الاله مبر وقار سا والنواحي قوله اى اسوكر في آه الى الذين لا يجوز  
عدم المقصور عليه مع كلمة لا نرى من غير منق الاله سله لا بد منها تقديرى على الاله الواحد  
متعلقا بقوله ان يعكس بل تقديرى اسوكر بادي الراى ومكذا في البواقي لا في آه  
كما يظهر من التامر في معنى الكلام واما يلزم لغيره في الفعل في المثال الاله صافه علم  
بله فاعلم ان الاله لم يخلق له قهار فاما بغير غير المسند منه ردها من كمال جمع  
مناو لا للفقر فيما بين المسند والمسند اليه ايضا قوله بالزال قال من لث الدابة  
من الاله علم ما لم سم فاعلم قوله موصوفا علم الاله طلاق آه اى موصوفا بصفة غير معينة  
اى صفة كانت قوله وانت تعلم آه لان الظاهر لم يقد المسند منه ملكا كما اخبرت  
شيئا الاله رفقا منكم واما بعد ربه بما اخبرت رفقا الاله رفقا منكم فهو خلاف  
المقتضى من العباد الاله رفقا في انما فانه او روى في مباحث الفقه بين المسند اليه  
والمسند امثلة لغيره كما عرفت قوله بعد ربه عطف على موله في ظهوره لم يكن  
و موصوفا من الطلب في غير علمه بالطلب بقوله وموصوفا من الطلب في انما  
قد مضاف الحرف لانه الاله نسب وعلم بعدد من قوله من علم المحال  
وعلمها اسم الاله من اعني بيانها لاله بداسا بعدد المضاف ومولف  
بيان علم ان قوله ومن تنوعه عطف بعدد المضاف قوله اعني بيانها لاله بداسا  
تقدير المضاف ومولف علم ان قوله ومن تنوعه عطف بعدد المضاف علم  
قوله من سائر ما لا بد وانما لم يقل المحم وسووعه موصوفا علم لاله بداسا مع حصول المعنى

الظاهر الثاني من علم العبادي وهو قاتل الطلب







بند اول در بیان غرض از این کتاب

عمر روزی پنج و شش می بگذرد خواه ناخواش خواه خوشی بگذرد چون چنین می بگذرد و ندانی که هست  
سیرت که تو سرفراز عالم شوی آخر بنده بدید خاک می بلید بود چیست جز باد این چنین می بگذرد

حقیقت که کمال کمالی علم ذی بصیرت بل هناك عباده الطیب بعد از علم از العلم مالا یزوله  
منه و انه یفنی لکن یجوز فی حقیقت که کماله امر و طلب منه وجوب اصله آنه لان العلم یفنی  
اما لکن یفنی وجوب اصله لکن الشئ لو لا کونه فی علم البصیر من لا فرق بین علم العلم  
و علم الخاطی فان قلت تصور الخلل لا یفنی انصافا لکن یفنی بالخیال بل یفنی کونه متصورا  
له عالما به و لیس و کذا لان الخلل موجود فی ذهنه و جوفه غیر اصل و تصور انصاف  
العلم به موجود فی وجوب اصله قلت تصور الشئ وجود ظنی لکن الشئ و کما لکن  
قیام الشئ بالعلم به و وجوب العلم یفنی انصافا بقیته کما فی الخلل و الشئ علم ان غیر  
بالشئ لا انصافا بقیته ان العلم به کذا لکن قیام به تأخر وجوب الظاهر بقیته انصافا بقیته  
ان العلم به لا انصافا بقیته و قد یفنی لکن لکن العلم بالعلم بالعلم بقیته انصاف  
منه فام به نظر الظاهر لا بالظاهر و لا بالعینه و لکن معلوم من ذلك ان یفنی من غیر انصاف  
الظهور موجودا و وجوب اصله مکتوبا حق المقام و در الخاطی بقیته الظاهر قولی است  
الاشیاء و قد علم ان ان ربه هذا المعانی ان کون التصور و البصیر و انصاف و انصاف  
ان العلم و الذی مع و الا معان معان الخواصه بین السموت و الارض مع الخلف  
فی سموات بین الوجود و العدم و کون الحق و السموت و الوجود و احدا و کون الوجود  
ماله معانی و حصول الصور و عدم کون من المعانی کما سجد علی حال غیر جمالی  
منه و فی منکان حتما سنان فاصلا و احکاما و امور و کما و افاده الدلیل فاما کما  
منه الیه و دفع الشئ عن نظر لکن المطلق اشارت الی ما ذکرناه فی صور الکلمات و الحق  
المطابق ما عدل علیه کلام المقصود منها کما قوله کما امتنع فکونه کما مصدره التخیل  
المفرد بالمفرد انصاف الی معان الکلی بالمتعارف الحق قوله لم یخل علی التخیل فکونه  
لعل کما لکن الخلل علی الشئ ان انصاف المضارع یفنی بعد انفا فکونه کما معان  
و لم یعتبر من البیوت اعتبارا لکن کما سنان البیوت معان معان لکن لکن لکن لکن

اصیلا

ال

الا یجوز تفسیر و ذلك مستفاد عنه لان استنباح البیوت غایه الظهور و الا انکار علیه کما  
ان صلا حقه مع العلم ان کماله ان کماله فانه نفس فی نفس المره و الا کما فعله  
اوا و الا لکن من مثل هذا الکتب انصاف قولنا و الا کما فعله کما لکن تراکیب المصنف فکما  
اجر و کما لکن یجوز کما لو واحد هو السؤال و اما متولدات الکتاب المکتوب  
فی التخیل و العوض و الزجر و التوخیج و الوعد و الا مستطاف و المحض و التوخیج  
و العجیب و السور و قد ذکر الی کما ذکر مع الزجر و التوخیج و مع السور و العجیب  
و ذکر الزجر مع الوعد و مع سیر الا مستطاف و المحض و السور و العجیب  
عدله کما ذکر لکن الی کما ذکر من متولدات الکتاب المکتوب  
قوله و لکن انشیز احدیما السور و الا فیه الهدی و احدیما الهدی و الهدی و الهدی  
الهدی و قوله در علمه المکتوب فکما لکن هذا الکتاب التخیل ان ان کما لکن المکتوب  
الکلمه ذکر قوله فکما موضوعین الفاظا و کذا لکن و غیره کما ذکر کما لکن  
قوله ما عدل لکن طاهر یفنی ترکیب الکلمه مع احدا و انصاف قوله فی المستفاد ان شئ  
ما مانع من انصاف سبب المحض و من لم یعد کما لکن صاف الکتاب فکما لکن  
من المواضع مع العلم ان سوا الی کما ذکر و السور و کذا لکن قوله معان  
بکما لکن کما لکن سبب فکما لکن معان و کما لکن کما لکن کما لکن  
ثم ما لکن لکن لکن الکلی و کما لکن فکما لکن فکما لکن فکما لکن  
صاحب الکتاب فکما لکن کل واحد من الکتاب فکما لکن عاده السور و السور  
صفت قال فی التخیل من القسم الی غیر قوله من الکمال محض طه انما لکن لکن  
المع علم ما ذکر علی البصیر من کما لکن فکما لکن فکما لکن فکما لکن  
مع السور و غیره من الکتاب فکما لکن فکما لکن فکما لکن فکما لکن  
بکما لکن الکتاب فکما لکن فکما لکن فکما لکن فکما لکن فکما لکن

المنفصله



انما اذا وقع بعد المتصلة بغيره معادل فما قبلها في شرط ان يكون ذلك المعادل بعد  
 الهمزة واما فيما سوى ذلك فاستلزامه لغيره الواقع بعد المتصلة من فاعل من جوب  
 بغيره من السوال لان بعد اتمام فيما يصلح له معادل من كونه فيما قبلها فخلط  
 بين اي معنى المذكور فان قولك رجل عريف من باب العدم ايضا بالاولى الذي عرف  
 فيما سبق على اى المعنى وجعل متعلقا بمعنى المذكور في قوله يدل على ان عرفت على ما تقتضيه  
 ارقام النسخة المرفوعة بوجه تصور التعليل فيما مر قوله ولكن هذا لا يعلل للشيء ويوحد  
 او ياك للعلل وموافقا طالع المستر في فحاصل من النوع الاول والى ان يعلم  
 بمحصل قوله استحقاق من الموصولة آه يعني ان كلمة من في من العنان موصولة بمحصل  
 الحذف الاول الى العلم ومنهم على سبيل التعليل ولذا ذكر صاحب الايداء ان في قوله  
 الكلمة ما الى الحذف مطلقا قوله اخبر هذا الوجه بغيره انه ذكره الا حكاية في وجه آخر وذكر  
 الوجه الثالث اجاب بما تناسب السوال عن الوصف مع كونه سؤالا كان من جنس  
 وصف الوصف قوله بال نفس كانه قيل ان علم ولم يعلموا من بين الامور  
 العظام وما اخطأ به بحاجه الى صانع حكيم متعلق بغير اصحابكم واصحاب  
 اماكم الاولين الله قوله وصف بالث اظهر فقال رب المشرق والمغرب  
 وما بينهما ان كنتم تعلمون قوله الامور المحدث كالتأثير والليل والطلوع والغروب  
 قوله نوع استمرار فان الحسم زعمنا يتوهم استثنائي عن الصانع الموصوفه ولا حال  
 لهذا الاسم في المحدث مبنع على انه ولذا ذكر في المعنى اوله اجاب عن الوصف فهذا  
 الكلام منه ان ان يكون ما جرى منها جنسيا على الاستدراك في لفظ ما لكنه بعد  
 عن المحقق قوله وعدم التطابق بين السوال والحوال الى ان سأل عن وصفه فاجاب  
 بان الحاسب لغيره طالع عن وصفه اذ لا سبيل الى الاول وفيه التاكيد في قوله  
 يدل على ما في قوله لان هذا الهمد يدل على علمه في مقول عن سؤالا عن اقر من سؤالا

بربوبية ولا فاشتبك السوال عن الجنب او خصوصه الدلت مناسبة تامة  
 كما لا يخفى قوله على انه طرف ومثل في موقع البدل من المسئول من قائل وقيل  
 لغيره من الاول من معنى العلم انما هو علم الوجه الاول من الوجهين الى غيره  
 واما الثالث والثالث فهما على الوجه الثاني من وجهين قوله محله المخلص قوله وكل  
 شيء ما بينهما ويكون بعد المحقق الكتاب على الاول لغيره الا مقام قوله وجاز  
 ان روعاه جازا ان لغيره الوجه الاول في اول وكلف وفيه من في ما المعنى الثالث  
 قوله اي قوله فان لغيره اي في مصاحف الكوفة قال في مصاحف غيره ما لم قوله  
 قد عاين في البيت صفة خاله وجاز ان يكون صفة عنه قوله بغيره في محل الزوج اي  
 اذا كان بغيره كلف اسم فخر في محل الزوج على الجوزا كما في فعله في محل  
 النصب على اى قوله ومن الجببية المحمية لغيره عموم الاول في مقام الواقع  
 قوله ومن هذا ولو مثل هو كغيره من هذا الكتاب لم يكن هناك استنباه فما ذكره  
 من المعال لما مر من جواز تعدد الدال مع وحد المدلول على ان السحان بعد  
 التقى والصف واذ لا تعدو الدال عليه بقوى المدلول ويزداد على حقيقة  
 الاستهام فكيف المعنى امر بفت ما ومثل من ان حال علم روي للهدى  
 متناكس ما دام ما في آخر على الوجهين مع المحل على السمع والمحل على حقيقة الاستهام  
 قوله وانما افرد وصفه كلف فخره فكيف القول في معنى المصدر في  
 وقوله وتخرج مع السمع السك كل صانع حكيم عن هذا الكفر البغيح الشنيع  
 نفسه هو كونه مرفوعا لهذا الصارف البليغ ومع الاستدراك لا يسع لغيره  
 ومع المعنى محموا انها النافذ من كوكم الجلي مع هذا الصارف القوي ومع  
 السمع انه مع منه كل عاقل مطلع عليه قوله في لمدى انتفى في غير الصدور  
 البعد عن كونهم على احدى الحالتين ذلك لغيره طالع قوله لغيره في الاما على الاستماع



في الطرف مع وجه ما معين واما على تقدير لا بد من ان يكون قول قبل وسبق  
الانفاس من الطرف الواقع وهو قول على احدى الحالين قول معلوم  
مع كونها متكررة قول على مكنهم من العلم فصار له حكم الامور المحلولة لهم اعني كونهم  
امواتا لا اصل له ثم احصا على وجه الارض ثم امواتا في حوزة قول ان عن ابي ابي  
سوى محري الاسماء دون الطرف فيكون معنى غي و قد تولى هذا القول في الظاهر  
ادلهم ان لا يكون معلق السوال عنه مذكورا قول الامام ا قد يظن انها ايا  
والا فله من اولى معنى الواو قدمت الاشياء انما قد يكون معنى الواو و  
بحر كانه على التاكيد ان روي لا حد من الغفلة وعدم وقوع الطرف الاخر  
ولم يصره ان يشرط ان لا يكون ان لم يشرط ان لا يكون بحر الاصل لان  
القدم في هذا الاصل فليكن على ما مضى اليه بعيدا عن الاصل ولا يخلو ان يخلو على  
هذا المعنى البعد قال ولا يوصى ولم يعل ولا يجوز قوله والبعد عما قاس المثل الى  
فاذا اردت نزع ومن هذا القبيل قوله تانت فقلت هذا بالهتاء يا ابراهيم  
والشيخ عبد القادر جعله من باب السور على الحمل على الارقار حيث قال لم يقولوا ذلك  
وسم يروى عن ان يروى ان كسر لا ضمام قد كان ولكن ان لم يمان منه كان في قبيل  
لا دليل على انهم كانوا علمين بانه عم هو الذي كسر ال ضمام في حمل الامر على الامر  
باجد المعنى ومنه قصده الاستفهام فلتا يدل عليه انه خاطبهم بقوله تالله لا كيد شر  
احضاكم بعد ان تولوا موبرين وانه قال بعضهم سمعنا في ذكرهم فقال له ابراهيم  
وانه عليه السلام اجاب بقوله بل فعله كبيرهم فان الظاهر في الجواب على تقدير الاستفهام  
ان يقول لا اذ نعم وانما ذكره نفسه قوله فاصلوا اليه يزفون اي سرعون لبعضهم  
قد ساءوا انه كسر ال ضمام فاسرعو الى المنع الكارثة الى لسد القصور والكار  
الفعل اعني ال كاد بل انكار المفعول الذي هو غير الله فيلزم اثبات الحان ثم قوله البعد

لانه اذا كان منهم كاتب المائلة اقوى والكسكاف عن اتباعه اكثر واشد قوله  
ولا يمسركم اي لا يترككم الله ومعناه ما ذكر من عدم العسر على قبوله والاعتناء  
بالقوله لا يترككم الله هو الفاعل وهو من عن فاعله آخر قوله والكار ان يكونوا  
بل الله هو المدبر والموسع انهم مخصوصون الى المناسب بحال المكي طيب ليد  
لقصد التخصيص وان كان المناسب للرد على كلامهم فصدق قوله وهذا اخي فان قوله  
وهذا اخي بعد رد كصحن لكونه يوسف فدل على انهم سألوا عن نور وحقيقة  
قول علي لئلا يستفهم معالي استفهام المتيقن الى مفعولين قوله بالهرو والحق فان كل  
واحد منهما سب مع ليدرم معولاته جائز قوله اي يصونها سواد فمع لما قال  
من اننا لمست لازمه للتصور بل مذكوره قوله وحسن ما ذكره ليدرك يدرك  
عليه لئلا كل ال سهام باسرها سواء كانت حروفها واسما يجب تقديم صدر  
الكل ثم الا اذ خص بالذكر من الطرف المحضه دفعا لما تسمع منها من انها مذكورة  
بالحمل على ال صرح فلا حاجة الى تقديمها على سداها و قد ادا ان وان ولم  
تذكرها واما سائر اسما ال استفهام كمن وما وغيرهما محذورات بله استنباه  
ولا وسمها سواء بغير ال طلاق ال انه اذا قد مال سم ولا سكر في ال استفهام  
في معلق بالسمه من زيد والحصول في مكانه فكذا اذا قدر بالفعل لانها متخذ ليد  
في حصول ما ارد بالظلم فكم يقع حمله على ال سهام داخل كحسب المعنى على  
جمله مكره من زيد والحصول في مكانه فله احصا في ما بعد القول منها وقد سلف منا  
اشان الى معنى المعنى والمصلحة ما اردنا اننا قد مر ولا ككثير من القائل  
في علم العرف فانه قال هناك اعلم لظرف استحقاق ال مران كخوف من المضاعف  
الاداء في اوله ما قرأ هناك قوله هذا المعنى الى لهذا المعنى القوي الذي هو المعنى المصدر  
شعق منه الفاظ كثير لسائر المصادر وهذا الاستحقاق انما هو باعقبا والحال الذي ذكرناه







في معنى الطلب بان الاول باق على معناه ومنه الثاني الحق ان الاول اعم من الثاني كما سببه الله  
 على التوافق ومن هذا القبيل ان ما دون سال المأمورين عن جمع السؤال فقال  
 ضد ما سئل امير المؤمنين فاخر عن لفظ ما ولكن قوله بحسب الظاهر فضلا عن  
 ان ينبى الى الكذب حقيقه في موضع الطلب فهذا المثال يتولى ما توهمه ذلك البعض  
 كما استرنا الله من نوح الخبة المستعارة في موضع الطلب على معناه الحق والظاهر كما استرنا  
 الله لنزول كبر السجود في موضع الطلب اعم كمن يتناول الثاني على معناه والمنقول في  
 الطلب من كل من ياتى على ما هو الظاهر اعم كونه خبرا صفة الا انه واقع موقع الطلب للكنة  
 المذكورة قوله ولو عطف فالحق كمن ينفذ في الكلام افتنا ما بعد افتنان قوله لعلنا ما  
 انت الفهم نظر الى لزاجت الاعمال معا ولا متقدرا ومنها كذا آه كما صلب لنزول  
 مستانفا سورا كما نزلت في النزول او من اخذ المسو بها اخرج مسكوة بمرح الوج  
 الاول علمه كذا في لا بعد وول سكون اذ في كل منها وجهان كما عرفت عطف  
 على المكنة انما جعل عطف على المكنة الا ورا ومنه الثانية لانه ادرج ذكر الدالة في ذكره  
 علم وجه لا مكنى عطف او ما سلك ذلك علمه كما استطاع علمه اظهارا مع الرضا حيث  
 ذكر من مكنى اير لولا الطلب في مقام الخبة اظهارا مع الرضا كما دخل في الطلب وفصله  
 الى وجهين ان راي التقيم بقوله او ما سلك كل ومناظرة بحسب المعنى ومن الراجح  
 من جعل قوله او موحى مرفوعا على اظهارا مع الرضا وجعله مفعولا وهذا هو الوجه  
 المعنى وان كان مرفوعا بحسب اللفظ على الاول فتأمل مما لا وجه له قال ذلك المرفوع  
 ان ضم جوابه لله مرفوعا تقاويه لما اخذت وانت جبره لانه لا معنى لتفاوت ما افتت  
 في حقه وضوعا وعدم وقوع بمر الحنا سلا اختار به الوقوع وعدمه وانما المتبادر  
 اتحاد من الغرض في المرفوع كما ذكرنا ليتبين بان كل من سئل زمانا مفعولا  
 والمذكور في عماله المنق منها مستعد كما في نسخة الرواية قوله بمر آه فانما المختار ومنه لنزول الفهم

ومنعها

كان

كما شاف منها بلا حجة لا اعتبارا بالرضا الكامل بصوم المخاطب كالخفى ولا في المقصود  
 بان عدم التقبل وعدم التقبل واما حديث الرضا بالاستغفار والى عاق فالتمام  
 نائب عنه اشد النبوة عند من له ذوق سليم وانما بالغ في ذلك لان بعضنا راجين  
 اصا بواو المعنى واخطاوا في اللفظ وبعضهم عكسوا جانب اللفظ والمعنى ان السائل  
 ذكر في الكساف اول انهما سئلا النبي ع بمذمة العاص ولم يتعرض انما سوالا عنى  
 شئ وصنى سرع في ربط ما بعد هذه الآية باصريح ما ناسوا عن الكساف في العباد  
 التي نقلنا في فاعلم هو على صفة مضمرة واراجع الى موضع وكوز جعل ان سال  
 بدلا من قوله صفة موضع وهو السؤال عنه فانه موضع السؤال قوله علم انه لم يسل  
 وحي كون ضمير هو راجعا الى سوال الكساف اظهر فان السلوب اعم من اسلوب الحكم  
 فافاض اليه اسم الاشياء وقصد به سزا النوع من الاسلوب طرد لا سم الاشياء  
 فانه وكما نرى قوله فلو كان هذا الكلام الى نوع الاشياء ان قوله وقد جعلنا  
 الى انه مستعد لفظا ومعنى ومنه آه اي حرك بعضنا طه ماسله على قصد  
 الى بدل من البعض قوله مطرد مع ان قوله متفاسا بحسب المعنى متعلق بول الخراج  
 لا مكنى على ان وهم وهو مستعد على فعل وقوله مبرز متعلق بحسب المعنى بول الخراج  
 مثل لا مبرز على الهم والاشبه وهو متاخر عن فعل ولا تارك آه  
 تغيير للحج الى غير سئل في الحمد والشر والى عاد محض بالحق فاذا قيل  
 اخصى هو ما حيز قوله حاله من حال مقدور وقدم مثل هذا السند ثم قد وقع في هذا الكلام  
 كثر اذ مقام الاستدلال ما لا استدلال فهو جزء لعلم البلاء كمثل مكنى للقطيع  
 على مسمى الحال في مقام الاستدلال كما سيقم حجه واما العود في القواني فيها التعميم  
 العود منها كما هو في صور الكساف وقولنا سئل المرفوع منها ما دل العلوم العلمية قوله مقصود  
 في فصله عن لفظه قوله وفصله في ضبط معادها والكلام على معنى لنزولها قد

قوله والى عاق فالتمام  
 في العاص لم يسل  
 في قوله العلم البلاء  
 كمثل مكنى للقطيع  
 في قوله العلم البلاء  
 كمثل مكنى للقطيع  
 في قوله العلم البلاء  
 كمثل مكنى للقطيع

الفصل الثاني في علم البيان











الالعضاء المقنن بسوء محضه وجعل الالف والهاء الرجل موصوفه لا بد من كل  
 وز هذا الكلام حذف مساق الكلام بظاير يقتضي ان يقال وجين اخف الوصف لما اخف  
 العطف لكونه كل منها عطف على الشرط الاول قوله ما اخف السمة فتكون الكلمة شرط واحد  
 جوابه قوله ظهر كل ما ذكرنا وما كان والوصف من كذا وكذا والعلم من كذا وكذا ليكون كل منهما  
 معطوفا على فاعل اخف السمة فتكون مثال شرط واحد مشتمل على امور متعددة جزاء  
 ظهر كل ما ذكرنا ولو اجري عبارة على ظاهره لما كان كل واحد من الوصف والعقل مرفوعا بالابتداء  
 واقتضاج الشرط المذكور بعد لا بد من جها، لكونه السمة باسرها خبرا لذلك المبتدأ، وهو يظهر  
 اذ من البين ان قوله ظهر كل ما ذكرنا هو شرط للكل وايضا اذ جعل قوله ظهر كل جوابا للشرط  
 الذي في غير المبتدأ، الذي هو الفعل اصبغ لا بد من جها، للشرط الثاني الذي في هذا الوصف للشرط  
 الاول ايضا قال بعضهم لا يحسن في دفع الاختلاف من كلامه سوى ان يجعل الوصف العطف  
 عطفا على فاعل اخف فيكون قوله جين اخف ولما اخف عطف للشرط وتكرار البعد بعد وقد  
 اشترنا لا وجه آخر فقام على ما انه بدل وح كونه الكاف داخل في العدد على ما لم يقل قوله  
 والكال ان من المعلوم انه والكال ان من المعلوم فاسم ان فهم ان من قوله الى منه واحد  
 فان من كذب الوصف من امور متعددة فتقدم من مجموعها الى منه واحد لانه اذا سمع  
 اى لم يحل السام الكعبة على كونها ذلت اجراء مطلقا بل حملناه على ما ذكرناه لانه اذ قوله  
 والكسر اما ان يصدق هذا الكثرة المأخوذة على هذا الوجه في حكم الواصل للسماذ لو وجد صلته  
 لكان الوجه مشهرا به كالايج والظان في قوله بالوجه العلم وهو بالوجه الحسي قوله  
 طعم الخمر مكررة فليس لها لفظ طعم فله اى ما لم يكن حسا آه هذا محمول ما قرى المحم  
 في شأن السمة لما مر من ان كل طرفها من الخلف فعرض كون وجه السمة حسا وبطله على هذا  
 كانه انما يشبه الحيل على ما ذكرناه اذ به يتم المطلوب فلا تعرض له مرزا ولا حاجة اليه كما ستعرف  
 المحسوس الجين فان اعتبار هذا المحسوس هنا يدل على التزامه ومنه الموجود المذكور اول الموجود

المحسوس

قوله

المحسوس لا الموجود مطلقا والا كان ذلك لعدم لغوا سوا، كان انما اعترنا سوا التعيم  
 لان وجه السمة قد يكون جوهرا وقد يكون عرضا حسا جدا فان البعض من العقل، فسموا  
 الى ان الطبايع موجبات خارجة مع كونها كلمات مشتركة بين الاشخاص فلا يقع على  
 رايهم هذا الحكم الحكم ولا اقل من نظر الحفا، في صحة في كل خلاف ان اخص الحكم بالموجود  
 المحسوس فانه يتفصح مع انضا ظاهرا وستلنا اذ لو كان الحكم الطبيعي موجبا خارجيا لم يكن  
 لبعض الموجودات معنى وشخص مانع عن اشتراك ولا يصدق تلك المقدمة الكلمة كما هو  
 يصدق فنون وجه السمة مستوعب ان يكون حسا بل يجب ان يكون عقليا قوله بما ذكرنا غير  
 به صا صا لا يفاج سوا العقل والمال، ولا تخلي في ذلك وممكن انه اراد اذ كان وجه  
 السمة حسا كما يمكن على ذلك ولا بد من ان نها، الى وجه سمة يكون عقليا لان هذا التزام يكون  
 وجه السمة حسا في الجملة وان وجب انتباه بالخرى وجه سمة هو عقل فمائل وقد عرفت  
 حال الكاف فيمكن ان الكاف متساكن منها ليست داخل على الحمل به اذ المقصود كالمعنى الثاني  
 في سمة وجوه الشيء العدم النفع بعدمه لا كما يزعم الشيخ قال الشيخ السمة هو ان يتبين  
 معنى من معنى ذلك كالتباين للرجل سبعة الاسد او حكم من احكامه كالتباين للعلم حكم  
 النور في العسل من الاشياء وليس شيء من سمن ما سافما حتى يصدق به بل هو سمة  
 بحسب ظاهر اللفظ فاشار المحم الى ان المشترك بينهما هو ان الفاعل قوله علم وجه المبرأة  
 اذ من سمة الى اذ كان التفاصيل قوله سوا، فسر مطلق الاوراك والاوراك  
 خاص ففداه على كون سمة السمة المقلوب وفيه مبالغة ليست في اصله واحد صحة  
 اشار الى ان امره مطلق الى مبتدأ، سوا له مبتدأ، بله اعتبار قد فلس فيه سنا سمة  
 على قياس ما سنا، وسيرد على الفوق بين التركيب بعد المرفوعة في السمة  
 نفس عليه ما ذكرناه في من الاله منله كانه على كنهه اشار الى كل عبارة قوله باله شيل  
 المرفوعة اى لم يرد باله شيل المفلوج بل المرفوعة قوله عطية باو ولو عطف بالواو ولما او لم المرفوعة



مثال واحد خلافه / اذا عاود ذكر الشمس اذ لا الهام في كل واحد من مسائل علم صمد كما يدعي عليه  
العبارة نظائرها مدلوله علم بمصداق ان فصل فيما يقع وجه السه المركب من امو مقصور  
ولم يوضع هناك لفصل الطرفين لكونها مفروقة من معنيين فيكون من بصرح الكلام وتوضيحنا  
لمصداقها لكونها مركبة من مجاميع التفصيل ولم يوضع لفصل وجه السه لان تفصيلها  
ينفي عن تفصيله اذ هو الله المحض هذه المشتركة بين اليتين المفصلية قوله نظائرها ان معناه  
فان دفع ما يقال من ان الكاف منها اذله في وجه السه وسلك في السه قوله انه آه فالج  
العبارة الذي انتشر مع اسما في قوله ان المشابهة في اتم وذلك لان الكو اكبر اذا نسبت  
كان لها استقلال اشكال وركبات في هاتين مختلفتين مع تدافع وتداخل فاذا اعترت معها  
مع اللبس كانت كسرة السيوف المتحركة وكانت مختلفة في انشاء العجاجة كلف ما اذا كان الكو  
في اما كذا فاجاب على استدلاله اول حركة فيها جعل المشابهة بين اليتين اما نشأ من  
نشرها فاندفع ما قيل من كون قوله ومن شئ اخر كلام فليس الجردى حد اوله كما بالغ  
في المتن فانه قال فيها فليس المحر كذا بل كذا وقوله وقد يقطن من جماعة من الجار  
مركب مع ما ذكر معه وكذا النوع من الاقام الاربعة والمهم صرح بذكر قسمين  
منها ويرك ذكر الاخرين اعتمادا على فهم المسئلة قوله من حيث اختصار اللفظ الى  
الجمع فاندفع السه بل هناك تشيها في رعي فلما اختصار وحسن الترتيب  
تلفظ مع في قوله مع الحجة المؤس من آية تعالى استغفر له في مثل اناسي  
ودخل صدق الظاهر ان الاضاف للصدق الى الرجل الا انه اراد المبالغة بان  
الصدق احاط به فصار الرجل منسوب اليه كانه اصل له اثمرت الشجر كذا الى غير  
اثمرت الشجر اذا صارت ذات ثم قوله في معنى النوعين ولولا ذلك لكان الاقام  
طبعة كما للمتعدي وقوله ليس له الا المطاعه مع كلامه على كرم الله وجهه ان مع ما نقل  
انه لا سفا في رعي الطاووس فليس غريب من مطاع الغريب فما يميز آراء البلدة



المسألة ذات الشيء ولا يخفى لزوم ذلك الشيء الاله سواء انما شبه بالزوال لا سواء قوله  
اي جنس النوع والحكمة والصفى مطلق في اللغة علم مع واحد مسمى في كل شيء  
تابعاً لذلك المسمى فيكونوا عطفه فالمسألة هو المنفرد الاول قدم عليه المنفرد الثاني  
لكونه ضميراً متصلاً وقد يقال معناه كعمل له من متبوعاً للشيء فيكونه المنفرد  
ثانياً لكن القياس هو المفعول في فعله بعد علمه باقداً الى الشيء المنفرد الاول  
قد يأتى في النسخة في العلم في الاول هو المطلق وفي الثاني هو المنفرد الاول  
تركيب وصفي مع لفظ الوجود في صورة اشياء بالتشويق قوله في الدرس من حافظ  
مكانه للحضور وقوله في ادان ظرف زمان له اي اتصال النار ولا يخفى انه لو قال  
فاذا احضر اي صورة ذلك الاتصال كان لفظه قوله وهو ظاهر واما علمه بعد ذلك  
كما هو المشهور في محاج المسألة العام كما هي عليه ليزداد حسن موقعه مسمى  
للمسألة كما هو المتبادر من الكلام المنجمل علم المسألة قوله برف اي يتلوه لا يقول  
معرفة توهم ان اللفظ في تمامه نصيب على المصدر او الحال وجوز نفسه على التفسير  
منه من زود اوسه وان جعل قوله اي اي شيء عسا ففهم عسا اما مرفوع في قوله  
المنفرد او منصوب على المسألة على العمل كما هو المشهور في عمل قوله ابن روق  
الاعني الورد في القرن واما راسه وقرع الصبحا وسمي في اصل اللغة بياض  
في جهة الفرس فوق الدرهم قوله بين وجا فاعلم وقد روي وجاه والضم لليل  
في البيت السابق حمل الذي على مع الا متداً يقال مدي واستدي يحق وسداه  
ايضا قوله بالمشي لا بالنور قوله معتر من العتود انما قال من العتودنا على قوله المم بغير عتود  
وتروا الخوافي للصباح ليزيد في العتود اذ فيه عترة نوره مع عتار وعترة عليه يعتر  
ايضا عتار عند راي الطبع جوبل النبي هو قوله فلا ضعف قوله اي ضا دس الليل  
ظلمات الليل وفي الصبحا كخس الليل الشدة الظلمة قوله للظلمة الظلمة مع الكياسة

قوله وقلب من لم يعرف العشق فان قلبه لو كان له لعل العشق منه وعرفه قوله  
اذا كان له صفات اتم في نفس ان موافقة لفظا كان له صفات اتم في الواقع وجعل  
مشبهاً به يتبادر منه العتود الى كونه اتم فاذا قلب سادراً اتم كون الفاعل اتم منه  
حوله كانه كحل به اعترافا الظاهر انه جعل الكواكب في الظلمة م عملة عن كحل فاست  
لا انه جعل للكواكب عيناً فتأمل قوله انا الذي بوا اي عتد الدوا قوله بوا اي قلاوا  
ذلك للذباب معلق على وكلمة الدوا كلمة علم فال مصدره اذ لا تكلف في قوله لانه  
على طريقة زبد اسدي من حذف الهمزة وجعل المشبه به جبراً عن المسألة ووجه حكمه  
مطلق معهود الهمزة كما اشبه الله في الكتاب بقوله فكان به بعد كما بعد الرجل الكهنة  
حوله كونه فعلياً ولفظ الحد يدل على السمة الفعل وكذا ما ذكر في الكس في معناه  
من انه مطواع آه وفي بعض النسخ الواضح في اكثر النسخ واضحاً لا على اصل اللفظ  
فلما جاب الى ما تكلف وقيل من لزمنا في لفظ من زبد اشك الى انه في نفسه زيادة مع  
انه يربط عليه ان الكس في ان ايضا كلك فيلزم الحكم قوله محصور من هذا الا فتصاع  
لفظ لا ستره في فصح انما وجب ذلك لانه كونه اللفظ قاصراً عن المدعى  
في سلك المسألة معاً فانه اذا شاك ما عداه في ذلك من نطقه معاً كما في قوله  
انودعه بعليل على حد ولم يترك في السلك الا في اصل قوله من اسد اذ اللفظ  
لان الغالب الظاهر ان اللفظ في شيء كونه اعرف واشهر من غيره لسبب  
اللفظ اي لسه لفظ السطر ان اعتبار قد جاز في سمة مصدر آخر به وقوع بعد  
على ان شناع بعليل له مؤذن بالشد قوله لا في غير بناء لانه سمة مصدر مطلق لسبب  
الظاهر قوله في احد وجهه ومولن يكون ما ذا المع اي شي هو اسماء عمل بن عبد  
جمع من اسم الكتاب قد فان ما اقرانه الاله فاق عليه الصدا في في الكتاب في الغالب  
كان الصافي كس كما يدور الصبا كما هو مؤيد ويراد بذلك الحال التي بها بعد درأنت



المكاشات التي كانت بين صاحبها فلو من مودت كلام الصاحب باذله الدرجة  
 عن كلامه بكبير اذا قلت مما منتهى بان او منتهى بها الكلام السابق فيقول اختار  
 التثنية به ويرك التثنية فيقول لكنني لعل من له ول وقوله تعالى وما جعل لك ولها  
 حال لا ضارا بالحكم بالتثنية ولم يعلل لاختار التثنية به صريحا ما هو المقصود فيقول  
 مع ما في جزمه وبيان حاله ان تلك ان يقال التثنية كالمرأة وان يقال المرأة كالحق  
 قوله على مطلق التثنية وذلك مثل ما يقال من انوار النور والعلو والحق والحق والحق  
 فالتثنية اي لم يقبله ايضا كون ذلك الوجه المركب مراعاة معنى كما اعتبره المصنف ولا كونه  
 غير صحيح كما اعتبره الشيخ عبد الغفار به بل اعتبره بحسب وجه التثنية فكل ما يمكنه  
 ان يعد منه التثنية بالاعتقاد من قبيل التثنية امور على كانه قوله فان تقي الانام  
 كانه قبل كنهه على مفضله ويرك معاوله مع بطلانه اما ما كان حاله كمال الفار اذا  
 اعدوا ما كلف بطريقه الله لها من مطهرها طالع الاطراف من سائر الالهات  
 قوله بين ما تميز بالثنية من غير ان يكون في كل واحد من الالهات التثنية فكل ما كلف  
 ايضا كلفه قوله وضمه له اي قوله في استوفيه له قوله الى اخره يعني قوله من قبل السيد فقد  
 الفعل لعدا المطلق من سائر الالهات والاضافه منه الفعل بالجمع مصدر ففعل  
 كذا وبالفعل ايضا مصدر الكرم والفعل بالفعل بالجمع مصدر وقراءه مصدر او فعل  
 اللهم فعل الخليل واما الفعل بالكسر فهو الاسم وجمع فقال كنهه و قد ارج قوله  
 من عام الحبل ما من قوله فيما يلهو من بان الله له سكر ان كونه كنهه بان الله آه  
 امروجه ولما جعل موجودا ففعل ايضا التثنية التثنية التثنية التثنية  
 جاء كانه وسعد ما قوله قصه والبصير من البصير وهو سائر رعايه  
 والبصير من البصير قوله اذ ليس المراد آه كنهه في الكشف فان قلت بعد من كنهه  
 ماء على الاحاد الله فان الحبل من الله فلهذا كنهه بعد ما كنهه كنهه

الحق واختره تلك القصه لان لفظ الحبل واحد فان هذا المصنف ليس هو المصنف به نعم  
 فيه دعاه المناسب مع قوله انما مثل الحق الدنا ولو قيل انما الحق الدنا كما يفصح  
 الكلام الى ان في ذكر الحبل استعارا بالركب وان كان منزها به و قد التثنية  
 وانما كان في مقارنه ذلك لان تشبه الناس بالدمار لا يبع اصلا ومن ذوات  
 فزوى القصب فكله بين يديها ليست مثله فكل ان ذلك كانه سد تشبيه من يدي  
 وبغيره لا سد بل من يديها فكل ان ذلك كانه لا سد والبر من الاله سد وبغيره  
 اي داير منهما كما سيصرح به داير من التثنية يعني ان دوران تشبيه  
 من تشبه منهما انما هو بالنظر الى الظاهر والقصود لذلك اني ما سياتي من ان هذا  
 الدور ليس انما يفرح ان لو كان لما اقتضاه ظاهر النظم وجهه فاما دوران فوله  
 او كصيب فهو كصيب الواقع فانه لما عطف او كصيب بكلمه او صا التثنية السابق  
 داير فالاضافه في انصاري الى انصاري جمع نصير جمع العامة كنهه والحق  
 وجمع التثنية نصير كنهه و صم عا قاس راكب ركب وجمع صم صم مثل فرخ  
 واخر اخاضه اجماعا لمتا ركن الى لست من قبيل اضافة الى انصاري المصنف  
 لعدم مطالعة الحول قوله كون الحول من في الكاش حواري الرجل منه وخلصانه  
 من الحول وهو البياض الحاصل ومنه كانه اصحاب عيسى هم نصار حواري  
 الثواب الى بيتهم فاما قوله وخلصانه معان موخلصان اي خالص ومن خالصان  
 مستوى فيه الواحد والجماعة هو التشبيه بالاول وفي الكشف كنهه هذا  
 المسحه وظاهره كونه انصاري ليعلم عيسى ثم انصاري الى الله واجاب  
 بانه محمول على الحق اي كونه انصاري الله كما كان حواريون انصاري حواري الله عيسى  
 من انصاري الى الله في الظاهر اي الظاهر في قوله او كصيب انه سبه مثل الخفافين  
 بالصبوب قوله وكان الاول فان الحق مستحق لان كنهه طر فاستدرك الزمان له كنهه



لان يكون اسما والذاتان خلاف مقدم فانه كقولها واما ما يقال عسى يوم تقعن لان يكون طرنا  
 بعد الزمان لا احوال له لان يكون اسما للزمان كما كقولك مكان قيله به اول حوله للذات  
 في الوجود فان الوجود من الوجود اقوى واعلم رتبة من الوجود البيوتس لها قوله كماله في عند كل  
 ذي وطه يعنى انه لا اول له ونظيره وان ونظيره او كقوله قال من انما نعلم منهم كل ذي  
 وطه ان النظر انما مضاف الى ما اضيف اليه النظر له ولكن بينهما تفاوت مع النظر  
 اعني انما له لذلك المضاف اليه فعدوله الى لفظ المذكور لا بد له من فاعل من حمله على الاثنى  
 فما قيل من ان لوقاى لم ينظر لكان عابدا الى الاله قولا او كقوله  
 الى لفظ المذكور ليعلم ان المراد او كقوله ليس بشئ من حذف المضاف والمضاف اليه  
 فقد حذف في الاله الاله الذي مثل في ذلك الاله العاد مثل كون الحواريين كما قد  
 السكاك وهو مدركون الحواريين كان المحذوف الكفر مع الحواريين في الاله والى  
 والسبب يعنى ان الاله والى والبيوتس يعنى لئلا الاله والى والبيوتس لا يحتاج فيها  
 الاله الى مصدر مضاف ومضاف اليه منه مضاف ايضا الى ما هو مذكور في الاله في موضع  
 واما في الاله العاد فيحتاج مع مصدر المضاف والمضاف اليه الى مصدر مضاف آخر  
 اوصف الى محذوف الكاف لانه مزبوع ما في الاله العاد وهذا هو المضاف الى محذوف  
 عطية على حمله قوله ولنزوله او كقوله من السماء الى الاخر ليس قوله اسفار اجمع سفر  
 بكر السمن وسكون الفاء قوله واكتفى ان اشار الى لنا انتزاعه من امور متقدرة  
 في طرفه مستلزم تركيب بدو في العكس ان صار واقترح ان اشار الى ان فعله هذا في  
 الصعود او لم يثبت على سبيل الاله سعاد او سبيل على سبيلها ولم يستلزم اسم قيله  
 والسبب في التمسك لا يكون مثله اصله ولنزول سبيل على سبيل الاله سعاد واستلزم قوله  
 الى محذوف كالمعنى والناظر او ما دل يعنى لنزول الاله ان فعله يصح صله وله صفة  
 لا الموصولة او الموصولة فاما لنزول محذوف للناظر المذكور او نزول نوح نوح او يوتق واستلزم

في قوله  
 لنزوله  
 الى الاله  
 العاد  
 فيحتاج  
 الى مصدر  
 مضاف  
 الى الاله  
 العاد  
 فيحتاج  
 الى مصدر  
 مضاف  
 الى الاله  
 العاد

كلمة

فانه فان الطرف كقوله راي الفعل فاذا رجع الغم الى مع مصدرى طازا ان سلق به الطرف  
 نعم لا يكون له عمل الغم في الفاعل والمفعول به ونظيره ما يحتاج الى عامل قوى قوله  
 وبعد طرف فان كونه بمولع بالف منزل عما ذكر انما يظهر بعد ذلك المعدر فينا من قوله  
 معلق يعنى البعد الى اقربه وبعده واسم المكان فيه مع الفعل والى ظهر لنزول  
 انه معلق بالمفعول المستلزم عن قوله معلق بذلك الوصف واضح فان المراد ليس  
 السبب وحده بل انصافه بذلك الوصف كما انه نفس هو شئ متصف به واضح الاله صفا  
 به صار كانه من ماله قوله في بعض النسخ صرح به في النسخ الموهبة كقوله كانه من ماله  
 بخط على اصول اربعة وان كان المعبر به له شأنا على ان النزول على الاله اصل  
 الرابع في قول المروج على الاله اصل الاله ولما نبه عليه بقوله وترب من هذا السبب  
 آه وصدر البيت انك معلق وقوله بقط غلط البكر شذوذا لعل في قوله  
 ليس بمعال على النعم عظميا الى مدر في النعم الحماق بالكر حبل كين  
 والحماق بالنعم الاله سم من صفة كنه حقا وهو موضع الحق ايضا على اذ لم يحمه وظل  
 الى ما دون الاله في اعلاها والى السور المشرفة مسوب الى ما روى في قوله  
 مدون من الرف الرف ارض فما زرع وخصب فقال اراقت الارض اي اخصبت  
 قوله سلم من الجوارح الجوارح الاستبصال في الشئ اوجب والحاجة الشئ الى الجوارح  
 اكال من سدا ومنه من معان متقدرة ولما كان كذلك فلما المعدل الى تركتها  
 الى حاله المحصورة معصومة باعتبار خصوصياتها كما في مظهر في معنى الفاظ منزهة لعل  
 الفعل للمعنى انما يكون في معنى الاله لفاظ في كانه المعبر بها في مع الفاظ متخيلة وذلك  
 لم يسوح الاله في سبيلها وبين المعنى واعسا والنفس مال معالى من الاله لفاظ الاله  
 كمن لو ان ذلك لفظ حط المعنى مع ان كل الاله لفاظ كانه معبرا بل معزلا  
 ثم يلك الاله لفاظ المعنى فيكون معدر في نظم الكلام وقد لا يكون وما للناس الى كماله















المادى نظرا الى ان الصور المعارضة لكل انما منسوخة منها ولا يحمل للاشياء من هنا سوى  
 ما ذكر خلاف ما مر من السبب المسمى قوله فبها يصون قد جعل احدى الصور مبهمة ولا فرق  
 مبيها بها انه لعدم رجلا تاما وما خربا اخرى بعد اخصه في العيان للظهور المراد  
 ومنهم من قال ما ذكرنا من مع العمل هو المتبادر منه لان العدم والتاخر فيه واقعان علم  
 شيء واحد كما لا يخفى على ذي انصاف واتحاد متعلقها انما انما يظهر علم ما صورناه فان  
 التوكل المقتضى من الى توفيقه خلاف الخطوس من وانما في تعيينه بهذا القدر خلل آخر  
 فان المراد بالقدام قد اقام الشخص فلكونه الخلف الواقع في مقابلته فلفه انما هو البين هذا  
 ليس به اعزوه فان قلت كلام الحكماء ان سان المعنى الى صلب المبدأ وادنى له م هذا  
 القائل فان قوله ولو اخرى معناه رجلا اخرى ملاذ ان كل الرجل على الظاهر يتحقق المعنى  
 الحق احيى ان يتبع علم انه يمكن ان يوجد قوله بانه لما تعلق بالرجل ما ساقط مضاد لما تعلق  
 بالاولا صارت بهذا الاعتبار كأنها رجل اخرى صفة ماله الا ولا قوله عندك والثانية جملة  
 والثالثة بعد ربا واما محضة فليست صفة لصون بل لوصفه في شئها وهو العرس الى المذقوة  
 العنق قوله فخص المبال بالتحصيل ولا يكون مبالا لا استعان بالكلية اصله ولهذا فراد  
 المحسوسة في كلامه ثم شرح عبد القاهر ان الاستعان على قسمين احدهما ان يتركب اللفظ من غير  
 ال امر محقق كوراث استدان رجل شيئا والى ان يوجد اللفظ من غير محسوسة وبوضع موضعها  
 لا سبق منه شئ يكون هو المراد باله سم كقول لسان الله تعالى وما نأمر بها من غير شئ  
 يشترط المعنى فيجوز عليه اسم المد قال ولا خلاف في ان لفظ اللفظ استعان مع انه لم يعمل على شئ  
 اذ ليس المعنى علم انه سبب ساء بالمد والى المعنى علم انه ايا دل على ان السعال يدا فدا لفظ  
 من كلامه انه لا محار لغوى في لفظ التدبيل فيه تصرف على كما ذكرنا ان يكون انسان الى ما مر من  
 قوله الاحتمال ان يكونه المشبه العز وكن صياح الجراة ولا يحمل فيه انصارا وعلما فاقبل من قوله  
 منها من وجه ومما وجه آخر قام مقام قوله هناك مان واخرى فكون معلما بالكل انفا وانت خبير بان

الظرفه

الظرفه غير مفهومه من قوله من وجه فالاولى ما ذكرناه الا انه ترك منها لفظان  
 واخرى للظهور **قوله** الاذاقة المنبئة عن سبب الاصابة اطلاق الاله اذاه على ما هو المتعارف  
 والآلام كثر في الاستعمال يقال اذاه الضر والنفس وذلك مبني على ما هو متعارف  
 بطعم المر الشبع قوله استعارتان المعصوم من الاله الى المبالغة في احاطة الجوع والحر  
 ومما الثانية المبالغة في اصا به وسبب ثابته وسببه **قوله** فبها يصون اي ما كان  
 خارجا اذا اعتبره مع ما ليس خارج لم يصرفه خارج والسبب فيه ان ما اعتبره فيه  
 الخارج حارما قطعاً **قوله** اصلا اي بالمعنى المعنى لعدم من التحصيل ولا بالمعنى الذي اعتبر  
 السكاك قوله بعيد فان آباء ذلك الاله دعاء للماعز في محضه مالم يعدم ذلك  
 اراد باسم الجنس ما اصطلاح عليه النجاة لان ذلك شامل للوصف المستند واسما الزمان  
 والمكان والآله وما ذكر منها لا ينسب لها **قوله** وصفه الى الباسل هو الشجاع  
 الكامل والفاضل الوهاب المبالغ والحرير العالم المتعق من خد علمه فالوصف كذا ينبغي  
 واذ يدرك المعنى في الوصف الى دل فذلك احتج بعدمه عليه فظهر منه ان الكتاب وصف الاول  
**قوله** وكذا الحال في اسماء الاشياء وذلك اذا جعلت اسما الاشياء موضوعه لمعان في  
 جزئها صفة وضعها عما كالضمان على القول قول المحقق **قوله** في اسماء الاشياء المحقق  
 الاشياء ان اسم الجنس بالنفس الذي ذكرناه لا يتناول العلم الشخصي فيكون موصوفه كلياً  
 واذا انضم نوع وصفه لم يصر كلياً ايضا بل اشترط ذاته المستفيدة بوصف من الاله وصف  
 خارج عن مولده كاستمراره جناسا بوصفها الى ارجعة عن المولدات الى صليبه لا سيما في قوله  
 الاسماء المستفيدة فان الحكماء المصنوعة المصنوع في داخله من موهبته الاله صفة فذلك كانت الاله علام  
 ملحقه باسماء الجناس ومنه الصفا والحاصل لفراسم الجنس يدل على صفات ذات صالحة  
 للموصوفه مشتمل على معنى يصح ان وجه الشبه وكذلك العلم اذا اشتمل على صفات فالاستعان فيها اصله  
 والافعال واخرى لا يصلح للموصوفه واما اشتقاق صفاتك تفاقا صلب احوالها قوله من وجه واحد

چون در این نیست نمی آید که در داری کار با یکبار















كان من شأنها كسوف من حيث لا ينبغي بعد ذلك اصلا حوله كون كل من الوادي  
في الوادي استعان اصله في تسمون بغيره كنهان **قوله** اشارة الى  
لواحد اعم جعله اشارة الى ما ذكره لئلا يلزم التكرار اذ اشارة الى الجميع ولم يصر  
المعنى في اللفظ الى التسمون بغيره في جميع وجوه كونه **قوله** سببه الطاهر ان هذا  
السبب في اللفظ كما يشعر **قوله** واعلم انه عند هذا المثال في ذلك البطر وكما ان يكون  
فيه بلا مدح **قوله** اولى من عباد الاستعانة في المعونات قوله بوسط فبذلك وهو  
كونه بغيره قوله كسوف في السحاب والسك والما قوله بعلبك بالعبادة  
مثلا العبد كبريت ليس كسوف بل كانه قوله والعامل في المثال بعد الرضى  
في شدة لظهوره في اظهر من جعله حاله في زيارته جعل لفظ الحار يعني لظهوره في ذلك  
في المكان كما سبق **قوله** لا يرى هذا التنوير في عالمنا في حاله في الحار  
يكون الكلمة كذا لا مع الكلمة وقد سبق ما قصده هناك **قوله** هو ان يكون الكلمة عالم نقل  
هو ان يكون الاسم منقولاً عن حكمه اصيل الى عن لساول من قوله سيج بالمعنى  
واحضر الوحي قوله وهو الكلمة بغيره اه وكذا في جميع ما قد مر من  
كلامه صرح في ان الحار هو الرعي في المسا والاول والنفوس الباطنية والظهور في الثالث  
قوله طلبا للبراءات عاقل طلبا للبراءات اجرا اعمادا من حيز بغيره في حيزها  
معان لصاحبه اعطا وتنوعا سدا الفهم على مدله ما واصلها او عاقل  
سدا الارض من سق انها كوعرس اسرار ك فان امسا ذلك لا حد في هذا اصلا  
اولم يقصد بالسؤال طلب الطوب **قوله** الى معنى العزوم فيكون اللفظ الدال على  
معنى من الحكمة عاقل في المعنى **قوله** وراى في هذا النوع وهو ان الذي بغيره قوله  
ان يكون الكلمة منقولة **قوله** كسوفهم اياه ولا سكت ان هذا بغيره في السماء وكذا  
ذلك النوع **قوله** في هذا النوع **قوله** في هذا النوع **قوله** في هذا النوع

اما بسبب النقصان وبسبب الزيادة ولا يشك للبحار الفوق معنى آخر سوى ما سبق  
ذكره وبغيره قوله لم يرد ما لفظه مصطلح التمثيل لان الحار العاقل قد يكون في السكينة  
الاستوائية وقد يكون في غير كمال الاستواء والنفوس قوله بوسط العبد اشارة  
الى ان حوله لا بوسط وضع معطوف على مقدمه **قوله** ما عسى عنده قد شانه طاهر فاعند  
العبد بما يشهد بصحة كلام المصباح وصحابه كلامه بحيث لم يبق منه الا مشقة في العبدان  
و توهم صاحب الانضام ان طاهر ما عند العبد معناه طاهر ما في نفس الامر وهو ان يكون في كمال  
الحكمة كونه طاهر ما عند العبد معناه طاهر ما في المعنى طاهر ما في كماله كما ان يكون في كماله  
بعضهم بان ما عند العبد ما عنده **قوله** اعم في العالم لان طاهر ما في كماله كما ان يكون في كماله  
عند العبدان لان كماله كماله وعنده طاهر ما في المعنى طاهر ما في كماله كما ان يكون في كماله  
طاهر ما في كماله كماله وعنده طاهر ما في المعنى طاهر ما في كماله كما ان يكون في كماله  
بانه اول احسن قول المعنى الى احد الامر من ثم اعند حوله في كماله طاهر ما في كماله  
كما في قوله لا يطع من غما او كونه في كماله طاهر ما في كماله كماله وعنده طاهر ما في كماله  
صحة كماله منهم من جزم بانه على السعد الثالث كماله على السعد الثالث كماله وعنده طاهر ما في كماله  
امان يحص ولا كماله كماله كماله وعنده طاهر ما في كماله كماله وعنده طاهر ما في كماله  
دال على الحار الدعوى كماله على المعنى كماله لان حق اللفظ ان سجد المعنى كماله  
قوله واما من حيث العاقل لا يعتقد الباطل في حيزه بغيره قوله في حيزه بغيره قوله  
معان العموم فيكون ما حوله **قوله** حوالى الراس معان حوله وحوله وحوله وحوله وحوله  
حواله كماله **قوله** معان كماله حوالى الراس كماله حوالى الراس كماله حوالى الراس كماله  
الدال على كماله حوالى الراس كماله حوالى الراس كماله حوالى الراس كماله حوالى الراس كماله  
العبد **قوله** حوالى الراس كماله حوالى الراس كماله حوالى الراس كماله حوالى الراس كماله  
كماله كماله حوالى الراس كماله حوالى الراس كماله حوالى الراس كماله حوالى الراس كماله







**قوله** والاولى ان كان معنى قولنا هو صواب في رايه واولى ان كان صوابا في رايه  
 الاصل في هذا ان صام ولا ياتي ان النداء لما من نصيبه ان الخطاب موجه اليه ولا ياتي من  
 ان الراسع سابع وان لا يكون من احد على ذلك الاول **قوله** في قوله ان كان صوابا في رايه  
 ان يكون ما في رايه **قوله** معناه انما جعلنا معلوما العقل من معالان جود الحار من الحار في  
 سوف على القول الاول فقط وانفساه المذكور سوف على القولين الا ان من ملاء على القول  
 الاول لا يسطر بوجه ذلك على مجموع العقل من على الاصول السليمة **قوله** ان كان حسن  
 لان العيان اوضح واشد اليقاع والمعي احسن واكثر فحاشا **قوله** كما سوف اي ساد الى  
 العلم ان نساه كل من ساد الى السور **قوله** فيه سدا وحده في اي معنى الاقسام هذه السله  
 ويخبر عن سدا وحده راعيا انه بدل من اسام **قوله** لا يسطر بوجه سدا وحده ان ذلك لا يطر  
 من هو صواب في القول لا يطر بوجه سدا وحده في القول لا يطر بوجه سدا وحده في القول  
 قد تم بذلك القول الصواب **قوله** انما انما الى انما انما الى انما انما الى انما انما الى انما  
 الصريح هو الاطوار ولا يشك ان المقصود من الكلام اظهار المعاني فاذا ذكر لوط الصريح فتم  
 مرانه الا ان ايمان في الكسايه معي فطما اذا كانت يدك الصريح كان معناه معنى صوابا  
 والام يكن ركن الصريح **قوله** والسداد وذلك لان السداد من المذكور هو اللزم لا يطر  
 ومن السداد هو المخر وم معني فحاشا انه سفل من اللزم المذكور لوط الى  
 المخر وم المخر وك ذكر صرحا فتمكون اللزم مراد من اللوط على ان يكون وسيله  
 الى مخر وم **قوله** الى ذكر ما يلزمه الموجود في بعض النسخ المعلوم على ما يلزم بدول لوط  
 ذكر قوله وكلمه في هذا الاحتمال بعد ادعى ان كمال المذكور على لوط اللزم لا على  
 معناه ان المخر وك على المعنى دون اللوط **قوله** معناه انما انما الى انما انما الى انما  
 الا على منها هو الكسايه لا الكسايه ولا يكون اللوط مستلزما وحي فانظان لا يكون مرادها واحتمالا  
 بعد ان يكون مرادها **قوله** انما انما الى انما انما الى انما انما الى انما انما الى انما  
 انما انما الى انما انما الى انما انما الى انما انما الى انما انما الى انما انما الى انما  
 انما انما الى انما انما الى انما انما الى انما انما الى انما انما الى انما انما الى انما

قوله على ما حققه من علم السان الموقر في الاصل السواء من افراد في المعاني **قوله** في المعاني  
 معنى الاقسام كما في قوله في هذه الاقسام معناه ان المعاني لا يطر بوجه الاول مراده قوله  
 اي يطر بوجه الكسايه وفي قوله انما انما الى انما انما الى انما انما الى انما انما الى انما  
 المراده يطر بوجه ما في جميع الصور وان امسعت الا وادون في معناه سراج لوط  
**قوله** في المعاني اسام الى ان العرف انما لا يكون على الاقسام من معاني المعاني في المعاني في المعاني  
 للاخره باعتبار انفسايه السام ذلك السطو الذي سركم وارثا جعل اللزم ساد او انفسايه  
 وقد عرفت الوجه اشار الى ما مر مرارا من ان المقصود كقول العار راسه سان المعاني **قوله** في المعاني  
 كما في رايه العلم الساني وعدم طهر في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني  
 سهوله الاحد وكذا في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني  
 ادبر الساني الاقسام في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني  
 السعد في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني  
 بالخطاب الموصوفه **قوله** في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني  
 الطول نسوبا الى اصاح السجاد الا على طريق الكلامه في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني  
 عن غير المعاني فتمكون من ساد الكسايه في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني  
 عن العرف عن ساد الكسايه في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني  
 بواسطه واحده او اسد من قوله مع جزمها الى المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني  
 في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني  
 الذي سكونه وهو الساده ولذا الذي سكونه وانما الساد اسما ولذا قوله جمع عايد  
 كما في قوله من حال الساده حاله ادا صرحا بالخطاب علم **قوله** في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني  
 على المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني  
 احتمال هو ان معطوف السكون في قوله سكونه في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني في المعاني















الى القاطن على هذا البحر ايضا ما في من جعل لوط ذلك على ما سأل المحسن النقطه  
 والمعنونه معا **قوله** حتى يحى اسم العنونه العنونه الساعه وما حول الدار التي بالمكان  
 اقام به ولزمه **قوله** الوطواط هو في الاصل بمعنى الحطاف **قوله** ملت على طيب  
 باله كرمسند الى لاد والمجرور المقدم اعني العنونه كما ذكر صاحب  
 الكشف في قوله معا فان عنه مسؤولا فكانه جوز  
 بعدم مله هذا القاعل لعدم السك **قوله**  
 لسوصل بها الموحود في  
 المعرب بالياء على صفة  
 المسمى للمفعول  
 والمكاتب  
 لقوله  
 دكانك  
 اكون  
 على صفة  
 للقطر

هو انشء معاقبة على يد

طي  
 طي طي طي  
 طي



بسم الله الرحمن الرحيم  
 لا تسبها مدخل الوجود المذكون وانما هو مجرد تفصيل للخطبة على الاحمال المحسنة  
 وتكونها جزءا من الخطبة لا بعض ان يكون فيها الاشارة المذكون او يصدق  
 انضمين بشمال جزءا منها عليها والتجديرة وان لم تكن لها فيها خطا الصا  
 لكن فكلهم الصفة مع الموصوف بمنزلة شئ واحد يمنع منع كونها شئ على ذلك  
 الاشارة ثم لا يمكن ان افطار التسمية كذا بالبال او ذكرها باللسان لفظا  
 عند الشروع بذي فطر كمن لا مثال بالانوار بل هو العدم مع كونها من غير  
 ملاحظة هذا المعنى لم يكن امثالا لا وجودا الكتاب مصدرها بهما للتعظيم  
 المصدر المعنوي مما مله **قوله** علم وجود ذاته وانها وبكماله فان الاشارة  
 في الافاق وفي الامس كما قال **قوله** سترهم آياتنا في الافاق وفي انفسهم ولا تبار  
 المودعة فيها واسبابها مع ما فيها من عجايب الصنع اللطيف الى لا تضبط كثر  
 من حيث امكانها او حدودها زانما او ذانما تدل على وجود موجودا وصانها  
 الواجب لداه دفعا للدور والسم ومن حيث اشمالها على انواع من الوجود  
 واصناف من الحكم والمصلح وانما من دفع المفاسد اذ انما او غالبا تدل على  
 كون مبدء علمها حكما قادرا الى غير ذلك من الصفات الكماله الثابتة له  
 مع ان وجوده مستتب جميع الصفات الكماله كما تقرر ويمكن ان يكون  
 قوله بتبليها بصاروا الى لا بصاروا الى احوال الظاهر من على مصلح المنبهة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 لا تسبها مدخل الوجود المذكون وانما هو مجرد تفصيل للخطبة على الاحمال المحسنة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 لا تسبها مدخل الوجود المذكون وانما هو مجرد تفصيل للخطبة على الاحمال المحسنة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 لا تسبها مدخل الوجود المذكون وانما هو مجرد تفصيل للخطبة على الاحمال المحسنة

في الافاق اشارته الى مخطوط اصحاب الحق روبر شواهد الحق وامانة تاراه اليها  
 اما هم وسوان برزقم فيها ونظرا في مع الخطاب لتفكر في خلق السموات  
 والارض وصورها واظهارها واخلاقها ووضاها والاسرار المودعة  
 فيها وخواصها ومنافعها فتدبرهم الى وجود صانع واجب علم حكيم قادر  
 وقوله وشاهد بها الى اشارته الى حوائجها صلبا بلكت ما فقيت قبل  
 قوله في الامس بشارته الى مخطوط المقرين في شام من انوار صفاته  
 وذاته بآياته الخ لهما اياهم وسوانا متعلقا بسببها لان الله على كل شئ  
 الا لشان حواءة فابله لشود ذاته ووضوح صفة صفاته فان كانت صفته  
 عن صفاته الصفات الوهم والافلاك الرذيلة والمكاتب الردية نفقة  
 عن اوساخ العلاقات البشرية مصقولة بصيقلة حقيقة كماله لا اله الا الله  
 لينتفي بالنتي علقتها عما سوي الله وثبت فيها بالانبات نور جمال الله و  
 روح قالات محموله على حوائجها تجليات وطبقات المشاهدات فان في  
 كل منها آية دالة على بصفاته الصفات الكماله وعلى سر الاسرار  
 الملكوتية واذا حملت على ما يستر الله في سورة والمكتفيا من بينه ونصا  
 دينه في افاق الدنيا وللا والمشرق والمغرب وعموما وفي تجاذر العوالم  
 خصوصاً من الفتح الى لم تبيها مثالا لا احد من خلقه الا برضى علم  
 ومن الاظهار على الجبابرة والاكابر والاعلى عليهم على كثير منهم

بسم الله الرحمن الرحيم  
 لا تسبها مدخل الوجود المذكون وانما هو مجرد تفصيل للخطبة على الاحمال المحسنة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 لا تسبها مدخل الوجود المذكون وانما هو مجرد تفصيل للخطبة على الاحمال المحسنة



وسليط ضما نعم على قوايتهم كما في الكائنات لم يكن كلامه اشارته الى الاله **قوله** اذ لا  
 على رادى لا نصيبا الى لا تقدر على العصيان على الغلبة وقهره على تحمل كل  
 على الطلب لا سلبه فضلا عن الوقوع والحق لا سلب الطلب بل على الاختيار  
 واستاؤه لا يدل على السواء العصيان مطلقا لم يزل وقهره على الاختيار لا ما تقول بعد  
 التسليم ان امثال كل ذرة من ذرات الموجودات ان كانت حادثة سرية انقيا  
 لا مره ابدا واما اعاده وابداء نزل منزلة الاختيار واحكام كمن فيها الا امثال  
 فكانها لم تطلب العصيان على الاله رادهم ان الله لعمري مساو للملك في سعة العلم  
 والشهادة والمكوت وسو عالم الجليل العبد في كون قوله ولا يرى في نصيبا  
 بعد السمع وكل ما يخصه من العلم ولا يرى في **قوله** وفي كل طرفة عين مخلوقات تفل  
 ان اسكنها ملكا شارقا في الارض ومفاراها والسواحل والجزاير بيتا المراكب  
 والسفن والجرى في المحيط طلبا المعون ملكها وصلها نفع سبع سنين  
 او خمس فما زواها في المحيط الى نصف المدة ولم يجدوا اثرا من العمان  
 معصدا الى الرجوع فاذا هم بالانقلاء فتوجهوا الى ما بين ما بين السموات  
 فلم يوجدوا المراكب مع كثرة الاصناف ذومع والتمسوا في تخير واختيار كل  
 من الغرضين امرأة من الاله وتزوج بها رجل منهم ورجع كل منهما الى منزله  
 فلما عادوا صاحب السند لا له وامن الا سجنار بطول الزمان او من ولدنا  
 اخبرت بمثل قضيتهم سواء سمع من هذا وتنبه لما ان مخلوقات الله

لا سلبا بل على الطلب لا سلبه فضلا عن الوقوع والحق لا سلب الطلب بل على الاختيار واستاؤه لا يدل على السواء

ان اسكنها ملكا شارقا في الارض ومفاراها والسواحل والجزاير بيتا المراكب والسفن والجرى في المحيط طلبا المعون ملكها وصلها نفع سبع سنين

فلم يوجدوا المراكب مع كثرة الاصناف ذومع والتمسوا في تخير واختيار كل من الغرضين امرأة من الاله

لا سلبا

كون سطح الارض كسطح عمل على معجرات سعدون احدها معجرات **قوله** حيث عذبت  
 من الممكن ان يكون سعا ويكون من المعنى بالطبقا **قوله** حيث عذبت  
 فاشارة الى قول لا فر وسوانها على كما تقدر في موضعه **قوله** في الماء  
 البعد الى الارض مع نزل الحكم والذير من معجراته ونفاذه من على  
 هذا جعل الفاسقين ساءا للبين او للضمير المحمود لا صله للنفوس الاولى والاشياء  
 النزل من السماوات بعد مع بقاها مساويا لما عرض في بيانه فترى ما يقال  
 وهذه سود كره في طبقات السموات والارضين من غير عرض لخلق غير ما من  
 العرش والكرسي فخاذا لا موجودا ما يكون في غير ما يكون فمنا وطعنا  
 ابتداء النزل فليس على **قوله** نوع الانسان مسره به لئلا يخرج ادم  
 انكروم ولعل اصارا لهم لذلك لا قنوا بالظلم **قوله** ودرعا العقل  
 المستفاد من ان نصيبكم لم يطهر على ان ما بين النظرات العلم  
 من مشايتي لها دفعه سواء اجمع فيها الى كسب كسبه بدا ولا في اي  
 مرتبه تدرج ملاء من تغيير النفس لا دراج او لا زيادة في المراتب  
 على الاربع **قوله** وكلهم على معصاة الا صلى الذي هو المهيمة الدائمة بقاء  
 علم اصلا لا شاعره من بين ما عند العقلي وازداده الوحي والشرح كذا  
 من اشبهما فانه كما ثبت العمل الغريزي والاشياء كحقن فيو بالظن من علم

لا سلبا بل على الطلب لا سلبه فضلا عن الوقوع والحق لا سلب الطلب بل على الاختيار واستاؤه لا يدل على السواء

ان اسكنها ملكا شارقا في الارض ومفاراها والسواحل والجزاير بيتا المراكب والسفن والجرى في المحيط طلبا المعون ملكها وصلها نفع سبع سنين

فلم يوجدوا المراكب مع كثرة الاصناف ذومع والتمسوا في تخير واختيار كل من الغرضين امرأة من الاله

كما ثبت في قوله  
 لا سلبا بل على الطلب لا سلبه فضلا عن الوقوع والحق لا سلب الطلب بل على الاختيار واستاؤه لا يدل على السواء







وشملها العناء لانه المساء بالعبادة الاولى شمول القضاء والقدر والقدر  
 لما في الواقع من عباد عن احاطة علم الله بكل علم ما منوعه احاطة كل ما في محله  
 لما اولس علم الله المتناثر لولاه الاحضور ذل لولاه يوحده الذات ولما  
 كصيرة من العناء للارادة والعبادة محله هو عالم الجبروت المسمى الكون  
 وسوا العالم الروحاني كجوده الجبروت كما ذكره محله العدم هو العالم النفساني  
 بحر المساء في فغارة تفصيل ذلك على قدر فهم ان اول تغية الحسنة الواجبة  
 الاولى من فضله من تعبنا بها جوده روحاني هو الروح الاول والعقل الاول  
 والعقل الاعلى وسوسيطه حواسه وحواسه وحواسه وحواسه وحواسه وحواسه  
 السماوية وحاسه حواسه من قواها الطبيعية وذلك هو روح العالم منتش  
 في صور جميع الاشياء على ما عليه نظامها وهما تبا وكما لا يعلم وجه كل واحد  
 الصور يعلمه بعينه مع تلك الثابتة باعتبار حضوره لما لا بصور راس عليها  
 وذلك الحضور هو العناء ثم ان تلك الجواهر الروحانية هي انوار قاهرة  
 موزنة فيما حكمها من العقول الا ان تباثر به فيها فاعلم انها من تباثر  
 في غير صورها صفة تباثره وان من انوار ردة كما ان نورها شجرة من  
 شجرات وحده هذا الاعتبار في الملكة المعنوية وعالمها عالم العقول  
 ثم منها تفيض ما فاض في صور الاشياء وحياتها انما بنة المنتفحة فيها  
 مع صفاتها وكما لا تعلم انما تفيض فيها وبهذا الاعمال انما تجبر ما على  
 طلب كالاتها والوجه الساكن في قدرها وقطرها عند حصولها بقدر

او باعتبار

الامكان

نحو ان هذا هو المقصود

فيكون العلم بالامر  
 فيكون العلم بالامر  
 فيكون العلم بالامر  
 فيكون العلم بالامر

الامكان فمن علم الجبروت الذي منه نفيضان العلم الذي من صور صفاته  
 الله ٢ وما لا لا تنفك صورته القضاء الا ليس ذلك الجواهر من صفاته  
 وما من شيء الا عندنا فخر الله ثم ان تلك الصور الكلية القضاء الى لا تنفك  
 ولا تمثل معلومتها الغيرة التي نوريتها كرامة مفضلة نرد البصر فيها  
 عن ادراكها منها من الصور تنسخ من محلهما لوج النفس الناطقة الكلية  
 الى من علمها من صورته منوط عليها واسبابها على وجه كل صورة المحفوظ  
 ثم تنتقل منه في النفوس الى المنطبعة المسورة الى من نفوسها الناطقة  
 منها نفوسا جبرية منتظمة الشكال وبنيات معينة مقارنة لاوقات معينة  
 معادروا وضع معينة على ما ظهر في الوجود العيني وذلك هو روح العقل في عالم  
 مخزنه احيانا والسما والذات الى تزلزله كائنات اولاد من الغيب ثم نظر في عالم  
 الشهاد وكما من كذا كذا بعين ومن الصور المعينة المقيدة بوقتها المعينة  
 الشيخ وقوعها عند حصول كل لوقت ضروري محله هو هذا العالم اعني عالم الكون  
 العالم باذن الله المسخر به المدين لا مورا العالم باعداد الموروثات  
 الاسباب فثبت عندكم ان النفوس الكلية الناطقة لها ادراك كل كلمة يرواها  
 وجراسة بالانها وشاق كل منها الى كمال جوده روحه هو مفيضها ومكملها  
 القرب بلبثها به لا ادراكها بعض كالاته فطلب صفاتها كلها تنعدي  
 الشد وتنضم الى ادراكاتها الكلية ادراكات حرة فثبت منها اشواق

المعين في علمه العقل كما تقرر في الحكيم  
 في علمه العقل كما تقرر في الحكيم  
 في علمه العقل كما تقرر في الحكيم

العلم الحق النافذ  
 حيث يكون معرفة  
 من انما من البين  
 من انما من البين  
 من انما من البين

فيكون العلم بالامر  
 فيكون العلم بالامر  
 فيكون العلم بالامر

فيكون العلم بالامر  
 فيكون العلم بالامر  
 فيكون العلم بالامر







هذا المعنى ساعد الاستعمال والتفسير لا ما ذكرناه

العصيان والمطالبة والمتم به خلافاً لغيره لان ترجمته لم تأمره الا بالشيء فكم يمكن  
غيره فالباقى على مكان الوصية المطلقة الى الشئ وان لم يخرج الى الفعل **قوله** كسرين  
قال يجوز من المحنة كسرين موضع الحنة فاضافة اليوم لا دني ملا بفتو  
قوى نعم الشين ليكون مصدر اسمها مع الحنة او جعل جمع زمان الحنة وجعل  
الاضافة بياناً لكان حسن **قوله** فلان كنتم تحبون الله بثبوت المطر من لاه بطن  
الدلالة لا بطريق العبارة **قوله** واما لانه نعمتكم كما احدثت انما انا فاقم الله  
ليعطى الحديث **قوله** ثم صرح بما دل على كلامه على الكفة اجماعه على غير ما لم يتقدم  
محفوظاً في القلوب لفظاً او ماداً لعله ومقر واما الحسن كذا كعبيد وسبحي (الحكم)  
المنع عند امر شاملاً للفظ والمفعول جميعاً فاعلم بانه من فعل قولاً يقوم بغير  
على غير العام بغيره الا ثبت عدم مغايرة لاداء واعلم ان هناك ما بين احوالهم ان  
الكلام صفة له حقيقة وكل ما سوكه فمقدم وانما بينهما انه مترتب الا في  
تعدا وما هو وكل ما شأنه ذلك فهو حادث فثبت المحنة الاولى والى انكر انه  
اشانه والا شاعره انما له احساناً بله الرابعه وما قبله معجزة متحدى بها ومن  
شراطها المقارنة مع المحنى فلا يكون قدما فالجواب ان مغايرة الظهور مع  
مع جواز تقدم الوقوع عليه واحتمال طرعه المهور من المساهمة في المتحدى به سواء النظم  
وهو حادث عند صم **قوله** من جهة من الجهات واذا لم يجد الباطل له سبيلا  
لا يصدر له ولا تغلب به والاطعن انما غلبه واما المبتلى فمحموق مضمحل لا يتقدم

هذا المعنى ساعد الاستعمال والتفسير لا ما ذكرناه

هذا المعنى ساعد الاستعمال والتفسير لا ما ذكرناه

هذا المعنى ساعد الاستعمال والتفسير لا ما ذكرناه

هذا المعنى ساعد الاستعمال والتفسير لا ما ذكرناه

وهنا

هذا المعنى ساعد الاستعمال والتفسير لا ما ذكرناه

وهذا المعنى ساعد الاستعمال والتفسير لا ما ذكرناه او بدد بالماضي او الحال  
والاستقبال مع كل طريق النسخ واخويه على التفسير والبيان وجعل الامر  
عبارة عن زمان الوقوع الماضي عما سبق على زماننا الى زمان الوقوع او  
فعلية عبارة عن زمان الوقوع محله عدم النطق على عدم نظر البطلان له  
معه كالا ديان السابعة **قوله** من قوله وقد ادا ما ان كمال على لافق للفتنة  
وتفسير المعنى بالادغام وتركه والاعلان في التاميل لغيره خلفت معاً لا علم  
وتركه وان لم يكن من كسر لا تنظر **قوله** فانه عما جعله ظن في ايامه الصلوة  
فدانه اما مدرك علم الاحقة بخلاف المصلحة لو ثبت ان المختار للمامة  
ينبغي ان يكون احد من غيره من كل وجب او في تلك المامة وان الاجر بها  
مطلعا اثنى مطلق بخلاف **قوله** مع ان كالا به قد جعل الصفا اخصر النصول  
المجموعة اغنى الكمال الاول وهو دور الاثار على احوالهم الكمال الثاني وهو الدور  
اشارة الى الكمال الاول والى احوالهم الكمال الثاني واشارة الى احوالهم الكمال الثالث  
اللفظي نعم التفسير لكن عدم السمع لا هو من اشارة الى احوالهم بخلاف لوجه  
اذ فيه بعض الكمال الاول قضاء وتفسير اشارة الى احوالهم بخلاف لوجه  
بذلك انما المديكور على عمومته في الحكم بتفاضل الافراد على لوجه المحقق مما يؤيد  
**قوله** اما من كالات للجم مطلقا او للجم اشارة الى احوالهم بخلاف لوجه  
على التوزيع اللهم لان كمال على منع احوالهم لا الا موز المشددة عن كونها كالات

هذا المعنى ساعد الاستعمال والتفسير لا ما ذكرناه

هذا المعنى ساعد الاستعمال والتفسير لا ما ذكرناه

هذا المعنى ساعد الاستعمال والتفسير لا ما ذكرناه



اولاد

۹۷  
مستحق  
استند و از ادوات و ادوات و ادوات  
المعروف و غیره و ادوات و ادوات  
المعروف و غیره و ادوات و ادوات  
المعروف و غیره و ادوات و ادوات

مع انك لا تعلم ان  
 المملوك بعد عن اهل  
 بن طرطوف و انت  
 وانك العليق الى  
 العدالي هو العالم  
 عدو كما انما في  
 الهمس

فمن شئ منه ١١















وقد رتبنا ان يكون احوذ اعم الموضوع بطريق القيد يمنع ان كل عرض في اني الموضوع  
 له مدلوله ذلك لانه المحقق المقر يستلزم بالبرهان في كل العلم ولا يمنع ان كل ذلك  
 المقر قيد المحقق لان المحقق نفسه غير مقرر بعد وانما مقرر يستلزم بالبرهان في كل العلم  
 بغير منع من العلم لا ينفك عن العلم ولا ينفك عن العلم ولا ينفك عن العلم ولا ينفك عن العلم  
 تمنع طاعة من لا حوالا طاعة اخرى وافتران ما عينا ولا جلا هذا اجتنابا الى تجنب  
 اجماع يكون في الاصل لم يعتبره قيدا له ويكون مختصا في بحث عن العوارض كما هو  
 باعتبار الحسنة بالنظر اليها في الحاشية في جميع الجوانب من المانع الحكم كما افاد ذلك  
 الفصل ولا يفرق بين عدم السقوط في الحسنة كغيره من المسائل بل يفرق بين ما صرحنا لانهما  
 منع وذلك اذا لوحظ عرض من المسائل كغيره ولما لم يردون ببعض الحكم  
 المذكور في كل فن ناهي عن مذهبهم بالقول بان لا يستطروا اما بتكليف في كسر  
 رد ذلك كما هو العرض منه وحقق ان ما راد العلم مما راد الموضوع كما علم في الاصل  
 بعض الاحوال لم تعرض للموضوع من من الحسنة لان المقصود ما ذكرنا لان كل عرض في  
 الموضوع من من الحسنة فلا يمانع ما حكم بانها به بقوله نعم بل لا يمنع من ساعدنا في هذا  
 ثم ما ذكرناه ان كان الجدل في الجوانب المنفصلة في الجمع وجب ان لا يقبل  
 ولا ذعان في العلم في **قوله** ولا كما في سائر الجوانب انما ليس منها  
 ورد ذلك ما قبل من لا يخفى ان في من الجوانب الاي بان الجوانب لا كما  
 على تقدير عدمه **قوله** متوقف على نفسه انه قد ثبت في من احوال المعدوم كما ورد  
 بانه استطراد في **قوله** **قوله** واجب جواب على الايراد في صلاته  
 بين احواله كون وجود الموضوع عرضا انما بان كل عرض في اني له توقف

تلقاه

وسوط

على وجوده في كل العرض وتب عليه لزوم المحذور فانه علمه منها ككله الجواب  
 من طرف واحد بل وجه لسان احواله لوجه اقوى الوجهان مستدكان في  
 دلالة العلم كونه وجودات موضوعات العلم بغيره لا يبينه في علم اخر  
 اعلم او ادنى علم صلاته على الاصطلاح انما ان تعال ذلك الموضوع المثبت ان كان  
 اعم من موضوع المسئلة عرض في اني بالعلم الى موضوع العلم ومساو له  
 ولا يلزم من امساح اثبات الوجود مطلقا للموضوع العلم امتناع اثباته شيء  
 مطلقا فيكون ان ثبت للذات ولا يكون الذات المجردة وجوده فانه موضوع وفنه  
 انما لا يكون عرضا ذابا بالعلم الى الذات المثبت لها واما مطلقا لوجه  
 وكذا بالعلم الى موضوع العلم لزم وجوده عينه فاما وجوده وجودا  
 على البحث في وجود الموضوع في العلم من جانب المعارض وهو يجب ان يكون  
 الوجود من الاعراض المطلوبة لنوع موضوع العلم او العرض في اني لا لنوع  
 العرض الذي له مع كون موضوع العلم في الثبوت في العلم في قوله في قوله  
 على الاعراض بخلاف المستدرك مع التخصيص عند اثبات الجوانب مع منع استثناء  
 اعملا حقيقة كالقوم او ظاهر انما على تقدير المضاف لكون المحل حقيقة كلية  
 ولما لا ح على ما ذكره آثار الضعف لا دفعه بقوله في العلم لا تقوية ما يبدأ  
 بجانب صاحب الوجه كيف لو لم لول العلم امتناع كون الوجود من الاعراض  
 الذاتية مطلقا وسوقه صرح بان انما وجوده هو المصطلح لا وجه المطلب العلم

وقد رتبنا ان يكون احوذ اعم الموضوع بطريق القيد يمنع ان كل عرض في اني الموضوع له مدلوله ذلك لانه المحقق المقر يستلزم بالبرهان في كل العلم ولا يمنع ان كل ذلك المقر قيد المحقق لان المحقق نفسه غير مقرر بعد وانما مقرر يستلزم بالبرهان في كل العلم بغير منع من العلم لا ينفك عن العلم ولا ينفك عن العلم ولا ينفك عن العلم ولا ينفك عن العلم تمنع طاعة من لا حوالا طاعة اخرى وافتران ما عينا ولا جلا هذا اجتنابا الى تجنب اجماع يكون في الاصل لم يعتبره قيدا له ويكون مختصا في بحث عن العوارض كما هو باعتبار الحسنة بالنظر اليها في الحاشية في جميع الجوانب من المانع الحكم كما افاد ذلك الفصل ولا يفرق بين عدم السقوط في الحسنة كغيره من المسائل بل يفرق بين ما صرحنا لانهما منع وذلك اذا لوحظ عرض من المسائل كغيره ولما لم يردون ببعض الحكم المذكور في كل فن ناهي عن مذهبهم بالقول بان لا يستطروا اما بتكليف في كسر رد ذلك كما هو العرض منه وحقق ان ما راد العلم مما راد الموضوع كما علم في الاصل بعض الاحوال لم تعرض للموضوع من من الحسنة لان المقصود ما ذكرنا لان كل عرض في الموضوع من من الحسنة فلا يمانع ما حكم بانها به بقوله نعم بل لا يمنع من ساعدنا في هذا ثم ما ذكرناه ان كان الجدل في الجوانب المنفصلة في الجمع وجب ان لا يقبل ولا ذعان في العلم في قوله ولا كما في سائر الجوانب انما ليس منها ورد ذلك ما قبل من لا يخفى ان في من الجوانب الاي بان الجوانب لا كما على تقدير عدمه قوله متوقف على نفسه انه قد ثبت في من احوال المعدوم كما ورد بانه استطراد في قوله واجب جواب على الايراد في صلاته بين احواله كون وجود الموضوع عرضا انما بان كل عرض في اني له توقف

وقد رتبنا ان يكون احوذ اعم الموضوع بطريق القيد يمنع ان كل عرض في اني الموضوع له مدلوله ذلك لانه المحقق المقر يستلزم بالبرهان في كل العلم ولا يمنع ان كل ذلك المقر قيد المحقق لان المحقق نفسه غير مقرر بعد وانما مقرر يستلزم بالبرهان في كل العلم بغير منع من العلم لا ينفك عن العلم ولا ينفك عن العلم ولا ينفك عن العلم ولا ينفك عن العلم تمنع طاعة من لا حوالا طاعة اخرى وافتران ما عينا ولا جلا هذا اجتنابا الى تجنب اجماع يكون في الاصل لم يعتبره قيدا له ويكون مختصا في بحث عن العوارض كما هو باعتبار الحسنة بالنظر اليها في الحاشية في جميع الجوانب من المانع الحكم كما افاد ذلك الفصل ولا يفرق بين عدم السقوط في الحسنة كغيره من المسائل بل يفرق بين ما صرحنا لانهما منع وذلك اذا لوحظ عرض من المسائل كغيره ولما لم يردون ببعض الحكم المذكور في كل فن ناهي عن مذهبهم بالقول بان لا يستطروا اما بتكليف في كسر رد ذلك كما هو العرض منه وحقق ان ما راد العلم مما راد الموضوع كما علم في الاصل بعض الاحوال لم تعرض للموضوع من من الحسنة لان المقصود ما ذكرنا لان كل عرض في الموضوع من من الحسنة فلا يمانع ما حكم بانها به بقوله نعم بل لا يمنع من ساعدنا في هذا ثم ما ذكرناه ان كان الجدل في الجوانب المنفصلة في الجمع وجب ان لا يقبل ولا ذعان في العلم في قوله ولا كما في سائر الجوانب انما ليس منها ورد ذلك ما قبل من لا يخفى ان في من الجوانب الاي بان الجوانب لا كما على تقدير عدمه قوله متوقف على نفسه انه قد ثبت في من احوال المعدوم كما ورد بانه استطراد في قوله واجب جواب على الايراد في صلاته بين احواله كون وجود الموضوع عرضا انما بان كل عرض في اني له توقف











اولا يوم م

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

جزء الثوم ١٢  
ورسوا حلاقي  
مسلمو عاوين بنى السوف

۷۵

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰

صلى الله عليه وسلم

عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام  
عن رجل قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول  
إذا سلم على كائن من كان أو على شيء من الأشياء  
قل اللهم صل على محمد وآل محمد فإنه لا صلاة  
ولا طاعة ولا خير إلا بالرضا بآمره والبراءة  
منه

*(Faint handwritten notes in Arabic script)*



ويطع الناس من غير قصد بان لو خذ امر عام سائل لمطالعها كالاغصان وغيره  
 بمشقة رقم ١٢٢  
 بامور متماثل كالحرم والمطابقة والنسب متماثلها فيكون سواها من بعضا محصلا  
 في ذاته ومثالي كما اذا عرفت ان لو خذ لصفه لا من علمه من بعض الصفات لا اعتبارها  
 فذاته في كل صفه علمه قال الشيخ فلا يعلم له لا دم في كماله بين صاحب المعرفة  
 اذ لم يحصل له العلم لو ادم به حاصلا لصله ضرورة ولا لم يحصل له من العقل  
 تسمى اماه بذلك عن وعاء الصابط لظهور المطالع مثلا لظهور  
 المراجعة الى الصابط والضرورة الى الملكة عن طريق لا كمن ياتي كمن من الوساوس  
 وحيث هو كونه في الشطر بعينه الى معرفة من غير ان يكون معرفة لا لا متناه في الشطر  
 ومكونه من السور في جميع افراده من الاسماء عما عداه وبما هي العلم بالمشهور  
 من ان التسمية لا تظفر بها على بابها لا لا سرك وما به لا مسار علم به من مصادره الامام  
 وبعدها بان ما الى المال الى المعرفة في ان العلم لا حصص في الامور علمه  
 واما المعقول ان الحصص في كل ما عرفت من العلم لا ان العلم  
 في معرفته لا كمنه وحيث سجد به بناء اعراض العلم على الاما من قول او عا صو  
 كاعنادها الى رد الحزم به سابع المعاصرين ان المراد بالمساو هو مثل ادراك البصيرة  
 باذراك البصيرة كما بظاهرة عن المستصفي والظاهر ان الاستظهار مع العلم لا ذكر  
 ومثل المستصفي هو نوعي المساو لا ساو كعدم حصصه قول دون السور مطلقا  
 كلام المستصفي سادى على صوره صوره من ان راد المقدم من المطلق على صوره صريح

في السور  
 في السور  
 في السور

الامام

الامام على خلاف ذلك ابراهان كوسم ملا ما راد في الحاد منها حيث ان مشاركا في  
 بمشقة رقم ١٢٣  
 بمشقة رقم ١٢٤  
 العقله وحيث جامع الصالح وحيث العلم النصوصي لا ان يردوا باعتقادي الشيخ افان في  
 في العقله لا ما راد في المصنف على ما علمه اليوم والاصطلاح وكما نشأ اخره وحيث  
 النصوصي في معرفته الامام الجرم او المطابقة للعلم من صفات الحكم على ما سأل في شاء الله  
 عامه لا من سقوط ما ذكره سابع من رادوا في وحيث علم الله تعالى وبما رادوا في  
 او من انما الحاد من كل كصطلح النصوصي ما علمه الحاد من صفات الحكم على ما سأل في شاء الله  
 ابا فلابي وحيث في معرفة المعرف واما الدور فلا منع له اولي الحال كحله لفظيا كالم  
 اذ المعرف في كونه بطر ما عرفه كونه لا لا في العلم لغويا لا في العلم على العلم الذي صدر  
 معرفته او المعصية معرفته ما راد لفظ العلم حقيقة ارادة الشيء من تعبيرة على قول  
 انما لا شيء العقله واما استعماله على الراد في كونه لا فيضاح وكون كونه لا فيضاح  
 عرواحه واولا في العلم الصادق اي صرحه واولا في العلم الصادق اي صرحه واولا في العلم الصادق  
 او اي صرحه في العلم الصادق اي صرحه واولا في العلم الصادق اي صرحه واولا في العلم الصادق  
 او صرحه في العلم الصادق اي صرحه واولا في العلم الصادق اي صرحه واولا في العلم الصادق  
 كخلاف ما اذا علم مساو لا لولا ان رادوا في مطلق علمه كونه في العلم الصادق اي صرحه  
 لا كونه ان يكون المعنى الذي هو حصول صول العلم لعلها يكون السور مطلقا من علمه  
 الذي الذي لم لا يقولون سيما القدام وحيث في القول لا لا في سطره بالمعروف وعلى القول  
 وصحة موصوع في قول في حصول صول العلم في القول على ما صوره في الدور والادراك

في السور  
 في السور

في السور  
 في السور

في السور  
 في السور











واما الصدق فلا راد اكان مطايعا حاريا ما سلم كماله بالصدق له واد اولى  
 من تلك الصغائر حمله بالصدق له وعلته بالصدق له واد اولى  
 ما هو على ما لا المنقول ثم ان السعال بالرد والصدق **قوله** لا يوصف بالصور لعدم  
 المطايع اصله الطان المطايع الصغائر صغائر الحكيم فلا يوصف بالمطاييع الصغائر  
 مطايعا او بالصور نقش وصون والنقش والصون صوت فعادة الا بالصور  
 بالمطاييع طاهر ونحوه ان السعال بالرد والصدق **قوله** لا يوصف بالصور لعدم  
 اسما كان لغرضه ما به لا سان حكيم احد هما ان كان صغائر الصغائر  
 ان سان ومنه مطايع مطايعا واد اولى ان كان صغائر الصغائر  
 فكم لا يطايعا واد اولى ان كان صغائر الصغائر  
 على العظم نفع ما الرافع في اسرار الصدق محمول على ما **قوله** اى اى  
 كان في الطين مع كونه كماله بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 كونه كماله بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 ما اتفق في اى اى او بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 على العلم كونه كماله بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 كونه كماله بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 ما لم يأت بزيادة ان المصود يعرف كماله بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 اصطلاحى مع ان المفهوم من بعض الكتب المحسن هو الراد كى اصله هو  
**قوله** اى العلم مع الادراك الى قودا او بالمعنى المعنى كماله بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 مطلق لا در اى كى المصود اى اى هو كونه كماله بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق

نقش م

المصود اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 اى اى هو كونه كماله بالصدق

بعض الحكماء على غير المحارص ذلك المعنى وسأول الطبقات انما قطعها مطلقا  
 على الاول دون الثاني ودون ما اذا جعلت كماله بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 ما هو على ما لا المنقول ثم ان السعال بالرد والصدق **قوله** لا يوصف بالصور لعدم  
 المطايع اصله الطان المطايع الصغائر صغائر الحكيم فلا يوصف بالمطاييع الصغائر  
 مطايعا او بالصور نقش وصون والنقش والصون صوت فعادة الا بالصور  
 بالمطاييع طاهر ونحوه ان السعال بالرد والصدق **قوله** لا يوصف بالصور لعدم  
 اسما كان لغرضه ما به لا سان حكيم احد هما ان كان صغائر الصغائر  
 ان سان ومنه مطايع مطايعا واد اولى ان كان صغائر الصغائر  
 فكم لا يطايعا واد اولى ان كان صغائر الصغائر  
 على العظم نفع ما الرافع في اسرار الصدق محمول على ما **قوله** اى اى  
 كان في الطين مع كونه كماله بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 كونه كماله بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 ما اتفق في اى اى او بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 على العلم كونه كماله بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 كونه كماله بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 ما لم يأت بزيادة ان المصود يعرف كماله بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 اصطلاحى مع ان المفهوم من بعض الكتب المحسن هو الراد كى اصله هو  
**قوله** اى العلم مع الادراك الى قودا او بالمعنى المعنى كماله بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 مطلق لا در اى كى المصود اى اى هو كونه كماله بالصدق اى اى هو كونه كماله بالصدق

بعض الحكماء على غير المحارص ذلك المعنى  
 وسأول الطبقات انما قطعها مطلقا

بعض الحكماء على غير المحارص ذلك المعنى  
 وسأول الطبقات انما قطعها مطلقا

المصود اى اى هو كونه كماله بالصدق  
 اى اى هو كونه كماله بالصدق



Handwritten signature in Urdu script, likely belonging to the author or a collector.

1725  
1726  
1727  
1728  
1729  
1730  
1731  
1732  
1733  
1734  
1735  
1736  
1737  
1738  
1739  
1740  
1741  
1742  
1743  
1744  
1745  
1746  
1747  
1748  
1749  
1750  
1751  
1752  
1753  
1754  
1755  
1756  
1757  
1758  
1759  
1760  
1761  
1762  
1763  
1764  
1765  
1766  
1767  
1768  
1769  
1770  
1771  
1772  
1773  
1774  
1775  
1776  
1777  
1778  
1779  
1780  
1781  
1782  
1783  
1784  
1785  
1786  
1787  
1788  
1789  
1790  
1791  
1792  
1793  
1794  
1795  
1796  
1797  
1798  
1799  
1800

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a name, located at the bottom of the page.

وَالْأَمْرُ بِالْإِسْلَامِ وَالْأَمْرُ بِالْإِسْلَامِ وَالْأَمْرُ بِالْإِسْلَامِ

الموسم الثاني مع الفصول

على ما بين سطر العبد محمد علي بن محمد  
 على السوا لا رمد و هو كذا المقصد  
 من على النعم الدائم الكف  
 ان يكون من احكامه  
 النفسانية من القلب  
 جميع حوائج كسبه على  
 من قدر الى حوائجنا  
 ان يكون من كفاية ما يحتاج  
 ومما يات به لاسهل الى  
 عن عدد من من عدد  
 الا ان كان من كفاية  
 القبا الى كفاية المدد  
 وعدا ١٣ سطر

مطلوعهم ولم لا يكون كون الا مسارا بالعدول من دفع اسفل تلك المسار بالعدول  
وما لا يتغير به الحكم **قول** بان سر كل النظر في اداء العدول في غير معدور انما هو كماله  
فلا يمكن فيه الزيادة الا حصارا لما ذكره وكفى حكيم عليه اداء العدول لا في اثبات **قول**  
واذا لم يكن يحصل معدور لم يكن لا انما كره معدور او منعدول في كل واحد او في كل  
موقع على سطح غير معدور ايضا والعذالم يكن معدور او قد منعت باسما، اذ لا يطرأ على  
معدور او منعدول الى المعدور كما ساء، اذ ان كان كماله سر العائنه ولو جرد ذلك  
المحصلة على ان المتعلق بالزوم الذي لا يحد الى الا انما كره سبلا سواء ان يحصل لا يكون  
معدور لا المحلوق نعم من ان يكون لا انما كره معدور او لم يكن كماله وذلك كما ان  
العدول هو العلم الذي لا يكون المحلوق على كماله مما يوجب وكما ان معدور من العلم كماله  
الخاص لو لم يكن السبيل ايضا وحده في كل واحد لم يكن لا انما كره معدور او معدور او المعدور  
الغير المعدور في كل واحد في كل واحد لا في غير المعدور في الاحكام الخمسة بوجه  
لنوع في الحسنة في عبادته النصور الضرورية فيها، اذ او في حوائج الشبه  
من علم كماله اصل معدور في احوال العدول السامع على المعلول السمع في كل واحد  
الاجتماع للمرئان الدال على احوال العدول في اجتماع وانما ان الساء،  
من ان كماله من المعدور السامع كعدم العلم والعدول والسطر السامع كعدم الساء،  
او او ساء من كماله السامع كعدم المعدور الساء، على ما في الساء، المعدور او اذا  
اجتمع في اثنين او اكثر او ساء في الساء، مع ان العدول السامع في كل واحد  
واحد واحد والالوم العدول السامع والاطان غير المعدور ايضا مع الساء، المعدور  
في صوت الساء في سبلا الساء، الساء مع الا الى المعدور معطى ان يكون العلم الساء

عدم م











من الذوات المحمودة كما ذكر في كتابه صلاوة على محمد  
والزوارع المسماة رابع من فوائد جوده على النبي  
الذين هم الأبرار المصطفى لهم الساعات  
كلها الصالحين كقول الشاعر مع الاعيان والاعيان

سام باسمه  
 مؤلفه من والي  
 مؤلفه من والي  
 مؤلفه من والي  
 مؤلفه من والي  
 مؤلفه من والي



الطبعة الرابعة في تاريخ العلوم الخ

112

مکتبہ اسلامیہ



ارتكابه ولا يستغنى عنه ولا يعتد به في اعتبار الضوابط باعتبار الضميمة على الاصل والادارة او المستقيم  
 بتضمينه مع التوجه **و** ولعلهم انادوا بالحق ان احكام المذكور لظواهر الاطلاق في ذلك الوجه  
 ثم اعلم ان الامور التي هي في المحسوسات لا تسمى الا بالاحكام عند استعمال الالفاظ على التوهم او على ما رآه  
 وعلى التوهم من اني اما حاصلها بالعلم والصورة على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 فالعلم على ما هي في الامور لا يكون سببا في العلم الا في سببها او في سببها او في سببها او في سببها  
 حاصلها على التوهم ان لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 وسببها في الاحكام المحسوسة هي في العلم على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 وهو علمه على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 صادق على الكل قطعا مع ان من ان لا يحسن في شيء ان يحكم ليس الا العلم في الاحكام المحسوسة  
 مع ان العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 الوجود ووجودها على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 مع ان وجودها على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 تنعطف في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 من الاطلاق على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 اجتمعت في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 طرفي المحسوسات في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 كل واحد في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 الصليبي كما هو المشهور في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 جاليسون **و** فليعلم ان الامور التي هي في المحسوسات لا تسمى الا بالاحكام عند استعمال الالفاظ على التوهم او على ما رآه

في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور

في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور

في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور

الواحد

الواحد واصفا في ما يراه انفسه في اعتبار هذه المذكور في محسوسات ما يراه انفسه واصفا في ما يراه  
 لطيفة في تفرقة تنازع رجلان في ما يراه في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 الامور التي هي في المحسوسات لا تسمى الا بالاحكام عند استعمال الالفاظ على التوهم او على ما رآه  
 متضمنا عنه **و** في زمان العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 الى تلك الخطوط المسماة بالخطوط او على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 سمة المحسوسات لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 فان خرج سمة تلك الامور في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 اذا كان على الوجه الطويل في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 مع الوجه الطويل في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 من خطوط مستقيمة كل منها مساو لما كان من الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 مستقيمة ان في الخطوط انما هي في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 واده من خطوط بعضها مستقيمة وبعضها منقوسة في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 طولها او قوتها في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 الاسود في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 على ما هي في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 المحسوسات في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 لانه صرح في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور  
 فانه من انما هو في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور

في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور

في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور

في العلم على ما هي في الامور لا يكون له حقيقة ولا يراه على ما هي في المحسوسات او على ما هي في الامور



القدس  
في اقصاها  
والاولى

اولی و آخری  
اصناف و نه  
اول و دوم  
سوم و چهارم  
پنجم و ششم  
هفتم و هشتم  
نهم و دهم  
یازدهم و پانزدهم  
شانزدهم و هجدهم  
بیستم و سی و دوم

من المسحوق والمطبوخ من الحنظل  
والمسحوق من الكحل والراتنج  
والمسحوق من الكحل واه  
وهو مما يدر في النار

110



والفوائد العظمى  
والعبد بالخط والمقام

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is dense and fills the right side of the page.

دفعہ

في هذا المصحح على مخطوطة  
المكتبة المطبوعة في  
الدار السلطانية

ونعم طائفة بسبب نظرهما الواحدا الى حدس او توجه نام للمخصص فنسحق قوله اعط  
 لذلك السبيل سبب انه لم يجد العرفان عند علم ما هو مناط الحكم لا يمنع وقوع الخرج ما هو  
 مناط الحكم في صورة اخرى بان يجد العرفان عند وفهم مجرد ما يقع ما هو مناط الظهور الظاهر  
 من من الحديث بان يسميا او كما سكت كذا مودا او انما، فيحكم منهما لا بطريق كذا الاحتمال  
 واحتمال ان الحكم الحكم على هذه سلموا الجزم بغيري فحجت هذا لا لا فاعط امس بطريق الاحتمال  
 ومع انما لا التمس اند **قوله** ولو كان المعدوم محتملا كان انحصار مقتضى الحدس بان لا يخصص  
 مسمى عن حقيقة الا سورته من غير الوجود مع انه ليس بها حقيقة وهو دور بان لا حقيقة حقيقة  
 معان للمحتمل في النوع الصادق على كل ما اسم الحقيقة لهما ايراد اعسار من سلوك الحكم في المصداق  
 من حيث من كذا حتى سلب تلك الحقيقة الصا ولا اسما له من كذا سلب حقيقة الوجود  
 وسحق الجواب الى **قوله** انما المراد منه قد عال ما كان له حرا، ملة الا احكام الحاشية  
 احرا، العلم بانما اعنى سورته في لغتها من سائر الناحيات والا والاعنى سورته في لغتها من سائر  
 السور لا موجود من سبب الشبهة الى الحسب الصا مع ان من العرف لا يظنون **قوله**  
 فان لا عدل حكم البديهة مع ان العالم ما حكم الله من علم عدم المساواة معاملة الحكم انما  
 روي في اوجه من كذا لا من كذا في الحكم ان المساواة كذا كذا لا من كذا  
 عند الحكم بعد ناقض مطلوبة وسوط وان ادعى انما عند العالم لا كذا كذا لا من كذا  
 لا يفتن لان الحكم لا سلم ذلك فلا سلم ذلك والمطلوب من الشيء لا من كذا من كذا  
 متعارف **قوله** وكان موجودا احد الاله لم يكن واسطة من الوجود او لعدم متولو مثلا  
 لم يزل احد كونه حال كسواديه السور كذا الوجود فان طائفة من عند المفسرين  
 صرح بها المصداق في هذا الاصرار شعلا ما بان رب غيبه انكلام على عدم كونه معدوما

بی عرض  
احسن  
ایضاح  
ایضاح

فان لا اظهره لغيره

وہم



في معرفة علم ما هو العلم على ما ليس **هو** وهو لفظ عام من كون العلم عام في العلم  
 من جهة العلم على نفسه على قدر مجرد ذلك الوجود على ما ان طلبة الوجود واحد  
 فاذا جعل على الوجود الذي هو غير ذلك في العلم الطلبة صادرة عن الوجود الذي  
 اعلم به الموصوف مكانه المحو طرية او ان كان في الحقيقة من قولنا السؤل الوجود الوجود  
 بحيث يتوحد الوجود في غير علم كون السؤل موجود الوجود من **هو** لوجود ذلك الشيء  
 من الملازم في الحقيقة ان لا يكون ذلك كما يكون ان لو لم يكن موجودا بهذا الوجود  
 مد فوجدنا في **هو** انما ينسب السؤل الى قولنا ما في ذلك من جهة العلم على ما  
 معروض لما انما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 هو علم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 احسن ثابتا في ذراع المحمل في العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 اذا كان السؤل موصوف في العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 لا ملازم العلم المذكور وما كان لا يكون على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 الا ندرج ان يزداد على العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 العلم الموصوف لا على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 هنا خلاف لما يكون مما ذكره من العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 اذا كان العلم فينبو في العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 من اعلم موصوف في العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 ان يكون العلم في العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 العلم لا على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم

في معرفة علم ما هو العلم على ما ليس هو

احسن

احسن في معرفة علم ما هو العلم على ما ليس هو **هو** وهو لفظ عام من كون العلم عام في العلم  
 من جهة العلم على نفسه على قدر مجرد ذلك الوجود على ما ان طلبة الوجود واحد  
 فاذا جعل على الوجود الذي هو غير ذلك في العلم الطلبة صادرة عن الوجود الذي  
 اعلم به الموصوف مكانه المحو طرية او ان كان في الحقيقة من قولنا السؤل الوجود الوجود  
 بحيث يتوحد الوجود في غير علم كون السؤل موجود الوجود من **هو** لوجود ذلك الشيء  
 من الملازم في الحقيقة ان لا يكون ذلك كما يكون ان لو لم يكن موجودا بهذا الوجود  
 مد فوجدنا في **هو** انما ينسب السؤل الى قولنا ما في ذلك من جهة العلم على ما  
 معروض لما انما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 هو علم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 احسن ثابتا في ذراع المحمل في العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 اذا كان السؤل موصوف في العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 لا ملازم العلم المذكور وما كان لا يكون على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 الا ندرج ان يزداد على العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 العلم الموصوف لا على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 هنا خلاف لما يكون مما ذكره من العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 اذا كان العلم فينبو في العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 من اعلم موصوف في العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 ان يكون العلم في العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم  
 العلم لا على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم على ما هو العلم

116







بها لظهور العار في العادة حكم بان ما لا يجرى بها في الفاعل بما في العادة  
 الحكم ليس الا ان لا يجرى بها اذا رآه على صوت انه معطى لما معار به من معاني  
 ان شأنا ما لا يجرى بها في العادة ولا في العادة ولا في العادة  
 في لغو ما لا يجرى بها في العادة ولا في العادة ولا في العادة  
 الا ان كان الشعور في العادة لا يجرى بها في العادة ولا في العادة  
 كما لا يجرى بها في العادة ولا في العادة ولا في العادة  
 الغرض من معناه هو ان لا يجرى بها في العادة ولا في العادة  
 جاز ان كان جاز ان يجرى بها في العادة ولا في العادة  
 الشعور لا يجرى بها في العادة ولا في العادة ولا في العادة  
 العادة من معناه العادة في العادة ولا في العادة  
 اي جاز ان كان جاز ان يجرى بها في العادة ولا في العادة  
 في ومان في العادة في العادة ولا في العادة  
 والاي في العادة في العادة ولا في العادة  
 على العادة في العادة ولا في العادة  
 يكون جاز ان يجرى بها في العادة ولا في العادة  
 البعد من العادة في العادة ولا في العادة  
 فزاحمة في العادة في العادة ولا في العادة  
 فتعديج بها في العادة في العادة ولا في العادة  
 بالحي لا يجرى بها في العادة ولا في العادة

ما ليس

ما ليس العادة في العادة حكم بان ما لا يجرى بها في الفاعل بما في العادة  
 الحكم ليس الا ان لا يجرى بها اذا رآه على صوت انه معطى لما معار به من معاني  
 ان شأنا ما لا يجرى بها في العادة ولا في العادة ولا في العادة  
 في لغو ما لا يجرى بها في العادة ولا في العادة ولا في العادة  
 الا ان كان الشعور في العادة لا يجرى بها في العادة ولا في العادة  
 كما لا يجرى بها في العادة ولا في العادة ولا في العادة  
 الغرض من معناه هو ان لا يجرى بها في العادة ولا في العادة  
 جاز ان كان جاز ان يجرى بها في العادة ولا في العادة  
 الشعور لا يجرى بها في العادة ولا في العادة ولا في العادة  
 العادة من معناه العادة في العادة ولا في العادة  
 اي جاز ان كان جاز ان يجرى بها في العادة ولا في العادة  
 في ومان في العادة في العادة ولا في العادة  
 والاي في العادة في العادة ولا في العادة  
 على العادة في العادة ولا في العادة  
 يكون جاز ان يجرى بها في العادة ولا في العادة  
 البعد من العادة في العادة ولا في العادة  
 فزاحمة في العادة في العادة ولا في العادة  
 فتعديج بها في العادة في العادة ولا في العادة  
 بالحي لا يجرى بها في العادة ولا في العادة

معظم

فولده

في العادة في العادة  
 في العادة في العادة











هذا هو العام

قال كون المبدأ مشعرا هذا الوجه مع ان المشعور الاول هو مبدأ السط والمشتق منه هو المشعور الثاني  
 انما هما افعال واعاها الوفا لوجود المرشحور ان يحصل تحت السط والوجود هو وجود  
 ذلك السط مشعور الاول واساط منها مع وجوده شوب بعد **مبدأ** الاول منها هو المبدأ  
 المشعور بوجهها في كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 من تلك المبادئ هو ان المبدأ اوله عدم ضرورته من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 في المبادئ المحصلة للصون فيكون مبدأ السط او كانه بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 من مبادئها في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 معانده في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 تكون المبادئ منها في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 عنها واما في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 القبار فيكون في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 الى المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 من مبادئها في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 اخرى في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 فيكون مجموع المبادئ والصون معانها في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 المبدأ منها في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 للصون والاحصاء في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 وهو في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها

هذا هو العام

السط

انقطع عند ما وضع المبدأ في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 معانها في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 من مبادئها في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 اخرى في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 فيكون مجموع المبادئ والصون معانها في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 المبدأ منها في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 للصون والاحصاء في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها  
 وهو في المبادئ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها كانه من المبدأ بوجهها

انما

هذا هو العام

السط



المجلد الثاني











والمفرد الخلفه  
وكذا الخلفه على الخلفه  
والمفرد الخلفه

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

محمداً بن طاهر الكوفي الكندي  
الصفحة ١٠٠

وكونوا الخدام لسيديهم فان الله انظر في كل من سجدوا لغيره  
رجلا على الخبط فان لا رادنا في طاعتنا ولا نأمر ولا ننهى  
من سجد الخبيث وكونوا سواكم المسعوك منكم فطفا باعتبار  
طفا البدع الخبيث اياه سجدوا







مجلس ۱۰۰

[illegible]

وہو پم  
من

من مدلولها **و** لا تعرف في أصلها **و** لا تعرف في أصلها  
 طامير و سكر على معربها و حب على  
 لا حلا و لكن ان تعرفه كذا الاخذ  
 من الامور المختلفة و هي للفرق الذي  
 لا لا قبل سدوع بالصدور المعلوم المطلوب  
 و هو بالنظر في اجسام ان عدم حور  
 بالعلم **و** سكر ما هو سكر **و** لا تعرف  
 بالعلم **و** لا تعرف في أصلها **و** لا تعرف في أصلها



و جوب  
المطرفي م

۴۲

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

المختار

[illegible]

وکن فیع الاکابر ان یغنی لک سکرام الحرام فی النظر ان سدا کالی علی ما یفکر  
وینکده لایستل اراده اطلع ان سدا کالی لک سکرام الحرام فی النظر  
ان سدا کالی لک سکرام الحرام فی النظر ان سدا کالی لک سکرام الحرام فی النظر  
کفی لک سکرام الحرام فی النظر ان سدا کالی لک سکرام الحرام فی النظر











والاعضا والاعضا والاعضا  
من غسان الساسات  
الاولى بالكون للاعضا  
والاعضا والاعضا  
والاعضا والاعضا  
والاعضا والاعضا

الحاصل افراد

۱۳



اسان كانه لم يسمع الا صدقوا في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في النسخ المصنف في الجوارح الى  
 رجوع الى السلسله قوله بانها لا تعلم اعادة السلسله في مفهوم السالف بل الى اعادة السلسله  
 الى المصنف مع رجوع السلسله الى هذا **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 جده واحد في كل ربيعه وهو لا يرد منها او يعلق القدر من فاد في السلسله من جده واحد في كل ربيعه  
 فاد في كل ربيعه **قوله** سلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 طولا ما لا يعلق السلسله في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 نوعي المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 حكم الاصل في كل ربيعه المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 عندي عن رابع بل ان الحكم في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 معلق في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 والعله الى الحكم في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 محصل الا انما لا يشترط في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 فانه المصنف في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
**قوله** واعلموا انه لا يمكن ان يكون الا كذا به حجج ما بين من العدم من الاحكام الجزئية ليس يكون  
 كما لا يخفى **قوله** لم يكن اعاد بل لا بد من السلسله بان الاعاد في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 قطعاً عن معلوم وجهاً فالقرب منها وليس المجربات هو العلم بوجود السبب خصوصاً في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
**قوله** ولا بد من السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب

١

من علم ما علم واحسان في نوع المتقن من العلم ما دور الاتفاقي مما لا يشبهه في جوارحه فاذا ذكر سلسله الاتفاقي  
 من الاتفاقي في علم من سلسله الاتفاقي في نوع المتقن من العلم ما دور الاتفاقي مما لا يشبهه في جوارحه فاذا ذكر سلسله الاتفاقي  
**قوله** كالمحسوس اي كالمحسوس في العلوم بالادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 فان الجوارح في المحسوس من حيث هو لا يكون سلسله في حال محسوس لغيره بل في حاله الاحكام كالمحسوس  
**قوله** واما الجوارح في المحسوس من حيث هو لا يكون سلسله في حال محسوس لغيره بل في حاله الاحكام كالمحسوس  
 مطلقاً عن غير السلسله من عدم وجودها في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 الظاهر لا ما سأل العلم في العلم في العلوم بالادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 حسناً وبديها مما العدم اما بالبدن في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 من حيث هو لا يكون سلسله في حال محسوس لغيره بل في حاله الاحكام كالمحسوس  
 واكد سلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 التعلق في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 قطعاً واما الحكم في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 بالعدل في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 بالعلم **قوله** واعلموا انه لا يمكن ان يكون الا كذا به حجج ما بين من العدم من الاحكام الجزئية ليس يكون  
 الى وجود سلسله في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 وادبرهم اذ اما تعليله معطوف على محمول مع حيث المصنف في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب  
 فيقول كذا كذا اما صفة من السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب **قوله** وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب

فانما العلم في العلوم بالادب  
 وسواء في السلسله المصنف في الجوارح من مديان الادب







120



































































فان وجوب الوجود الذي هو معلول الوجود واجب ان عارضا له ان كان كونه لا يكون بالنظر الى  
 المكان المعلوم المستلزم ولا مكان العرفان عدم المعلول الاول يمكن له ان يمتنع عدم المعلول في  
 علم الوجود الواحد اذ كان ما في غير تلك الصفة الممكنة حداتها كان في وجودها العرفان في  
 محال لا سيما في استلزام محال في **قوله** وفي المخصوص كلامه وكلام شرطه لان علم الوجود  
 بالنظر الى الوجود لا يمتنع ان كان العرفان في الوجود كمالا مستلزما لعدم التكلف  
 انه يحتاج في ذلك الى عدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 الى الوجود في **قوله** في كماله مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 مع الملازمة في كونها موصوفة بالموصوفه وان لم يرد بها ما يستلزم تكرار النوع بالحق المذكور مع ان الوجود  
 الماهية الموصوفة لم يوصف بالوجود ما وكما علم مع انها اذ وجدت كانت صفة لها فانه بها يكون موصوفة  
 بها فيحصل لها موصوفة في الوجود في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 بالموصوفه مستلزم ان الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 يمنع لان الوجود بالوجود في ضروري فيحصل الموصوفه موصوفه في علم الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 مع لزوم السلسلة الموصوفة في **قوله** بل لو فرض عدم المعلول بل لو فرض عدم المعلول كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 الواجب لم يمتنع ذلك وجوده في **قوله** بل لو فرض عدم المعلول بل لو فرض عدم المعلول كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 بل ذلك لو لم يمتنع الوجود على الممتنع لعدمه كما في **قوله** وكما ان العلم بالصفات ليس بصفة موصوفة بالصفات  
 تلام من ان الوجود لعدم الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 فانه مع الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 السواد لما صاف بالاداس عن وجود الشعر والسواد في نفسها اذ كان اتصاف الشعر بالسواد  
 بوجوده لكان سلب السواد عنه في وجوده لانه اذا كان اتصاف بالصفة الموصوفة في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود

في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود

وجوده ما وجب يكون سلبا عنه برفع ذلك عنه واعلم ان اتصاف الموجود بالمعروف وان استلزامه  
 في عارضة الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 كما ان اتصاف الموجود بالعدم كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 الصواب انما هو كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 وجوده او عدمه كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 معلوم اعتباري لم يرد به ما يستلزم عدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 ان ذات الممكن مصفيا لا مكان في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 الوجود في مصادفها حقيقة في ذلك بصف وجودها في الخارج فلا يلزم وجودها في المكان في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 الحقيقة في كماله **قوله** ايضا ما في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 اعمام وكذا الواجب لوجوده في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 ولزم ان الوجود في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 ولما احسن كون وجود الواجب عدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 العرفان في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 فان الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 وذلك العرفان في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 انما يكون العرفان في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 بالواجب الذي لم يمتنع الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 الخارج فان الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 الذي في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود  
 بوجوده في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود

في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود كمالا مستلزما لعدمه في الوجود



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

مصرم

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, located at the bottom of the page.

الممكن

912

و اما علمه فلا يثبت له ان ولو سلمنا المقدم الذي لا يحتاج الى مسامحة لا يلزم ان يكون بالزمان كما هو الزمان  
المستعمل بعضها على تدويرها بالزمان وادلة عليها وفه كلام وعلى تقدير امتناع العدم المعتبر للوجود او  
لا يلزم امتناع العدم المطلق له وجوده وهو العدم المستعمل في الوجودات لغيره من الاستدلال وان  
الممنوع اشار لوجوده بغيره من الوجود **قوله** وان سلمنا قولنا انما حاركون الاثر معدوما المقصود طر وان  
امكن المناقشة فربما كان معدوما لا الذي هو العدم سلمنا الوجود ففانما زال الوجود الى الابد فلم  
يلزم كصير الى صيرج فاما ملوك المقصود من العبارة ولا ينفك اما او ذكر الى كونه لا لفظ **قوله** ومن  
الاسماء لفظا وسطا الى ان الخرج من العدم الى الوجود يعني ان من اسلك الوسيلة فالامر عند من العلم  
بها فالسبب عند البعض منهم بما احسوا ولا من في ان الوجود بهذا الوجود وعند البعض منهم بان  
الاكاد والوجود معا من انشأه ولفه **قوله** على قوله فان سرائر مع جواهر من التواتر والادلال  
فخبر الكلام لان البعض قد كثر في جوابي الشبهة ان السبب في الوجود فاما طر فانه على ان  
مستعمل كجواب السبب ان احدا جازما بعينه لكونه سائرا على صح وروا السبب عند  
ما لا مسامحة وكفى **قوله** لا يوافق في الوجود ففهم منه ان السبب يكون في الوجود ففهم منه ان السبب  
اولا لعدم منه سبب كسبب السبب في الوجود ففهم منه ان السبب لا يوافق في الوجود  
لصعوبة الجواب **قوله** انما لا يمكنه ان يوافق في الوجود ففهم منه ان السبب لا يوافق في الوجود  
ان معنوم الوجود مسلا ومسامحة على كل من السبب الى ان يوافق في الوجود ففهم منه ان السبب لا يوافق في الوجود  
انما مطلقا في الوجود ففهم منه ان السبب لا يوافق في الوجود ففهم منه ان السبب لا يوافق في الوجود  
ثم الجواب لا يلزم المحصل ان كان في الوجود واكمل ان كان في الوجود ففهم منه ان السبب لا يوافق في الوجود  
لو دام اعلم ان ما في السبب لم يكن اما من السبب كونه الى الابد لم يكن له على كماله ان الوجود  
سببها عند الاشياء لانه من لا عاقل ولا حاد الى الجواب ان الوجود ففهم منه ان السبب لا يوافق في الوجود



[illegible][illegible]































۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰

[illegible]

مسعود















۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

قدم

لما كان يكون من كماله لا يعلو قدمه العبد علة مع البحر العلة لا بأس به بل قطعاً  
 ثم الكلام في أن الأفعال العلية نفس لها وجوداً مستقلاً عن وجود المسبب ليس هو الخارج فكيف  
 مبادي لا تعدم سائر مبادي **قوله** بخلاف الحكماء، فنه انهم وإن قالوا بوجود الأضواء لم يتولوا  
 بوجود كمالها لعدم أن المميز نوع من المواهر أي الجسميات فمما علة ثم وكان شراح إشكالاً في  
 أن ضعف **قوله** والأفعال لا يمكن أن تعدم وجودها لو اختلفت بالاسم كونها حادثة لو اختلفت كل منها لوجودها  
 عيناً والأخرى خارجة عن فعلها علة مع عدم كونها عيناً الشيء، واحد لسط كون المصدر نفس  
 مما لنفسه **قوله** المعروض للمصدر لسط وجوده لو اختلفت بالاسم كونها حادثة لو اختلفت كل منها لوجودها  
 سور مصدره أخرى من المصدر بغير المصدرية الأولى للمصدر كدور مصدره في الفعل ككل  
 إلا فيما لا يمتنع مع بطر الدواعي **قوله** لم لا يجوز أن يكون الذات واحدة في جميع الماهيات  
 أي مناسبة خصوصية مع وجودها في ذلك الخصوصية من العالمات تلك الأمور مصدرها في الفعل ككل  
 إنما يؤول إلى واحد من جملة تلك من مناسبة بها انصافاً ودرجاتاً دون غيرها من جملة ما على  
 المعنى المستعمل بخصوصية ما في المصدر وواحد، وجوده لا يمتنع في قولهم **قوله** واحدات في العالم  
 ما يمتنع على وجودها لعدة العادة لو سلم بدل على أن مصانع الكل هو الموطود وأنه في قوة البعض  
 لا عارض الذي هو عاوداً ونقص فيهم **قوله** مستقيم بها لا علة في معن الوسط الموجوده لا أعينها  
 ومعنى القطع لا وجود لها كما هو موصوفاً لا مفعول لا كقولهم سائرهم في كونها مفعول على المكون مع القطع  
 أن على الأفعال كمالها في نفس الشيء على أنه حاصل من الموجودات نفس فكون تلك الفعل مبدئية في الأبدان ولو  
 نظر من الكثرة والمباشرة ومثلاً ذلك كما عاين في قود سائر أساليب الموار **قوله** فلا يكون نصيبهم  
 أصلاً وقد كثر في التفسير في نوحاً إذا ذكرها بما يقتضيه العلم أن مصدر على غير موصوفه في الصف  
 بل وعلى غير موصوفه أصلاً مع لو غير التعمير وتسلط ذلك العاقل في موصوفه في الصف في موصوفه في الصف  
 في الصف موصوفه في الصف موصوفه في الصف موصوفه في الصف موصوفه في الصف موصوفه في الصف موصوفه في الصف  
 غير المتأخرات على المصالح القطع وهو محال **قوله** أن العلة متقدمة على المفعول المراد بها العلة

عالمی فکر و ادب کا ایک عظیم سرمایہ  
محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ  
سکون عظیم ہے، آج







مطعاً سواء كانت جميع اقسامها موجودة معاً او مفرقة فالسؤال في ذلك  
 عام وان اصبحت السطوح الفعلية من الفعل من جهة الوجود او من جهة  
 والحق في اعادة العمل من جهة الحكم من اقسامها اذا كانت موجودة معاً  
 من اقسامها الواحدة من الاقسام التي هي في الوجود على اقسامها  
 كسبب في كونها في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة  
 معاً او لم يكن مرفوعاً في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة  
 فعلية بعد ذلك وكونها في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة  
 الفعل فيكون مرفوعاً او على ان الداعي في الوجود من جهة الوجود او من جهة  
 الى عدم كونها في الوجود كما حصل في الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 او لا يمتنع في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 شاذ في المعاد في الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
**قوله** في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 لا يمتنع في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 اسناد جميع الموجودات الى الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 اسناد الفعول الى الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 فوجدوا في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 لا يمتنع في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 ووجدوا في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 بالاصل في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة

اشباح

ووجدوا في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 مطعاً كما هو في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 وان وجدت في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 والسؤال في ذلك عام وان اصبحت السطوح الفعلية من الفعل من جهة الوجود او من جهة  
 لا الى الاسناد كما في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 سبب في كونها في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 الى السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 محل الحكم في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 مع عدم الوجود في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 او في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 فيكون كونها في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 واحتمال كونها في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 الى جميع الناحيات سواء كانت في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 كل واحد على حدة في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 اكتمل في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 الى السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 لا يمتنع في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة  
 صواب في السطوح الفعلية من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة الوجود او من جهة

نسيم







Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

170

قوله **فمحصنة** نوع من محصنة لا يقع عليها الاعتقاد كاعتقاد العرض والمطلوب من محصنة الكل  
قوله **وانما** هو قوله **فمحصنة** على كل كلام ولا شعور على مقتضى القول وبذلك لو كان  
لوجوده بل لا على عدم بقائه، الا عراض ابداء من غير اعتبار عند اخرى كسيف وان غلب الجوهر  
عن الاعراض كلها بما فوقها وما استدلوا به على شرطيتها لبعائها من عدم الخلق والحركة  
والسكون والنجاسة مع اختصاصها بغير الحوادث ولا بد من الاعمال انما لا يمتنعها وانما  
الموقف فلا والتالف كالحصان دون الجوهر لا قولوا وتناول السطره بالروم في الوقوف  
مما لا يتم في البعض كما ينبغي ان ننزهنا عن تلك السطره من المثل الاول له  
فانما سبب في دفع الاستغناء حال البقاء هو ان السطره من امر محدد وموجود  
الاعراض الى موقف عليها وجودات الجوهر لا اشعار بها **قوله** محصل مكانة توقفه  
ان اريد به الوقوع على كبر القارة اتصال الجوهرات كلها والجوهر وجوداتها مستند عنهم  
الى اوضاع مختلفة فلكل سبب شتى ونشر الطمس او توجب عند حصولها ومنع عند  
وان اريد به الذي في حاضره الوقت الذي هو قدره محم ولا يلزم الاطلاق باعتبار الذي  
وضع الروم لا على بلان اللون الحاضرة مثلا الى من واقع في سطره السبيل و  
منها بهوتها الى حاضرتها مستند وقوعها مقدما وموجها علم لكن لها امكان الوجود  
هذا بلانها الوقت فلم سبب والسبب ان وجودها في ذلك الوقت كان ممكنا اذا ما قبل وجودها  
قبله وعن مكان محيل لعدم حوازمه والاسرار الاجزاء السطره لذواتها وهو ما يتحقق  
وجودها في احوالها تلك السطره فاما السطره او سببا متضمنة فيها ولا سيما  
بالنظر الى ذاتها وقوع تلك الوجودات الى وقت من الاوقات من اجزاء السطره  
وليس في بعض اجزاء السطره الذي هو كل حادث منه من ضروريات وجوده وانما الضروريات

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا















محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

المراد من قوله نظر طرفان فان تقدم احوال نظر في الاوقات فلو بعد ان تقدم المظروف لا سلم  
التقدم الزماني فحي لا حمالان ثم في قوله وكذا نظر في السبل والاسماء استمر محال  
محال آخره ما قبل ان تقدم المستمع على كون مجموع المسدود للزمان الا في الراضح المجموع الخارج  
عنه كما بينت، من وجود ارضه مساهمة منطبق بعضها على بعض بالظرف والمظروف على السبل  
المحال فلو انما في السبل باطل لان الفعل والخروج فسادا برائفة غائبة ان شاء الله تعالى  
فما من قسم لا سبل زمانا صحيح ذلك اذا رجع الحكم من جهة ولم ينفك التمسك بالبدل الال  
على اسماء بل غير مستور كثيرا بطلان التعذر مع التعذر في قوله وهذا ويحتمل على التعذر في وجود  
وان كان ممكن كالمفهوم والارادة والقرن محمول على المسامحة وسبب ذلك ان كان  
ساعة عطية في علم مشارع المعاصر فيفضل من الزمان في غيره كالزمان ووجود انما لا يحتمل  
من الازمنة على طرفي طرفه فعلا مناضة كلام من سينا وحاصل الورد انه اذا لم يكن زمانا متعلقا  
بالزمان صح انه لم يسلم الساعات في احوال الزمنية متعلقا اذا لم يكن زمانا كالسبب الواجب كذا  
ما اذا كان زمانا فانه اما حاصل او مستقبل او حال فاذا لم يكن شيئا منها فهو عالم بكن الزمان ووجوده قطعيا  
والجواب عن هذا المصنف انه ما على تقدير ان يورد المصنف بطريق الاستدلال انما لم يعرف الزمان الا بالزمان  
الجزء فلا تعسر والمقصود من حقيقة الموضوعات في المقصود ان اصل والعرض الاول والآخر هما  
وجوده وان الجزاء الى ذلك ما بدلت ان حصة الموضوع ووضع المقصد ثانيا بالاول والتقدير الاول  
والاول ان معارف النبوة المستعمل بالزمان وكيفية فهم سواء كان موجودا خارجيا او كان في نفس  
المعية السريعة بل هو الاول معتد على حواذ اعتبار اكثر احوالها واصل ابتداء واخر انشاء سواء سميت  
بالزمان او لا وسواء عرفت المعية بوصف الزمانية او لم تعرف وجوان ذلك ضروري ثم اذا اعتبر ما كثر  
ابتداء ما من غير تقدم احد بها على الاخرى في المقصود من وضع من كذا في مساهمة احد بها  
اكثر من مساهمة الاخرى في مقدار السرعة والبطء من غير توقف على وجود سنين بالزمان على











وكيفية النفس

الحلا ومطلقا مما لا سيرة به نعم اذا لوحظ قوله وايضا عليه  
دلاله تما وكذا في بعض الوجوه المذكورة اذ ليس فيها ايضا دلاله  
على المطلوب قطعا ولا من امارات له فنفلا عن افادة العقل كما  
يظهر ذلك بادي نأمل بلا احتياج الى التفسير به **قوله** لا من  
انه نعم لم قدم ان علم المجردات ليس من مقوله الكيف بل هو محفوظ  
وكيفيات الناطقة من قبيل الماديات لتعلقها بالمادة **قوله** كما  
في النسب قيل يلزم كونه كل من المتعديتين عنه للآخر وهو خلاف  
المعارف بل هو باطل في نفسه ورد بانها وان حصل معا  
لكن لكل منهما تقدم باعتبار وتأخر باخر ولذلك قيل في الاضافه  
دور معية وهذا مما صرح به اكثر من الغفلة **قوله** وكما جذرية  
الفصل بالكاف لان الاول من العوارض القدرية ومما من  
العوارض العددية والجذر هو العدد المضمون في الآخر  
والحاصل من الضرب هو الجذور والجذر المضمون في الجذر  
هو الكعب والقائم منه هو المكعب كالاشتن فانه جذر الاربع  
وكعب الثمانية **قوله** واعترض عليه جذوه الكيفية المكتبة وكذا  
كل كيفة مركبة وفيه بحث لانه الامور النسبية لو كانت مكتبة موهبة  
تصوراتها على تصورات معرفاتها لم تعد نسبة بهذا الاعتبار

بل باعتبار ان تعلل ذواتها ضروريه كانت او مكتبة بالقاس  
الى تعللات امور اخري على ان المراد بالامور المتعارفة هي التي  
تغير ما حقيقة والمعارفة من الحد والمحد وداعتباريه كما حقق في  
موضعه **قوله** قال ابن سينا النظام انه اراد بالوجود الثلاثة وهو  
الضبط وتعلل الاشارة فلا يرد عليه شيء نعم المناقضة ظاهرة  
وما قيل انه اراد به حيث نفي انما لا حسن به او لا وجب اعرف  
بكونه محسوسات ولو تأملنا لا يجد نفعنا لجزوه عن التعريف  
الذي استفيد في وجه الحصر **قوله** اما من حيث كونه جها قتل  
بحوار كيف للحيثيتين مدخل فيه ودفع بالاستقراء **قوله** غير  
عارضه للاجسام فانه ان قيل بعروضها للمجردات التي تخصها  
الاشياء بالكيفيات بالماديات في اول للرصد وان لم يقل يلزم  
وجود كيفيته بلا معروض الا ان يراد عدم اتصاف المجردات  
بالكيف او لا وبالذات **قوله** مثل طبائع الطبع والطبائع يقال  
لمصادر الصفات الذاتية للاشياء ويعان الاجسام كلها بل  
وغيرها ايضا وكذا الطبيعة اذا اردت بها ما هو المبدء  
الاول بحركة ما يكون فيه وسكوته بالذات لا بالعرض والطبع  
هذا المعنى نعم النفساني وغيره واما اذا زيد عليه قولهم على



بنح واحد من غير ارادة فيختص ببعضه وتقابل الطبيعي بهذا المعنى  
 الثاني **قوله** احد ثا مرتبة او احدث كل واحد منها فيه ان  
 القاسم يزل في المقصور مبداء مثله الطبيعي بل احدث فيه مبداء  
 ميل قسري واحد ولهذا اذا نالت القوة المستفادة من القاسم  
 بالمصاحات مع الامور الخارجة يكون الطبيعي كماله في اثره والقول  
 بحدوثه مجرد زوال مانعة غير مستقيم واعتبار وجوده المعقضي بعده  
 عن الطبيعة الجسمية مثلا غير ظاهري ومي عالم يزل فلا يزل معقضا  
 بل قد ينك عنه اثره مانع ولا فاذا وجد هناك اثر اشد من اثر  
 كل منها فقد وجد هناك ميلان مع مبدئها واما ان ذلك لا اثر اثر  
 واحد وميل واحد مستند الى مبداء واحد او مبدئين فانما يظهر  
 ذلك لو قيل بازالة القاسم للمبداء الطبيعي ومنعه عن اثره مع  
 الجمة وبركة معه وصير وزرهما بمنزلة مبداء واحد بلا جوار وحدود  
 اثر كل منهما او اشتراط وحدود اثر كل منهما حتى لا انقضاء بعدم  
 الصدور من الآخر نفسه بل باعائه للاخر وكل ذلك على خلاف  
 بديهة العقل لا متابع المدافعة الى جهتين في حال واحد مع  
 ذلك بالنسبة الى جهتين متفادتين تفاديهما كالفوق وال التحت  
 واما مطلقا فلا فان الحجر والحجر وارض الارض له مدافعة طبيعية

اشد واتوى  
 ٩

ما بطبها سبب الارض ومدافعة قسرية الى جانب الحجر **قوله**  
 وما يقال في بعض الكلام ان ان اريد بالمبداء العلم القاسم او الخرس  
 الاخر كيث لا تنفك عنه الاثر فلا بجميع المبداء ان ولا مبداء احدهما  
 مع المدافعة الاخرى وان اريد غير ذلك واعم من ذلك فمكن  
 الاجتماع في المبدئين وفي مبداء احدهما مع المدافعة الاخرى اما  
 مطلقا او في الجملة **قوله** الى دعوى المائل فيه انه لو سلم المائل لجعل  
 احد المائلين سببا والاخر سببا بترجم وانما يقال لم لا يجوز ان  
 يكون التفاضل باعتبار الشئ لا باعتبار الماينة النوع فكلها  
 مما تسمى بعقول عن تلك الدلالة وايد ذلك بان اذ اجوز كون بعض  
 افراده سببا وبعضها سببا فليجوز كون بعضها متفادا  
 وبعضها غير متفاد **قوله** هي تفوق اي خرجت وذممت رطوبتها  
 بالكلية قد يمنع طلاق رطوبة تلك الاجزاء المكلبة من غير مبالغة  
 في الترطب ومعها قد يمنع سائلها بل الباقي من الاجزاء الارضية  
 من تلك الاجزاء المكلبة انما يكون على رذالة الارض او  
 اخف منها كما دلت عليه التجربة **قوله** مع ان اجزائها غير متخالفة  
 كالحديد بل انذباها اكثر بكثير من الحديد فرب سوب  
 الذئب وطفو الغضه انما يمتشي على اصل ابن فاسم اذا جعل



ما قاله اشارة الى ما اسس به الحكم على ما لا يخفى **قوله** على وضع ما ين  
عن الاتصال وانما يمكن ان يكون هناك متافضة حقيقة حيث لا يتس  
فيها الاجزاء الماسة لفظ قوامها وينفذ فيها الاجزاء الهوائية  
لرقة قوامها فلو انفصل لزم الخلاء فلو زعم ما ين عن خروجها فكانها  
محبوسة فيه قسرا وعكس اذ قال مثله في الوضع الماينة **قوله** لا يصغر  
اقوى فيه ما مل لان الضغط انما يكون عند شدة الكثافة بين  
الاجزاء الماسة وذلك بالكبر دون الصغر **قوله** وقال ابن  
المولد لها قيل لم يوجد بصريح بتولد السكون من الاعتماد في كلام  
بتمسكها الظاهر من التمسك بالدليل لا بالبدية والظاهر  
من كلام الجبالي من قوله كما نشأ منه سود عوى الفئور وروى  
**قوله** باللون كذلك اي اولا وبالذات لا يقال قد مر بان  
اللون لا يحسن به اولا لانا نقول معناه ان الاحساس به بعد  
الاحساس بالفئور فيكون الاحساس بالفئور مقدما عليه بالذات  
لان الاحساس لا يتعلق به اولا بل بواسطة تعلقه بشئ آخر حتى  
يكون هناك احساس واحد متعلق ثانيا **قوله** لان ذلك في  
تأمل لان التفرق في الخل قبل الخلط يجوز ان يكون ما بقا من  
دخول الهواء لميعانه وعدم ختورة وغلطه **قوله** وليس سوادا

ولا بياضا بناء على الراي اللاحق في اصول الالوان **قوله**  
حديث الخفزة فانه شرط حصولها من عدم الاشراق وفي  
الآتي وجوده **قوله** وموانه قد مر في فيما نقلناه وان لم يذكر  
المهدة به هناك **قوله** الفئور شرط وجود اللون في نفسه ان  
عمل على طاهره فهو ضروري البطلان عند العاقل ففعلنا عن  
الفئور المهرة وقد ياول بان ان اريد بذلك حصولها لحصول  
آثار علوية من الانوار والاشواء الكوكبية فان الامزجة  
بابعة لحصول الاستعدادات فاصه من اجرام بفرقة سماوية  
في المستعد بها لحصول بها تلك الامزجة وفيما يحدث في المركب  
من الاركان مزاج بدون ما يثير الحرارة الشمسية فيه بوجه هذا  
لكن الاستدلال مكذب لذلك التاويل بعينه انه شرط لرؤية  
عدم الرؤية في الظلمة والرؤية في الفئور يعطى بنفس شرطية  
الفئور لها لانه ان لم يكن سببا لامر آخر مو شرط لها حقيقة  
فذلك لتوقفها عليه وان كان فيبينها تلازم فعند حقيقة تحقق  
ذلك المسبب الذي مو شرط لها فهو ايضا موقوف عليه ايضا  
لرؤيته **قوله** الا انه ليس امرا حقيقيا بل محض ان اختلاف الحال  
دل على انها ليست وجودية مانعة من الرؤية اذ لو كانت موجبة

قوله في هذا الموضع ايضا ان كسبه مدون  
على ايضا ان كان كذلك عند كسبه  
وسببه للرؤية







الشيء الرابع الهواء

المقدار الفتيح **قوله** مما صورناه في كيفية الوصول من مجرد كيف  
الهواء بالتموج لان الهواء الاول المكييف ينتقل الى السماء فصار  
**قوله** واللام يدرك جمته اهلا واما احتمال ادراك الجمة لجواراة  
لكون التوج في الاموية الخارجة مبداء كماله مصير سببا لذلك  
الادراك من غير ان يكون هناك صوت فيصعد حد الم بلفظ الى  
مثله **قوله** والمشهور في الكلب قيل اذا كان الجبل املس يتصور  
حصول تموج شبيه بالاول لانه لم يتغير التوج الاول عن وضعه  
فيرجع بعينه ويحصل الصدا باحد الوجهين واما اذا لم يكن فلا شك  
انه يتغير عن مفعله لان بعض اجزائه يصعد قبل وبعضه بعد  
فلم يرجع بعينه لاس رجوع الهواء لا تخفى على المتأمل ان ذلك ايضا  
بطريق الرجوع لكن بطريق آخر وكان الامام يمنع حصول الرجوع  
بطريق المصادمة ويدعي بثبوت هذا الطريق ايضا فينبغي ان يحصل  
الصدا وبذلك ان الهواء ينتقل الى مكان الاول التوج مستمرا  
على الوضع الخاص والتوج الشبيه بالحاصل للاول فينتقل الى  
مكان ذلك الثاني بالتالي ورابع الى ان يصل الى السماء **قوله**  
محمود غيره مأخوذ امع عارض آخر واتحادا يقتضي اتحاد المسحوق  
لامطلقا لا تخفى ان المفروض المسحوق مأخوذ امع عارض آخر مسحوق

غيره مأخوذ امع عارض آخر كذلك فصدق ان اختلاف العارض مستلزم  
اختلاف ذلك المسحوق المركب قطعا واما اتحاد العارض فلا يستلزم  
اتحاد المعروض فلا يستلزم اتحاد المسحوق المركب لكنه يقتضي اتحاد  
المسحوق العارض قطعا من غير دلالة على اتحاد المسحوق المعروض  
ولا على اختلافه لجواراة الاتحاد والاختلاف فيه ولما فيه من نوع خفاء  
امر بالتأمل **قوله** وهذا المستلزمات العربية لانه اربابها يتولون  
الكلمة مركبة من الحروف ومعروفة الكلمة بانه كذا واللفظ بانه صوت  
معتمد على الخيال فالحرف عندهم يكون عبارة عن مجموع العارض  
والمعروض **قوله** فان الغالب على الظن انها دماينة منه انه ان  
تحقق ما يثبتها من غير عدمها كانت **قوله** وان لم يتحقق الامعة كانت زائفة  
فما وجه غلبة الظن هنا ورد بانها مسسات من تحققها مع امكان الحد  
بلا توهم بمرار وقته بثبوت بعد **قوله** الامعة الحركات ان ارد  
بها انها تحذف عن حقيقتها عند وصولها الى هذا الحد اي طرف  
الصدق ان صح الحكم بكون الطرفين الناقصين هو الحركة المحففة بلا عها  
لكن الحد ان الطرفين الناقصين لا يكون كالزايد وعلى طريقة ونحو  
وجوب الاحتمال القابل مع المقبول وان اريد به انها لا تحذف عن  
حقيقتها فلا بد من اعتبار الاشياء ولو قليلا مع تلك الحركات قطعا

لذلك التفسير وجبانه



فلا يكون الطرف الثاني قص محض بل الحركة بلا شيء ما خلا ثبتت  
بعضيتها لها وقد يقال المراد الثاني والبعضية لازمة لأنها مأخوذة  
مع ولو قليلا من تمام ما بينها الثاني قصه وكذا على تمامها من الكماله  
وبعض المناسبة لا يكون ما يبينه فينبغي ان يكون البعض من تلك الحركات  
نقط وقد خمد الاول وخمد ان تلك الحركات مجردة عن الاشياء  
من افراد المقصود على خلاف الظاهر والمشهور فليسا مل منه **قوله**  
فان الحركة اذا كانت مخالفة لها لم عدم حصولها من تعدد حركات  
مخالفة لها لا يدل على عدم حصولها من تعدد حركات مناسبة لها من غير  
ان يكون اجزاء لها وبعبارة اخرى حصولها من تعدد حركات  
مناسبة لها دون حصولها من تعدد حركات مناسبة من حركات مخالفة  
لها لا يدل على بعضية الحركات المناسبة لها **قوله** موأخره ان الحركة  
المخالفة وقد يرد ذلك بان الضرورة الوحداية حكم على ان  
الحرف ثبت بعد الحركة **قوله** بل يوجد ان معاقيل لا بطل تقدم الحركة  
على الحرف بالعلم الوجداني والمفروض ان الصامت آن والحركة  
زمانية والآن يستحيل وجوده مع الزمان معية زمانية استحالة  
وجودهما بتلك المعية **قوله** والا توقف الصامت يعني ان الصامت  
متقدم على الحروف الذي سميته حركته محتاج اليه والمفروض ان

الحرف

الحركات ابعا من مصومات فلو امتنع الابداء بالصامت الساكن لمزم  
توقفه على الحركة وهو بعينه توقف على الحروف المحتاج الى الصامت  
فيلزم توقف كل منهما على الآخر وجه الرد انه عالم ثبت بطلان  
تقدم الحركة على الحرف وجوز استبعادها اياه جاز تقدمها على  
الصامت المتقدم على الحروف وغاية الامر تقدم الصامت على كل  
الحروف وتأخره عن بعضه بالزوم محال **قوله** ومع ذلك اي مح  
انه مشروط بلحم القوة الذاتية للمذوق مشروط ايضا بالسمها  
للمدس آخرها هل للمذوق هو الطوبى واللغاية **قوله** واعرض  
عليه الى مح وذلك لثبوت التفاعل في العناصر كلها واما تحفص  
الحرارة والبرودة بالغا على والآخرتين بالمنفصلتين فلهذا  
الاولى وانما هما تينك الكيفيتين لما جاوز محلها والظهور يحصل  
الاخيرتين استعدادا لمحلها نحو الانفعال اما سريعا وبطيئا  
لما ان لسن فهما مبداء التاثير اهلا **قوله** عن محصورة ان قلنا  
ان كل مرتبة فرضت عن الحرارة مثلا تعرض حصول مرتبة اخرى فوقها  
ولا ينتهي الى حد لا يكون فوقها هذا هو ذلك ظاهر والافهم بما لغة  
في الكثرة **قوله** فكون اثرها اقوى قد عارض اجتماع الحرارة  
في الكثيف وقوة تاثيرها بلطافة التاثير وسرعة قبولها للتاثير ونفوذ

التي هي في الكيفيات الخمس



اثر الفاعل الى اجرائها على السهولة **قوله** ثم ينقل الى الخلاوة قبل  
 اسحاق الشمس يقتضي الاعتدال كما قال والطافة اذ قد تقرر ان  
 حامل الخلاوة هو الجسم الكثيف فلا ينبغي حصول الخلاوة بعد الحمو  
 واجيب بانه يقتضي الخفيف ايضا وقلة المائيه فيحصل الكثيف  
 فيصير قابلا لها ولهذا غير الاسلوب ولم نقل ثم الى الخلاوة  
 بل قال ثم ينقل الى الخلاوة فامل **قوله** وانت تعلم حقيقة الكلام  
 وينتبه على قصور في كلام المع حيث حكم بالاختلاف العرضي  
 بينهما نظرا والحال انه قد يكون بينهما اختلاف ذاتي كما بين  
 وقد يكون عرضيا كما اذا كان الفرد الحاصل غير معقول عنه  
 الى ان يصير راسخا بل هذا قليل جدا **قوله** ثم ان بقاء المزاج  
 نقل عنه **قوله** انه قال اشار به الى الجواب دخل على جعل الاعتدال  
 تابعا للصورة النوعية مع ان الصورة النوعية لا تقتضي الا بعد  
 الاعتدال وهما ملة ان صورة الاعتدال متبوع للصورة  
 النوعية وبقاؤه تابع لها محفوظ بها اذ هي التي كونه يحصل  
 ما يبقى معه ذلك الاعتدال **قوله** وذلك لان الجزئين اعني الجوهرين  
 متفقان في لوقيل وذلك لان الجزئين اي مطلقا سواء كانا متفقين  
 الحقيقة او مختلفين فانها متساويان في كونهما احسن من تلك

النسبة فوقف حصول الحيوة لاحد مما على الآخر دون العكس  
 ترجيح لكان اشمل واحسن لدفع مدنب الحكم منه **قوله** ما ذكره  
 لا خصاصه بالمكلم وقد صرح بانه ابطال لمذاهب جميعا واعتبار  
 ذلك في الاجزاء المقدارية بالقياس الى كل عنصر بعيد جدا بل غير  
 صحيح قطعاً كما لا يخفى على المتدرب بالصناعة وكانه انما قصده ترك  
 للجواب عن الابطال فانه اذا منح الترجيح على المتفقين فهو كما  
 هو من المحتملات البين والهم **قوله** فلا تقفل يعني المستفاد  
 ومن قوله ولم يشبه غيره كونه محمداً مع انه اخبر في صدر  
 الكتاب غيره اعني كونه صفة ذات تعلق **قوله** كعقل الاشكال  
 الهندسية كالشكل الذي يحيط به عشرون مثلثاً متساوي الاضلاع  
 التي في باطنه مخمسات اشأ عشر ذوايا ملك المخمسات على رؤسها  
 المثلثات **قوله** هو تجرد العالم والمعلوم كانه اريد تجردهما  
 حاله المعلق والافانفة فلا يرد ما اورد والافلا يحصل **قوله**  
 قد اضطرب كلام ابن سينا في حقيقة العلم قال الشارح جاز ان  
 يكون ابن سينا ذكر في كل موقع من تعريف العلم ما يحتاج اليه  
 مما يميزه عن غيره الذي اريد تمييزه عنه منا ومثله كثير في  
 كلامهم مثلاً اذا اريد تمييز المثلث عن الدائرة يقال انه المفضل

في  
 قوله



فيتمنى عن الدائرة وان لم يتمنى عن ساير المصلحات **قوله**  
 ليس عقلية لاجل صور كثيرة فيه قد يعرف منها ما يات فيه وما هو الحق  
 فيه **قوله** فتصور العلم بدهي لا تخفى فيه مما مر غير مرة **قوله**  
 والعدم لا يكون كذلك فيه ان الموضوع اذا اتصف بامر عدي  
 فعدم امتيانه عن غيره ثم نعم يصح ذلك في العدم المطلق **قوله**  
 فكونه عدما للعدم كونه الجمل البسيط عديا باعتبار انه عدم  
 للعلم الوجودي فاذا كان العلم عدما للجمل لا يلزم منه ثبوتية  
 والالزم المصادرة **قوله** كحلوا محل عنهما ان كانا من قبيل العدم  
 والملكه فالجواب انهما كما اذا لم يكن المحل قابلا للوجودي  
 وان كانا متضادين فيبني ذلك على جواز الحلو المتنازع فيه  
 وانما يلزم الاستحالة اذا كانا من قبيل السلب واليجاب **قوله**  
 واذا لم يكن ذلك الحاله عدمه نوقش فيه بان اللازم من المذكور  
 لو سلم هو كونه انتفاء كونه عدما لا كونه عديا فلا يلزم منه كونه  
 وجوديا او وجودا **قوله** مما لم يتم عليه دلالة قيل عدم قيام الدلالة في  
 نفس الامر وعندها لا يستلزم عدم المعلول في نفس الامر **قوله**  
 لاهلوا اهدما في الاخر اذا الظاهر ان التحفص يكلف اذا دل  
 عام متناول كما لا يخفى **قوله** من حيث انها صالحة قال رحمه الله تعالى

العلم

حيث انها صالحة ولم اقل من حيث انها او معلومه لان العالمه  
 والمعلومه متوقفان على تلك النسبه ومتوقفان على فلا يتبين  
 للشيء ما لم يتبين تلك النسبه **قوله** على اصلنا من ان القدرة مع  
 الفعل **قوله** داخل في حقيقته فعل العلم اما اضافته او صفته ذات  
 اضافته لا مجموع الصفه والاضافه وعلى التقديرين قد خول  
 التعلق في حقيقته ثم وكانه من قبيل اشتباه حال العارف كحال  
 المعروض اي العرفيات بالذاتيات فاعطى حكم اهدما للآخر  
 واريد بالدخول عدم الخروجه ورد بانه اذا كان عبارة عن صفه  
 ذات اضافته اي هذا القدر بوصف كونه متيدا الزم دخوله في حقيقته  
 ولشبهه بانه لا ذكرنا في التحفص الجواب عنه **قوله** بساير الهديات  
 مما لا يتوهم قطعا ولا الحاد لهما بخلاف العلم ولو سلم فلا سلم عدم  
 القيام وكونه سادة في تلك التعلقات **قوله** فتعدد التعلقات  
 لا يقتضي تعددا في الذات اي ذات السواد مثلا فكذا التعلقات  
 في العلم لا يقتضي تعددا في ذات العلم هي كونه العلم بالمعلوم الخاص  
 باعتبار دخول التعلق الخاص به فيه معاير المتعلق معلوم آخر  
 باعتبار تعلق معلوم آخر به لا لعل عند من يقول بانه اضافته لا  
 بتعدد ما فيه لاننا نقول هو وان كان عبارة عن صفه اضافته

في العلم  
 في العلم



والمتعلق عنده لكنها بالاضافة الى معلوم غير تام بالاضافة الى معلوم  
آخر وتحقق الكلام سمي نقلا من الامام ان شاء الله تعالى **قوله**  
يدلان على انه لا يتم وكان الامر كذلك فانه اطعم السم في العنب  
فما سمعوا **قوله** بالرموز الى احوال ملوك مصر مثل ما قيل فيه  
ويل للطاء من اليا و اريد بالطاء الطويل من ملوك مصر  
وبالياء يوليوقا وسوقه قيل الطويل **قوله** فلولم يجر الى قوله  
لزم في ان اللازم ثابت على هذا التقدير ايضا فان العلم  
الواحد المتعلق بشيء متعدد متعلق به علم آخر على تقدير  
لزوم العلم بالعلم وسلم جدا فليكن هناك علوم غير متناهية لان  
العلم نسبة لا تصور ان يتعلق بنفسه و رد بان معناه انه اذا  
جوز كون العلم متعلقا بالكثر من واحد فاذ يتعلق العلم بالعلم  
بشيء مثلا يجوز ان يتعلق هذا العلم بعينه بنفسه بان يصير  
معلوما والمعايرة الاعتبارية كافية فان قيل لزم التسلسل  
في الاعتبار قلنا سوجانز قطعنا لا نقطاعه بانقطاع الاعتبار  
اذ ليس هذا مما يوقف عليه الوجود مطلقا ولا يتبين من العلم والمعلوم  
قطعا فليسا مل **قوله** فانها معنيان وجوديان فيه ان من يقول  
بكونه اضافة وتعلقا لان العلم الوجودية وايضا لم يعتبر في المتضا من

مثلا كخصوص الشخص من افراد الاضداد بل البياض مضد للسواد  
في اي فردين وجدا ولا يقول عدم اجتماع الجمل المركب بالقياس  
الى متعلق والعلم بالقياس الى متعلق آخر في النفس ثم وان  
لزم ذلك كخصوصا بشرط اتحاد الجمل او جعل المتعلق محلا  
للمتضا من فالاعتقاد العلم بوجود شيء مثلا والجمل بعدد شيء  
ان يكون بالسلب والاحاطة بل سواها ظهر في المعنى سيما على الوجه  
الثاني وان بني ذلك على عدم جواز اجتماع الحكمين في النفس  
فدلالة على الضد من **قوله** عمود **قوله** على ان اعتقاد المقلد  
لشيء على ما هو عليه مثل للعلم قيل ان ذاته مشاركة له في المطابقة  
التي هي احسن الصفات مع انه لا يتشارك في حصوله بالنظر الصحيح  
فليكون منافيا لما قال ان الاشتراك في الاخص يستلزم الاشتراك  
في الاعم فلم يعتبر في المماثلة الاشتراك في الكل كما ادعى في الاول  
ويمكن ان يقال لان العلم عدم امكان حصوله بالنظر الصحيح فعاقبة  
ان ذلك للاعتقاد اذا استند اليه بصير علما بقليل الخلاف  
الجمل المركب فانه لا يمكن استناده اليه بوجه فانه يزول به وكحل  
بدله نفى ذلك اعتقادا ومخالفة والحاصل ان الزايل منها  
موصوف السكيد لا الذات بخلاف الجمل فانه الحاصل بالنظر

ر جعل المتعلق محلا لها



انما هو مقتضى ذلك لا عموما  
 فقط فربما يكون في الحكم بالماثل  
 مع ثباتها في الحافظة  
 من الفعل ولا يتصور  
 اجيب بان المعنى بالروا  
 ووجه ذلك ان جوهرنا طعة  
 من اوساخ العلاقات  
 او فركوا مقياسه  
 محاذها ما فيه قلة  
 بكون الادراك ورسوخ  
 تحتمل كسب جديد  
 بالعلاق البدنية  
 المناسبة والرسوخ  
 زال صلاحه كونه  
 عن الحران مع ان  
 علمية عنها اصلا  
 قول ان اشترط فيه

الصريح هو مقتضى ذلك لا عموما فالروايل منها سواء الدات لا الموصف  
 فقط فربما يكون في الحكم بالماثل ما ذكرنا من المعايير **قوله**  
 مع ثباتها في الحافظة فلحافظه النفس الدراك للمعولات وقرانها  
 من الفعل ولا يتصور منها كذا والصوره كما في النسيان  
 اجيب بان المعنى بالروايل هو عدم صلاحية لا اطلاق ذلك الاعم  
 ووجه ذلك ان جوهرنا طعة كلما كانت اشدها واسباب  
 من اوساخ العلاقات كان منها سببها للفعل اكثر وادراكها  
 او فركوا مقياسه منعكس في اليها ما فيه من الصور الادراكية  
 محاذها ما فيه قلة وكثرة بحسب متعلقاتها شدة وضعفها ثم اذا  
 بكون الادراك ورسوخ فيها كسب لا كسب في ملاحظتها اياه الى  
 تحتمل كسب جديد فمقد صريح الفعل حرانها لكن لما كانت متدنية  
 بالعلاق البدنية مسكدة بكدورات البهيمية جازت والملك  
 المناسبة والرسوخ الدرس كانا فضلا لهما او لا فرضا وحيث فقد  
 زال صلاحه كونه حرانها فربما يعبرون عنه بزو الصوره  
 عن الحران مع ان الادراكات باسرها حيث لا شذصوره  
 علمية عنها اصلا فله في عرفنا عنه قطعاً في شئ من الاوقات  
**قوله** ان اشترط فيه الجهل بالتفصيل لا يتحقق ان الاجمال في الشد

ما له حصوله لا الجامع التفصيلي والا كان الشئ الواحد معلوما في  
 زمان واحد تفصيلا واجمالا والوجود ان بل يديه العقل كذا بانه  
 فالظاهر في الغايب ايضا كذلك لكنه من قبيل قياس الغايب على الشاهد  
**قوله** والتبني لاسمها من المشاركات الى نوقش ان ذلك السبب هو  
 عن حصول الصور الكلية فلا يصح ترتيب فضاءها عليه واجيب  
 بان المعايير الاجمالية والتفصيلية وتفضله سواء لا وجوبا بقدرة  
**قوله** الاول قول القافي الى محصل القول الاول هو دعوى الاجمال  
 الكلي والدعوى الثانية هي السلب الكلي والمذهب الثالث هو دفع  
 الاجاب الكلي بل هو السلب الجزئي مع الاجاب الجزئي هذا هو المحرر  
 المبحث وفي نظره وجه الاستدلالات ووجه اخلاها كما ذكره  
 الشارح المحقق **قوله** واما الاختلاف النوعي فهو جازي بناء كلام  
 المص على الجزم بالاختلاف النوعي لا على جوازها بناء على ان مفومات  
 اقسام العلوم فاميات اعتبارية اعتبر في بعضها توقف على الكسب  
 والنظر مثلا وفي بعضها عدم امتياز البعض عن البعض بالصوره  
 الاعتبارية وهذا يدل على التعارض النوعي قطعاً **قوله** المراد بالعلم  
 السابق هو التصديق قيل لما كان توجه السؤال في التصديق خفيه  
 بالذكروا ان كان التعميم بان يقال المراد به هو ما يكون من جنس ذلك



الفردى اشمل وافيد والظاهر ان السباق والسياق يدل على  
 ان الكلام فى الفردى من التصديق وكذا ظاهر كلام الشارح من  
 قوله قلت المراد بالعلم السابق اى المذكور فى التعريف **قوله** على  
 امتناع علم لا معلوم له اى علم حادث او ما ينكشف ويحل به المذكور  
 وهو العلم الخاص حادثا كان او قديما وعلى التقديرين فلا يمنع تعلق  
 بالعلم التقدم فحق لا تنكره فى الشاهد قيل الظاهر ان المراد بالارادة  
 مهنامى الحادثة التى من الكيفيات المتفانته على ما صرح به فى العموم  
 وتفسيرا باعتبار النفع له او طنة مما يؤيده فان التقدم لا يقع فيها  
 ذلك وفى التعميم اد كتاب لعل لا يخفى **قوله** بخلاف استحالة ارادتها  
 قد منع المم تلك الاستحالة ايضا بعيد هذا **قوله** لكن ما فى الكتاب  
 مواقف للمخصص حاصل المذكور فى المخصص ان الصفة المؤثرة اما  
 اولاً وعلى التقديرين اما ان يكون مبدءا لفعل واحد ولافعال  
 كثيرة فالقسم الاول النفس الفلكية والثانى الطبيعة العنصرية والثالث  
 القوة الحيوانية والرابع النفس النباتية وليس فى المخصص لالة اعتبار  
 قند الترتيب فى المبدئية والتأثير والاولى تركه **قوله** فلا يكون  
 وقوع مصاد الا قدر تكلم وفتنه انه لا يثبت كسبا فالقدرتان **قوله** مؤثران  
 فاذا اثر الا قدر ووقع المراد بقدرة لم يجمع على معدود منها قدرتان

لا فى التأثير فقط للتوارد فى التأثير مع الكسب لعدم ثبوت الكسب عنده  
 ولهذا قيل الظاهر ان قيد الاطلاق لم يقع موقعه وانما المستفاد من كلام  
 الامدنى هو ان الاطلاق قيد الامتناع عند المعتزلة لا قيد الجواز عند  
 ابي الحسين قال الامدنى مذهبنا هو ان مقتضى قدرته قادرين  
 خالق ومكتسب وامتناع ذلك بين خالقين ومكتسبين واجتماع المعتزلة  
 على امتناع ذلك مطلقا عن ابي الحسين فامل **قوله** فمن اين ذلك وجود  
 المحقق يقال وجود الفارق بين العاجزات وبين المنوع من الفعل  
 مما لا يتوقف الفعل فى الجزم به وهو من اظهر الوجدانية عنده  
 فانكاره مما مضى منه العجيب واستوفى ذلك بان اعتبره فى العا  
 بالمره ما اعتبره فى المنوع مخصوصه اى جنى كان لم اعتبره وانه  
 عنها فاعتبرها لهما **قوله** قلنا قد وجد لك الصحة لا  
 قيل فى النوم اختلال الاعضاء وقوتها فلا سلامة منها للآلات عن  
 الآفات اجاب بان المراد سلامتها عن سوء المذاهب كما يقرر فى موضعه  
 لم يحدوا السبيل لا قيل لهم ان يجيبوا باننا لم نقل بمقدارته تأثير  
 المؤثر فى الصور بين الاولين لا اثر حال الحدوث بل التأثير قبل  
 فلا يلزمها القول بمقدارته حال البقاء كما لو لم يلقا على كون القدرة  
 وتأثيرها مع الفعل وحال حدوثه مقارنها اياها حال البقاء وبعد

او ما مضى اليه والنوم من عند القبيل لم يحد  
 من الآلات وحافظ اياها على غير ذلك الا اختلال  
 وسوء المذاهب



مقارنه الارادة للمراد حال البقاء في الصورة الثالثة بل تقول  
فان بقاء المراد قدرا في فعل يتعلق الارادة به حال البقاء فلا يرد  
ذلك الا ان يفهم عنهم القول لمقارنه التاثير حال الحدوث دون  
البقاء في العلم والفعل وبعدم مقارنه الارادة حال البقاء لكن  
المنقول عنهم موافق مقارنه ذات العلم والفعل حال تحقق الابقان  
والفعل لا يشرعها فيها ولا كفي ان اشتراط مقارنه الذات في حال  
الشيء لا يستلزم اشتراط مقارنه تاثيرها فيها فعلا عن اشتراط  
مقارنه التاثير عن هذه الحالة لذلك الشيء فمن ادعاه فعله البقاء  
ثم انه جاز ان يكون مرادهم في مورد الثالث كالحدوث هو الحال  
الذي يكون الشيء لا موجودا ولا معدوما بقاء على القول بالحال لا الفرق  
بينه وبين حال البقاء **قوله** فانه غير متدور له فعله ولا تركه قيل لو  
كان ترك الايمان مقدورا مع كون الايمان غير متدور لكان تركه  
خلق الجوامع مقدورا وان لم يكن الخلق مقدورا وحديث التلبس  
بالفقد في الايمان لا يجدي كثيرا لانه متلبس بغير الخلق في الخلق  
ودعوى مقدورية الفقد دون الفقد مجرد دعوى خالصة عن  
الدليل نعم لو قيل بمقدورية ترك الايمان بقاء على كون الايمان  
مقدورا في الجملة لكونه صادرا عن بني نوعه بخلاف ترك الخلق فانه

٧٨١  
الخلق لم يكن صدوره من بني نوعه ثم سعد فان الاعراض عن الشيء  
بمعنى تركه يشعر بكونه بحيث يكون من شأن جنسه المقدورية ولهذا  
لم يذكر المصنف الترتيب مع الخلق **قوله** الاول بل الى القادر عن  
جميع مقدوراته مع قطع النظر عن كونها متعلقة او لا وربما يدعى  
الخلق حتما على مذمبهم كما في اول وجود القدرة وحاصل الفقد  
الثالث انه ان فرض الخلق عن جميع المقدورات فلا يجوز وجودها  
بدون التعلق الذي لا يقتضي وجود المقدور كما سيأتي بعيد هذا  
**قوله** لوجوبه مقارنتها لملك القدرة قبل المقارنه الزمانية  
اللازمة قطعاً عن مفسرة والمحلية المفسرة غير لازمة ورد  
ذلك بله نوم المحلية في الكسب والمباشرة فانها لا يكونان الا في  
محل القدرة على ما برهن عليه **قوله** بدلان معا معنى البدلية ان  
يكون كل من الضد من منفردا بحيث يجوز تعلق القدرة به او لا  
لكن بعد تعلقها باحد من منفردا عن الآخر لا يجوز تعلقها بالآخر  
ولو في زمان آخر وعلى هذا لا يلزمهم القول ببقاء القدرة وبكونها  
قبل الفعل لجواز ان يكون المراد ان القدرة التي توجد مع احد  
الضد من يجوز ان توجد مع ضد الآخر ابتداء بدلا عن الاول  
وفيه ان اريد بها جميع ما لا يخلف الفعل عنه عقلا او عادة ومن



فكله اراده طفوس احدهما على التعيين فالواحدة لهذا المعنى لا تتعلق  
 قطعا بغيره ما يتعلق تلك الارادة به فلا يوجد بها ذلك الاخر ابتداء  
 بدلا عنه وان اردتها سلامة الآلات وهم الاسباب فلا نزاع  
 انها تتعلق بحجبة المقدورات والظواهر ان المراد بها هو الثاني مع  
 تجوز البقاء وعدم من بعض الاسباب يظهر ذلك من ملاحظة  
 السياق والسبق ونحو الكلام فليسا مل **قوله** فكيف يصح ان  
 يقال انه اراد لا لا معنى له ان يقال مراد الشيخ بالقوة المستبعدة  
 لشرائط التاثير من الحالة التي جرت العادة لحسن الفعل معها فلا  
 خلف عادة فانها لا تكون الا مع الفعل وسد فيه البحث **قوله**  
 فالزمن عاجز عن التعود الموهود ومعنى عجزه لا هو عجزه عن  
 ارادة التعود عن نفسه وقته ان غاية ما هو امتناع الانفعال عنه  
 وقد مر انه لا ينافي في القدرة فعلى هذا يكون مقدورا له قطعاً  
 على ما الرضا في رد كلام المعتزلة **قوله** الى جهات مختلفة وجه  
 التحصيل بالجهات وان احمل حركة الاجزاء الغير المتلاصقة  
 بقدرة واحدة الى جهة واحدة ان صدور الآثار المختلفة من  
 جهة واحدة مستبعدة بخلاف الحركة الى جهة واحدة فانها اثر  
 واحد قيل يجوز ان تكون مذهبهم ان الاجزاء الغير المتلاصقة

١٨٩  
 اذا كانت مجتمعة متحركة الى جهة واحدة باراء كل جزء من القدرة  
 وذكر الملاصق لنا كيد حركتها الى جهة واحدة **قوله** المراد قد  
 يمانع القدرة معنى يحصل عند اللعوب والاعياء للطبيعة والبراءة  
 كمال ويحل مقتضى شئ من تلك الحائفة **قوله** كما يحسن لها اعنى  
 الصفة المؤثرة في حكم على ذلك الوصف الجسدي انه قد يكون جوهرا  
 ولا فلو قال اعنى الامر المؤثر لعمومه وتناول الجوهرا بقاد في  
 الصفة المنفصلة على الاشهر بالاعراض لكان اولى **قوله** والتحقيق  
 ان المعالج المؤثر هو النفس الناطقة لا لا معنى ان الطب علمي  
 وعلمي والعلم ربما يدعى منه باخصاصه بالنفس الناطقة وان  
 كان حصوله لها بمعاونة الآلات البدنية واما العلمي الذي هو  
 المعالج فلا يخفى انه لا يكون الا بالآلات من البدن بل بالآلة التي البدن  
 كله كمن لا كان البدن آلة لتفعل الناطقة ووسيلة له ولم يسد  
 الفعل الى الآلة حقيقة بل الى التفاعل جعل المعالج هو النفس  
 والمعالج المتاثر هو البدن لا النفس لكونها مجردة وفيه سبب  
 بعد **قوله** كما في مثال السواد يعني ان ذاب الاسود من حيث الذات  
 لا من حيث الوصف مأخوذه بصورة نوعيه اية كانت حاله عدم  
 وصف السواد بها يمكنها السواد اما اذا تبا بمعنى ان نسبة وجوده



وعدمه بالنسبة اليها على السواد وهو مقابل للفعل لا اذ لم يتوقف  
 به بالفعل فربما يكون الامكان الذاتي للشيء قوة له مقابلة للفعل  
 واما الماء والنطفة اي مأخوذتين بظهورتهما النوعين كالاول  
 فاما كان اتصافهما بظهورتين اخريتين وصيرورتهما اياهما مكان  
 استعدادي بمعنى القوة المقابلة للفعل لا ذاتي لصدق السالسي  
 القروري من قطعا **قوله** من سابعه قاطيفورياس اي مقولا  
**العشر** **قوله** بحيث يصدر عنه الافعال كلها صحيحة بهذا التعريف  
 توهم الفعل بالواسطة صر كادون الاولين الامم استعراق  
 الافعال **قوله** كان متوردا في ذلك اي في ثبوت الآفة الوجودية  
 اذ على تقدير ثبوتها يكون معللة بامر ثبوتي حاله او ملكه البته  
 وعلى تقدير عدم ثبوتها فالمرض امر عدمي البته يعني له ليس  
 مراد ابي سينا ان في وقت المرض آفة متممة الوجود النسبية  
 كما فهم من كلام الامام **مباحث الجواهر** **قوله** وسواء اتوجه  
 المبرج اما ما يعلم بطريق المقابلة وهو تعريف الجوهري مكنون قوله  
 كانت لا في موضوع مع كلمة لا وموجود متجه بالذات بدونها واما  
 المذكور في صدر الموقف الثاني وهو تعريف العرض فينبغي ان  
 كلمة لا في الاول واثنائها في الثاني ولهذا وجد الاختلاف في

وهو سبب بعد لا في تعريفه عند تأخر عارضة في قولنا يا شفيق الكليات الامور الخيرية  
 المراد في قولنا وحصل لها بواسطة ذلك الادراك الخيرية اعراضا في كمالها كالنفس والنوى  
 ونحو ذلك من الهمم لا في كمالها كالنفس والنوى  
 من الاحوال البدنية العارضة للنفوس في الكيفية والحياء وفي علم لا يجوز ان يتأخر ايضا  
 تأخرها بالاحوال العارضة للبدن وقولنا

بعض النفس والصور العقلية للجواهر قبل يصدق عليها انها في  
 ذواتها طبايع وما هيئات اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع  
 وبهذا الاعتبار صارت محكوما عليها بالجوهريته وان كانت من حيث  
 انها حال في نفس جزئية قايمة بها مكيفة كيفة نفسانية اعراض  
 جزئية لكونها موجودات في موضوع هو العاقلة لا جواهر كلية  
 هذا اذا فسر العرض بانه موجود في موضوع واما اذا فسر بانه الذي  
 اذا وجد في العن كانه في موضوع كانه الصور جواهر فقط لا اعراض  
 لا استحالة ان يكون الشيء بحيث اذا وجد في الخارج يكون لا في موضوع  
 وفي موضوع قيل اذا اخذت من حيث الوجود الذهني ينبغي ان لا حكم  
 عليها بالعرضية ايضا لاسيما لكونها من الموجودات الخارجية مع انه  
 العرضي قسم منها وقد قال ان الصور العقلية مطلقا قد يوجد من حيث  
 حصولها انفسها في الذهن مع قطع النظر عن كونها آلات لعرف  
 حال الغرض اي ذوات فكر الكائنات الحاصلة من حيث هي فيكون اعراضا  
 قايمة بالنفس حاصلة لها حصولا اتصافيا ماصلا فكون موجودات  
 عينية كما برهننا وقد يوجد من حيث انها اطلاق لامور اخرى  
 مع قطع النظر عن ذواتها الحاصلة في الذهن في انفسها اي من حيث  
 انها آلات لملاحظة حال الغرض فكون لا صور الموجودات

هذا القول ينبغي ان يكون المراد  
 من ان النفس ليس في الامايات



الى قد يكون جوهره وقد يكون اعرافا فلا تصنف النفس بها ايضا فا  
 ما هلا وقيل للصورة قد يطلق بالاشراك على معنيين <sup>النفس</sup> الكيفية  
 والمتميز بها فالمحكوم عليه بالجوهرية هو المتميز بها لا النفس الكيفية  
 التي هي آلة التميز والمحكوم عليها بالعرضية والحق ان جوهرية الصور  
 العقلية الجوهرية على تذبذب من قال الحاصل في الذهن هو ما كانت  
 الاشياء المطابقة للامور الخارجية في تمام المادية والاختلاف في عارض  
 وما يتبعه كما هو المحذور عند المتأخرين واما عند من جعل الحاصل فيه  
 صور الاشياء واشباهها المتخالفة لها في المادية المناسبة اياها من  
 خصوصية بها صار بعض تلك الصور علما لبعض الاشياء دون بعض  
 فهي اعراض عنده موجودة بوجودها بغير قايمة بالنفس كما هو الاعراض  
 القايمة بها ولا وجود للاشياء انفسها في الذهن حقيقة لا والحكم  
 بوجودها فيه باعتبار حصول صورها واشباهها مجازا لا قال كيف  
 تكون صورة العقلية جوهرية كونها علما ومومن مقوله الكيف  
 والاتصال والافادة المذمومة تحت جنس العرض لان هذا ليس على  
 الاطلاق بل عند من لم يجعل الحاصل نفس الماساة **قوله** اما  
 جسمية ونوعه قتل برده على عدم الكسور ان اراد بها احدى على  
 سبيل الترييد وارادة مجموع معنى الشراك ان اراد بها مجموعها

بشيء من  
 صورها  
 في  
 الذهن

مع على تقدير الاشتراك او بجمع بين الحقيقة والمجاز ان كانت في  
 احدى ما مجازا اجبت بانها على الاطلاق والعموم تتناولها وتقتد  
 باحد ما باليقين **قوله** فحسم اما مطلق او نوع منه بناء على التعميم  
 من التعميم في الصورة لان دخول الصورة النوعية في الجسم انما يتأتى  
 اذا اخذ نوع منه اذا ما فيه الجسم مطلقا لسلا من جوهر من **قوله**  
 وعلى تقدير اسما الجوهر انما قال ذلك لان في قوله وانما تم اليه عند  
 من له مسكه اشعارا بالتنازل المذكور بوجه قوله ولم يثبت شي منها  
 دون منها ولا تخفى ايضا ابتداءه على ثبوت العمل والنفس وتجردهما  
 وباطنهما فكانها العرضية منها **قوله** واللام يعني الحاصل في  
 منها اقسام ثلثة احدى تحمله من جوهر حال غير الصورة ومحل غير  
 الهيولى والمركب منها غير جسم والمناقشة بان المركب من الهيولى  
 والصورة هو المحكوم عليه بالجسم لا مجرد متافعا **قوله** او لا  
 يوجد فالجمهور في آخر الكلام سفي ثبوت عرض مولا الاتصال والتألف  
 بين الجزئين عند التألف سواء قام بجزء او جزئين والاول بنبته غير  
 انه قام بكل واحد منهما لا بمجموعهما وان حمل ذلك على تنافي الاتصال  
 المتعلق بالمجموع من حيث المجموع حتى يؤل الى الاول بلا مخالفة لانه  
 عبارة الشارح ويفسر لقوله لم نقوله في الجسم لا يساعده ثم ان هذا



الكلام قد قدره شارح المقاصد هكذا مل يوجد عند اجتماع الأجزاء  
وحصول الجسم عرض خاص سوا التأليف والاصال والسبب  
الا تفكك على ما يراه المعتزلة أم لا بل الجسم هو نفس الأجزاء المتجمعة  
فالقاضي يحكم بوجوده لكن يزعم أنه ليس قائما بالجزئين كما رأى المعتزلة  
بل لكل جسم تأليف يقوم به فيكون جسما لا يسجد من أن الجزء بمنزلة  
المادة والتأليف بمنزلة الصورة وفيه نظر لأن جمهور الأصحاب  
أيضا قالون به وبعدم قيامه بالجزئين وإن جعل النزاع بينه  
وبين المعتزلة بمعنى أنهم قالون بالسود وانه فساد الكثرة  
القاضي يقول بالتأليف وهم لا يقولون بجسمية الجومدين انتهى كلام  
وحمل الجمهور على جمهور المعتزلة على خلاف النظام لا يجدون تغايل  
هو عند صحيح قطعا اتفاقا مل والتعريف ناظر الى كلام القاضي من  
لزوم عدم انقسام الجسم ومن عدم استحالة قيام العرض بشئ من كل  
منها جزء المحل قال شارح المقاصد ان ما وضعه لفظ الجسم وما يراه  
واضح عند العقل من حيث عاوده كس كفا، حقيقة وكثرة لوازمه  
كثرة النزاع في تعيين ماسته واختلف عبارات في تعريفه وادى  
ذلك الى اختلاف بعض الاشياء انه هل يكون جسما ام لا ونوقش فيه من  
وجه الاول ان كون الموضوع له وافحا عند العقل ومما زانيا في

٧٩٠  
كون الاشياء جسما وانما انفي حقيقة ذلك ام لا اذا انظر ان اختلاف  
العبارات في كشف ماسته لا يستلزم اخلافا مضافا وافحا عند العقل  
المطلق عليه الثاني ان المذكور ليس بجلو العرض من غير الحد والامتناع  
وهو الحاصل فلا فائدة فيه الثالث على تقدير التسليم فالنزاع لا يخص  
بالبعض بل في الكل لانه ان كان مركبا من الغير فلا إطلاق على كل  
من الجومدين بل على المجموع وان كان مركبا من الغير فلا يطلق على المجموع  
بل على كل واحد منها فلا شيء يتصف بالجسم حقيقة اتفاقا حسب على الثالث  
بأن المراد ان يطلق عليه الجسم طامرا اتفاقا كما لو تلف من الجومدين مثلا  
ويقع النزاع فيه ان كل واحد من الجومدين مل يتصف بالجسم وعن  
الثاني ان محذور البعض انه حد ولو سلم فمجرد ان يرد بالامتناع العقلي  
الاولي امتيازا حال من حيث الماسة ولو اذنها بان ملاحظ من الاطلاق  
على الهويات معنى كل موجود في الجسم هو الموضوع له الجسم اذ قد يعطى  
فيها ان ليس لمفهوميات المقادير والاشكال مدخل في الجسم وان  
مناك معنى موجود في الكل مجزول الماسة باعتبارها بطلان علمها هذا  
الاسم لكنه ربما كشف حاله من حيث شره لوانه فينفذ زيادة امتياز  
لذلك الطبيعة عند العقل ومن التعريف بسط الجواب عن الاول  
**قوله** واما غرضه فلهم في هذا الاختلاف مع اتفاق من المشكل عنه



جدا غير ظاهر التوضيح وعلله على المشبهة في مقتضى طبيعة واحدة فمنها لا يفيض  
ولا يتأتى في البعض ولا يلائم الاخلال المذكور فالأقرب أن يقال  
معناه أنه لو تشكل للكان لا يثبت به أن يتشكل بكذا بكذا **قوله** لا يتأتى  
فيها ذلك إلا بتفريق عدم تأتية في المكعبات الحقيقة المتفاوتة المتعاقبة  
الخطوط والسطوح وفي المكعبات كذلك في اللكم إلا إذا اقترب  
متفاوتة المتعاقبات إذ لا يتصور التركيب بلا تفرق في المركبات ودوة  
غيرها لكن التفاوت في الجوامد الأفراد مما لا وجه له لاستلزامه <sup>نقاس</sup> **قوله**  
قطعا حيث يوجد في البعض ما لم يوجد في الآخر **قوله** ولا انقوص  
فيه محيط ومحاط فانتم لا يقال الانقسام لا توقف على الاحاطة فان  
ذى النهاية وسوا المطلوب في النهاية لا استلزام الاحاطة فلم يلزم مجرد  
شوب النهاية الشكل والانقسام هذا ولكن إياتي ما بدونه أن  
يكون له خط في المساحة وطرف دون طرف وشئ دون شئ بعيد  
جدا عما ينبغي أن يتصور أن المتغير المقدار وانقسام في الجهات  
وحده أو رد ومعرفة تنفس المدة لا ينبغي أن لم يجزم بأنه قد  
جزم صاحب المحاكم بالرسومية استدلالا لما ذكر في الهامات الشاهد من  
أن ليس معنى قولنا الجسم الطويل العرضي الحق أنه لا بد أن يوجد  
الجسم تلك الأبعاد بالفعل بل معنى هذا الرسم أنه الجوهر الذي يمكن أن

توفي

معروض منه تلك وأيضا الجسم المحققة كيف يكون تحصيلها من أبعاد  
معروضه وفيه بحث **قوله** ولما لم يبين بعد أن الجسم ليس كذلك  
مذا ليس بمسند ذلك كما ظن ومعنى التنزل تسليم أن السطح جوهر وهذا  
الاعتذار لصاحب المحاكم والامر بالتأمل إشارة إلى ما فيه من  
الضعف حيث لم يمتنع من اختلاط المذمومين وهو بصدق بيان الجسم عند  
الحكام وليس عندهم سطح جوهر من قطعا فلا وجه لذلك الاعتذار  
والتنزل **قوله** إذا كان الوهم جوهر ليس فيه جزم بالعرضية كما  
في عبارة شاره المعاصد وإن كان الظاهر من التقييم للجوهر أن يكون  
عوضا وإيراد القوى الجسمانية في مباحث الجوامد لأنها آلات للجوهر  
فليدرم امتناع تعقل كنه الأنواع الجوهرية وتوقف تحقق الماهية على  
تحقق أمور غير متناهية لا يقال بطلان اللازم الأول كلف وقدمه  
أبى سينا بأن التحديد للحقائق متعسر بل متعذر لأن ذلك بعدم التمكن  
لأن اجزاء ما غير متناهية **قوله** لا يتصور لها حدا أصليا بناء على  
عدم جواز التركيب من المتساويين **قوله** وتصور الفصل هو  
تحصيل صورة البهيم ليس الكلام في تصور ما يميز الفصل ومفهومه وإنما  
الكلام في كيفية التركيب وتحصيل النوع وكيفية التحقق معنى الحد  
للجسم متنا ولا يخفى أن الجسم ما يميز به لا يحصل ولا تعين فيها وإنما

أن التحصيل إنما هو بالكون العام  
نحو ما تضمنه المتن  
بالتأمل



بعضها وتصلها بالفضل فتكون تصور الفصل المنقسم الى طبيعة  
الجنس المتصورة اولاً وهو تحصيل تلك الطبيعة نوعاً بل عقلاً لا نوعاً  
المندرجة تحت جنس مثلاً ليس الا حصصاً من تلك الطبيعة الجنسية  
متحصلة بالفصول المنفصلة اليها ولذا قيل ان الجنس الحقيقي الذات  
والفضل ليس بينهما وان الوحدة الجنسية اولى من الفصل فظهر  
انها حقيقة معنى قولهم ان الجنس بمنزلة المادة والاصل للمشي  
والصورة بمنزلة الفصل والغذاء عليه **قوله** فان الادراك غذاء  
للروح فكما يتقوى البدن بغذائه الى الاغذية بشي آخر والى ادراك  
مطلوب ما كذا كرمنا فكما انه اذا ورد عليه يقبل من الغذاء بحيث  
لا يتدر على منصفه كحصوله كمالاً ونحوه تؤديه الى الفساد وقلة الانساق  
بالغذاء كذا الروح اذا ورد عليها ما لا طاقه لها عليه بكل عن الانساق  
بالغذاء با دراك آخر بخلاف ما اذا كان في وسعها فانه ينشغلها  
الى غيره وسواء الصنعة بحدوث الكلال **قوله** ولو اردنا ان نجعلها  
واحد قلنا لا يقال في يكون مفهوم العالم مطلقاً مشتركاً بين المعنيين  
فالجسم بهذا المعنى مشترك بينهما معنى وقد صرح بانه مشترك لفظاً لا معنى  
لانه انما يلزم ذكر اى الهلافة عليها بالاشتراك المعنوي اذا كان مشتركاً  
لذلك المعنى حقيقة وموهم ولا نزاع لاحد انه يمكن ان يوجد بين المعنيين

معنى مشترك والتفضل فيه ان العامل في الطبيعي عبارة عن خصوصية  
جوهرية تجزئها الى اقسام وفي التعليم عن خصوصية عرضية كذا  
وفي الاسم الشامل عن امراة من الخصوصيات المذكورة عارض لها  
مشترك بينهما ولفظ الجسم ليس موضوعاً لهذا الامر العام حقيقة ولو فرض  
ذلك لزم كونه مشتركاً لفظاً ايضاً في معان ثلثة اذ من الظاهر انهم لم يريدوا  
حين الطلاقة على الطبيعي والتعليم ذلك المعنى العام العارض لها كالوجود  
بالنسبة الى الواجب والممكن وكما الحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس  
بل مدته الثلثة معان متعارفة وفيه اللفظ بارزاً كل منها فرقاً غاية  
الامران يكون احدهما عارضاً للآخرين ومن هذا يلزم للفظ الاشياء  
المعنوي **قوله** وبجميعها باقية لا يقال لعل المعبر من وجود ابعادها  
بالفعل وهي دايمة بدوامها لا بالقول في يلزم من زوال ابعادها بالفعل  
اعدام الجسم واحداث آخر ثم ان المراد بالابعاد متساوي الجسم التعليمي  
فاسفوف المقادير كلها نفي **قوله** فقال النظام لا يبالف الامس  
اجزاء غير متساوية معنى كون اقل ما يركب منه الجسم انه لا بد منه في تركيب  
الجسم بحيث لا يتحقق بدونه لا حقيقة الاقلية والاكثرية حتى بنا في مذهبه  
لا يقال قد صرح في المقصد الثاني ان الجسم عنده متالف من اعراض  
بجمعة فكيف يتصور منه ذلك القول لا ان نقول الجواهر عنده اعراض



مجتمع ايضا فربما يريد بالاجزاء الغير المتناهية جوارم غير متناهية  
 غير مركب كل منها من الاعراض المجتمعة **قوله** اما متحدة بالذات لا اتفاقا  
 على ان كل جومر متحد بالذات لا يستلزم ان كل متحد بالذات فهو  
 جومر مع ان صحة الاستدلال موقوفة على فكر المقدمة لكن لما كان معنى  
 المتحد بالذات مما لم ينف كونه قاعا بنفسه وهو معنى الجومر لم يزم منه  
 المطلوب **قوله** الاول ان الجومر لا يخفى ان هذا الوجه على تقدير  
 التباين نفس لا يثبت الادخول الاعراض في حقيقة الجسم لا ما ادعاه  
 وكان قول السارح بعيد هذا ولا حاجة بنا الى دخول الاعراض  
 اسارة الى ان الدليل لا يثبت العينية ثم يلزم في امتناع زوال  
 الاعراض مع بقاء الاجسام كما ذكره بعيد هذا لكنه ربما يتركبه الخفيم  
 قيل الجسم لا يفكر عن الاعراض فالمعتبر فيه هو الاعراض مطلقا  
 لا الخصوصات اجيب بان ما هو الجزاء ان كان بوصف الاطلاق  
 فلا وجود له وان كان لا بوصف الخصوصة فما هو الجزاء هو خصوص  
 ما وزوالها وحدوث خصوصية اخرى زوال جسم بعينه وحدوث  
 آخر **قوله** ولا يخفى انه جعلها معارضة وان لم يدعى الخفيم الجزئية والوصول  
 لانه اذ لم يطلان مدعى الخفيم **قوله** عن جعل الاعراض داخلية  
 منه ذلك لجواز استناد الاختلاف الى قوى عرضية خارجة عن حقيقة

يمكن  
 ٣

او الى الفاعل المتخار مع ما تل الا افراد والاجسام **قوله** ولا  
 وما لجزء الوم عن غير طرف منها عن طرف آخر ولا فرضا عقليا  
 قد لا يفرق بينهما وقد يفرق بان الوم قد يقف في القسم والفرق  
 العقل قد لا يقف اما الاول فلجزء الوم عن غير طرف عن طرف  
 لانه معنى جزئي متفرع على محسوس لكن الجزء الصغير قد لا ينف  
 الحاسة في ادراكه فلا يتخذ الوم منه معنى جزئيا هو غير طرف  
 طرف الآخر واما الثاني فانه يتعلق بالكلية المشتملة على الصغير  
 والكبير المتسامي وغير المتسامي كوجود ذي وفيه مثلا او كوجود  
 قائم بنفسه فانه يتناول الامور الصغيرة والكبيرة المتسامية  
 وغير المتسامية ولا شك ان ادراك الطبيعة النوعية الكلية ادراك  
 لجزئياتها وافرادها بوجه ما وكذلك يقال ان الفعل يتعلق  
 بطبيعة الانعام ونوعه اشبه على وجه كلي يتناول الانعام  
 الجزئية واشبه ونوعه سواء كان متساويا او لا وذلك ادراك  
 لانعام الجزئية بوجه وفرضه وعلى هذا فالاولى ان يقال المراد  
 من الومية والفرضية سنا واحدا لان الانعام العرضي في الظاهر  
 واعتبار وقوف العقل في قسم الجزئية لغاية صفه وادعاء جزئية  
 فيها مع القول بادراك الجزئية وادراكه الاثينية في الشيء مطلقا

او الى



بعيد جدا لثبوت انه لاوقوف له منذ اوان لصاحب المحاكات ما ملخصه  
 ان الوهم انما يتقف لان الامور الصغيرة يتوقف على الحسن فلا يدركها  
 الوهم فلا يتقوى على قسمتها ولا انها لا تقدر على ادراك الامور العنبر  
 المتسامية لان الجسمانية لا تقوى على اعمال غير متسامية ولا انما  
 يدرك الامور المحسوسة وهي متسامية وعدم وقوف العقل لتعلقه  
 بالكليات المشتملة على الامور الصغيرة والكبيرة المتسامية وغير  
 المتسامية وفيه ابجاث الاول ان الوهم مدرك للمعاني الجزئية والجزء  
 ليس بها ولو سلم ان الجزء من مدركات الوهم لكنه ليس بقام بل العام  
 المتصرف فيه هو التخييل ولو سلم فوقوف الوهم في القسم متناقضا  
 صريح به الشئ من الوهمية لا تقف على انه تم والادراك غير العمل  
 وامتياز طريقان الانفصالات العنبر المتسامية على القوة الجسمانية  
 ثم كما في النفوس المنطبعة العقلية وايضا ان اريد بالوقوف  
 وعدم القوة على غير المتسامية انه لا يحصل لها بالفعل فالفعل ايضا  
 كذلك اوانه لا تقدر على قسمه لا الى حد فهو المتشاع ثم ان  
 ادراك العقل للكليات لا يستلزم ادراكه للجزئيات الصغيرة  
 وغير المتسامية الجواب ان الوهم الحاكم على القوى الحسية وهي  
 الآلة فهو المدرك للمعاني والصور والقاسم والمركب والمفضل

بواسطتها بل التحقق ان الحكم المدرك القاسم المفصل المركب  
 هو النفس لكنها لا تعمل في المحركات الا بواسطة الوهم  
 وسائر الآلات وفي ادراك المعاني الجزئية بواسطة الوهم  
 ليس الا بالعقل ولهذا صار ادراكها لهما منسوبا اليه وادراك  
 الشئ بالوهمية هناك الغرضية ويمكن ان يراد بالكليات  
 العقليات الكلية كالحكم بان كل متميزه طرف عن طرف فيندفع  
 الاشكال **وهو** الى ان تحقق فيعود يسوون مذهبهم الجسم بسيط  
 لا تركيب فيه اصلا وموجود مستقل واحد قائم بنفسه وان  
 الاتصال والاتصال انما يحلان فيه على التعاقب وليس  
 هناك جوامد احز وراة هذا الجوهر المتحد مسمى بالهيوون  
 وان اخذ ما يخل اليه الاجسام هو هذا الجوهر المتصل المتحد  
 في الجواهر كما سيجي ولذلك اعتدوا عليه بلزوم اعدام جسم واجبار  
 جسم آخر عند حلول الانفصال ولا معنى لا لحاق الجسم  
 وعوده يسوون الا ان يراد ما هو في حكم الجواهر الا افراد  
 وهي نفسها لانه لا ثبت عنده الهوون المصطلح عليها اعني المادة  
 الجسمية التي هي محل طريقان الانفصال والاتصال ولاشك ان  
 التقسيم للجسم ليس باعدام له بالكلية بحيث لا يبقى اثر وان كان

محنة محنة كما اني بطله دما  
 260



اعداما لا يقال و ايجادا لا يقال لمن آخر كما يلزمه لم يسبق منه القول  
بجزء لا يتجزئ عند طريان الانتقامات منها مذهب خامس  
قيل منها مذهب سادس هو كون الالهة بالقول و يمكنه  
الانتقام من غير ان يكون اجساما صغارا كما هو رأي البعض  
فان منهم من ذهب الى تركيب الجسم من السطوح المركبة من الخطوط  
بالفعل و احيب بان الخطوط مركبة من افراد غير منقسمة فيدخل  
في احد الاربعة اما تركيبه من الاعراض المجتمعة فلا يستحده  
و سخافة غير ملتفت اليه **قوله** وهذه احتمالات سبعة مذهب  
الاحتمالات ناشئة مما ذهب اليه ذيمعوا ليس من اعتبار ان بعض  
الانتقامات حاصل بالفعل دون بعض مع قبول ما لم يكن الانتقام  
فيه بالفعل الانتقام و **قوله** انحصار الاحتمالات في السبعة قطعا  
و اعتبار الجواهر الفردة معها لا يتناول المقسم و اعتبارها ابتداء  
ليس وجه ايضا لان شئ من هذه الاحتمالات الخمسة الناشئة  
من من الاعتبار ليس مذهبيا **قوله** وقد اجبت عنه هذا الجواب  
بناء على ان الجبر عبارة عن الماء المتصل لا المجزئ فقط لانه اذا  
لم يؤخذ مع الاتصال بمنع زواله و حدوث آخر بل هو الوجود  
بعينه بعد الشق **قوله** فلم السريح البطي قيل بل الساكن ايضا

يلحق

و **قوله** لم يظهر فائدة السرعة ايضا بل لا نسب ان يقال ولم يلحق  
المحرك الساكن و رد بان ماله الى عدم قطع المسافة فيدخل  
في الاول **قوله** ثم اعلم ان عدم اللحوق و عدم قطع مسافة ما  
في زمان متناه و عدم الحصار الا جزاء مع كونها محصورة بين  
الطرفين كما مر على القول بلاتنا بينهما في كل امتداد مفروض  
في الجسم و فيما بين كل طرفين من اطرافه من جهاته و اما على القول  
بلاتنا بينهما في مجموع الامتدادات و فيما جميع الاطراف و الجهات  
فلزم عدم اللحوق و عدم القطع ثم فلا يلزم من انتقام محلها  
انتقامها بل يخص الكلام منها ان يقال ان هذه الاعراض اطراف  
ونهايات عارضة من حيث الانتهاء فان النقطة عارضة لمجموع  
الخط من حيث الانتهاء و هو من هذه الكيفية لا ينقسم و ان انقسم  
من حيث الامتداد الطولي بالنظر الى ذاته بدون ملك الاضافة  
فمعد و في النقطة من حيث هو لا ينقسم اصلا وكذلك السطح  
يعرض له الخط من حيث الانتهاء فلم ينقسم و ان انقسم في ذاته في  
امتداد السطوح و العرض فمعد و في الخط من حيث هو لا ينقسم  
اصلا و كذا عارض الجسم من حيث الانتهاء فمعد و من هذه الكيفية  
لا ينقسم اصلا و ان انقسم في الجهات بالنظر الى ذاته بدون ملك الكيفية



وبالحكمة فتمت هذه الاعراف ليست عارضة لمجالها اي لسلك المقادير  
لذواتها حتى يتقسم بانقسام المحل بل بسلك الحيثيات المذكورة وعروض  
التقسيم لها لذواتها لا بهذه الحيثيات المانعة للتقسيم فيها لا استلزم  
انتهاها قطعا **قوله** بل هي موجودة في كل حد من الحدود المفروضة  
فيها فديتوهم منه وجود خط جوهر من مركب من اجزاء فردة  
موجز ذلك المتحرك بوجود الحركة بهذا المعنى في كل حد من حدود  
المسافة لا استلزم الجزء الجوهري لجواز ان يكون ذلك الحد نقطة او  
خطا عرضيا في عرض المسافة لا في طولها فلا يثبت في الجزء الجوهري  
وانطبق ما لا جزء له من الحركة على ما له جزء من المسافة غير معقول  
وعلى ما لا جزء له اصلا من النقطة العرضية والخط العرضي في عرض  
المسافة معقول اذ يتعرض في مقابلة عرض غير منقسم غير منقسم **قوله**  
سواء الراوية الحادة الحادة الى معنى مساواة الضلعين للضلعين  
والوتر للوتر فمماثل يتضح لك هذا المعنى **قوله** وكذا الحال في الاجزاء  
اما ان يكون الجسم البسيط مساوية الاجزاء او لعدم القابل  
بالفضل او لانه اذا ازيل سلك الاجزاء عن الكرة في جميع الجهات  
يكون ابدا في كرة حتمية في العرض فيعمل به مثل ما عمل في الاول  
وسكذا الى المركز **قوله** فلا بد ان يكون بين النقطتين خط

لازم ذلك بعد تسليم ان الاتصال بين غير المنقسمين لا يكون الا  
بطريق الانطباق وان بين ان التماس على النقطة الاولى  
وبين ان زوله اعني حصول التماس على النقطة الاخرى حركة  
منقسمة في زمان منقسم وانها لا تماس السطح بالكثر من نقطة دائما  
ضروري فهذا الخط الذي بين النقطتين وان لم يماس شيئا  
منها على ذلك السطح لكنه ليس تماس سطح جسم آخر اما سوائى او  
غيره موسافة تلك الحركة فليسا مثل **قوله** فكيف تصور حركة  
خط عرضي على آخر مثله فان قلت مسبب انه محال لكن فرض المحال  
لن محال قلت فيكون المحال مستلزما لمحال آخر وهو وجود  
الجوهر ولا استحالة فيه بل هو المطلوب **قوله** بل فرضا ايضا  
وانما الثابت هو امكان فرض الانقسام لا الفرض العقلي لانقسام  
غير متساوية **قوله** النوع الاول ما يتعلق بالمحاذاة الى لا يخفى  
ان مجرد ابطال الجزء وكون الجسم مركبا منه لا استلزم كونه متصلا  
واحد الجواز تركبه من اجسام صغار فكونه متصلا بالفعل  
نعم بطل مذهب جمهور المتكلمين والشهرستاني والنظام فان مذهب  
الشهرستاني وان وافق مذهبهم في ان الاجزاء بالقوة لكن  
خالفتهم في جواز الانتها الى الجزء في حين ما لم يثبت الجزء لم يثبت



مذهب **قوله** اما قبل الحركة وهو كونه لا قيل لم لا يجوز ان يكون  
 حال الحركة على الجزء الاول بان يكون ذوالا عارستها تدبر حيا  
 لا آتيا كما قيل في الهامة بالنقط في الكرة بالقياس الى السطح وانما  
 سبب موافق ذلك الجواز لا يدل على انتفاء الاسباب مطلقا وعدم  
 العلم به ليس علما لاحده اجيب بانه لا يبعد ما قيل في الكرة لان المتحرك  
 سوا الكرة لا الجزء وفيما نحن بصدد هذا الجزء فيس بالتحرك يجب  
 ان يراد عن الجزء بتمامه والا انقسم قطعا ولم يتحرك مضافا  
**قوله** كما يخط من هذا الفصل شي يخرج من ذلك الفصل شي لو اراد  
 بالشيء في كلا الموضعين شي من البتة وان اراد بالفصل الاول  
 هو المنضوب كما فسر ايضا وبالتالي الفصل الآخر المحدود على  
 سطح الارض المستند في الاول الظاهر من العبارة ايضا حيث  
 لم يقل منه ومعناه يخرج من الفصل المحدود شي من الوتر حيث  
 لا يقال شي من ذلك الفصل بل بقي خارجا عنه لم يحج الى العناية  
 المذكورة في العبارة **قوله** اذ المقروض ان مقدار الخطاط  
 الاول ان مقدار الاجزاء كمدار الخطاط كما هو الظاهر اذ فرض  
 الماخذ في قوله فان كان ما يخرج به لا في قوله كما يخط والامر فيه  
 سهل اذ المقصود ظاهرا **قوله** كصورة نوعيه عدم قبول الفلك

نوعيه

للقسم مستند الى صورة النوعية اتفاقا قبل بالصلابة التي هي مقتضاها  
 فقط او لم يقل بانصافه ايضا كما في ساير الفلكيات على ما هو المشهور  
 واما العنصرينات فعدم قبول القسم ليس من صورها النوعية البسيطة  
 بل مقتضاها بالقبول كما قبل لكن انصاف العنصرينات بالفلكيات  
 مما لا شبهة فيه فاستد المنع الى الصلابة وان كانت من الصورة  
 النوعية للمركب مع جواز ان يكون في الاوضاع الاثيرية والآثار  
 العلوية بما يحدث في المركب بل في البسيط ايضا عرفنا مقتضى صلابة  
 فيه او الياما والتماما بقدر ما يستلزمه انفكاك اجزائه مرة من غير  
 ان يكون ذلك صلاية او من مقتضى النوعية له هذا وكما ان يكون  
 ذلك تحييرا من المصمم او تردد دأمة وتجويز المنع كون المانع هو نفس  
 الصورة لجواز ان لا يكون الصلابة من مقتضى الصورة على ان  
 وجود جسم عنصري كذلك غير معروف الا من ذيقرا ليس من الالهام  
 الصغار جدا البسيطة الصليبية التي لا يقبل الانقسام الفلكي بل الوهمي  
**قوله** لا عاطة بالكلية هذا الكلام ملائم لهذا المقام بلا شبهة  
 بخلافه فيما تقدم مذهب المكلفين فان عدم وقوف العقل الى حد  
 يوجب الانقسام الفرضي لا عدمه على ما ينبغي ان يكون في موضعه وربما  
 يدعى هناك ان الاحكام العقلية اذا كانت متعلقة لمحوسات يكون

١٩٥



العقل بأبعاء للقدسي المادية حيث عجزت **عجز** **قوله** والصواب  
 قل المراد العرضان اللذان اقتضاهما المعروفان فيختلفان قطعاً  
 اجيب بانه لا يستلزم الانفصال وعدم الالتئام بينهما على انه يكون  
 قسمه فلكية فلا وجه للقاء وان سلم فلا يثبت الا تخلفا لجزء  
 ما يتميز بالعرضية كالضوء والظلمة والسواد والبياض على ما يمر  
 السطح من غير نفوذ الى باطن الجزء مع انه صريح ابن سينا بان **انقسام**  
 باعتبار العرضين انقسام عرضي حتى اذا زال احد العرضين وكلما  
 زال ذلك التميز والانقسام **قوله** فتم اتصال اي جوهر متحد اعلم  
 ان الاتصال له كان ساطعاً وصنعاً للشيء بالقياس الى غنوه بمقتضى  
 اعني كون المقدار متحد النهاية معه وكون الجسم بحيث يتحرك بحركة  
 جسم آخر يقال انه متصل بهذا المعنى انه متحرك بحركة منتقل  
 اصطلاحاً الى وصف الشيء لا بالقياس الى غنوه وهو كون المقدار  
 بحيث يمكن ان ينفذ في اجزاء يشترك في الحدود ولذا انه ذو  
 اجزاء بالقوة والمتصل بهذا المعنى يطلق على الفصل الكم المتصل  
 حيث يفصله عن الكم المنفصل وعلى الصورة الجسمية المستلزمة للجسم  
 التعليمي تسمية للكون باسم اللازم وعلى الجسم اتصالاً له ذات اتصال  
 بمعنى الصورة الجسمية التي هي متصلة اي ذات اتصال بمعنى الجسم التعليمي

لا بد من ان يكون  
 الجسم متحركاً  
 فيكون الاتصال  
 اتصالاً حقيقياً  
 لا مجرداً

متحد النهاية بمقدار آخر ويقال لذلك المقدار  
 انه متصل بالثاني بمعنى انه

200  
 وبالجمله لا اطلق الاتصال على الجسم التعليمي وعلى الصورة اطلق  
 المتصل على الجسم تسمية مجازية ايضا واذا تأملت تلك المعاني لم تشبه  
 عليك معنى الاتصال والاطلاقات ثم اعلم ان الاتصال المقبول  
 اريد به الصورة الجسمية كما صرح به لا المعنى العرضي واما الانفصال  
 فقد قيل هو عدم الاتصال فلا يقتضي محلاً ثابتاً وروداً بانه ليس عدماً  
 محضاً بل هو عدم ملكه واعدام الملكات لها خط من الوجود فيقتضي  
 محلاً ثابتاً قيل يعني كونه عدم ملكه بل هو عبارة عن زوال اتصال  
 الجسم فلا يقتضي محلاً اجيب بانه ليس انعدام ذلك المتصل بالكلية  
 بل انعدام الاتصال عن شيء في ذلك المتصل من شأنه الاتصال  
 فلا بد من الموصوف بالاتصال قبل طريان الانفصال ومن الموصوف  
 بنزول الاتصال بعده والحاصل ان المقبول في الحقيقة الصورة  
 الجسمية الواحدة قبل الطريان والجسمان الحادثان بعده فالمقبول  
 في الحقيقة ليس الا الجسمية ومبنيهما التابعد لوجودهما اعني الشكل  
 وصورتهما اللازمه لها اعني الجسم التعليمي لكونه متلاً مساوياً لهما  
 في جميع اقطارها حتى كانه قالب لهما وكونه متوارداً عليهما وهي  
 من يعينها فهو كالصورة لهما وقيل المقبول بالفعل هو الصورة  
 الجسمية قبل الانفصال لا بعده ادلاً خفياً في وجود الاتصال



بالانفصال في الجسم قبل الانفصال وامكان قبوله في تلك الحالة فليس  
 الانفصال بمقبول بالفعل بل بالامكان لا وفيه تأمل فقد برهنت  
 وتخصي الكلام في اثبات الميول ان يقال ان الهوة الانفصالية  
 الواحدة بعدد وفي الانفصال يصير صورتين اتصالين  
 والاتصال ليس عند الاجتماع بصير ان اتصالية واحدة والتفرقة  
 الفردية ثابتة بين انقسام الجسم او الجسمين بالحدة وحدوث جسمين  
 آخرين اوجسم واحد آخر وبس الانفصال الجسم الى جسمين وصيرورة  
 الهوة اتصالية موستة اتصاليتين واتصال الجسمين وصيرورتها  
 بسية اتصالية واحدة بل نقول الجسم لا يخلو عن اتصال ما في ذاته  
 مع كونه في تلك الحال قابلا للانفصال العقلي اعني ذوال الانفصال  
 الواحد وحدوث الاتصال بين الاخرى وكذا الكلام في كل من  
 الاتصال ليس ايجادا شئ من اتصال قوة قبول الانفصال  
 حاصله مع بالفعل قطعا وقد عرفت ان المقبول الحقيقي ليس هو  
 الانفصال بل الاتصال بين بعدد وفيه ومما يلي باحصلين مع الاتصال  
 الذي فيه قوة قبولها بالفردية مع وجوب الاجتماع فلا بد من  
 من امر باقي مستحفظ للجسم في الحلات يتوارد عليه تلك الهوة  
 الاتصالية الواحدة المعروفة للاتصالين والعارضة لهما فهذا الامر

انما ما يقبل في فعله لا يكون  
 حقيقة كما يرى ان الامكان الانفصال  
 في كل من المقبول بالانفصال  
 اريد ان المقبول بالانفصال  
 المتورع المقبول بالفعل الحاصل  
 من الهوة والاتصال ايجادا  
 الامكان ايجادا معي انه لا يسمي الى حد  
 لا على طريقتين ولا يكون في الحال موجودا  
 حقيقة عارضا لا كقوة في الاتصال  
 الموجود كونه كلاما حقا لكل كلام  
 شريطة لا لا تخفى

الباقي المقصود به طامر انه ليس نفس الاتصال الزايل او الاتصالين  
 الزايلين ولا نفس المقدار التعليمي الذي ليس بمتميز بذاته فلا يكون  
 محلا للمتميز بذاته اعني الصورة الجسمية وذلك الاتصال القائم بذلك  
 الباقي الذي ينفصل ويقتل مرة بعد اخرى هو المسمى بالمبول ولا  
 نعني بهذا الاتصال والاتصال العرفي المتعاقبتين على موضوع هو  
 الجسم كما توهم البعض كيف وكون الجسم متصلا في نفسه امر ذاتي مقوم  
 له واكبر من لا تقوم بالعرض **وهو** لا تتغير اشكالها ومقاديرها اختلفا  
 في تلك الاجسام البسيطة في اشكالها ومقاديرها فمنهم من زعم ان مقدارها  
 مساوية الى مثله قال ابو البركات في الارض ونفس الامام على ان  
 صاحب المذهب ذهب الى انها كرية الشكل ومنهم من ذهب الى انها  
 مختلفة المقادير صغرا وكبرا ومختلفة الاشكال ايضا واخبار الحق  
 الطوسي انها مختلفة الاشكال وزيف كلام الامام بقول الشيخ في  
 الف الثالث من لطيفات الشفاء انهم يقولون انها غير متجانسة الا  
 بالشكل وان جوهرها جوهر واحد بالبطح وانما حدود الافعال  
 المختلفة منها مع اتحاد جوهرها لا اختلاف الاشكال فالمذهب الاول  
 ساكت عن المسألة في الاشكال والامام عن المسألة في المقدار  
 والشيخ عن الاختلاف فيه اذا جعل قوله وان جوهرها بمقتضى التفسير





بقوله انها غير متخالفة الا بالشكل والافق في الاختلاف في المقدار  
صغرا وكبرا مع عدم الانتقام بعيد جدا وان كان المستفاد من كلام  
بعض المحققين انه المقول عليه ولا يقول اشكالها ومقاديرها  
سواء كانت مختلفة او لا لا يتفرق منها لعدم قبولها القسم الفكيكة  
ولا اثر فيه للاعتاق والاختلاف كما توهم **قوله** بناء على ما ذهب اليه  
الفاعل قبل كون الاجسام الصغار متوافقة المادية بمحول عن الدلالة  
على كون المركب منها مواد فعلها في المادية مع ان الكلام انما يتم معه  
واجب بان الكلام في المركب المتشابه الاجزاء الذي شررها جدا  
ورسما فلا تصور منها اختلاف في الطبع ولهذا الجري مثل هذا  
الاشكال على الجسم عند الحكمين حيث لا يطلع على اجزائه اعني  
الجوهر لا فراد انها اجسام فيصور في ذلك المركب قسم من غير  
جريانها في الاجزاء **قوله** وان بنى الدليل قال المحقق الطوسي  
في جواب كلام ابي علي المنيع الحاد الطبايع انه بنى الكلام على ما  
سلموا من الحاد ما واعترض عليه صاحب المحاكمات بانه لا يكون  
الرايما خارجا عن قانون الحكمة **قوله** قد يكون تشخيص احد مادتها  
من القبول كتشخيص كل واحد من الاجسام الصغار التي هي مبادي الجسم  
واجزاء ماديتها والتشخيص الذي هو شرط القبول كتشخيص الجسم الذي هو

وذلك الاجزاء ولهذا يفضل الى تلك الاجسام الصغار ونسبها وجه آخر  
دقيق وسوان يحمل الشرط على التشخيص الثابت بكل من تلك الاجزاء ايضا  
بمعنى انه يجب ان يكون علمه بعد ورود التسم ولو فرض التسم لما سبق  
ذلك التشخيص بل يزول ويحدث تشخيص آخران بخلاف المركب منها فانه  
يفضل اليها لو جدد شرط القبول وسو تشخيص كل من تلك الاجزاء فخير  
**قوله** من ان احده من تلك الاجسام اي المركب فكيف حل واما لاجزاء  
المثلثين واما للزوم التبرج من غير مرجح لان حلول احد المثلثين في  
الآخر ليس اولى من العكس قدنيا قس على الاول بان المستحيل هو حلولها  
واجتماعها في محل واحد لا كون احدهما محلا للآخر ورد بان الدليل  
يعمها وان امكن المناقشة فيه وعلى الثاني بان ذلك ان سلم بالنظر الى  
ذات المثلثين وبالنظر الى الخارجه منهما ثم لجواز استناد التبرج الى تشخيص  
كل منهما **قوله** كان ذلك لاجل ان هذه حادة وبلك ياردة لا خفا وان هذه  
الاختلافات ليست مستندة الى نفس الجسم واما انها مستندة الى الصورة  
النوع فبينة كلام سجي ثم ان عدم العلم بالاختلاف المستند الى الصورة الحسية  
لا يستلزم العلم بالعدم وهو المظن **قوله** فان الشئ اما ان يكون لذاته  
محتاجا الى محل او لا واذ لم يكن محتاجا له لذاته كان مستغنيا عنه في حد  
ذاته فلا عكس ان يقال انه قد لا يكون الشئ محتاجا الى المحل بالنظر الى ذاته

اكثر من كونها اجزاء  
على الاخر وتسمى  
لا على الاول



ولا غنى عن ذلك وهذا الامر لا سقرة به قطعا ثم نتج ان استحالة حلول  
المستغنى لدائه عن المحل فيه غير مسلم بالنظر الى ما يمنع من مقتضاه فيصح الحلو  
مع ذلك ايضا **قوله** كان جسم او صورة جسمه لوداعله قوله او مقدار  
تعليمها وعلى قوله كان جوهر فردا قوله او نقطة لكان اسهل لا يقال  
المفروض جوهرية الهيولى وكونها قابلة للاشارة الحسية والتزاهيها  
مثل ينكر عن جوهر آخر لانا نقول قد قطع النظر عن جوهريةها وجعل  
سواء القابل للاشارة والالم يبق لحديث الخط والسطح الوضو ووجه  
التعليمات قابلة للاشارة ولو بواسطة **قوله** وهكذا الى ما لانهاية له  
لا يقال فلم يثبت عنصر كل واحد منهم قابلية تقدمه على الآخر  
لانا نقول الثابت منهم قدم بيئولاتها وقدم صورها الشفافية <sup>النوع</sup> بالبنوع  
بالجنس لا قدم صورها الشفافية بالشفافية وما ثبت قدمه امتنع عدمه فثبت  
في الاستحالات الثابتة بحسب نفس الامر في صورها الشفافية **قوله** الا بال  
والوصل في الحصر منع سندكون **قوله** لا بد ان يكون مقارنا للهيولى القابل  
وان كان هو الهيولى لا المقارن لها لكن العبارة المشددة هي ان الجسم  
قابل لا يقال والا انفصال بل الطارى لا يكون مقارنا للهيولى **قوله**  
في غير الصورة التي يشر لها حال كونها مادية فيه يجوز ان يكون عينها  
وكون قبولها للاشارة مشروطا بالمادة **قوله** فلا يكون ثم كل ولا جهز

كذلك

فقطلا عن اخلاصها بالشكل لتايل ان يمنع شكل الصورة  
المجردة واتصافها بالكلمة والجزئية تستند امان هذه الامور  
عند اعتدائها بالمادة والمقصود لس اثبات تجرد ماديا  
بل جواز ذلك ولو جينا فثبت ما يدل على اقترانها بالمادة  
لا يدل على عدم تجرد ما في الجملة لو ثبت لها ذلك دايا لدل  
على عدم جواز التجرد والجواب ان شكلها ضروري لانها  
فهذا الشكل ان كان للجسم المشترك لم يثبت كل ولا جهز  
ولا اختلاف اشكال للاشياء في السلب وان كان  
بسبب آخر ضرورية دفعا للتحكم وذلك بالفصل والوصل  
كما ذكره آغا فقدم كونها قابلة لهما بدون الهيولى ومقابل  
كما مر ويترج ان المنع المذكور بقوله ولكن لا يخفى ان يمنع  
لتايل ان يقول جواز حصول الشكل للجسمية مع سبب آخر  
واذا كان لها في الفاعلة لزمت كونها قابلة لانا نقول  
فلا بد منها من قابل وهو الهيولى فيلزم على تقدير  
التجرد لا تجرده وهو المطلوب **قوله** وقد عرف جواب  
من جواز كل منهما من علته لا من الدات وقد عرف ايضا  
ما فيه من عدم ثبوت الواسطة بين الاحتمال الذاتي



الى المحل والحق الذاتي عنه فاذا رفع الالهيته الذاتي  
 يثبت الغناء الذاتي **قوله** قد بينا اللازم من هذا  
 البيان سوا تقدم الذاتي لوجوده الصورة على  
 المهيولى المتأخر لما لا يلزم الاول وهو تقدم وجود  
 المهيولى على الصورة بالذات ايضا لو فرض عليها  
 للصورة فيكون منتفيا **قوله** انما يظهر صحتها في  
 المعية والتأخر الزمانى وفي المسئلة ذاتيان فلا  
 يظهر تقدم المهيولى على الصورة زمانا بل ذاتيا  
 وكذا تأخر الصورة عن المهيولى وانما يظهر ان  
 لو ثبت ان معية ما مع المتأخر بالذات ذاتية او  
 زمانية لكن المتأخر تقدم ذاتي واقول الحكم  
 بان ما مع المتقدم بالذات متقدم كذلك على ما مع المتأخر  
 ليس مما يشك في صحته وانه لا بد له من زيادة اختصاه  
 به سواء كان في المتقدم سببية ما لامة او مسببية  
 ما عنه او كان معلولى على واحدة او متعددة او  
 حيث لا افتراق والالم يكن استناده اليه والحكم بكونه معه  
 اولى من استناده الى المتأخر والحكم بكونه معه وكذا الكلام

فمما هو سببا اذا كان فيه معنى السببية العينية كالحكاية والاسكال الدن لهما مدخل في حصول  
 الصون علما لعدم ما دل على ان كانا معا في الوجود زمانا فكل موضع ظهر فيه نوع من الغنى  
 بغير ذلك الحكم قطعا ومثان مندرج في تلك الكلمة فنصم وردكم بها واعلم انه قد كان  
 بناء الصون عنها مخالفا لما ذكره في كون المتوكل للصون لانه لا ينفك عنها الا التقدم  
 الاول في كونه والحوار ان المتقدم على المهيولى للصون المطلق هو من مالا يخصه فلا ينفك  
 الى تبصير المتوكل بها والمحكمون عليها بالماجر عن المهيولى هو صون شخصه حاله في حصول  
 ومنه فصل المتوكل شخصها في قومها وصورتها شخصها محاسب الى الصون المطلق فلا ينفك  
 والكلام حول الصون شيئا بل ان كان المعية في علمه الصون للمهيولى للصون المعية للصون  
 الشخصية كذلك مع ان هو هو للصون والمتوكل في معنى كون المتوكل علم للصون كخصه لا الكلام  
 في العلم الموصى والمعلوم الموجود على سلم تقدم الصون المطلق تقدم المعية ايضا لم تقدم  
 علمه الصون للمهيولى وان لم سلم لم يتم عدم علمه الصون للمهيولى بل انما هو في حال وجود  
 وتخصه ضروري بطلان لان الشيء لم يخص موجودا في الخارج لا يمكن حلوله فيه لان وجوده  
 في نفسه متقدم على احواله وحواله حلولا اخر ومنها القول باحسان المحل الى مطلق الى ان  
 المتقدم لا الى حال الشخص المعية بالاعراض المحكية المتأخر عنه سطله ان الطمع من حيث لا وجود  
 لها فوجودها في وجود الاشياء على المعية محال فيكون الصون على وجود المحل وشركا لعله  
 كما ذكرناه واجاب عن المحقق ان حال المحل ان كان محال له وجوده كالعرض في المكان لا يكون  
 على المحل وشركا لعله وان كان مستغنى عنه وجوده وذاته بدانية ومحال له سببية من الصون  
 والحوال لا بالنظر الى الوجود والوجود للصون المحكية بدانية مستغنى عنه الصون في وجوده محال  
 انما شخصها كقبول الاصل والافضل فيلزم ان يكونا فاعل لوجوده وشركا لعله



























الا مطلقا حتى يحيط به علمه انه محال ان يصور الا في سطح نصف النهار لا في جهة الشرق ولا  
 جهة الغرب بل المقصود مجرد معرفة الاختلاف الطولي والعرض او مما معناه **قوله** واما تصويرهما  
 على ما سمي من كلامهم من انهما ان كوة البقار مقطوعة بخروطة النظر واما في جميعها واما في قطعها فكل منهما  
 في ظل المخروط وقطعة اخرى منها كشكل مكعب مثقوبة ووجهها المكعب من جهة الارض فلا محالة يحصل من كل  
 مخروطي راسه معا بدو الشمس كمن في الكائنات الشمس على نصف النهار من تحت كان في المخروط  
 على سطح النصف النهار من فوق ويكونا متغير وضع راسه متغيرا لانه في جهة الشرق وغربه معا بالبعاس الى  
 الارض فاذا قربت من الاقنى الشرقي بمقدار ثمانية عشر درجة من تحت كان راس المخروط على وجه  
 ثمانية عشر درجة من فوق فاذا اجتمع في محدود من بوز البقار الشرقي فقامت  
 انه في بوز البقار من الاقنى ويستبين من النجاء الشرقي الى جانب الباصرة ما لم يكن مستنيرا في الوضع  
 الاول وهو كواثر اريد بمقدار استبينه ويرتد في الاستبان من النجاء الشرقي الفوق وتغير سطح  
 النجاء المستنير في جانب الشرق من الاقنى فافقوا في ظل المخروط في النجاء الغربي السحيق ويبعد سطح  
 المستنير من النجاء من سطح الاقنى اذا قربت من الاقنى جدا تراكمت الابحرف ويكون  
 الخطوط الشعاعية كما رجع من البصر السافرة في النجاء المستنير الا في الظل كمن من ان تحت فيه  
 وهي في حدود ثمانية عشر درجة كما شهدوا الخيال الصادق واما البرهان على حقيقة الادعاء غير ذلك الكتاب  
 وعلى هذا فليس الشفق **قوله** واما ان رجوع الى العاد في النجاء من ان يمكن ان يكون واحد من  
 العباد يكون داخل في العباد الاول الى ان يعلم بالكل من تحت كواثر ما تحت ان يكون على كل  
 من يكون على انظمة اربعة فاما انما استدلوا بالحوادث الى الاسباب التي يمكن ان يكون  
 الرجوع الى العاد في النجاء بالمتغير المتناهي في ذلك مع انهم كانوا يسمون المستنير مستنيرا  
 الاثرية في القوابل السفلية كمن في كل وضع احوال معصية وحر كائنات السيار والنوا

اسباب حصول ارتباطات وادفع واما كمن وضع من مجموع الحركات لا يحصل مثل  
 ان يحصل الا بالوقت **قوله** ان يكون دون النجاء من تحت ان يكون في الارض ان تحت  
 بار تغاضي الماء دون عمارا واما اذا اسفل الاوح من الشمال الى الجنوب فكيف حصل  
 انعكس بعض نصف زمان دون النجاء من تحت ان يكون في الارض ان تحت  
 علم العلم الحكيم على اصلهم من التتميلات بما لا يحاح البعاني بالاصول الثابتة **قوله**  
 فكل صوت كمن في مادة الاخر من معا على النجاء من تحت ان يكون في الارض ان تحت  
 واعرض عن علمه ان النجاء من تحت ان يكون في الارض ان تحت ان الصوت الناري مثلا  
 تؤثر في برودة الماء الا بوسط الحرارة الى ان يكون في الارض ان تحت ان الصوت الناري مثلا  
 كون النجاء غائبا والمنفعل مغلوبا فالحرارة النارية بعد كونها غالبة بصيرة مغلوبة والبرق الماء  
 بعد كونها مغلوبة بصيرة غالبة وهذا كما ترى في النجاء من تحت ان يكون في الارض ان تحت  
 هو المادة لانه اذا اخرج الماء اكارا وباردا في الحرارة والبرودة وحصل الكسفة العاتية ليس  
 هناك صوت من تحت ان يكون في الارض ان تحت ان يكون في الارض ان تحت ان يكون في الارض ان تحت  
 بتوسط كسفة معا في الحرارة والبرق من تحت ان يكون في الارض ان تحت ان يكون في الارض ان تحت  
 ليس الا في التمان كمن في الارض ان يكون في الارض ان يكون في الارض ان يكون في الارض ان يكون  
 في مادة الاخر من النجاء من تحت ان يكون في الارض ان يكون في الارض ان يكون في الارض ان يكون  
 الاول من كمن في الارض ان يكون في الارض ان يكون في الارض ان يكون في الارض ان يكون  
 مؤثرا حال كونه معروفا واما قبله في الارض ان يكون في الارض ان يكون في الارض ان يكون  
 في مادة الاخر من كمن في الارض ان يكون في الارض ان يكون في الارض ان يكون في الارض ان يكون  
 من الررم حوالا كون كسفة واصل في الارض ان يكون في الارض ان يكون في الارض ان يكون في الارض ان يكون







في السور الحارة بعد ثم خرج ولم يبق عليه سدره النطرون وبقية الزيت ويجعلها بوطقة  
 مشقة على بوطقة اخرى تستعمل ثم يوضع في اناء ويجعل عليه شيء من النوشادر والذجاج  
 اثني عشر يوما حتى يمتزج بالزيت ويجعل سادق فيقطع منه ويذاب في استقائه يزداد  
 في سرعة الدواء في يصير مشطرقا كالبثور وان يوضع في ذلك صاكن في سرعة وبه الصالح **قوله**  
 بالعسل الى اسوي الذهب لانه لا يفسد بالجموع لا يفسد ولا يفسد الا بالسر بل ان من الفضة  
 وفي القلي ساق من ساقها بدل من ساق في الحش كبريت مسك الدوبس سائر الحش كبريت  
 كان يحصل الزاينة فقط لا يحصل كبريت اللون فان الشبيه به موجود فينا **قوله** في الحاشية  
 غايه العظم كانه لم لا يكون فاعلمها هو حاله الغذاء اجني المفسد من هذا فاعلم  
 واختلاف الحش كونه الطباع العنصرية ايضا في افعالها اما يكون لا زلا لا تحي كما اذا لم  
 تكن لها جهات اعتبارات وتجب في الاستحالة **قوله** الفعل العنصر المعجز الى الخيرة الثانية  
 فان المعجز الاول هو الحق المنفصل للنفوس والكسفات المرافعة التي في المنى اصطلاحا وان  
 صح ان حالها الغايرة ايضا مغيرة الاول بالعكس الى محل فعله فان محله هو لولم وكل الفصل  
 هو المنى في كل من غير اول في محله **قوله** وبصيرته هو لفظ سرياني معناه ان يخطو اعم من ان  
 يكون خطا صالحا متولدا كصل من سرياني للبدن او فاسدا متولدا كصل من سرياني للبدن  
 اصطلاحا **قوله** لا يرد ان علمه استدلالا وان كان المعنى صمم مركب الغذاء شبيه به فلو لم  
 كونه مركبا في يقوم مقام ما علم منه والخاص من شأن الغذاء لا ينفك بالبطون والاشياء التي  
 والا مثلا لا ينفك والاشبع لا يحس ضعفها الا اذا تصدق به ثم ان هذا النبات  
 الماء الى نفسه صيرورة جوارحه محل ما لم يحو ان يخذل النبات مع الماء اجزاء  
 اسطقسية ووجدت في نوع من الكريستال الصالح الغذاء في لا يفسد في ذلك ولا يصح ان يكون

بل انشأت انشا الى الماء الصريف ليرقى الغذاء ويحفظه عن الاحراق ويمنع من الجفاف  
 الى غير ذلك من منافعها لا يسد من صيرورة الغذاء كما يمكن صاحب الكمال ان يثبت غذاءه بسيرة  
 واوله ان يكون بانه ربما يجوز ذلك الماء المخلوط الذي عندنا في البسيط الغر الخايط الجوهري  
 ومع ذلك لم يصوت به **قوله** واستر الى ابطاله وابطال المدد الباطل معاشه ان شاء الله الى الاول  
 لا يسطر الباطل من سوسن البثور التخذل بين الرائي والمرى سبب الدخيل العاصفة جدا كجنت صخرة  
 بالمره كما في الخطوط الشاعرة جدا بدل من سوسن في الخطوط الحار من الجوز الوصل الى المرى  
 ليوهم اتصالها واقربا بالبطون وتوهمها به كحلاف ذلك المخلوط وروبان الشرط هو وجود المتوسط  
 لا يتخصصه بخصوصه ولم يزل عن متوسط شفاف من السوسن المذكور مع الحاشية في السعال اطراف ذلك  
 الخطوط الى مرى عز كما ذكر **قوله** وكلمة شفاء على ان الواحلا يصدر عنه الا الواحلا اذا كانت في  
 واصل حاكمه بن الحار والبرق **قوله** بالبضاد شفاء فيهما مدركه بايضا شفاء فيهما مدركه  
 ادراك الحار وادراك البرق واكمسهما بالبضاد فليبدان انما وكذا الكلام في السواقي فلو ان القول  
 بانثني عشرة او خمس عشرة فنم يفرم مدركه كذا المدوقات واجيب بان في كل نوع من الحكم  
 مع ما سبق عليه ذلك النوع من ادراك الطرف **قوله** فاشبه كل نوع وجعل المدوقات بمرى  
 الادراك المتعلقة بها واكمسهما بالبضاد نوعا واحدا من البضاد وبنها الحكم على ان تبين  
 الكيفيات الاربعة الاولى اسد من البضاد الذي في غيرها وهذا اصح مما ان تعدد القوى وان غيرها  
 مما لا يشق العقل كما ترى الخط كما صدر ان هذا النوع الواحد هو الملائمة والمنافرة وهو  
 ضعيف جدا لانه يمكن اجزاء مثل في الملمسات ايضا كما لا يمكن وان لو خطفه من رتبها فلا  
 اظهره بالجملة فلا وجه لاختصاصه للموت ببقدر القوى والمدوقات ولا افراد كل نوع في الممرات  
 من الضاد يفرق فنم على ان الحكم من نفس البثور في الطرف فان في حقها واصل او في قوى



مستند بل يجوز ذلك في القول الظاهر علم ما سيجي قوله وما كان الاجاب  
عن جميع المناقبات واجبا لا يحسن ان الاظهر ان معاليها كان الاحتياط على المناقبات  
او المناقبات او جميعها من جميع جهات البون واجبا والله اعلم

منه  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين

مباحث التبيين **قوله** بناء على ان على آياته  
عندهم اي عند الحكمين ذكر الامتنان وغيره ان بعض الحكمين  
على ان على آياته الممكن هو الحدوث وبعضهم على انها محو  
الامكان والحدوث وطائفة منهم على انها الامكان بشرط الحدوث  
ولما ذكر قوله اما بامكانه او بحدوثه في سلك الحكمين عمل السائر  
اكدوث على الحدوث وحده والامكان على الامكان مع الحدوث فظا  
او شطرا لكون اشارة الى المدام المذكورة **قوله** قل هذا على  
طريقة الخلل وجهه ان الاقل متغير وكل متغير حادث وان الاقل  
حادث وما لا يخلو عنه فهو حادث فالأقل حادث فله محدث واهي  
هو الرب ومقصوده ايراد الحق على الخصم والانكار على المعاند  
وانبات ان الصالح لا الوبيية والربوبية هو الواجب الوجود الذي  
لم يطر في التغير والحدوث لانه اشبه عليه الامر حتى يرد ان  
اللازم هو ان الاقل لم يكن ربا لان الحدوث يقتضي محدثا ثم  
في حمل الآية على هذا المنوال من الاستدلال اشكال لان الشروق  
قبل الاقول فلو كان الاستدلال بمجرد الحدوث فالظهور بعد الخفاء  
انضا صالحا له فما وجه ذلك في خصوصية الاقول فان التغير كما  
تسبب به تسبب بالظهور كما في القمر وبالظهور بعد الخفاء كما في

مباحث التبيين



الكوكب وما قيل انه دم كان في الكيف صغيراً فحين ما خرج كان اللؤلؤ  
قد جنى فزأى الكوكب من غفارة كحفل له علم 2 بانه متغير بوجه ما قد ورد  
بما ذكرنا وما ذكر في الانوار من انه لم ينج بالبرق لتعدد دلالة  
لا يلزمه تعلق عدم المحبة على الاقول ونفي صلاحية الآلهية مخصوصه  
كثير ملاءمة وانما الملاءمة التامة لا احب المتغيرين فامل وكان الشارح  
اشار بقيل الى الضعف **قوله** وكل ممكن كمال في تدرج وجوده في  
قل في كونه مستلزاماً لا مكاناً لا بالحدوث كما هو الموضع واعتباراً  
غير معتبر في اول الامر مع فرض استدلاله بعيد فنبني الكلام اما على  
البداهة او على الوجه الاول من الاستدلال **قوله** لا تركب الاكثر  
قل ان الاحياء الى الاجزاء والافراد وان اقتضى الامكان لم يبق  
احياء الى قوله والواجب في وان لم يقتضها المركب الاكثر فيه  
افضل فلم يثبت هذه المقدمة فلم يثبت المطلوب واجواب ان اثبات  
الامكان بالمركب والكثرة الاجزائية يعني عنه بلا حفاً لا بالكثرة الانفرادية  
اذ لا احتياج الملزوم للامكان منها غير ط فاذن الله قوله والواجب  
لاكثره فيه اي بوجه من الوجوه تعنى كونه العالم اجزائياً فكلنا اذ  
الموجود منحصر فيها فاذا لم يصلح لكونه واجباً تعنى كونه ممكناً نعم المقصود  
يتم بقوله والواجب لاكثره فيه بدو ذكر المركب وكأنه استطراد في معناها

**قوله** لانه حدوث هذه الاطوار لا من فاعل في اذ كل من لا حظ  
هذه الانقلابات والاطوار واشتغال كل طور على انوار من الحكم  
وفروب من الدقائق الى اخر الخلقه المشتملة على الاطلاء الاربع  
التي لا بد للبنيية منها وعلى منافعها التي يتجمل اولو الابواب في كمال  
صانعها وعلى الاطوار المفردة المشاركة اجزائها بكليتها في الاسم  
واحد وكالعلم والعرف والرباط والعصب والور والنسج  
والدم والشحم والسمن والاوردة والشراس من المتولدة كلها من التي  
بكال صنعة وايضا حكمته الا الدم فانه متولد عن مثل الدم ومعهده  
اكثره ولا السمن والشحم فانها متولدة من مائه الدم ومعهدهما البرد  
ولذلك كلهما احرى وسمى غير الثلثة اعضاء منوية واصليه وهذه  
الثلثة وموه غير اصليه وعلى الاعضاء المرتبة كاليد والعين والعضلات  
والوجه والراس على مراتب التراكيب اعني اولاً وثانياً وثالثاً  
ورابعاً وعلى منافعها التي لا يمكن بدونها الحسوة وبقا النوع على ما  
شرح تفصيلها في الشرح جزم بوجود ما في علم حكم خبر كامل من  
كل وجه لا يتطرق في كمال ذاته وعظم صفاته شابه نقص وبان ذلك  
لا يكون اتعاقباً ولا من فعل طبيعي واحدة ولا من طبائع مختلفة  
موجودة معا وموتبه فلسفة العاقل الى اطوار الخلقه في الاجزاء



المفرد فانما كيف يتبدل من حال الى حال من العلقة والمضغ واللحم  
والعظم مع اجناس وانواعها واصنافها الموجودة في فرد واحد  
مع منافع متعددة تختلف من اصل واحد متشابه الحقيقة او المذاق  
في كل واحد وكيف خلق الله من قطرة ماء ما ميات هذه الاشياء  
المسكرة وكيف يسقط عليها النوى من المولدة الفاضل من  
البدن جوهر ما المرتبة لكل جزء من بعضه مخصوص ومن الصورة  
المشكلة لكل جزء بالشكل الذي تقتضيه النوع المنفصل او ما  
تعارفه من الخطوط والتجويف ومن الغاذية والنامية ومن  
خدام الغاذية الاربعة ومن الكسفا الاربعة الخادمة كخدام الغاذية  
الى غير ذلك من التفاصيل **قوله** ولا يذنب عليه قتل اذا اريد  
بقوله وان كان ممكنا فله مؤثر اي كدونه لا الامكانه فان الموجود  
الممكن لا يخلو عن حدوث قطعا سيما عند الممكن لم يجه عليه شيء **قوله**  
ولا يجمع اجزائه اراد به كل واحد واحد من ذلك المجموع حيث يكون كل  
واحد من تلك الافراد قاعلا مستقلا للكل ومؤثرا في المجموع **قوله**  
مع لزوم تقدم الشيء على نفسه لان كل واحد بهذا المعنى عسى الكل  
قطعا وعلى علته وعلى علل علته وعلى المجموع الذي هو واحد اجزائه  
يلزم التوارد ايضا على الخافضات فاعلم وفقك الله وما قيل انه محتمل

ان يراد به ما لا يدخل فيه الهيئته بخلاف المجموع ويجعل اشارة الى  
احد شق الرد يد في السؤال الثاني فنه ان الحكم بالنفس **قوله**  
بالكل في احدهما **قوله** فاثباته مصادرة لان تباين الكميات توقف  
على ثبوت الواجب لانه لو لم يثبت مع لزوم تقدم الشيء على نفسه او وجود  
الممكن بلا علة فالحكم بالتباين يتوقف على الحكم بثبوت فاثباته بما يكون  
ذلك التباين جزؤه مصادرة لانه ان لم يكن ثابتا لم يتم الدليل الذي  
من جملة تباين الكميات وان كان ثابتا فهو المطلب فلا حاجة الى ذكر الدليل  
**قوله** ولا شك ان الكل بهذا المعنى موجود بمعنى ان كل الافراد التي  
معروفه الاجتماع موجودة وان لم يكن الهيئته الاجمالية موجودة ثم  
ان هذا الكل ممكن موجود اذ ليس بمعدوم ولا واسط فكل الافراد  
موجودة ممكنة اذ كل منها موجود ممكن ووجود الكل غير وجود كل منها  
فلها علة موجودة بالضرورة وما قيل آخر الدليل فقد يقال ان  
اريد بكون الكل موجودا انه موجود بوجودات تلك الاجزاء فلا  
كلام في صحة لكن لا يقتضي علة خارجية اذ علة كل منها واقعية والسلسلة  
كما ذكره المعترض وان اريد به انه موجود مع الهيئته الاجمالية  
فهو غير مسلم كما ذكره ايضا وان اريد ان الكل من حيث الكل حصل  
لوجود حقيقي جزئي كوجودات الاجزاء مؤثر غير الآثار التي



هو الوجودات فتحمل الى مؤثر فهو غير مسلم بل بدعي السطوة عند العقل  
 والا تصنف بالوعدة الحقيقية الشخصية ويجوز ذكر سفسطة وان  
 اريد به ان الكل اي مجموع وجودات الاجزاء غير كل واحد منها فهو مسلم  
 لكن الاثر الموجود الذي يقتضي المؤثر في السلسلة لا كل واحد من خصوصيات  
 الوجودات التي كل منها علم ومعلوم في السلسلة واحد المجموع  
 المعروف للاجتماع لا يجدي لطايل اذا افراد المجتمع ليس الا  
 افراد موجودة كل منها بوجود خاص والاثر مسائل حتمية متعلق  
 بالمجموع مقتضى المؤثر اصلا اذا انقضاء والاجتماع ليس موجودا  
 خارجا ولو سلم فعله انقضاء كل مع آخر في علمه موجودة على الترتيب  
 والسلسلة اذ كل ما في السلسلة له علم فيها موجودة ومنه ما لم ينقضاء  
 البعض الى البعض وبعد تمامها لا يحصل انقضاء اخر حتمية متعلق  
 بالمجموع من حيث هو محمل الى علمه وانما هو مجرد امرا اعتباري من غير  
 ان يكون اثر خارجا فان اريد غير ذلك ففعله البنان وكما عنه  
 ما في المكتبات باسرها حيث لا يشذ فرد منها عنها موجودة بلا حقا  
 اذا لم يوجد مع الهيئة وتنصفه بالمعلولة قطعا لان كل فرد ممكن  
 داخل في السلسلة وتنصف بالمعلولة قطعا وان كان علمه ايضا فاذا  
 اخذ جميع تلك الافراد المكتبة حيث لا يشذ فرد من افرادها يكون مؤثرا

٢٥  
 ومن غير كل واحد منها بلا حقا ايضا والمسلم له علم قطعا واجبا كان  
 او ممكنا فاذا احتاج ذلك المجموع الى العلم الموحدة فهذه العلم اما  
 نفسه او جزؤه او خارج عنه وانما به الموجود لا يكون الا واجبا  
 وانقطاع السلسلة ضروري من حيث انه يجب العلول مع العلم فالمعلول  
 الاخير الذي لا تنصف بالعلم اذا كان موجودا لم ينضم اجتماع جميع تلك  
 المكتبات المتسلسلة التامة ففرضنا في الوجود فنشوب علمه خارج  
 عنها ضروري ٢ ولم ينضم مع فرض عدم انقطاع السلسلة لا يقطعها  
 قطعا وفيه المطلوب وقد تقدم القدر بين عقل الجموع بالمجموع  
 وعقل كل واحد بكل او بالمجموع في ابطال السلسلة من المحقق  
 بما لا مزيد علمه **فصل** بلا علمه او بعلمه اخرى فانه ان اريد بلا علم  
 اصلا فهو اما ممكن او واجب والثاني مع عدم احتمال سدا الشق  
 اياه مستلزم للمطلوب والاول ملزم لتجوز وجود البعض الآخر  
 بل الكل بلا علم لان كلامها ممكن بوجود فاحتاج احدهما دون الآخر  
 تكلم وكثرة الوجودات ليس دخل في نفس احتياج الوجود الى العلم  
 وان اريد بلا علم من نفس ذلك المحكوم عليه بكونه علم للكل اي لغرض  
 تلك العلم مطلقا اعني من ان يكون علمه داخله فيها او خارج عنها  
 فلا يلزم لقوله او بعلمه اخرى فائدة الا ان محل الاول على الخارج

من المعلوم ان اذا كان العلم بالجموع  
 كذا فلهذا في المكتبة كذا لا حقا  
 فلهذا كذا في المكتبة كذا لا حقا



والثاني على الداخله او بالعكس لا يخفى بطلانه وبعده سيما اذا لوحظ التكبير  
 في قوله بلا علم وكذا اذا جعل مجرد جدل **قوله** غير محال الى ابطال الدور  
 والتسلسل لا يخفى انه اذا تحقق هذا الاستدلال وما في المسلك الخامس  
 بل السادس ايضا يتم مع فرض جواز التسلسل ايضا فلا يحتاج شي منها  
 الى ابطاله كما توهم وعلم بان كلامنا الاول ليس احدا له ابطال التسلسل  
 غاية الامر انه يلزم على هذه العقادير الانقطاع بمعنى ثبوت علم خارج  
 لها مؤثرة فيها واجبة لذاتها فلما مل فانه من المداخل **قوله** وتقدم  
 الما عليه ليس الوجود فانه ان معطى الوجود يجب كونه موجودا قبل تقدم  
 بالذات وبالوجود فلو فرض انه موجود بالوجود الذي هو المعلول  
 لزم كون الما ضربا بالذات متقدما على نفسه بالذات **قوله** والا لزم  
 قدم الحادث الوجودي والتسلسل لانه ان كان علمه مستقلا لم يلزم قدمه والا  
 فالوجود علمه المستقل لم يوجد فنشغل الكلام الى ملك العلم الموجود  
 الحادثة ومكان علمها التامة ما لم يوجد لم يوجد فعلها ايضا من علم اخرى  
 وسلم جبراً فلا ينتهي ابداً الى علمه لا يكون قبلها علم اخرى والا فليزمن  
 قدمها فليزمن قدم الكل ويلزم منه قدم الحادث الوجودي **قوله** اما  
 لذاته ومبوط قيل لانه اذا كان العلم لذاته كما لم يخف الوجود قيل  
 لم لا يجوز ان كان كلاما والعدم بعد الوجود من مقتضاه ودد

في قوله بلا علم

قوله

الاول بعد جوارز الاختلاف ومقتضى الذات والثاني بان اشتراط  
 شي آخر معه يخرج من كونه مقتضى الذات لكن الكلام في ان المذكور على  
 يكون من الاختلاف في مقتضى فعله فمستحق كونه بالغا على فانه ان عدم  
 المرتب على الاعداد الممكن يصلح اثره قطعاً **قوله** فانه فاع الضدية  
 اولى فانه لو سلم يكون اقناعاً لا برهاناً **قوله** بين كل موجود  
 اي كل شخص موجود من لاكل نوع موجود بين وعلى هذا  
 فلا ثبت بين افراد الانسان مثلاً ايضا حقيقة مشتركة وهذا مبني  
 على ما يستفاد من ظاهر مذهبه لا ما تأوله المص في مباحث الامور الحياتية  
 من ان معنى قوله الوجود عن الما مية انه ليس بموتة مغايرة لهو  
 الما مية لانه لا ينفك في الاشتراك في الاجزاء المقومة **قوله** في الما مية في  
 اخف صفات النفس اي لم لا يجوز ان يكون كذلك فان المستدل بهذا  
 هو الاصحاب فيكون المنهج والسند من المعزلة على القانون ومعنى  
 تخصص نفي الما مية عنه تعالى عند الشيخ على البناء المشهور وتخصيصها  
 هو نفي الما مية في الاوصاف على ما قالوا **قوله** نوع قصور في اداء  
 المعنى المقصود من العبارة لان المراد بعدم عروضة للغير ليس  
 مناك ما مية غير الوجود يكون الوجود اذا علمها عارضاً لها بل هو  
 عينه والمباين من الغير المذكور في المتن هو الغير الاول اعني



قوله ومما زعم غيره فيقوم منه ان المقصود نفي عروضة لمغايره **قوله**  
 الطيط الرجل الجديد الا طيط صوت الرجل والابل من ثقل اعمالها  
 وكذلك صوت الجوف من الخوى وحنس الجذع **قوله** راجعه الى اللفظ  
 فيه تأمل اذ الوسط الاتفاق المذكور اللهم الا ان يحل على اطلاق جهة  
 الفوق باعتبار الرتبة ويؤيده ما سيجي من تجوز اطلاق الجسم بمعنى العايم  
 بنفسه او الوجود عليه من غير فساد ومع ذلك لا يخلو عن السامع بالنظر  
 الى قوله ثم اخضعوا فامل **قوله** لم قدم المكان لزومه على تقدير  
 وجوده كما هو رأي افلاطون او ارسطو لا على رأي المتكلمين الا ان  
 يجعل حقيقة معتزله وجوده والقدرة الموصوم الذي لو لم يشغله جسم  
 لكان خلا متحقق عندهم ومن اوله بالازلية فقد احال فان المبرر من  
 موثني القدم عما سوى الله تعالى بالازلية لان عدم العالم اذ في عندنا  
**قوله** وجوب الممكن لا يخفى غناه عن الممكن من حيث انه ممكن  
 لا يقتضي انشاء جميع الخا، الاحتياج اللازم للواجب تعالى **قوله** ترجحا  
 بلا مرجح قيل يجوز استناده الى الارادة وانه اذا كان المدعى انه  
 لم يتفكر عن المكان ولا عكس وجوده بدونه اصلا كما هو الظاهر من القول  
 من بعض المقدمات والمكان يقدم بالذات والذات على الصفا فما يكون  
 متاخرا عنه بمرتبة من لا نظير هو ان يكونه مخصوصا بما يقدم بالذات كذا

في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين  
 في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين

لان كحق الذات بدونه غير ظاهر فامل **قوله** وسواء هذا الاشياء  
 لا تخفى فانه **قوله** لتمام بكل جزء منه اي بناء على ان الجسم العالم ما يقوم  
 بكل جزء منه علم كما يتبادر على قوله وهذا المستدل به فاللزامه تابعة  
 على زعم **قوله** بل على تماثل المتغيرات لان تماثل الاجسام لا يستلزم تماثل  
 المتغيرات فلا يلزم من كونه متغيرا كالاجسام الاتحاد في اللازم حتى يلزم  
 اما قدم الاجسام او وحدته بجواز تخالف متغيرا لاعداده من المتغير  
 فلا بد من الاستدراك المذكور ويلزم التركيب ايضا واجواب منع التماثل  
 والتركيب **قوله** فانها موجودة ان في وجود العالم على طريقة بعض  
 المتكلمين كثبت وان اريد بوصفه ذات اضافة كما هو الراي الاصح عندهم  
 وظاهر انه عرض تابع في التحيز للحل فليزوم كونه مخصصا لمقدار ووضوح  
 معنيين بتعالق كل واحد ووضع وربما عني كون قيام الصفة لمحلها  
 بمعنى التبع في التحيز بل بمعنى الاختصاص النابع ولو سلم فاختصا  
 بالمحصل يستلزم اختصاص الاضافات والعلاقات التي تحصل لها بالعالم  
 الى معلوما بها بهما على الحكم بوجود العالم مبني على طريقة الحكم **قوله**  
 لا اختصاص بمقدار معين قيل لم لا يجوز ان يكون تحيزه على سبيل التبعية لتحيز  
 الاشياء وان لا يكون له في ذاته مقدار ووضوح معينان ولا يتوقف  
 بهما الا بما زوا وصفا للحال بما هو صفة للحل فلا دلالة له ولا استغناء عنه



الاعلى انه ليس بمحرر اصالة والمطلوب المطلق ودعوى انه اذا وجد في  
 ضمن شئ محقق بحد اتصافه حقيقة بالمقدار والوضوح المعينين الذين  
 في ذلك الشئ وقد فرض مشترك فلم يتطابقا لا افراد المتباعدة  
 قطعا بمنوعه اذ ليس بينه ولا مثبتة **قوله** وان كان منفصلا عنه  
 فكله لو زيد عليه قوله او لا هذا ولا ذلك وموجوده عن المعدول  
 كما فعله في الثالث ثم يجاب عنه من انما اجيب عنه من انك اترك ذلك  
 في الثالث ايضا وجاب عنه من انك بما اجيب عنه من انك اترك ذلك  
 ان المراد بالثاني هو المبين له في الجملة كالمفصل عنه والفرق بين  
 الثاني والثالث باعتبار الشئ الاول اذ المراد بالاتصال هو المماسه  
 وبالدخول طام **قوله** وقد يقال هذا كلام ابتدائي للبراه قبل ملاحظه  
 الجواب فلا يجزى ان لا وجه له بعد من غير التايم بغيره بما ذكر **قوله**  
 وذهب اليهما اذا كان التزايع مع البعض في اللفظ لا في المعنى فالكلام بالكل  
 مطلقا اما على الغليب او على المطلق الاسم مع عدم ورود الاذن  
 مع الايهام بما لا يجوز في حقه تعالى اصلا **قوله** او الايهام قيل لزومه  
 ثم لجواز استناد الرمان الى الارادة بان يكون بعض الصفات حقيقة  
 منشأ الصفه اخرى قديم زمانا وبشئ للاعادة في تقدم ذاتي بالقياس اليها  
 كما للذات بالقياس الى الصفات وكذا الكلام في قوله يكون لمخصص وقيد كما

بعض  
 ٥

عنه بان ذلك الاتصاف والاختصاص مدخلا في شئ محقق وثبوتة فليزوم  
 كونها سابقا بقتن عليه ذاتا فالارادة لا يجوز عنها لهما وقوله يكون  
 لمخصص خارج عن ذاته بجهت عليه ان الذات كما جازا قضاؤه الوجود  
 وجوبه كذا جازا قضاؤه الاتصاف ببعض تلك الصفات من خارج  
 الى مبرج واحتمال الى الغير ويجزى مثل ذلك في لزوم الايهام ايضا  
 فامل **قوله** كما يجزى الى جهة والمكان فنه ساملة يعرف بالتامل فما سبق  
 الا ان تخصص بالاجسام حقيقة وتخصص بالقياس الى من يقول بان  
 كونه في جهة ليس بالاجسام **قوله** وقسم سادس عندنا اي بناء على الظاهر  
 لا على المحقق **قوله** والا كان تعا زمانيا في اللزوم بحث لان معنى زمانه  
 الشئ ان يكون وجوده واصل حصوله تدريجيا او آتيا وكونه موجودا  
 في زمانه لا يقتضي ذلك الا ان يقال انه لا سند الى الزمان بوجه كما ذكره  
 آنفا الا المنفرد لا تعرفه لا تعلق له بالزمان فلا سند له لكن بجهت  
 انه لا فرق في المعنى بين ان يقال انه موجود في هذا الزمان او في الار  
 وبين ان يقال ان وجوده معان لهذا الزمان والارزمنه وحاصل  
 معنى الحصول هو لو اصطليحوا على ان كل ما يضاف وجوده الى الزمان  
 بطريق الظرفية يلزم كونه متغيرا قطعا يتم لكن التعليل في مو هذا  
 وقد سلك في الحق منسلكا آخر غيره **قوله** كان نسبة كلامه الاذلي الى



جميع الارض على السوية الكلام الازلي اما ان يكون عبارة عن صفة واحدة  
ومعنى واحد قائم بذاته كما هو الظاهر من العبارات وهذا المعنى لا يتغير  
ولا يتبدل بوجه ولا يتصف بشئ مما يتصف به ما دل عليها بالتعلق وانما  
التغير والاصناف المتعارفة والمتعابلة لتعلقها على قياس العلم  
فانه صفة واحدة والتغير والتكثر وسائر الاصناف الحادثة لتعلقها  
من غير اسكرام التغير في تلك الصفة والاصناف تصف التعلقات واما  
معان متعددة مشتركة في كونها كلاما نفسيا ولهذا عدت صفة واحدة  
بحسب تعدد لولات الالفاظ والمركبات المعروفة بحيث يكون باراء  
كل من تلك المدلولات معنى تطابق مدلول ذلك اللفظ وفيه فعدم اوصاف  
كل منها بما يتصف به كل من خصوصيات المدلولات لا يظهر الا اذا  
لم يكن الذات والصفات زمانا كما هو الحق وما قيل في الجواب ان مثل  
ارسلناك كان في الازل ستر سديك ثم بدل في اللفظ الله ثم ما موم  
اتصافه بصفات الحوادث اللفظي يكون زمانا **قوله** منها انا اذا قلت  
لا تخفى ان معنى هذا الوجه قد يحسب في المعنى كما لا يخفى فالذي لم يحسب غيره  
في السر الثاني والثالث غير مبين بهما والثالث مشتمل على فوائد عدة في  
مواضع واما لم يكن وجودات المجردات زمانا لعدم تعلقها بالحركة  
بالجمه **قوله** هو الحصول على سبيل التبعية يقال لم لا يجوز ان يكون

الردة

سواء لم يدرى به منتهى كونه كذا في ذاته منتهى كونه  
سواء لم يدرى به منتهى كونه كذا في ذاته منتهى كونه

بعض خصصا من التاعت كما في الصفات وكونه متافيا للوجوب الذاتي  
م والالم يقع التردد في الصفات وعلى البطلان به لا يلزم تعدد الواجب  
بالذات **قوله** يستحيل ان يعرض للمعنى بالذات لم نفسه ان يحلف  
مقتضى الذات عنها لما يخفى جازوا الحلول لم توقف على الاحتياج  
الذاتي بل بكيفية الغرض واذ لم يقع مقتضاها وهو عدم الحلول  
وقد يقتضيه اعني الحلول اذ لا واسطة بينهما **قوله** فليزمن محالان  
في معية المحالين بحث وان كان المقصود منه ظاهرة **قوله** لزمن  
انقسامه فانه انما يلزم اذا كان حلوله سرانيا وموهم والسند النقط  
والمقايير الخطية والسطحية بالقياس الى محالها **قوله** من اجواب  
الا فراه التماثل فانه ان التماثل ثم ولو سلم فالتخالف بالعوارض  
الداخله على رأي او بالخيار على الآخر مما لا ريب فيه فيصير للتخصيص  
لان المراد من جواز الحلول ليس انه لا يجوز الانفكاك عنه اصلا  
ويمكن ان يقال لو حل فاما دايما باقتضاء الذات او الغرض فيلزم  
قدم المحل وقدمه بر من ان لا قدم سوى الله واما غرضه لم لا يجوز  
ازلية مع جواز الانقطاع بحدوث ما سواه من الموجودات وانما  
ما ثبت قدمه امتنع عدمه وحلوله اللا يزال موقوف على وجود مانع  
عن وجود الذات مقتضى الذات مقتضى لا يخالف مقتضاها ومومن

انما هو الواجب ليلزم الحكمة  
انما هو التقدم حكم



الممكنات ولا تصور وجود ممكن عارض الواجب المحال على فاعله  
 بالاختيار على ما شهد له الاتصاف والاتفاق على ان لا قام عليه  
 ولولا التمسك بالاتصاف لاختل كثير من المقاصد العلمية والمطالب السنية  
**قوله** واما ان يقولوا شي من ذلك عدم القول بشي من الاحتمالات  
 الست مع القول باحد الوجهين المذكورين الاخيرين لا يلزم الجرم  
 بان المخالف للاصل من ثلث منهم انصارى ثم اذا قيس الذات او الصفه  
 بيدن عيسى ام او روه اتحادا وحلولا يحصل ثمانية اقسام وقد ترك  
 منها اتحاد الصفه مطلقا فحكم بان الحاصل ستة والظاهر ان الاختلاف  
 ليس بالقياس الى شخص واحد على ما نقل ان ائمة انصارى اختلفوا  
 في المسيح فالملكائيه على اتحاد اقنوم القيام بجسد عيسى عم وتدرج  
 بناسوته بطريق الامتزاج كاللحم بالماء والنوره على ذلك الاتحاد  
 لكن لا بطريق الامتزاج بل بطريق الانشراق كانشراق الشمس كوكبا  
 على بتور واليعقوبية بطريق الانقلاب كما ودما بحيث صار موصوفا  
 ومنهم من قال طنوره فيه مثل ظهور الملك في البشر يعني ظهور الروح  
 في جسماني ومنهم من قال ان تركيب اللاسوت بالناسوت كتركيب النفس  
 بالبدن ومنهم من قال ان اقنوم العالم قد بداخل وتخالط الناسوت  
 فيصدر عنه خوارق العادات وقد يفارقه فينصف بما يتصف به

والله اعلم

الى الصواب والحق واليقين

سائر الاجساد البشرية وقد تقدم في موضع ان الاقاييم الثلاثة متحدة  
 بالذات اي باحد قوتى علمه واحده عندهم ولا يظهر الاضطراب  
 الذي في كلامهم عدم صحته في نفسه ايضا في اصولهم فضلا عن صحته  
 في اصولنا **قوله** وقال الامام في نهاية العقول المستفاد من كلام المتن  
 هو اختصاص ابي الحسن باثبات تجدد الاحوال بل اختصاصه باثبات  
 تجدد حال واحدة فقط وكلام الامام مصحح باثبات تجدد الاحوال  
 غير العالمية لغيره وباختصاصه باثبات العالمية من غير صريح في النص  
 فيه وان كان الظاهر هو هذا الكسر والاكاف المناسب ايراده  
 ايضا بعد قوله فانه اثبت تجدد العالميات في ذاته تعالى **قوله**  
 بين جواهر من ممالذات والتأبليه **قوله** لان ازلته الامكان يغير  
 امكان الازله ولا يستلزمه قد تقدم في مباحث الامور العامة من  
 الشرح بيان استكرامه لكنه مهمنا بني الكلام على تقرير المص وعلى ما  
 هو المشهور **قوله** ولا يلزم الخلو عن الكمال المشترك بين تلك  
 الامور المتلاحقة لا يقال اذا كان كل فردا حادثا يلزم حدوث  
 النوع ايضا لانه لا يوجد الا في ضمن فردا لا نقول انما يلزم حدوث  
 النوع لو انتهت سلسله افراد الى فردا لا يكون قبله فردا آخر  
 ولا ينقطع السلاسل والتعاقب والمفروض ان السلاسل الى غير

الرادى  
 ٥



النهاية فكل فرد قبله فرد آخر فلم يبق السلسلة فحدث الكل بهذا  
 المعنى لا يقتضي حدوث الماوية ولا ينافي قدمها بمعنى ان الافراد لم يصل  
 الى حد لم يكن قبله فرد آخر منها واما جواز تعاقب الافراد الغير المتناهية  
 والسلسل فيها كالحركات الفلكية فبني على اخضاعها للتطبيق على وجود  
 معا مترتبة كما يصح به بعيد هذا **قوله** اما على سبيل الالجاب واما على  
 سبيل الاختيار والاول طامرا اذا فخر ان كل واحد من الصفات  
 حادثة لكن ما يسترها قدمة محفوظة في ضمن الجبرئيات العنصرية المتناهية وهي  
 في الحقيقة مقتضاها وليس بمختلف عنها واما الثاني فيبني على القول  
 بجواز تخلف مقتضى الذات عنها بل بوجوبه اذا كان اقتضاها ما ياتى  
 بالاختيار اذ يقال ان هناك قصدا اذ يتا ستمد الى الجاد حادث  
 في الابد لكن يتجه ان القصد والاختيار ان كان بالاختيار يسلسل  
 الاختيارات والعقود والالزم الالجاب في ذلك الحادث المفروض  
 كونه بالاختيار **قوله** لا يصلح هذا للمؤثر فيه يجوز ان يكون شرطاً للمؤثر  
 الذي هو كونه صفة وشرطية العدميات لتاثير المؤثر مما لا يخفى **قوله**  
 ومما عدا بعد الوجود منه ان الكلام على ما قرر في الحادث الذي  
 هو الوجود بعد العدم لا في التجدد الا ان يقال انه عدم للحكم السابق  
 وحكم موجود في نفسه قد تجدد بعد وجود الاول **قوله** هو ان

تعلق العالم بالمرتبة التي يعني ان معنى تجدد كونه عالما وقام العالم  
 بالذات مثلا حصول تعلق العالم وتجدده ومعنى تجدد كونه مرتبة  
 ان تعلق الارادة القائمة بذاتها بتجدد في ذات البارئ وينبغي  
 ان يحل على المديونة والكارمية وكما من الامور المتجددة  
 لانها قدمة لانها معللة بصفات حادثة عند القائل به او يقال  
 معنى قولهم العالمية المعللة بالعلم مثلا ان تعلقها معلل به فبما مل  
**قوله** ولو قدم هذا السؤال بان يقال واذا كان ادراكنا  
 سببا فقد لا يكون ادراكه مماثلا لا ادراكنا ولو سلم ايضا كونه مماثلا  
 وسببا فقد لا يكون ذاته قابلا للذات **قوله** ووجود السبب لا يكفي  
 في وجود المحب وذلك لان فيه التسليم ثم المنع والمقصود العكس  
**قوله** والتعنى المميز فالمركب ضروري لانه لا يجوز ان يكون  
 التعنى في نفس الماسة والا انحصرت شخص واحد لا تتحقق الاشياء  
 قطعا نعم لو كان صدق الوجوب الذاتي على المذرجين لكان صدقا  
 عرضيا بان يكون هناك ما يمتثلان لمختلفاتان رصدا علىهما هذا  
 المفهوم صدقا عرضيا لجا ز تعنى كل منهما بنفسه واميا ز كل بذاته  
 عن الآخر وما عداه لكن المفروض ان الوجوب الذاتي لنفسه هو  
 الماوية المحققة لا يقال اذا كان التعنى زائدا على الماسة يقتضي



وصفا وكما وكيفا معينات لان ذلكم في المجرى اذا كان التعيين  
 زائدا في المجرى اب الملكة مع كونه وجوديا فتقوى الركبتا كجانب منها  
 راجع الى نفسا يمايتها لا موياتها الخا رجعة نعم يقول بالحصار  
 كل نوع منها في شخص يناسبه جعله نفسا لما منه كما في الواجب تعا من غير  
 تركيب الكس في موياتها الخا رجعة ايضا كما في المبدأ الواجب فيا مل  
**قوله** هو المتعنى للتعين اي الاقضاء مقصور على الوجود  
 لا يتجاوز الى غيره فقوله واذلوا له نفي لذلك الاقضاء لا لاقضاء  
 مطلقا فلا يثبت في شوب الاقضاء له لا بطريق القصر فلا يمنع بانه خلاف  
 المفروض **قوله** واما باحدهما فليزوم الترجيح بلا مرجح يقال لم لا يجوز  
 توافق الارادة تن بان احدهما وجودا ذكر المحقق ومن الآخر  
 والآخر اراد ان يوجد موثقه فلا ترجيح وانا نبني لزوم  
 المحال على امكان ارادة كل منها لا يجاد به معنى ان صدوره في نفسه  
 لا يمنع استناده الى كل منها بدلا فاذا صدر عن احدهما امتنع صدوره  
 عن الآخر فانقلب الممكن ممثلا ومو محال ورد بان المحال يزوم  
 المحال الذاتي وذا غير لازم وبان امكان التفويض معارض وترجح  
 احدهما لا يجاد من غير داعية جائز وان كان ترجيح الاجاد احدهما  
 غير مرجح باطل لا يقال تعلق ارادة احدهما بالاجاد دون تعلق

على قدره والرجح على آخره  
 ان يكون مقتضى العقل قاطعاً

ارادة الآخر اصلا او مع تفويض الآخر مع استواء النسبة لكل الى  
 الكل ترجح لانا نقول استواء النسبة ثابت في الواحد مع تعلق ارادة  
 بالبعض دون البعض فاستواء النسبة لا يقتضي تعلق الارادة والكل  
 انه لو وجد التماثل وتحقق ارادة كل منها لا يجاد شي بم ذلك الدليل لكن  
 الخ لا ينشأ من المجموع لاس من احد المجرى كما صدر به العلامة الشيرازي  
 تقدير التماثل فلا يلزم من استياله الكل استحالة الجزء اعني وجود التماثل  
 الا بدليل وبمثل ما اجاب المحقق عن اعتراض العلامة هناك بجواب  
 فقال انه لا شك ان ارادة كل منها لا يجاد في نفسها امر ممكن وجود  
 التماثل والالزم العجز فاذا اراد احدهما اجاده في وقت فلا  
 انه امكن من الآخر ارادة اجاده ايضا في هذا الوقت لا مانع له  
 الا ارادة الآخر وهذا لا يثبت في الامكان وفي يلزم امكان وقوعهما  
 جميعا او باحدهما او لا وقوعهما اصلا والثالث مستلزم عجزهما بل الوقوع  
 منهما ايضا والثاني الترجيح والاول وقوع مقدم وبين قادرين  
 المحال كالمحال محال وحدث التفويض وكونه اللازم من المحال الذاتي  
 لا يمكن لا ينفقه كما لا يخفى وان امثال هذه السوالا تبعد في الازمان  
 قبولها من اخادة الدليل العلم بالوحدة والظاهرينه فيه كثر لا يكون  
 قادر كما ملاحظ فيه ان جواز التفويض قائم معنا ايضا فلا يلزم عدم كونه



قادر اكامل **قوله** ولم يفعل فهو شر اي اراد ان كل واحد من القدرتين  
 المتعلقة بدفع كل شر حتى يلزم كونه شررا والافاذ اريد ان ترك الدفع  
 طبيعة واحدة وشر واحد منه لم يلزم كونه شررا بالمعنى المذكور **قوله**  
 مع حصول نتائجها البحث عن الصفات اعم من ان يكون بطريق الاثبات  
 او بطريق النفي ومعنى البحث في الصفات حقيقة عدم سواطلاتها  
 علمه واثباتها لا بمعنى انها حقيقة زائدة على الذات بل بمعنى حصول  
 نتائجها وغرائها للذات من غير ان يتشبه بمبادئ تلك الصفات  
 ولا ينافي ذلك كون البحث في الكلام من الذات والصفات على ما لا يخفى  
**قوله** فيمضي انصافها بالوجوب الذاتي الواجب الذاتي ما يكون وجوده  
 من مقتضى ذاته ولا يحتاج في موجوديته الى الغير سواء كان الوجود  
 عينه او غيره وامانع جميع انحاء الاختصاص عنه فغير ظاهر ولا فلكا  
 في نفي كونه المكان عنه تعالى بيان لزوم قدم المكان وفي نفي جواز  
 اكول الى المقدمات المذكورة من ان كل ما لا يكون في مكان فيحتاج الى  
 المكان والحيز والمحل فلا يكون واجبا بالذات وكلامنا فيه فلا يكون  
 للتردد في الصفات حقيقة بل هو كونهها اما واجبة لذاتها او حادثة  
 معنى **قوله** فالكه والقدرة بالمعنى المذكور المؤثر في الشيء من حيث  
 لا يخلو اما ان يمكن له ان يؤثر فيه تارة ولا يؤثر فيه اخرى او يستحيل

الزور المضاف الى الاسم من ان يراد بالجوهر الحقيقة والخبر الفاعل  
 والغير يراد ما يتألف منها كالحوام الزئبق والنافع واما ان يراد بها الافعال  
 انما هي عاجلا واهلا والنافع كذكر وعمل الاول لكل سائر اجسام  
 يادى افعالها في الحيز والزمان فانها كمالها فكل فعل قبيح شر  
 مستند الى زدان سواء كان المكسر اثنين  
 او واحدا

ان لا يؤثر فيه والاول القادر والثاني الموجب ثم الالباب بهذا المعنى  
 الثابت كما عند الحكم لا ينافي الاختيار بمعنى كونه فعله داخل تحت المشيئة  
 والارادة هي ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل غاية الامر ان  
 المحقق من المشيئة وانما قال المحقق في تحقيق المقام ان مجرد علمنا  
 بما يجوز صدوره عنا لا يكفي في وقوعه بل نخبر من انفسنا حاله نفسانية  
 تابعة للعلم بما فيه من المصلحة ثم كماله الى تحريك الاعضاء بالقوة المنبثقة  
 في العضلات قدرتها سواء على والقوة العضلية هي القدرة وتصور  
 ذكر الشيء هو الشعور بالمقدور ومعرفة المصلحة هي العلم بالغاية والحالة  
 النفسانية المسماة بالميلان والارادة هي التابعة للشوق المتفرد  
 على معرفة الغاية فهذه امور متغايرة لكل واحد منها مدخل في صدور  
 ذكر الشيء فالما نفون تعليل افعاله تعالى بالاعراض فينبغي له ذاتا  
 وقدرة زائدة على ذاته وعلم بالمقدور ولما فيه من المصلحة زائدا  
 ايضا على ذاته وارادة كذلك يجعلون للمجموع مدخلا في الابدان سوى  
 العلم بالمصلحة فيكون من غرضنا وغاية لاعلمته تعالى واما الحكماء  
 فاشتبهوا ذاتا وعلم بالاشياء بموعين ذاته ويجعلون الذات مع  
 العلم المتغير اعتبارا كما فيمن في الابدان وسو لم يزل قادر بالفعل  
 وليس قدرة بالقوة بل قدرته بالفعل فهي عين علمه فعليه عين قدرته

الاختيار لا ينافي الاختيار بل كونه  
 والقدرة على ان شاء فعل وان شاء  
 لم يفعل لا ينافي العلم  
 والقدرة على ان شاء فعل وان شاء



وارادة اذ هو كاف في الصدور وليس حاله بشبهة بالبيان النفساني  
فما يصدر عنها ذاتا وصفاتنا يصدر عنه مجرد ذاته فليس صدور الفعل  
منه كصدوره من النار والشمس وغيرهما لا شريك له بما صدر عنه  
ثم لا يخفى انه اذا كان فعله الصادر عنه بحسب المشيئة مسبوقا بها وقد  
قالوا بقدوم العالم فقد جاز عندهم صدور التقدم من الخمار بالمعنى المذكور  
بل على الاطلاق اذ لا تأثير لتعمن وفيه مقدم الشرطية ولا يعينه في  
اقتضاها مسبوقية الفعل الصادر عنه المقضيه كدونه للذاتي ههنا  
بخلاف الزمان في ذاته غير لازم بطريق انقطاع الا ان يشبان حال التأثير  
والايجاد لا يجوز ان يكون موجودا بوجوده سواء اثر ذلك التأثير واليجاد  
فكونه مسبوقا مقدمه لكن الجواز هو الخمار في باب اليجاد على ان  
السروح بين تأثير الموجب بالمعنى المذكور الذي يباح الاختيار بالمعنى  
المذكور ايضا كما سأل القول بالعدم على الاجاب والحدوث على  
الاختيار متشكل فتدبر وكن على ذكر منه ينفعك في المواضع **قوله**  
وتعود المصنفه الى المحقق صاحب الاصول او ردفه ما ملخصه ذلك  
ثم ترك منه صرحا بعضا قسامه لنفي الحادث مره لظهور بطلانه وكلامها  
كحال عند المتكلمين بالتطبيق **قوله** واذا ثبت حدوث ما سوى ذاته في  
اقول لا كلام في استلزام ثبوت حدوث ما سوى الذات والصفات و

قد  
م

جواز قيام الصفات الحادثة بذاته للمطلوب لاستلزامه لسان الطريق الثاني  
لاقتضائه على ثبوت حركه وماده قد تعمن واما اذ ليس عدم جواز التعاقد على  
الحوادث بغير ما في التطبيق لوجوه في نفسه فلو قوم قدم الحادث اليومى ثم لجواز  
استداده الى قدم تخارضا در عن مبداء اول واجب الوجود لذاته موجب  
في اثره اذ بطلان الثاني لا يستلزم بطلان الاول نعم بطل بغير ما يبطل به  
الشيء الثاني من الطريق الاول وظاهره انه لا يستلزم قدم الحوادث كما ذكرنا  
والحاصل ان الاستدلال انما يتم بطلان الطريقين لا باحدهما غاية ان الاكراه  
بالاول يكفنه واستلزم المطلوب دون الثاني ولا يهيج ان يقال بنبى تارة  
على حدوث العالم ويتم بيانه للطريق الاول واخرى على قدمه ويتم  
بيانه للطريق الثاني يعرف ذلك بالتأمل في مفاسده ثم اذا جعل للاشارة  
في قوله واعلم ان الاستدلال الى الاستدلال المذكور من الوجوه ثم يحج  
قوله فيما بعد وتعالى ان تقول في مع انه في تحفص التام الاول كلام  
الامع القول بالاستلزام **قوله** اوجاز معاقب صفاته قيل توقف البرهان  
البدوي على بيان امتناع معاقب صفاته التي تضامى ايضا ما فيه شبهه لان القسم  
الثالث الخارج عن التقسيم المتعدد بين النفي والاثبات وان لم يحل ذلك  
القسم لكونه خارجا عن ما لم يثبت الى قدم وذلك القسم هو الذي به ينتهي  
فلا اندراج له الا في القسم الرابع اعني ما ينتهي ودلالة التقسيم عنه ملغوظ



السلسلة في الاول المتناول بحسب مفهومه مع قطع النظر عن المفهومات  
المرددة على ذلك لا نذكره بل بحسب مفهومه مع قطع النظر عن المفهومات  
تعاقب الصفات غاية ان الدليل الدال على امتناع التعاقب لو تم وجري  
في الكوادر تجري في الصفات ودل على امتناع التعاقب فيها ايضا  
ولا كلام فيه ثم لو قيل ان قوله في تصور الربا في دعوى كون ذلك اى  
يكون منها كقدم موجب للحادث بلا واسطة دفعا للتسلسل معنى عن سائر  
عدم الجواز في تعاقب الصفات بعد جدا **قوله** فالله جميع المصادر الى  
او رد عليه مثل ما تقدم من ان التبرجج امر ممكن في نفسه وحادث او  
فاذا جاز ذلك بلا مبرج فلم لا يجوز ذلك فيما سواه من المكلفات الحادثة والمجددة  
فان قيل الفارق بين الحادث والمجدد بين احسب بانه لا يؤثر فيما هو  
المقصود منها لا يقال التبرجج مع المبرج اى المؤثر غاية انه بلا داع يد  
الله والمتمثل الظاهر هو ان يوجد بدون مؤثر فلو جوز ذلك لا يفسد  
باب اثبات الصانع لانا نقول ابتداء ان تعلق القدرة باحد الضدين  
ان كان اثر من مؤثر فلا يخلو اما ان يكون بطريق الاجاب او بطريق  
الاختيار فالاول مستلزم المطلوب والثاني مستلزم الداعي ويتسلسل فالمقصود  
من قوله اما لادائها اى بلا مبرج ومؤثر بان لا يكون ذلك التعلق اثر من الغير  
لا معنى ما ذكره المحقق وكذا قوله لادائها اى مع المبرج المؤثر لكن المقصود

الفاصل

لا كان كونه محضاً ثابت اى المؤثر له داع الى ذلك لا اثر قطعاً ويظهر  
معنى قوله فيسقطى الممكن عن المبرج اى المؤثر وعلى ما حمل المحقق الثاني  
والله ايضا عليه كلامهم يكون دعوى الملازمة مهننا طائفة السطلة  
**قوله** وبما نختار له الظاهر ان الباعث على توطيط الشئ الثاني  
بين وجهي الفاعل الناشئين عن الشئ الاول سقوب وقوع احد  
المتقابلين من الآخر مع ان التعارض للوجه الاول منه كاف في اختيار  
الشئ الاول على ان في الوجه **قوله** دافع الاول اشعار بان دفاع الوجه الثاني  
**قوله** ولا ينهي الى هذا الوجه فانه ان استمر الفعل الى الوجه بسبب  
الداعي لا يفرنا ولا ينفعه كما مر **قوله** اذا كانت قدرته متعلقة  
بهذا الطرف في الازل كون كل محس داخلاً في قدرته اذ لا وابد  
مما لا ربه فيه وكذا في جواز تعلق العلم والارادة الازليتين باليجاد  
زيد في الابد وان كان مما يناقش فيه بعض القاصدين لكن في تعلق  
القدرة كذلك تأمل لان الظاهر منه هو التعلق بالاشياء واليجاد  
نعم تصور هذا عند من لم يشك قدرة بالقوة ويقول ان قدرته  
بالفعل وبجعله عبارة عن العلم الازلي المسمى بالعبادة وبجعله مبدءاً  
لفضائ جميع اجترارات من غير القات وقصد وشوق جديد وكونه  
مدور خصوصيات الموجودات في موقعاً على شرايط واستعداد

جواب



كمثل في المواد وبها يصرفا بل يحصل صور متعاقبة بخلاف  
 من اثبت له قدرة بالقوة اذ ليس معناها الا ان التعلق بالفعل  
 مع انفكاكه التاثير عنه لو قيل به فكون هناك تعلقان تعلق تاثيري  
 تفصيلي وتعلق غير تاثيري اعمالي والمفعول منه هو كونه الشيء مقدورا  
 له وهو القدرة بالقوة وجعل التعلق التاثيري مما سوقف على  
 حصول الشرائط كما حكيم على انه مخالف لمذهبهم يرد انه لا يجوز  
 تخلف الاثر عنه فليكن متعلقا بمكانات ومقدورات غير متناهية  
 ايضا بالفعل فتعلقها بالقول بكونه ايضا غير متناه كالعالم مع انه  
 سيصير على خلافه فيلزم قدم الحادث اذ لا مانع لوجوده بل  
 لا جواز للتخلف بعد ذلك التعلق الا ان اريد بالتعلق  
 مجرد كونه مقدورا فلا وجه لذكر هذا الطرف بل جميع المكنا  
 بل التي لم يوجد ولا يوجد ابد الا بايجادها كذلك والواجب  
 في شيء منها **فصل** فيسلب عنها التام من بل اللاتام من ايضا لكونه  
 ايضا من صفات الكم والكامل ان التام من الخاص اي سلب التام  
 مقيد بكون الملووب عنه من شانه التام من صفات الكم بالذات  
 فاذا نظر الى ذات القدرة وقطع النظر عما سواها ولم يقارن  
 مع غير ما لم يتصف بما هو من صفات الكم بالذات او بالواسطة

٢٣٦  
 وهو طاهر ولا معنى لاثبات اللاتام من الذي من صفات الكم  
 باحد الاعتبار من لذات القدرة من حيث هي ولا كلام  
 لنا في ثبوتها **فصل** في معنى آخر كما ان صفات ساير المجردات بسلب  
 التام من في المقدور **فصل** القدرة في الشا من مشترك في  
 قيل عليهم الذوات في الشا من مشترك في عدم صلاحيتها  
 بخلق الاجسام وساق الكلام في فينتفي عن الذاتية ايضا وورد  
 بان هذا مغلط طامره ولا فح في كل شيء عنه بهذه الطريقة  
 من الوجود والعلم والسمع والكلام ونحوها سواها قيل  
 بالعينه او لم يقل بل مقصودهم ما تقوم التاثير والاباد  
 والفعل الا انه على ان اللازم هو ثبوت ذات له مشترك  
 عند صالحة لخلق الاجسام والحال كذا ذكر عند من يقول بالمثله  
 ذاته تعالى ساير الذوات وانما الامتياز عنده بما هو  
 اخرى من صالحة لخلق الاجسام او مبادى تلك الصلاحيه  
 لانه تلك الصلاحيه مستنده لها بالذات اما عند من لم يقل  
 بالمثله فانتفاء المشترك عند تعالى ضروري وانما الثابت للفرد  
 سوا ذلك في مفهوم الذات كالوجود عند الشيء **فصل**  
 في الغائب ان كانت القدرة مثلها ان عمل المثليه على ما يتبادر من



الاتحاد في النوع والمخالفة على المخالفة في الحقيقة النوعية بوجه ان  
 افراد النوع واحد لم يلزم اشتراكها في جميع الاحكام فان منها ما  
 يكون من مقتضى خصوصيات الافراد نعم لزم الاشتراك انما  
 يكون فيما يكون من لوازم ذلك النوع وان الانواع المختلفة كتفن  
 كل منها حكم فلا وجه لقوله والالم يكن مخالفتها اشده من مخالفة  
 بعضها لبعض فلا يصلح لذلك ايضا فان هذا الكلام يكون في غاية  
 السقوط كما لا يخفى والوجه ان يحمل التولية على المشابهة في جميع الصفات  
 وقوله والا اي وان لم يكن مثلها في جميع الصفات ويكون التعدد ان  
 مبني على الاتحاد في الحقيقة النوعية على القطع غايه الامر وورد  
 منع ذلك ايضا اعني توجه الجواب بهذا الوجه ايضا فامل **قوله**  
 باتفاق فيما بينهم الاتفاق في كنف ومهم صريحه وان كتب الاحكام ان النوع  
 الى النظر المطلوب ولو كان القرب من درجة واحدة احسن من  
 اوله ولو كان بدرجة واحدة وحال الوقوفين بالقرب والبعيد  
 بالنظر والوضوح لا اقل لا خفاء عن ان يقع احدهما في النظر والوضوح  
 نفسه والاخر قبله او بعده او كلاما قبله او بعده فليامل **قوله**  
 الاتكلم بحتا برؤس الحكم اذا كانت البروء معتبرة في الثامن للكوكب  
 اتفاقا وفيما يسمت الكواكب من التاسع لجوار استناد الاطلاقات

كلها الى ملك الكواكب المتخالفة للطبايع واما اذا اعتبرت في التاسع  
 ففيه اشكال ان لم يعل بوجود كواكب صغيرة غير محسوسة لنا  
 لصغرنا مع ان الجدل فيه بما لا يمكن استطلاع عليه بعيد هذا **قوله**  
 من السيارات هل للقرب كحمل ان يراد قرب بعضها من بعض  
 وبعد بعضها عن بعض فلا احتياج الى تعدد من السيارات اذ  
 ملك الثواب بسايطه مختلفة الطبايع فيمكن ان يحدث من بعض  
 اوضاعها الخاصة كيفية وحالة لمحلها لم يحدث من وضع اخر لها  
 محل بسيط مماثل للاول **قوله** فلزم ان يستعمل الاحوال في  
 الجدل ان يقول ان الاحكام الموضوعية في مواضعها اكثر مما لم يقع  
 في زماننا هو اياها كما يشهد له فلم لا يجوز ان يكون ذلك احكاما  
 وانا را محفوفة لا وضاع ومسامات معينة فاذا زالت  
 وقد حكم بها في زماننا مع الاوضاع والمسامات المشتركة لا ولي  
 في الاسم لم يستقم وبطلان ذلك عند الاوائل لم يظهر لعدم الظاهر  
 لزوالها لانهم لم يثبتوا التاسع واسندوا الحركة اليومية الى  
 الثامن والمتأخرون المبتدئون له حركة ما بطيئة لم يلتفتوا اليه  
 بالبطء وزوالها جدا فان زواله يرد في الثامن من مساهمة تير  
 في التاسع بتمامه انما يكون في هذه ثلثة آلاف سنة على راي



واما لغفلتهم عن كونها مستندة الى ما فيه الكوكب حقيقة **قوله**  
 وذلك لا ينفي القدرة عليه لا يقال اذا كان مقدورا كان ممكن  
 الصدور واذا صدر يلزم المحال والممكن ما لا يلزم من فرض وقوع  
 محال لان المعبر عنه لزوم المحال الذاتي واللازم محال بالغير **قوله**  
 لا تعدر على مثل فعل العبد مثل فعل العبد ان كان عبارة عما يتوقف  
 على الآت واسباب في تحصيل مثل الاكل والشرب والالتيان بالصلوة  
 والصوم فهو مستحيل عليه تعالى وغير مقدور له تعالى ولا نقصان فيه  
 بل التنزيه عنه واجب وان اريد به انه تعالى فعل تعدر على ان  
 يخلق في جسم هادي او حيواني مثل الفعل الصادر عن العبد من  
 الحركات والكلمات المخصوصة مشيا او كحلا او كلاما او اركانا  
 مخصوصة مسماة بالصلوة او مساكات مخصوصة مسمى بالعبود فلا شك  
 في استحالة في الجماد وجوازها في الحيوان وفي ان قدع الخلق  
 وان كان عبارة عن الآثار المخصوصة المترتبة على افعال العباد  
 مثل البناء والنقش والكتابة وسائر الآثار التي للبشر فيها صنع  
 فتحمده انه تعالى قادر على خلقها ابتداء بلا واسطة البشر لكنه غير  
 المتنازع فيه ايضا وانما النزاع في ان يكون مبادى تلك الآثار  
 قايمة تعالى وان كان عبارة عما يتصف بخصيصة الطاعة والعصية

او السعة او العيب فلا افعال الماخوذة بهذا الوصف تكون  
 الاعتبار التي بها يتصف تلك الصفات داخله فيها قطعا  
 وبذلك الاعتبار كالتقيد الى الامثال او الى تحصيل شهادات  
 النفس ومسلداتها المجرمة عليها وامثال ذلك مما يستحيل  
 عليه تعالى فليس منا معنى محصل يصلح للنزاع ولا صحة ايضا  
 لقوله انها اعتبارات ولا صحة ايضا لقوله انها اعتبارات  
 تعدر العقل بالنسبة اليها ولا لقوله فان الاختلاف  
 بالعدول عن الايمان في المامية فما مثل **قوله**  
 فلا يجزى ان يقال الى لا تخفى ان نفي الفرض عن فعله تعالى  
 المماثل لفعل العبد وكونه منزها عنه لا يستلزم عدم القول  
 فان فيه مصلحة وحكمة وهذا اثبت احكاما ومصالحا لا كهي  
 لا فعالة تعالى مع تفهم العلة الغائية لها **قوله**  
 والمحس لم يزد على المحس لان المسبب وما فوقه واسع من  
 المسدس لكونه اقرب الدائرة ولهذا عينه كان المسدس  
 اوسع بالنسبة الى ما تحته ومذا لان الدائرة اوسع بالنسبة  
 الى ما تحته ومذا لان الدائرة اوسع الاشكال المسطحة  
 كما ان الكرة اوسع الاشكال المجسمة بمعنى ان محيطها اذا

المفسر الثاني في علم تعالى



ساوي محط عندهما كان ماضيا اكثر من ماضه ذلك  
وقد بعد **وهو** ما سواها من المضاعفات اي التي سوى  
المذكورات الثلثة كالسبع والمئتين مثلا والمئتين والثلث  
وان كان يقع فيها فبرها ايضا سيما اذا اخذنا المخلص المعاد  
لكن عدم اختيارها لانها معلل بالاول **وهو** مع كونها قادري  
عند المعتزلة وكثير من الاشاعرة فان النوم اذا لم يجعل  
ضد القدرة كما هو ضد سائر الادراكات يكون الفعل  
القليل المتفق مقدورا من غير علم مكتسبا غير ضروري  
واما اذا جعل ضد لها فالصادر من التام يكون ضروريا  
لا كسبيا وقد توقف فيه القاضي على ما سبق تفصيله **وهو**  
ان يشترط فيه التعارض لا شأه وثبت حصوله بمجرد استعند الكل  
لم ينع ان يمنع حصول ذلك كحضور على تقدير تسليم ان حقيقة  
العلم هو مجرد ذلك كحضور بناء على اشتراط المعاصرة بين الحاضر  
وما حضر عنده ليكون علما كما هو ان يمنع كونه علما على تقدير ان يكون  
حقيقته هو ذلك كحضور مع اعتبار شرط المعاصرة والحاصل ان الاشتراط  
اشراط لكون ذلك كحضور علما لا حصول ذلك كحضور **وهو** واذا علم  
علم البعيد منه انه صريح بان العلم باللازم انما يلزم اذا تصور المعلوم

قصدنا **وهو** بقول العلم الثالث انما يلزم اذا كان تصور اللازم الاول  
تصديا وليس فليس وان تصور كذلك نقول بلزوم الثالث لها  
وسلم جدا كمن ينقطع بانقطاع التصورات التصديقية بالضرورة  
ثم ان الكلام في العلة والمعلول ولا شك ان المعلول لازم لعلة  
والعلم التام لخصوصيات العلة ملزوم للعلم التام لخصوصيات  
لازمه وسلم جدا ويلزمه لجميع معلولاته بلا اشكال **وهو** او  
مع كونها معللة بكذا الامة من حيث هي لا يعقل كونها معللة  
بشيء ومن حيث الوجود بان يكون هو الاثر الصادر من العلة ايضا غير  
معللة لانه يقتضي كونه اثرا خارجيا وهو باطل بل الاثر الخارجي هو المعلوم  
لا الوجود فالأثر هو الهويات وحيث لا تأثير ولا آثار فلا علة ولا  
معلول وعكس الترجمة بان الامور المشكوك التي لا يتخلل عن فرد ما كالأجزاء  
وآثارها ولو ادناها المتحققة في نفس الافراد قطعا الموجودة بوجود  
التحقق من المعنى يكون الامة معللة بكذا او بان المراد بكونها معللة  
ان اتصافها بالوجود في الخارج في نفس الهويات معلل وان لم يكن  
الوجود ولا الاتصاف نفسها من حيث هي من الموجودات  
الخارجية **وهو** وان امكن له علم بنفسه قيل فيلزم من العلم  
بشيء واحد علوم غير متناهية لان الملازمة المثبتة للعلم بنفسه في نفس



العلم عنه مطلقا لا يختص بان يعلم شيئا عن نفسه الا ان يدعى اتحاد  
 طبيعة العلمين ورد ذلك بحديث الامكان وفيه بحث بعد **قوله**  
 اعرض عنه ايضا فقال في الظاهر انه لما كان في تقدير الوجه الثاني  
 من الجواب المنطبق على مطلوبنا اعني كونه غير المتساوي معقولا  
 له قصور حيث صرح فيه بعدم تميز الكل من حيث الكل مع انه  
 الموصوف بعدم التماهي دون كل واحد واحد بناء على ما ذكر  
 في الاستدلال من ان التميز لزوم للحد والطرف اراد ان  
 يرسل ذلك التحلل فاشتغل ولا يمنع تلك المقدمة مع السند  
 ليقنع **قوله** ان يقال الكل ايضا متميزا لاما في له عنه  
 غير انه لا حد ولا نهاية له فرضا وهو غير مانع ثم لا يخفى  
 طريق تعقل الكل من حيث الكل تفصيلا لا يكون الا ما ان تعقل  
 كل واحد واحد بحيث لا يشذ عنه شيء مما فيه والى ههنا  
 ان المقصود سوابق كون غير المتساوي معقولا تفصيلا وانه  
 متميز والا اول مثبت بمقتولية غير المتساوي وتميزه والثاني  
 بمقتولية كل واحد واحد ولا تميز غير المتساوي الذي هو  
 الكل فاذا منع تلك المقدمة التي تمسك بها الحنف فبينت  
 نفي عدم تميز الكل في الجواب الثاني عليها فقد بين ما هو الحق فيه

ومن الغرض من قال ان السبب الاعراض ان المقصود المميز في معرفة العلم بالكل  
 الذي هو غير المتساوي لكل واحد واحد وكل معلوم متميز فليس ان يكون العلم بالكل متميزا  
 الا بالحق فان كونه غير متميز للجواب الاول لا يقتضي الاعراض عنه سيما  
 اذا كان المميز في ذاته بالحق فيكون متميزا في نفسه على الوجه المذكور  
 بالاعراض في ذاته وفيه في قوله وان

وهو علم الكل من حيث الكل ولا يورثك بعد انقضاء اعراضه عدم كونه لو كان اعراضا  
 عنه انما بالكلية لا بالاولى **قوله** المظان انه اذا علم انه لم يعقل غير المتساوي لان  
 كل معقول فهو غير المتساوي عن عدم الحدود والاطراف **قوله** مع كونه اطرافا  
 بوجود الحدود والاطراف لم يلزم منه ان يكون عالما بالمتساوي تفصيلا بخلاف ما اذا علم  
 ان كل واحد واحد هو المتساوي من كلام الحنف في قوله انما كان سلبا من المظان لا ذكر  
 اول ان كل واحد واحد هو معقول **قوله** انما كان سلبا من كونه لا مانع من ان كل واحد واحد هو غير  
 المتساوي وهو غير ان يكون له كل معقول لا يكون الا معقولا **قوله** كل واحد واحد هو غير  
 المتساوي من كل واحد واحد وان كان متساويا **قوله** معصف عدم التساوي لكن الموصوف  
 بكل واحد واحد هو العلم بالمتساوي **قوله** لا سبب اليقين في العلم بالمتساوي  
 بكل واحد واحد هو كونه لا سبب في عدم التساوي **قوله** معصف عدم التساوي **قوله** لا سبب اليقين  
 وتكون المعقول كل واحد واحد هو من كل واحد واحد **قوله** معصف عدم التساوي **قوله** لا سبب اليقين  
 لا يخرج عن كونه غير المتساوي فلا اعراض منه في من سبب **قوله** من صفته الى الاول من حاله الى  
 اخرى **قوله** العلم عند عدم العلم بالمتساوي **قوله** معصف عدم التساوي **قوله** لا سبب اليقين  
 ان الواجب من حاله الى اخرى ان لم يورث علمه الاول وان علمه على علمه **قوله**  
 وهو ان كل واحد واحد من كل واحد واحد **قوله** معصف عدم التساوي **قوله** لا سبب اليقين  
 لا سبب في عدم التساوي **قوله** معصف عدم التساوي **قوله** لا سبب اليقين  
 قطع سواء كانا من سبب لا علم او لم يكن ذلك **قوله** اذا رجع كلامهم الى ان العلم بالمتساوي **قوله**  
 في العلم بالمتساوي **قوله** معصف عدم التساوي **قوله** لا سبب اليقين  
 الا ان العلم بالمتساوي **قوله** معصف عدم التساوي **قوله** لا سبب اليقين







مان قالوا لا حصار يمنع العلم من العلم لا ارادة واخرا احوالهم وما لا حصار يمنع ان  
 فعل وان لم يشاء لم يعمل قال العلوي وعلم او يقولوا لا حصار يمنع واحد من الجمع  
 الا زمان المعونة والمحبة لكن لم يخل من هذا المضيق لم يثبت **قوله** كما اخبرناه في التكملة  
 هو الكلام مما يحاج الى تفصيله وتوضيحه فنقول مع كلامهم ان الحصار يمنع علمه ما كمل وما كمل ان  
 يكون عليه اكمل من كل علم الا ان العلم ينقسم الى علم من غير انبعاث وقصد وشئوا ان يعلم  
 الحركات الواقعة في سائر الوجودات على علمه خصوصاً اشياءها واعمالها كقولهم ومن  
 علمه ما كمل لا ريب فيه فاعلم ان علمه لا الوجود محصور بعلمه اشياءها وامالها لا يمنع ان يعلم  
 من الاعيان المتوحد وانما اظن ان العلم لا يمنع ان لا كان الوافق على العلم النظام لا يمنع  
 علمه احاطة بالوجودات الوافق على العلم الاشياء على علمه من سائر عالمه من الاشياء من الجواهر والاعراض  
 والمجردات والاعراض كلها ما سببه من سائر الوجودات في الوجودات العلم في العالم في الصور والعيان  
 فنعلم ان العلم لا يمنع من سائر الوجودات في الوجودات العلم في العالم في الصور والعيان  
 صوراً في العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 نفس كون الارادة من المعونات في العلم في العالم في الصور والعيان  
 انما هي بالافان كسنة انما يكون مع العلم في العلم في العالم في الصور والعيان  
 في العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 على ما صرح به بعد ما امكنه مما لم يوافق عليه من سائر الاشياء في العلم في العالم في الصور والعيان  
 من العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان

(ما لا حصار يمنع العلم من العلم لا ارادة)

علمه معلوم ويستحق العلم على علمه ما كمل لا حصار يمنع العلم من العلم لا ارادة  
 في الاشياء من العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 لا تقوم في العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 او في العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 جو ان العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 بط او ليس سداً لا حصار يمنع العلم في العلم في العالم في الصور والعيان  
 والاصول كقولهم العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 الاول وان لو كان العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 وشك في كونه من العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 لو لم يكن في العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 ط سبب العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 ما في العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 الفضل في العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 ايجال كونه من العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 مع انه لا حصار يمنع العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 لا حصار يمنع العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 ان يكون كونه من العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان  
 الى العلم في العالم في الصور والعيان في العلم في العالم في الصور والعيان



منع كنه من غير مضر **قول** فلا يكون على التيقن فمدان كون الدار كمن يكون لا محال  
وصح اعتباري لم لا يجوز ان يكون متنا، الوصف اعتباري اخر هو كوننا كمن يكون  
الدار كمن من الدورات مع لو كان اكون المعدول او لا خصا على المعدول من الموجودات  
اما حدهم العلم **قول** اللهم في هذا لا بطل مناقشه من ان كنه التفاوت لا يمنع العلميه  
لوان اساسا ذلك معاود الى الماهية فكمونان محدثا كمن يكون العلم فبثتلا  
على انواع كنه منها لا در ان كنه هو اس او الى الهويه وهو المقصود من المناقشه فكمون  
الكنه مع عاود اكون التفاوت سبب في تحصيل الصور النوعية **قول** فلا سبب الا لا علم  
الطريق ان الانبياء المتقدمين يقولوا بشيوع الوصف بصرفه ٢ وسويط او المقدم من كنه  
لم يجعلوا عباد على المسميات والبصائر والافلا حاجه بنا الى هذا السأول ومحمد فكم  
الاسلام على العلم كنه المنسكين باقوال الانبياء مطلقا مع تناول من ان راي موسى على  
ومن قبله **قول** او اضمحاما للحروف الوسط وتكميلا لحوال الست المركب من تلك الحروف فالاول  
حادث على عضا، والاساس اسدا، والاساس اسدا، والاساس اسدا، وبهذا امامه آداب عندهم ان  
ما ثبت في ما سئل عنه كما علمكم ولا فلا دلاله لا تقضا، على الحديث **قول** هو الغرض على الظاهر  
وتحليل قدرنا في ما نعلم ان لا يكون النبي آراءا في نفس وطعاما على ما لا يملك ولا علم  
ومحمد لا وفي ط والاساس من شرف على الموت في اوصى افلا وقال قل لا بيني وبينكم  
اي شغلنا علم فلا فضا، انه فضا جميعه لطيفه وبان لا اكلام من قبل المعجزة له السا والنفوس  
فالمقصود من هذا لا سبب الاله السوء لا يعلم ان الله به انه فضا جميعه طيفه القول من الوصف بل من قوله  
انه شغلنا علم فلا فضا لان المحاط موجود وان راءا طيفه من الولد اشغال العلم فاعوه به جميعه فمذا

مما لا يشبه علمي في سكره سطره فان الوصل لوقال بعد الواو هـ فار الطغول  
 اشتغلا بعلم او اطلب العلم واداد حصصه لطلب بعد حاء وا ما وقع الاشتباه  
 به في اشتباه به كسر الطغول وسر قنيد والشوق اليه فان ذكر الطغول في الشوق والبرق  
 الاشتغاله بالعلم او الشرحي ليس لعمد ان حصصه لطلب به انما لخصوص اللطيف فيما لا يزال معني  
 في الموقوف من الموصي في ما من الى ان لا يسهل الى الولد العيني ليس لطلب اشتغاله بالعلم  
 والشوق سطره العدم والعزم الى الطغول على بعد الواو ووجود المحاطة زمان التي  
 كاف في خروج الخطا على السبيل ووجود فرد من نوع المحاطة كاف فيه ووجوب  
 الكف عكس لا يصح بوصفه لطلب به لا فوله المعدون بل يمكن فيه ان يعال طغول  
 مسك اما المحاطون المكلفون انكم العدم من حيث انكم من نوع الانسا  
 ومكلفون مع علم منه ان انكم غير معصوم عليهم والعران غير معصون ايضا في ما ان العيان  
 ومع ان ارد يكونا مأمورين ان حصصه لطلب به عطف سامي زمان الس صري او كرم  
 فان وجوب الاشكال والاشكال بالامور بل بعضه في ذلك وان ارد اننا مأمورون  
 ولو صما ونعا فهو مسلم واما ان يكون لوجوب الاشكال عكسا من غير كون لا فوله لطلب  
 صري كسف والبصيان في زمانا ببل زمان النبي بعد ابعثه لطلب عليهم انهم مأمورين  
 باليكلف لا فوله المعدوم في اولي واولي في ذلك <sup>معدوم</sup> <sup>الى</sup> <sup>الاول</sup> والاول عليه جماع الانبياء  
 لا خلاف فيما لم يفسد انه مكلف لكون عليه جماع الانبياء لكن لما كان اعمهم سكا في  
 كسفه كلامه واداه من سوا المعنى العالم براه ٢ او موالا صوات والحروف او غير ذلك

المعهد السعدي في  
البحر الأحمر















رسالت الشريعة من الامان بغير انتم لان الامان هو السبيل ولا يصور شيئا منكم في الامان ولا يصور شيئا منكم في الامان  
 ولا يكون منكم في الامان ولا يكون منكم في الامان ولا يكون منكم في الامان ولا يكون منكم في الامان

او هما معا وقراءة كلامه وحفظه والحدس به واستنباط الاحكام ثم نودك  
 من حرم المولى والعروة من الحب والحق وجو العروة في الصلوة  
 وتكفي الي حدودا مثلا مما لا يمكن بالحدس النفساني فمما سئل عنه وهو  
 متعارف لك لا احكام باسرها ولويث الا حذرها في نظم النوازل  
 انه تم حلق صوت اللفظ في اللوح المحفوظ ثم انزل اللفظ الى السمع والسمع  
 الكسبة وحفظه المحفوظ ثم نزل حسب كفا المصالح او هو حفظ جبريل ان القام انما  
 معاني قلبه فعبثنا سلك اللفظ من عند الله عند الرسول وهو لفظ النبي  
 القام في قلبه فعبثنا سلك اللفظ وان كان المحسن ومولانا



من مع محمد بن سنان بن شوية له  
 كان المكنى بهذا المكنى لا تكفر قطعا فانه  
 من المسائل المستدل بها وهو صور ان تكس  
 خلاف ما اذا الصور المكنى القام نفسه ثم من  
 هو قاع به ولو حطاد ان القام وحده من حطام  
 ما في الكلام على قطع ما لا يكون من حطام  
 من حطام ما لا يكون من حطام  
 من حطام ما لا يكون من حطام

AMCA ZADE  
 NUSEYİN PAŞA  
 387